

ذكريات ومواقف

فى طريق الحركة الوطنية السودانية

١٩١٤م / ١٩٦٩م

تأليف

أمين التوم

الدار السودانية للكتب



هذا الكتاب

رأيت تسجيل هذه المذكرات أو الذكريات ،وقد جعلت الصدق شعارا لى ،ولم أجد أمامى ما يبرر لى أو يدعونى إلى غير ذلك.

هدفى عرض الحقائق كما سايرتها وتأثرت بها وأثرت فيها فى حقبة طويلة من الزمن بصرف النظر عن موقعنا نحن الاستقلاليين من تلك الحقائق والأحداث.

وليس من أغراض هذا الكتاب بأى حال الرد على الآخرين برغم الضياع الذى أصيب به تاريخنا المعاصر.

ولكى تكتمل الصورة لمن يقرأهذه الصفحات رأيت أن أربط بين حياتنا نحن فى الطفولة والصبا حتى الثلاثينات وحياة جيلنا فى الشباب وما بعد الشباب حتى الستينات وبذلك يتسنى للقارئ عن الحقبة الأولى الإطلاع على صور قليلة من حياة المجتمع السودانى فى ذلك الوقت فى أكثر من مكان، ثم تتاح له فى الحقبة الثانية فرصة متابعة الكفاح الوطنى منذ مؤتمر الخريجين العام حتى إعلان الاستقلال وما بعد الاستقلال، والأدوار التى لعبتها القيادة الوطنية وجماهير الشعب السودانى ومواقفها وإيجابياتها وسلبياتها وأسلوبها فى الحركة والعمل.

وقد صحب كل ذلك فى كتاب الذكريات هذا آراء وأفكار كان لابد لى من تسجيلها، عساها تكون موضوع حوار ونقاش واتخاذ قرار بأسلوب شعبى ديمقراطى بشأنها فى يوم مقبل.

لقد بذلت كثيرا من الجهد فى مراجعة ما أكتب لإعطاء كل ذى حق حقه ولم أتعمد إغفال اسم أو شىء لم أذكره، ومع ذلك فإنى لا أدعى الكمال ، فالكمال لله وحده.

والله الموفق

المؤلف

الدار السودانية للكتب

Al Dar Al Soudania for Books

طباعة ونشر وتوزيع

Printing Publishing & Ddistribution

السودان - الخرطوم - ش البلدية ، ص.ب: ٢٤٧٣ ،ت: ٧٨٠٠٣١ / ٧٧٠٣٥٨، برقيا : توزيعدار

Sudan-Khartoum-Baladeya St. P.O.Box:2473,Tel:770358 Telg: "TOUZIDAR"

أمين التوم

ذكريات ومواقف

في طريق الحركة الوطنية السودانية

« ١٩١٤م - ١٩٦٩م »

الطبعة الثانية

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

الدار السودانية للكتب

الطَّبعَة الأولى
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

٢٠٠٤/٨٥٦٦ م
٩٧٧ _ ٣٠٠ _ ٠٥٦ _ ٧

الدار السودانية للكتب
Al Dar Al Soudania for Books

طباعة
ونشر
وتوزيع

Printing,
Publishing
& Distribution

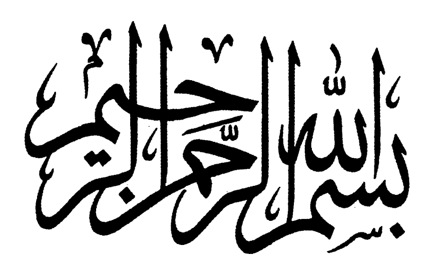
السودان ــ الخرطوم ــ ش البلدية ، ص .ب: ٢٤٧٣،ت:٧٨٠٠٣١/٧٧٠٣٥٨، برقيا: توزيعدار
Sudan-Khartoum-BaladeyaSt.,P.OBox:2473,Tel:780031/770358 Telg:"TOUZIDAR"

إهداء الطبعة الثانية

إلى حفدتي

أهدى هذه الطبعة الثانية من ذكرياتى آملاً أن يجعلوا السودان أمانة فى أعناقهم ويبذلوا من أجله أقصى ما يستطيعون ، حفاظًا عليه ، وإكرامًا لأهله ، ومواصلة للرسالة الوطنية التى حملتها أجيالنا والأجيال السابقة لنا

أمين التوم



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر لا بد منها

أعددت هذه المذكرات خلال فترة القهر المايوى والحكم الديكتاتورى البغيض ، واشتملت على آراء وأفكار تتناقض تماما مع الأفكار الرسمية السائدة آنذاك ، بل اشتملت على دفاع قوى عن النظام الديمقراطى الليبرالى ودعوة صريحة للعودة إليه ونبذ تام للحكم الديكتاتورى المتسلط ولمحاولات العسكر للسيطرة على مصائر الشعوب .

كان لا بد لهذه الأفكار أن تظهر فى المذكرات مهما كان الثمن وتصدت « دار جامعة الخرطوم للنشر » بكل شجاعة لتحمل مسؤولية نشر هذه المذكرات فى طبعتها الأولى بكل ما تحتويه من أفكار تهدم الأسس التى يقوم عليها النظام المايوى فوافقت على نشرها وطباعتها وتوزيعها وكان ذلك قرارا شجاعا لا بد من الإشادة به ولابد من تسجيله هنا تقديرا وعرفانا ، فبمثل هذه المواقف الوطنية يعرف الرجال ، وبمثلها تلعب جامعة الخرطوم ومؤسساتها الأدوار المنوطة بها . فلهم جميعا الشكر والتقدير . ولولا تأخير غير مقصود فى الطباعة لظهرت هذه المذكرات قبل ثورة رجب المباركة .

ولقد نفدت الطبعة الأولى فى فترة وجيزة ولم تسمح الظروف بإعادة طباعتها على الرغم من تزايد الطلب والإلحاح عليها إلى أن قيض الله « **الدار السودانية للكتب** » للتصدى لهذه المهمة والتكفل بإصدار الطبعة الثانية الحالية من هذه الذكريات . فالشكر موصول للسيد **عبد الرحيم محمد مكاوى** صاحب ومدير الدار السودانية للكتب الذى تحمس لهذه المهمة وأعطاها عنايته الخاصة ليظهر الكتاب فى هذا الشكل القشيب . أسأل الله أن يجزيه عنا كل خير وأن يجعل فى هذا السفر فائدة ودروسًا وعبرًا لأجيال السودان الحاضرة واللاحقة .

أمين التوم

أم درمان / مارس ٢٠٠٤

تقديم / أمين التوم : ذكريات ومواقف

د / محمد سعيد القدال

لعله من أشق الكتابات تقديم سيرة ذاتية ؛ لأن الكاتب أفرغ فى سيرته تجربته الخاصة ، فكيف لك أن تغوص فى تجربة تجهل خباياها ؟ فليس أمامك إلا أن تحوّم حولها وتضاهيها بالأحداث التى تعرضت لها . وقد أشار الدكتور إحسان عباس فى كتابه «فن السير » ، (بيروت ١٩٥٨) بعضا من جوانب فن السيرة الذاتية التى تكشف بعض جوانبها . قال : إن السيرة الذاتية ليست حديثا ساذجا عن النفس ، ولا هى تدوين للمفاخر والمآثر . وصاحب السيرة الذاتية يحدثنا عن دخائل نفسه وتجارب حياته، فيثير فينا الرغبة فى الكشف عن المجهول ، وكل سيرة تجربة ذاتية لفرد . والمهم أن تبلغ التجربة رؤيتها إلى الماضى على أساس من نظرة ذاتية ، ولولا هذا لكان كل إنسان قادرا على أن يكتب سيرة حياته . وحظ السيرة منوط بحظ صاحبها نفسه من عمق الصراع الداخلى أو شدة الصراع الخارجى . ولا بد للسيرة لكى تكتب من أن يتجسد فيها الماضى بخيره وشره . والصدق التام فى السيرة الذاتية أمر يلحق بالمستحيل. (ص:٩٨ ـ ١١٤) .

وكنت قد قدمت ورقة فى المؤتمر الذى نظمه معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية عام ١٩٨٨ ، تحت عنوان : « **الدراسات السودانية ماضيها وحاضرها** » ، وكانت عن كتب السيرة السودانية وقيمتها كمصدر لدراسة التاريخ . وبعد أن استعرضت نحوا من عشرة كتب ، خلصت إلى أن أغلبها أهمل الجوانب الشخصية التى هى قنوات وصل بين الكاتب والقارئ ، وضخمت من دورها فى الأحداث ، وجنحت نحو تبرير مواقفها، وسيطر على كتابها هاجس الصراعات السياسية . وخلصت إلى أن غالبية تلك الكتب كمصدر للتاريخ ضعيف ، وبعضها لا قيمة له.(الانتماء والاغتراب، ص١٥٢).

فما هو مكان كتاب الأستاذ أمين التوم بين كتب السيرة الذاتية السودانية ؟ أشرت فى عدة مناسبات سابقة إلى سيرة أمين التوم الذاتية ومكانها المتميز . فقد اعتمد المؤلف لحد كبير على الوثائق . فقال : إنه اعتمد على الذاكرة وعلى « أوراق وسجلات وتقارير مبعثرة فى مكتبتى هنا وهناك ، واستغرق جمعها وتصنيفها ردحا من الزمن » . (ص،١) والاعتماد على الوثائق ، مهما كان نوعها ، يكسب السيرة الذاتية قيمتها

التاريخية . ولولا احتفاظ الأفراد بأوراقهم الخاصة ، لغدت كتابة السيرة الذاتية ذكريات لا تخلو من فجوات ، أو استرجاع للماضى يشوبه أخطاء وتقل قيمته التاريخية . والأستاذ أمين التوم من القلائل من أبناء جيله الذى اهتم بحفظ أوراقه . وقد أشرت إلى هذا الجانب فى كتابى عن الشيخ القدال (١٩٩٧، ص ، ٩) فقلت : « فهم قلة أولئك النفر من السودانيين الذين كان لهم دور فى الحياة العامة واهتموا بأوراقهم ومذكراتهم للاستعانة بها حين يأتي الوقت لكتابة سيرتهم أو الكتابة عنهم . ويخطرني من ذلك النفر الشيخ بابكر بدرى والأساتذة خضر حمد وأمين التوم وعمر الكارب » . وليت الأجيال التى أعقبتهم تلتفت إلى أهمية هذه المسألة وتعمل على جمع أوراقها لتستعين بها عندما يحين الوقت لكتابة سيرتهم الذاتية .

كتب أمين التوم ذكرياته خلال السنوات الكالحة للحكم المايوى ، وكان مصرا على نشرها فى ذلك العهد ، وقال : « وتصدت دار جامعة الخرطوم للنشر بكل شجاعة لتحمل مسؤولية نشرها بكل ما تحتويه من أفكار تهدم الأسس التى يقوم عليها النظام المايوى » . وأقول للعم أمين كان ذلك أيام العز ، عندما كانت جامعة الخرطوم مؤسسة أكاديمية تهز وترز ، قبل أن يزحف عليها البوم لينعق على ما حل بها من خرائب .

تقع سيرة الأستاذ أمين التوم فى حوالى ٣٠٠ صفحة ، ذهبت منها فقط حوالى ٣٠ صفحة لسنوات النشأة والتكوين . وبعدها سيطر عليه ، كما سيطر على أبناء جيله، هاجس الصراعات السياسية ، فانغمس فى مختلف المعارك التى دار رحاها على ثرى هذا البلد . وهذا ما أعطى المذكرات جانب ضعفها وجانب قوتها فى آن واحد .

أما الضعف فمصدره إهمال سنوات التكوين ، وهى فترة لها أهميتها فى مجرى البحث التاريخى ؛ لأنها تكشف عن جوانب من الحياة الاجتماعية قد لا تتوافر فى الوثائق . ولكن سنوات التكوين ليست فيها أحداث ساطعة فى حياة كاتب السيرة ، مما يجعله يعبرها سريعا . وهذه مشكلة تواجه كل كتاب السيرة الذاتية . ولا سبيل إلى تخطيها إلا بالاهتمام بتلك السنوات ، وأن يتم التعامل مع السيرة الذاتية لا مجرد سجل لأحداث ساطعة ، وإنما تجربة متكاملة بكل ضعفها وقوتها وبكل جوانبها الساطعة وتلك التى لا سطوع فيها .

أما جانب القوة فيتجلى فى التعامل مع الأحداث التى مرت بالبلاد والتى عاصرها

المؤلف . ولم يستطع معظم كتاب السيرة الذاتية الفكاك من انتمائهم السياسى ، إلا أن أمين التوم كان من أكثرهم جرأة فى انتقاد بعض الأحداث السياسية التى شارك فيها حزبه ، ولكن يبقى التعامل مع الانتماء السياسى آفة كتب السيرة الذاتية السودانية .

وكانت جريدة الأيام قد نشرت ملفا خاصا عن أمين التوم أشرف على تحريره الدكتور عبد القادر الرفاعى ، وشاركت فيه بمقال عن مذكراته هذه ، وأشرت بشكل خاص إلى تجربته فى أحداث أول مارس عام ١٩٥٤ . وقد قيل الكثير عن تلك الأحداث وربما سيقال عنها الأكثر ، ولكن تجربة أمين التوم الشخصية كانت واضحة المعالم ، أما تعامله السياسى معها فربما لا يجد قبولا لدى البعض . كما تناولت فى ذلك المقال تحليله لانقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ . وقلت : إنه ربما جنح فيه إلى شىء من التبرير .

ورغم كل هذا فإن ذكريات أمين التوم إضافة ثرة إلى أدب السيرة الذاتية السودانية، لوفرة معلوماتها وأسلوبها المرتب ، وللتواضع الجم الذى صبغ تناول الأستاذ أمين التوم.

مقدمة

بدأت إعداد وترتيب وتسجيل هذه المذكرات فى شهر مارس من عام ١٩٨١م وفرغت من كتابتها ومراجعتها فى شهر يونيو من عام ١٩٨٣م ... واعتمدت فى الكتابة والتسجيل على الذاكرة أولا ثم على أوراق وسجلات وتقارير مبعثرة فى مكتبتى هنا وهناك استغرق منى جمعها وتصنيفها حينا من الزمن .

وكنت فى كل تحركى ذاك مدفوعا بإلحاح متصل من أبنائى ونفر من الأصدقاء الذين خشوا ـ كما خشيت ـ أن تضيع الحقيقة بين ما يصدر بعض الكتاب من كتب ، وما ينشره الإعلام السودانى بمناسبة وبغير مناسبة عن الحركة الوطنية فى السودان قبل الاستقلال وبعده مجافين الصدق ومبتعدين عن الحقيقة عن عمد أو جهل ... وبذلك توشك أن تشوه أو تطمس أعمال وأمجاد قدمها آباء الأمس القريب حتى حققوا الاستقلال لبلادهم ... ويوشك أن ينشأ جيل من الأبناء لا يعرف عن كل ما حدث إلا ما يريد بعض الناشرين اليوم أن يلقنوه وفق أهوائهم .

واستهدفت هذه الحملات ولا تزال تستهدف الأحزاب السياسية والنظام الديمقراطى الذى كان قائما ... واتصل استهدافها هذا لسنوات عديدة ، وأصبح من واجب كل حادب على الحقيقة أن يهب ليعرضها فى صدق وأمانة على شعبنا ، وبصفة خاصة على شباب اليوم الذين فاتهم كفاح آبائهم حتى حققوا الاستقلال الذى ينعمون هم به الآن ويحيون فى كنفه .

ومن المؤسف حقا أن جبهة الأحزاب الاستقلالية كانت ولا تزال أكثر الجبهات تعرضا لنقد زائف وأكاذيب تلصق بها وإنكار للدور الطليعى الذى لعبته فى معارك الحرية ، فى حين أن تلك الجبهة رفعت شعار الاستقلال منذ بدء تحركها الوطنى ... وهى وحدها التى سلكت طريقا شائكة وعرة المسالك والدروب بأمانة وإقدام وتصميم وتضحيات حتى تحقق الاستقلال الذى التقت عنده فى نهاية المطاف جميع الأحزاب السياسية بعد فرقة ظلت تعوق مسيرتنا الوطنية لوقت طويل .

لذلك رأيت تسجيل هذه المذكرات أو الذكريات ، وقد جعلت الصدق شعارا لى ولم أجد أمامى ما يبرر لى أو يدعونى إلى غير ذلك .. هدفى عرض الحقائق كما سايرتها وتأثرت بها وأثرت فيها فى حقبة طويلة من الزمن بصرف النظر عن موقعنا

نحن الاستقلاليين من تلك الحقائق والأحداث . وليس من أغراض هذا الكتاب بأى حال الرد على الآخرين برغم الضياع الذى أصيب به تاريخنا المعاصر .

ولكى تكتمل الصورة لمن يقرأ هذه الصفحات رأيت أن أربط بين حياتنا نحن فى الطفولة والصبا حتى الثلاثينات وحياة جيلنا فى الشباب وما بعد الشباب حتى الستينات، وبذلك يتسنى للقارئ عن الحقبة الأولى الاطلاع على صور قليلة من حياة المجتمع السودانى فى ذلك الوقت فى أكثر من مكان ، ثم تتاح له فى الحقبة الثانية فرصة متابعة الكفاح الوطنى منذ مؤتمر الخريجين العام حتى إعلان الاستقلال وما بعد الاستقلال ، والأدوار التى لعبتها القيادات الوطنية وجماهير الشعب السودانى ومواقفها وإيجابياتها وسلبياتها وأسلوبها فى الحركة والعمل ... وقد صحب كل ذلك فى كتاب الذكريات هذا آراء وأفكار كان لا بد لى من تسجيلها ، عساها تكون موضوع حوار ونقاش واتخاذ القرار بأسلوب شعبى ديمقراطى بشأنها فى يوم مقبل .

لقد بذلت كثيرا من الجهد فى مراجعة ما أكتب لإعطاء كل ذى حق حقه ولم أتعمد إغفال اسم أو شىء لم أذكره ... ومع ذلك فإنى لا أدعى الكمال ... فالكمال لله وحده .

والله الموفق .

أمين التوم

الجمعة : ٢١ رمضان ١٤٠٣هـ

١ يوليو ١٩٨٣م

١ ـ أيام الطفولة والصبا

١٩١٤ ـ ١٩٣٠م

كنت واحدا ممن ولدوا فى حى بيت المال فى أم درمان فى عام ١٩١٤م وكان ذلك مع إرهاصات الحرب العالمية الأولى ٠٠ كان جدى من والدتى تاجرا فى سوق الحى ، وجاء والدى من قرية أمنتجو فى المديرية الشمالية ، فتزوج الوالدة وكانت بينهما قربى ورباط فى القبيلة والدم والموطن فى الشمال .

كان والدى عاملا مساعدا لوكيل البريد السفرى على البواخر النيلية تارة وعلى قطارات السكة الحديد تارة أخرى . ولما بلغت من العمر أربع سنوات اعتزل الوالد العمل فى مصلحة البريد ، وانتقل بى ووالدتى إلى أمنتجو حيث أخذ يمارس التجارة فى سوق القرية ٠٠ كان رجلا كريما أنفق كل عائده من التجارة فى بضع سنوات ، وكان بيتنا قبلة لأصدقائه والأهل وبصفة خاصة فى يوم الأربعاء من كل أسبوع ، وكان ذلك يوم السوق التى كانت تعج بالبائعين والمشترين من قريتنا ومن القرى المجاورة .

وكانت ساقيتنا ـ ساقية التوم ـ تدور النهار كله والليل كله فتروى أرضنا النيلية الخصبة ، وتنتج قدرا وفيرًا من البقول والقمح والذرة والخضر والسمسم والبصل وغيرها ، هذا إضافة إلى أشجار النخيل التى تمدنا بثمارها مرة فى كل عام .

أمضيت فى أمنتجو قريتنا الجميلة أربع سنوات ـ كانت حياة المجتمع خلالها بسيطة وكذلك كانت مطالب الناس ٠٠٠ وكنا نحن الصبية الصغار نعبث بالمزروعات تارة ونحاول تسلق النخيلات القصيرة تارة ونسوق البقر والحمير والغنم إلى الجدول الصغير لنسقيها الماء تارة أخرى ٠٠٠ كانت حياتنا فى القرية رغدة نظيفة بين أهل كرماء ٠٠ ولا تزال ذكرى أيامنا تلك عالقة بذهنى ٠٠

وفى شتاء عام ١٩٢١م أنهى الوالد عمله فى التجارة وقرر أن يسافر إلى مصر كغيره من شبان القرية ليعمل فيها ٠٠٠ وكان السفر إلى مصر فى ذلك الحين حلما يداعب كل شاب اكتمل عوده من شبان القرية ٠٠٠ كان العائدون منها يقصون القصص المذهلة عن حياة الناس وجمال البلد هناك مقارنة بالحياة فى أمنتجو .

سافرت عائدا إلى الخرطوم مع والدتى ٠٠٠ أما الوالد فقد اتصل سيره إلى مصر

وأما نحن فقد استقر بنا المقام فى جزيرة توتى فى مواجهة مدينة الخرطوم مع جدتى من الوالدة وأسرتها الصغيرة ٠٠ وما كدنا نبقى أياما فى الجزيرة حتى بدأت أتعلم القراءة والكتابة عند الفكى عبد الرحمن الشيخ مضوى فى منزله ، فكان يرحمه الله أول من علمنى حرفا ، ثم انتقلت إلى خلوة المسيد العتيق ، وكانت حافلة بأعداد كبيرة من طلاب القرآن من الجزيرة ومن قرى أخرى بعيدة عنها .. وفى خلال عام من التحاقى بالخلوة أجدت القراءة والكتابة وحفظت الأجزاء الأربعة الأولى من كتاب الله الكريم ٠

كان الفكى الهادى الشيخ مضوى إمام القرية وشيخها المتبوع وكان قرآنيا متمكنا من علوم القرآن وزعيما دينيا لا يعصى له أمر . وكان فقيه الخلوة ومعلمها الشيخ محمد المبارك... ومن فقهاء المسيد والخلوة أيضا المشايخ أحمد وعبد الرحمن والمشرف وحمزة من أبناء الشيخ مضوى الكبير .. وكان لخلوة القرآن قانون ونظام يحترمه الناس جميعا... قراءتنا نحن الصغار فى الصباح الباكر وبعد الظهر ـ أما المساء فكان مخصصا للكبار وترتيل الحافظين وفيه توقد نار القرآن فى دبة المسيد . أى فنائه ٠٠ ولم يكن لنا فى أيام الخلوة مجال للعب أو لهو إلا يوم الجمعة وإلا فى أمسيات ليالى القمر على رمال توتى النظيفة البيضاء .

وهكذا سرنا مع الحياة الهادئة النقية الطاهرة فى جزيرة توتى ، وعشت مع صبيتها واحدا منهم يحبوننى وأحبهم ... وكنا نقطع وقت فراغنا أحيانًا فى جماعات صغيرة نلعب ألعابا كانت ممارسة فى تلك الأيام ... بعضها فى الليل وبعضها فى النهار .. وكنا نمضى ساعات من وقت فراغنا فى اصطياد الطيور وتسلق أشجار النخيل وأشجار السنط ورمى أشجار الأهليلج والسدر فى موسم حملها الثمار .

أيامنا فى توتى كانت لطيفة ورائعة حقا ... وكان الوالد وقد عمل بمصر سائق ترام يرسل لنا من المال ما يكفينا . وكانت جدتى العاملة مسؤولة عن تدبير حياة أسرتنا الصغيرة فى حين كان خالى العباس بائع الخضر فى المدينة عبر النيل يساعد كثيرًا فى توفير أسباب الحياة لنا .

التحقت بمدرسة توتى الأولية وكانت تسمى الكُتَّاب فى مطلع عام ١٩٢٣م وكان عمر المدرسة فى ذاك الحين سنة واحدة وكانت هى المدرسة الوحيدة فى الجزيرة .. وأمضيت أربع سنوات فى المدرسة الأولية كانت من أجمل الأوقات عندى .. وكانت لى صداقات فى الجزيرة اتصلت منذ عهد خلوة القرآن الكريم إلى المدرسة الأولية

والوسطى وكلية غردون وبعد الكلية . . .

كنت أحس بشيء من المسؤولية نحو والدتى برغم صغر سنى وأحس بغياب والدى عنا إحساسا عميقا . . . وأذكر وأنا صبى صغير فى المدرسة الأولية كنت أعمل فى أيام العطلة المدرسية بائعا للدجاج وبيضه والحمام . . . وفى أوقات أخرى أبيع الماء للناس وقد حملته على حمار لى صغير من نهر النيل ـ وكنت أعطى والدتى ما أجمعه من مال فى نهاية اليوم لتنفقه على فى أيام مقبلة عندما تفتح المدرسة أبوابها بعد العطلة .

الفكى الهادى الشيخ مضوى كان شخصية عجيبة حقا . وكان محبوبًا ومطاعًا من كل أهل الجزيرة . . كانت حياته اليوم كله على (دبة) المسيد وكان له أصدقاء وإخوان من المشايخ الكبار يمضون معه يومهم من صلاة الفجر إلى صلاة العشاء فى حديث جاد متصل وتلاوة لكتاب الله . . . ثم ينتقلون فى أحيان كثيرة إلى نقاش فى شئون الجزيرة وكان من أكثر ما يهمهم أمر زواج فتيان وفتيات جزيرة توتى .

كانت (الكورة) أو الزواج الجماعى أمرا هاما عندهم . . وكانوا يحرصون على ألا تبقى في توتي فتاة فى سن الرابعة عشر بغير زواج . . وكانت الكورة تعقد مرتين أو أكثر فى كل عام وكثيرا ما يبلغ عدد المتزوجين فى كل مرة أكثر من خمسين فتى وخمسين فتاة وكان يكفى أن يعلن الزعيم عن (الكورة) مرة واحدة ليجتمع الآباء فى المسجد فى الوقت المحدد وقد اتفقوا على تزويج أبنائهم وبناتهم وتتم عملية العقد الجماعى فى يسر وبساطة . كان مهر الفتاة البكر خمسة جنيهات ومهر الثيب جنيهان ولا شيء فوق ذلك من هدايا عرس أو غيرها . . وكان الشيخ صارما فى تطبيق قانونه ولا يسمح بالخروج عليه . . وهكذا لم توجد فتاة فى توتى فى سن الرابعة عشر بغير زواج ولا فتى فى سن العشرين غير متزوج . . حقا كانت توتى فى هذه الناحية مثلا يحتذى .

كنت أذهب إلى المدرسة الأولية فى الصباح وإذا ما عدت فى منتصف النهار أخرجت كتبى وقرأت كل درس من دروس ذلك اليوم وأعددت كل واجب طولبنا بإعداده قبل تناول الغذاء . . . وما كنت بحاجة لقراءة أو مراجعة ما حفظته مرة أخرى، وبعد نهاية عامى الرابع انتقلت إلى المدرسة الابتدائية الوسطى بأم درمان وقبلت فيها بالمجان.

وكنت وغيرى من الطلبة من توتى المقبولين فى مدرسة أم درمان الوسطى وهى

القائمة الآن نسير على أقدامنا فى طريق طويل جدا من بيوتنا إلى المدرسة عبر النيل ثم نعود وكثيرا ما كانت عودتنا مع مغيب الشمس . . كانت مشقة شديدة ولكن فى سبيل العلم هان كل شىء علينا .

وفى خلال عطلتنا الأولى فى المدرسة الوسطى عاد الوالد من مصر وكانت فرحتنا عظيمة بعودته . . . وما كاد يستقر أياما حتى اتصلت به الشركة التي كانت تعد العدة لتسيير الترام الكهربائى بين مدن العاصمة السودانية الثلاث وعرضت عليه توظيفه مدربا لسائقى الترام الجدد ثم مفتشا للحركة فيما بعد . . وقبل والدى العرض . . . وبذلك تهيأ لنا أن ننتقل من توتى إلى أم درمان . إلى بيت المال إلى الحى والمنزل الذى ولدت فيه لتتصل دراستى فى المدرسة الوسطى فى غير معاناة ويتيسر لوالدى الانتقال إلى مكان عمله الجديد . . وفى صباح يوم صيف باكر تحركت بنا من شاطئ توتى الغربى مركب ذات شراع مع تيار النيل إلى شاطئ بيت المال وقد صحبنا فيها نفر من الجيران والأخوة المحزونين لرحيلنا وبذلك بدأت مرحلة جديدة لحياتنا .

كانت مدرسة أم درمان الابتدائية المدرسة الوسطى الوحيدة فى أم درمان ، ونشأت بعد عامنا ذاك بسنة واحدة المدرسة الأهلية الوسطى التى أنشأها ورعاها نفر كريم من كبار الخريجين . وكان مستوى المعلمين والتدريس رفيعا فى مدرستنا ويحكمها ناظر شديد المراس هو الأستاذ محمد الحسن دياب الذى بلغ منتهى الحزم مع المعلمين ومعنا نحن طلبة المدرسة . . وكان لحزمه ذاك أثر عظيم على حياتنا فى أيام مقبلة . . وكنا برغم حزم الناظر والمعلمين وصرامتهم لا نضيع فرصة للاستمتاع فى بعض الليالى والمواسم . . . وأذكر أن من بين ما كان يستهوينا في الاحتفال بالمولد النبوي الشريف حلقات الذكر والطبول وبصفة خاصة حلقة الشيخ مرجان وكان من مشايخ القادرية. . . وكان شخصية ملفتة للأنظار . . كان يقف وسط حلقة الذكر بجانب الطبول وعليه جبة مزخرفة لماعة طويلة عليها وعلى طاقيته صدف وزئبق ملون وكان يؤدى حركات منسقة مع الأناشيد ودقات الطبل أشبه ما تكون بالرقص يؤديه شيخ جليل . . وكان لحركاته تلك أثر كبير على الذاكرين وتنشيطهم ليؤدوا ذكرهم بانتظام ليلة المولد كلها . .

كنا فى عهد طفولتنا والصبا نرقب احتفاء الناس بمولد النبى صلوات الله وسلامه عليه بشغف شديد واشتياق لنشهد الجمع الغفير من الرجال والنساء يؤمون مسجد الإمام المهدى عليه السلام حيث كان يقام الحفل الرائع البهيج وننطلق بين الناس فى فرح

وابتهاج لنشاهد صيوانات الطرق الصوفية ،وخيامها وقد صفت على جوانب المسجد الرحب تزينها أعلام خضر وحمر وصفر وقد كتب عليها آيات من القرآن الكريم ولنرى الصيوانات والخيام وقد أضيئت بفوانيس ملونة وبالشموع . . ولم تعرف المدينة فى أيامنا تلك الكهرباء ولمبات النيون ولا الماء النقى يضخ إلى البيوت ، وكنا نستمع إلى آيات من القرآن الكريم تتلى هنا وهناك وإلى مدائح نبوية تنطلق من حناجر المادحين وتختلط فى آذاننا مع دقات الطبول وضجيج الناس .

وكان لنا فى العيدين الكبيرين عيد رمضان وعيد الأضحى صولات وجولات بين أم درمان ومدينة الخرطوم العاصمة . كنا نتنقل بين المدينتين على الترام البخارى أولا ثم ترام الكهرباء الذى حل محله وقد ارتدينا ملابس العيد الجديدة ؛ لنرى وجوها وأماكن جديدة علينا ؛ ولنستمتع بما تقدمه مقاهى الخرطوم من طعام وشراب ، وكان كل أولئك لا يكلفنا إلا خمسة قروش عن الفرد منا .

تلك كانت أعيادنا كلها . . . قليلة فى عددها ولكنها كبيرة فى مضمونها واستمتاع الناس بها .

أم درمان كانت فى أيامنا تلك تحتفظ بقدر عظيم من الوقار برغم سطوة الحاكم البريطانى وجبروته . . كان أهلنا يحتفظون بتقاليد الأسرة المسلمة فى دقة متناهية وكانت مساجدها القليلة عامرة بروادها والمصلين ، ولم يقو الاستعمار حتى ذلك الحين على الانطلاق بأهلها نحو آفاق من الانحلال الخلقى . . ولعل المدينة كانت لا تزال تحس بمجد زال منذ بضع سنوات عندما كانت عاصمة الدولة المهدية المجيدة وعندما كان مسجدها العتيق الذى يحتفل فيه بمولد النبى الكريم قبلة لكل السكان يؤدون فيه صلوات اليوم الخمس بإمامة المهدى أولا ، ثم بإمامة الخليفة عبد الله من بعده .

التاريخ المجيد القريب احتفظ للمدينة بوقارها وشخصيتها ، ولعله لا يزال يحتفظ لها بشىء من الوقار وبالشخصية التى تميزها على غيرها من مدن السودان .

٢ـ فى كلية غردون

١٩٣١ـ ١٩٣٤

فى نهاية عام ١٩٣٠م انتهت دراستنا فى مدرسة أم درمان الابتدائية بعون الله وأعددنا أنفسنا إعدادا كاملا للذهاب إلى كلية غردون لنمضى فيها أربعة أيام ، تلك كانت أيام الامتحان لقبول الطلبة الجدد فى الكلية .. وكنا خلال هذه الأيام الأربعة مستمتعين بذهابنا إلى الكلية بين داخليات الطلبة حيث كنا نقيم وبين مبانى الكلية الرئيسية على شاطئ النيل حيث كانت تعقد الامتحانات ... كنا برغم الخوف من الامتحانات نحس بهذه المتعة ، وكان كل شىء فى الكلية جديدا علينا .. الغرف الرحبة الجميلة المفروشة بأسرتها التى أعدت لنا كانت تعجبنا جدا ... قاعة الطعام المعدة لجلوس المئات من الطلبة فى آن واحد كانت بالنسبة لنا مدهشة ... الحمامات للجميع النظيفة الأنيقة كانت محببة ... إلينا الميادين الخضر والأشجار النضرة والأزاهير ومياه المواسير (الحنفيات) كل أولئك كان بالنسبة لنا متعة ما بعدها متعة .. ولعل إخواننا من الطلبة القادمين من الأقاليم . حيث لا توجد مياه فى المواسير ولا توجد الكهرباء المضيئة كما هو الحال في كلية غردون وحيث لا توجد هذه الميادين النظيفة النضرة وهذه الغرف الأنيقة والسفرة الرحبة والحمامات ، كانوا أكثر اندهاشا منا .. وكانوا كثيرى التلفت وكنا نحن فى هذه الناحية مثلهم .

فرغنا من الامتحان وعدنا إلى أهلنا ، وقد سررت كثيرا إذ كنت من المقبولين وكنت متقدما أيضا فى امتحانى ، ووضعت علىَّ مصروفات تبلغ ثمانية جنيهات فى السنة ، وكان هذا المبلغ هو مرتب والدى فى الشهر ... وكان سرور أبى ووالدتى والجيران والأهل عظيما بقبولى فى كلية غردون .

التحقت فى السنة الأولى بقسم المهندسين الذى أمضيت فيه السنتين الأولتين ، ولكنى بانتهائهما أدركت أننى لا أميل إلى الهندسة ، ولا أرغب أن أكون فى مستقبل حياتى مهندسا ، وآثرت عليها قسم المحاسبة ... وفى نهاية السنة الثانية انتقلت بعد الامتحان العام إلى قسم المحاسبة .. وكان من أقسام كلية غردون الممتازة وأمضيت فيه السنتين التاليتين .

كانت أيامنا فى الكلية جميلة وقد اكتسبنا فيها علما لا بأس به ، كما اكتسبنا صداقات كثيرة وكان أكثر ما يستهوينى فوق الدروس القراءة .. كنت أقرأ كثيرا فى

الأدب العربى والأدب الإنجليزى ، وكنت أميل فى قراءاتى أيضا إلى التاريخ وإلى القصة بصفة خاصة .وخلال دراستى فى كلية غردون اشتركت فى أول مسابقة عقدت فى كتابة القصة . . وكان موضوع قصتى يدور حول أحداث عن دخول العرب فى السودان وسقوط دنقلا العجوز وقد سررت سرورا عظيما عندما جاءت نتيجة المسابقة وكنت الفائز بقصب السبق فأهدانى مدير الكلية آنذاك مستر وليامز كتاب The River War ـ موقعة أو حرب النهر ـ وهو الكتاب الذى ألفه ونستون تشيرشل عن حروب الجيوش الغازية ضد جيش المهدية وبصفة خاصة معركة كررى . . وهو يعد من أفضل ما كتبه أجنبى عن تلك المرحلة الهامة من تاريخ السودان . . وقد كتب المستر وليامز عليه عبارات رقيقة فى الإهداء ووقَّع عليه ثم ختمه بختم كلية غردون . . ومما كان يستهوينى أيضا أثناء دراستى فى الكلية الجمعية الأدبية التى أنشأها المرحوم السيد إسماعيل الأزهرى الذى كان أستاذا آنذاك للرياضيات كانت الجمعية حافلة بالأعمال الأدبية وقد قدمت الكثير . . كانت تقيم المناظرات وتقدم المحاضرات وتقيم ليالى القبعة إلخ . . . وأشهد أنى استفدت وغيرى من الطلاب منها كثيرا ، ومن المواضيع الهامة التى قدمت فى الجمعية مناظرة كانت بين مستر وليامز مدير الكلية ومستر هيبرت أستاذ فى الكلية . . كلاهما بريطانيان . وكان يساند المستر وليامز المغفور له الأستاذ عبد الرحمن على طه . . ويقف مع المستر هيبرت الأستاذ عوض ساتى يرحمه الله وكان موضوع المناظرة : A little learning is a dangerous thing

التعليم القليل شىء خطير ـ على الإنسان طبعا .

حضر هذه المناظرة فوق طلبة الكلية بأجمعهم أعداد كبيرة من الخريجين ، وكانت شائقة جدا . كان المتحدثون فى منتهى الروعة والعلم والمعرفة وانتهت المناظرة بفوز الموضوع .

وكانت تقدم فى الجمعية أيضا ليالى القبعة . . وهى أوراق تكتب فيها رؤوس مواضيع صغيرة وتوضع فى القبعة ويستدعى من يرغب فى الكلام أو من خصص ليتكلم فى تلك الليلة ليدخل يده فى القبعة ويأخذ ورقة ، وأذكر أننى كنت مشتركا مرة فى هذه الليلة وأخذت ورقتى فإذا به مكتوب فيها : ماذا كنت تفعل لو أنك وجدت نفسك بأرجل أربعة ولا أيدى لك ؟ وقد ارتج علىَّ . . كان موضوعا لا يمكن لأحد أن

يفكر فيه .. ولكنى بعد لحظات جمعت قواى وقلت : كنت أسأل الله سبحانه وتعالى أن يعيدنى إلى ما كنت عليه بيدين ورجلين .. فكانت الاستجابة صفقة حادة وطويلة جدا ، وبانتهاء التصفيق انتهى الوقت المحدد للحديث .

وهكذا كانت الجمعية الأدبية من غير شك مدرسة ثانية داخل كلية غردون تخرج منها كثيرون من الكتاب المقتدرين والشعراء والخطباء المفوهين فى أيام مقبلة . وكان من أيام الجمعية الأدبية الخالدة المحاضرات التى يقدمها الأساتذة وغير الأساتذة .. أذكر منها محاضرة قيمة ألقاها الأستاذ عرفات محمد عبد الله رحمه الله ومحاضرة عن الشعر الجاهلى قدمها المرحوم الشيخ الطيب السراج .

وكان من أروع أيامنا فى كلية غردون يوم الخريجين ، وهو يوم يعقد فى كل عام يؤمه الخريجون ـ خريجو كلية غردون ـ من جميع أنحاء السودان بالمئات ، وتقام فيه حفلات رائعة من بينها مباراة فى كرة القدم وسباق على أشكال مختلفة بين الطلبة والخريجين ، وتقام فيه حفلات من بينها حفل شاى كبير يجمع الخريجين والطلبة فى مكان واحد .. وفى هذا الحفل يلقى مدير الكلية خطابا ثم يعقبه خطباء عن الخريجين والطلبة يتحدثون فى مختلف المواضيع أذكر منهم : الدكتور على بدرى والأخ إسماعيل العتبانى ، وكانت خطاباتهما دائما رائعة ومفيدة كلها تدعو إلى تقدم الكلية وتطورها وكلها تدعو إلى تقدم السودان نفسه وتطوره .

تأثرت أنا شخصيا بالجمعية الأدبية واستفدت منها ، فكتبت القصة التى ذكرت ثم كتبت بعد ذلك وأنا طالب بالكلية رواية (فتاة البادية) باللغة الدارجة السودانية وبالدوبيت .. وقد لقيت فى ذلك الوقت رواجا عظيما ، ومثلت فى معظم أنحاء السودان ، واستقبلت أينما مثلت استقبالا حسنا .

كان أساتذتنا فى الكلية من طراز ممتاز ، وكانوا علماء قدموا كل ما يمكنهم أن يقدموه لطلابهم فى سخاء ومقدرة ، فجزاهم الله عنا خير الجزاء . أذكر من هؤلاء الأساتذة ، أساتذة اللغة العربية المشايخ : البشير الفضل ، والأمين الطويل ، ومحمد المصرى وعبد الله عبد الرحمن الأمين وحسن أحمد .

أما الأساتذة من معلمى اللغة الإنجليزية والتاريخ والجغرافيا والرياضيات فأذكر منهم الأساتذة إسماعيل الأزهرى للرياضيات وعبد الرحمن على طه إنجليزى وتاريخ ،

وعبد الفتاح المغربى رياضيات ، وعبيد عبد النور تاريخ ومكى شبيكة تاريخ ، وعوض ساتى إنجليزى ورياضيات وعبد الكريم محمد إنجليزى وإبراهيم أحمد وخضر بدرى هندسة ومحمد عثمان ميرغنى محاسبة والشيخ مصطفى رياضيات ، ومحجوب الضوى للترجمة وأعمال المكاتب .

ومن الإنجليز الأساتذه : مستر وليامز مدير الكلية ونائبه مستر بليك ولانق وهيبرت وويرد سويرث وداوتى وجيمسون وثيوبولد ولى وقريفث ولين وآخرين .. هؤلاء كانوا متخصصين فى اللغة الإنجليزية والتاريخ والجغرافيا والهندسة والتربية ، وقد أبلوا هم أيضا بلاء حسنا فى تعليم طلبة الكلية ، ولا يزال الخريجون وأنا منهم يذكرونهم كما يذكرون أساتذتنا السودانيين بالشكر الجزيل .. ولم يبق فى أيامنا من الأساتذه الشوام غير الأستاذ ناجى خباز وكان أستاذا للغة الإنجليزية والأستاذ توفيق خباز وكان أستاذا للتاريخ .وكانت الكلية تخرج طلبتها فى أربع سنوات من أقسام المهندسين والعلوم والمحاسبة والمعلمين والقضاة الشرعيين والمترجمين .. وكانوا جميعا يلتحقون بخدمة الحكومة حال تخرجهم .

ومما أذكره أيضا وباهتمام وأعتبره صحوة كبرى بين طلاب الكلية الإضراب الذى حدث فى عام ١٩٣١م عندما كنا نحن فى السنة الأولى فى كلية غردون ... كان الإضراب فى ظاهره احتجاجا على تخفيض مرتب الخريج من ستة جنيهات ونصف إلى خمسة جنيهات ونصف ، ولكن الواقع أن الإضراب كان لأكثر من ذلك كثيرا .. كان صحوة وانتباهة ، وكان بداية لتحرك طلابى كبير ولتحرك الشعب فيما بعد .. كل ما كان يلقى من الخطب لم يتصل بالمرتب إطلاقا .. كان الحديث كله عن الظلم وعن الاستعمار وعن الاستبداد .. وكانت الحكومة على علم بكل ما يقال ؛ ولذلك أحاطتنا بأعداد كبيرة من البوليس السرى والعلنى بحجة أننا قد نقوم بأعمال تخريبية خلال إضرابنا ، والواقع أن أحدا لم يدع إطلاقا لهذه الأعمال التخريبية ، كل الدعوة كانت موجهة لاستمرار الإضراب إلى أطول وقت ممكن .

الإمام عبد الرحمن المهدى رضوان الله عليه أزعجه كثيراً إضراب طلبة كلية غردون، وكان يخشى إن استمر الإضراب أن تقفل الإدارة الإنجليزية كلية غردون فيفقد شباب السودان الفرصة الوحيدة للتعليم المتاحة لهم على هذا المستوى ، ولذلك بذل

جهدا ليعود الطلبة فيما بعد إلى دراستهم بعد أن تعدل مرتباتهم . . هذا بالإضافة إلى الجهد الذى بذله الخريجون من شيخ الأندية بأم درمان فى هذا الصدد . . وعاد الطلبة بانتهاء إجازتهم فاستأنفوا الدراسة .

كانت ميادين الرياضة فى كلية غردون حافلة بكل ضروب الرياضة . وكان الطلاب وغيرهم يتنافسون على كرة القدم وكرة السلة وكل أنواع الرياضة الأخرى على هذه الميادين . . وكان الفريق الأول للكلية فى كرة القدم متميزًا على كل الفرق فى العاصمة بما فى ذلك فريق الجيش الإنجليزى الذى كان مرابطا فى ثكناته فى الخرطوم . كانت للداخليات ألعاب فى كرة القدم وغيرها من الألعاب وكان الطلبة ملزمين بممارستها بانتظام . . أما أنا فلم أكن مولعًا بالرياضة ولم أمل إليها كثيرًا ، وكنت أهتبل بعض الفرص وأهرب من الرياضة لأجلس تحت شجرة نائية وأقرأ فى كتاب . . ولكنى كنت متميزًا فى رياضة أخرى هى الكشافة . . كنت فى كلية غردون من الرواد الأوائل للكشافة ، ثم أصبحت فيما بعد نائبا لأستاذ كشافة لفرقة كشفية أهلية . وفى يوم من أيام رحلات فرقتنا على النيل الأبيض أنقذت حياة صبى من غرق محقق . . وأنا سعيد بذكرى ذلك اليوم .

كانت حياتنا فى كلية غردون لأربع سنوات ممتعة ومحببة إلى قلوبنا . . وكنا نرقب بشغف شديد برغم حبنا للكلية ولحياة الداخلية يوم الخميس حين نعود إلى أهلنا فى أم درمان . . وكثيرًا ما كنت أصطحب بعضا من أصدقائى القادمين من خارج العاصمة ليمضوا معنا عطلة الأسبوع مع الأهل ، وكانت تلك بداية لصداقات عشناها حتى يومنا هذا .

كان والدى من شيوخ الأنصار المقربين لدى السيد عبد الرحمن المهدى . وكان بيتنا على صغره مركزًا من مراكز تجمع شيوخ الأنصار فى ليلة الجمعة من كل أسبوع يناقشون شؤونهم كطائفة ترى أنها تحمل عبء السودان كله ويتحدثون فيها بإسهاب عن البطولات فى عهد المهدية وعن السيد عبد الرحمن المهدى وقد رأوا فيه المنقذ والأمل. . . ثم يستمعون إلى مدائح فحول شعراء المهدية إمثال المشائخ أحمد ود سعد وود أب شريعة وود تميم وغيرهم . ثم إلى مدائح عصرية من أشعار صالح عبد السيد وعمر البنا وعبيد عبد الرحمن وغيرهم ، وكانت هذه منحصرة فى أكثرها فى مدح

السيد عبد الرحمن المهدى . كنت وغيرى من أصدقاء الصبا نستمع إلى كل أولئك بانتباه شديد ، وكنت أؤمل منذ ذلك الحين في نهاية العشرينات أن أكون واحدا ممن يسعدهم الحظ بالاقتراب من السيد عبد الرحمن بن المهدى والعمل معه فى يوم مقبل لاستعادة مجد السودان الضائع ، وقد سمعت عنه الكثير من أحاديث شيوخ الأنصار وأشعار شعراء المهدية والأنصار الأفذاذ الميامين .

وفى نهاية عام ١٩٣٤م جلسنا للامتحان النهائى فى كلية غردون واجتزت بحمد الله الامتحان وتم تخرجنا من الكلية بقسم المحاسبين .

وفى اليوم المقرر لنا لمبارحة الكلية جاءنى الوالد رحمه الله فى الداخلية ليأخذنى إلى البيت . . فجمعت ملابسى وكتبى فى حقيبة ثم حملتها وخرجت معه . . ولما وصل الترام بنا قريبا من سراى الإمام عبد الرحمن المهدى طلب منى أن أنزل لنحيى الإمام ، فنزلنا وكان الوقت عصرا ووجدناه جالسا فى ميدان قصره فى ظل الأشجار وحده وسررنا كثيرا للقائه فحييناه وحيانا ، ثم جلسنا وقال له والدى رحمه الله : هذا ابنى وابنكم الأمين . فأجاب بقوله : أعرفه ، ثم قال له : لقد أتم اليوم دراسته فى كلية غردون وقد بذلت كل ما فى استطاعتى أن أوفر له هذا التعليم وقد اجتاز والحمد لله المرحلة النهائية وتخرج اليوم من الكلية فى قسم المحاسبين . . رأيت أن أحضره لك قبل ذهابه إلى البيت لنحييك أيها السيد الإمام ، ولأضعه تحت تصرفك من هذه اللحظة فهو ابنك لتنصحه وتقترح عليه ما تراه . فاستجاب الإمام عبد الرحمن المهدى ، رضوان الله عليه . وكأنه كان جالسا ينتظرنا . . تحدث بإسهاب عن الشباب وعن الوطن وحاجة الوطن إلى الشباب وإلى نشاطهم وإلى إخلاصهم وإلى إيمانهم به . . . ثم دعانى أن أعمل كما يعمل غيرى من خريجى الكلية فى الحكومة . . وقال لى : فى اليوم الذى أحتاج لك فيه سأدعوك لتكون قريبا منى ، وأنا عارف أن هذا اليوم سيأتى إن شاء الله . فحيينا السيد الإمام ثم بارحناه إلى منزلنا فى بيت المال . . . هناك كان على أن أقرأ وأقرأ استعدادا لامتحان آخر هو امتحان الخدمة المدنية وهو طريق العبور للخدمة فى مكاتب الحكومة . . وعقد الامتحان بعد أشهر وجلست له ، واجتزته بحمد الله بسهولة ويسر ، وتم تعيينى مع أخى مصطفى حسن من أصدقاء وإخوان الطفولة والصبا فى توتى والذى رافقنى فى المدرسة حتى تخرجنا من فصل واحد وفى يوم واحد

من كلية غردون .

تم تعييننا فى مصلحة الجمارك فى بورتسودان فى قسم التثمين ، وكان فى ذلك الوقت مقصورا على البريطانيين والشوام إلى حد كبير ، وقد كان اختيارنا فى ذلك القسم بداية لاختيارات استمرت لوقت طويل .

٣-إلى بورتسودان

١٩٣٥م

تحرك بنا القطار من الخرطوم أنا وصديقى مصطفى حسن فى يوم من أيام شهر يوليو وكان يوما ممطرا فى طريقنا إلى بورتسودان ، وكنا للمرة الأولى من ركاب الدرجة الثانية فى القطار وقد كان ذلك مصدر سرور عظيم لنا ، وكنا خلال الرحلة نتناول طعامنا فى عربة الطعام تماما كما كان يفعل الركاب من البريطانيين وكبار الموظفين .

كانت الرحلة بالنسبة لنا شائقة جدا وكنا ننظر يمنة ويسرة خلال النافذة لنرى الأرض والمناطق التى يجتازها القطار . . كانت الأرض بين الخرطوم وعطبرة مسطحة جدا فيما عدا منطقة جبل جارى ، وكان واضحا أنها نيلية زرقاء خصبة ، ولكن لم يبذل أى جهد لزراعتها . . وكنت خلال هذه الرحلة أفكر مليا فى مدينة بورتسودان . . كيف هى ؟ وما فيها ؟ وكيف يمكن أن نمضى أيامنا فيها ؟ وكانت كلمات الإمام الخالد عبد الرحمن المهدى رضوان الله عليه تطن فى أذنى ليلا ونهارا . . حديثه عن الوطنية وعن الشباب ، وحديثه عن جهد الشباب وعن المستقبل ، ووعده بأن يدعونى لأكون قريبا منه فى وقت هو يرى أنه سيأتى . . وكنت أسأل متى سيدعونى ؟ وأى عمل سيكلفنى به السيد الإمام لأقوم به فأرضيه وأرضى مواطنى وبلدى . شغلنى الإمام عبد الرحمن المهدى بحديثه لنا كثيراً وأعتقد أنه كان النبراس الذى أضاء الطريق أمامى لسنوات وسنوات .

ولما تخطى القطار النيل واتجه شرقا وجدنا أنفسنا فى المنطقة الجبلية التى قرأنا عنها فى كتب الجغرافيا . . تلك كانت جبال البحر الأحمر التى تختلف اختلافا كبيرا عن الأرض التى عشنا عليها حياتنا كلها على شاطئ النيل . . وكان الناس برغم سمرتهم يختلفون عن سكان وادى النيل بشعورهم الطويلة وبأياديهم الطويلة أيضا وأسلحتهم التى يحملونها ، يحملها الجميع بغير استثناء من خناجر وسيوف وغيرها . كنا نشاهد كل ذلك فى المحطات الجبلية التى مررنا بها . . ولما وصل القطار إلى (أستربة) وهى آخر محطة له ينحدر بعدها نحو بورتسودان، بدأنا نعد حقائبنا للنزول، وفى ذات الوقت كنا ننظر الفينة بعد الفينة إلى ما نراه أمامنا فنرى البحر الأحمر يبين كأنه أعلى من المدينة ،وكان هذا بالنسبة لنا عجيبا،وكنا نرى قليلا من معالم المدينة فى البداية كبعض المآذن وقليلا من المنازل المرتفعة، وكنا نتوق إلى الوصول إلى هذه المدينة التى

ظللنا نحلم بها منذ أن تم تعييننا فى مصلحة الجمارك . . ونشتاق لنراها ونرى كيف يمكن أن نعيش فيها بين أصدقاء قد يكونون جددا وقد يكون الكثير منهم من الأصدقاء القدماء ؟ وفى محطة السكة الحديد حيث وقف القطار وجدنا الأخ الحميم والصديق القديم وزميل الدراسة عبد الرحيم محجوب فى انتظارنا ، وهناك بعد التحية أخذنا إلى حيث يقيم مع إخوان كرام أوفياء أمضينا معهم ما يزيد عن السنتين فى بيت أنيق فى قلب المدينة وكان قريبا من موضع العبور إلى الميناء . كان من بين الأصدقاء فى ذلك البيت الأخوان عبد العزيز ميرغنى والخير حاج الخضر وعبد الحافظ عبد المجيد يرحمهم الله والطيب أحمد موسى أطال الله عمره . . وظللنا فى هذه الفترة أصدقاءً أوفياء لم يكدر أحد منا إطلاقا الجو اللطيف الذى عشناه . . وفى اليوم ذاته قدمنا أنفسنا لمصلحة الجمارك فى الميناء وبدأنا حياتنا العملية فى جمارك بورتسودان .

المدينة كانت فى ذلك الحين صغيرة ولكنها كانت أنيقة ونظيفة جدا ، كانت المبانى الحجرية مقصورة على الميناء ودواوين الحكومة كمبنى المحافظة وبيت المحافظ والمفتشين الإنجليز والشركات الإنجليزية كشركة جلاتلى هانكى ومتشل كوتس وميركنتايل وبلدمور وغيرها من الشركات الأجنبية التى كانت تسيطر على كل اقتصاديات السودان فى ذلك الحين بالإضافة إلى الشركات التجارية الهندية . . أما بقية المنازل فى بورتسودان بما فى ذلك المنازل فى قلب المدينة إذا استثنينا السوق كانت كلها مبنية من الخشب وتقوم على أوتاد . . وبرغم أنها كانت مبنية من الخشب فإن كثيرا منها كان أنيقا ونظيفا . . وكانت المدينة مضاءة بالكهرباء منازلها وشوارعها . . وكان الماء يصل إليها من جبال أربعات ومن صهريج ضخم ينساب الماء منه إلى المدينة . . ولم يحس أحد منا في يوم من الأيام بانعدام الماء منه أو ضعف في انسيابه . أما أطراف المدينة كديم المدينة وديم سواكن وديم الشاطئ وديم فلاتة وديم التجانى ، وتلك كانت كل ديوم بورتسودان فى ذلك الحين ، فقد بنيت كلها من الخشب وبالإضافة إليها من الناحية الغربية قام ديم العرب وكان من الأكواخ يسكنه فى الغالب عمال الميناء من الهدندوة . . كان كل شيء فى بورتسودان حسنا والحياة فيها سهلة ، وكان اقتصاد السودان مزدهرا جدا . . الميناء حافلة بالبواخر بمختلف الأحجام ومن كل أنحاء العالم ، تجلب للسودان السلع المستوردة من أوروبا ومن شرق آسيا وتحمل من السودان صادرات السودان ، وكان أهمها فى ذلك الوقت

القطن والبذرة والسمسم والفول والصمغ العربى والأمباز والبقول ، وكانت الميناء تموج بحركة دائمة ليلا ونهارا . . كنا برغم كثرة العمل نشعر بمتعة لبقائنا فى مدينة بورتسودان، ذلك لأننا فوق عملنا فى الحكومة مارسنا أعمالا كثيرة أخرى فى نادى الموظفين الذى أصبح فيما بعد ناديًا للخريجين وفى ميادين اللعب كميدان التنس وغيره، وفى الأنس والزيارات لأصدقائنا من هنا وهناك من القادمين من النيل ومن أهل المنطقة من السواكنية .

كانت حياتنا فى المدينة حتى عام ١٩٤٠م حافلة بأعمال كثيرة ذلك لأننا أو العالم كله ساير فى هذه الفترة وقتا هاما فى تاريخ البشرية . . ففى هذه الفترة فى عام ١٩٣٥م بالذات غزت إيطاليا موسلينى الحبشة ، ودخلت مع الأحباش فى حروب ضارية جدا وقف فيها الأحباش ببسالة دفاعا عن أرضهم . . وقد أوحت إلىَّ تلك البطولات فى ذلك الحين كتابة عدد من القصص والمقالات نشرت فى جريدة النيل ، وبعضها نشر فيما بعد فى جريدة السودان الجديد . فى هذه الفترة عقدت الاتفاقية المعروفة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية فى عام ١٩٣٦م . . تلك الاتفاقية التى لم تعط السودان إلا كلمات جوفاء لا معنى لها كالرفاهية وغيرها وتركت مصير السيادة على السودان معلقا تماما كما كان فى اتفاقية ١٨٩٨م واتفاقية ١٨٩٩م . . وكان لهذه الاتفاقية الجديدة أثر عظيم علينا نحن الخريجين الذين كنا نقرأ أخبارها فى الصحف المصرية وغير المصرية وفى الصحف السودانية التى كانت تصدر فى ذلك الحين . . كنا نشعر بألم شديد وحزن ونفكر فى ماذا يمكن أن نفعل لبلادنا حتى تحقق لها السيادة التى نرجوها لها ؟ . . وفى هذه الفترة نشأ مؤتمر الخريجين وكان عام ١٩٣٧م بداية هامة وواضحة لاندفاع نحو العمل لتحرير بلادنا من نير الاستعمار الإنجليزى المصرى . . وفى هذه الفترة اندلعت الحرب العالمية الثانية وكانت حربا ضروسًا قضت على اليابس والأخضر وكنا نرقب أخبارها ونقرأ عن البطولات والمعارك التى تنشأ بين الطائرات الألمانية والطائرات البريطانية مثلا وبين البارجات الحربية من هنا وهناك ، وعن المعارك الأرضية التى شملت كل أوروبا وغيرها . . كنا نقرأ كل ذلك ونسمع فى المذياع ، ونحس بألم شديد أننا نعيش على طرف العالم . . بلادنا مستعمرة ولا يحس بنا أحد إطلاقا ، وليس فى وسعنا فى ذلك الوقت أن نفعل شيئا لتخليصها من نير الاستعمار . . كانت

فترة حاسمة وهامة وقلقة ولكنها قدمت لنا دروسا لا حد لها فى الوطنية ، وقد ظللنا نستفيد من تلك الدروس لفترة طويلة مقبلة حتى هيأ الله لنا أن نعمل شيئا من أجل بلادنا ومن أجل شعبنا .

وفى عام ١٩٤٠م انتهت فترة عملى فى بورتسودان وانتقلت إلى الخرطوم ، وسأعود إن شاء الله إلى هذه الفترة فى المذكرات من عام ١٩٣٥م ؛ لأتحدث عما أنجز من أعمال وطنية فيها وعن الحياة التى عشناها والجهد الذى بذله الخريجون فى ذلك الوقت وفى تلك المدينة حتى نهاية عام ١٩٤٠م .

وفى شهر أبريل من عام ١٩٣٩م وبينما كنت أعد نفسى للسفر إلى الخرطوم لأمضى إجازتى السنوية مع الوالدين والأهل كتب إلىَّ الوالد مقترحا زواجى أثناء العطلة بخديجة عبد العزيز الدباغ وقد سررت بهذا الاختيار كثيرا ورأيته موفقا ، وكان بحمد الله كذلك . . فقد مضت على زواجنا الآن أربعون سنة أو أكثر أنجبنا خلالها الأبناء البررة والبنات الصالحات ، ولم يكدر صفو حياتنا الزوجية مكدر فى كل هذا الوقت من عمرنا وقد شملنا والأبناء والبنات جو من الود والسعادة والوفاق . رحم الله خديجة فلقد كانت نِعْم الزوجة ونِعْم الرفيقة ولقد توفاها الله يوم ٨/ ١٢/١٩٩٦م .

٤ـ الخرطوم

١٩٤٠ ـ ١٩٤٢م

عدت بعد الزواج إلى بورتسودان ، وكانت أولى بركاته أننى لم أبق فى بورتسودان كثيرا ، فقد نقلت إلى الخرطوم إلى رئاسة الجمارك بغير طلب منى ، وكان خبر النقل الذى جاءنى سارا لى ، ورأيت فيه فرصة حسنة أولا لألتقى بوالدىَّ وأعيش معهما وقتا آخر . . ثانيا لألقى زوجى الكريمة التى بنيت بها قبل شهرين أو ثلاثة . . وبقيت فى الخرطوم حتى عام ١٩٤٢م وكانت تلك فترة هامة ومثيرة .

كان عمر المؤتمرعندما جئت الخرطوم فى نهاية العام ثلاث سنوات وقد أنجز فى هذه السنوات عملا كبيرا فى ميدان التنظيم ـ تنظيم المؤتمر نفسه ونشر عضويته فى كل أنحاء السودان واستغلال الأندية الموجودة فى المدن لمصلحته . . وقد أنشأ المؤتمر حتى ذلك الوقت عددا كبيرا من المدارس الأهلية وكان هناك ما يشبه الثورة التعليمية التى انتظمت البلاد من أقصاها إلى أقصاها .

كانت الحرب العالمية الثانية فى عنفوانها ، وكانت الإدارة البريطانية فى الخرطوم حساسة جدا . . كانت تراقب تحركات الخريجين فى مؤتمرهم وفى أنديتهم وحتى فى اجتماعاتهم الخاصة . . وكانت قلقة لأن المؤتمر أخذ يزاول نشاطه السياسى فى فترة هى فى أمس الحاجة إلى هدوء شامل فى البلاد وإلى الاستفادة من كل إمكانيات السودان لمصلحة الحلفاء .

التحقت بنادى الخريجين بأم درمان بعد وصولى أم درمان مباشرة ، وكنت شابا فى ذلك الحين لا يزيد عمرى عن ٢٦ عاما وكنت متوثبا ومحبا للعمل ؛ ولذلك انخرطت فور وصولى فى صفوف شباب المؤتمر وشباب الخريجين وظللنا نعمل فى كل المناسبات الهامة . . يوم التعليم ويوم ملجأ القرش . . وفى الحفلات الموسمية التى كانت تقام فى ذلك الحين فى يوم الهجرة وعيد المولد ويوم ٢٧ رجب وغيرها من الأيام الهامة فى تاريخ الإسلام والمسلمين .

كنا ننشد الأناشيد ونكتب المقالات ونخطب الخطب فى الاجتماعات التى تعقد فى هذه المناسبات . . وكنا لا نضيع وقتا من أوقاتنا فى اللهو أو اللعب ، بل نستفيد بكل

ما توفر لدينا من شباب ونشاط وطاقة وقوة فى اتجاه وطنى محدد ومرسوم .

وفى عام ١٩٤٢م قدم مؤتمر الخريجين مذكرته التاريخية الهامة التى طالب الدولتين المستعمرتين فيها بمنح السودان حق تقرير المصير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، تلك الحرب التى اشترك السودان فيها بأبنائه من ضباط وجنود قوة دفاع السودان وأسهم فيها بإمكانياته المتواضعة . . . وكانت المذكرة ـ من غير شك ـ محركا قويا لا للخريجين وحدهم ولكن للشعب كله . . فقد أحس الشعب السودانى أن هناك جهة شعبية أخرى يمكن أن تتكلم ويمكن أن تطالب ، فى حين كان المتكلم والمطالب حتى ذلك الوقت الإمام عبد الرحمن المهدى وحده رضوان الله وسلامه عليه .

والحديث عن تقرير المصير والتقاء الزعيم عبد الرحمن المهدى ومؤتمر الخريجين فى صدر الأربعينات لا ينبغى أن يعنى تجاهل جبهة أخرى قوية كانت تتمثل فى جماهير الشعب والخريجين ـ تلك كانت طائفة الختمية وزعيمها سيادة السيد على الميرغنى .

ففى محيط الشعب كانت الطائفة تمثل جماهير غفيره من المواطنين لا يمكن تجاهلها عند الحديث عن تقرير المصير . . . وفي صفوف الخريجين كبارهم والصغار ، كان للطائفة صوت طغى على الأنصار وأصدقائهم ، واستطاع أن يحصل على قيادة مؤتمر الخريجين ويصدر قراره بمذكرة المؤتمر المشهورة فى عام ١٩٤٥م .

كان الخلاف بين الزعامتين الدينيتين الوطنيتين قائما على أسباب ترتبط بعهد المهدية وما بعدها والطموحات القيادية التى كانت فى الصدور . . ولما جاء وقت كان لا بد لهما من التعبير عن رأى صريح حول مستقبل السودان فى السياسة . . وقف الزعيمان وطائفتاهما بجانب حق تقرير المصير . . . أما المصير نفسه فقد عبر عنه السيد عبد الرحمن برعاية جبهه الاستقلال ، ورأى السيد على الميرغنى أن يرعى الجبهة الاتحادية مع مصر .

أحس الناس أن هناك التقاءً بين زعامة إسلامية ووطنية قوية تمثلت فى شخصية الإمام عبد الرحمن المهدى وفى قيادة المثقفين من أبناء هذا البلد . . قيادة سياسية واعية تمثلت فى مؤتمر الخريجين العام ، وأخذ الناس يتحدثون فى مجالسهم الخاصة فى المدينة وفى القرية عن مبدأ تقرير المصير وحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره. . هذا الشعب الذى أسهم فى الحرب العالمية بكل ما يستطيع أن يسهم به . . متى سيكون

تقرير مصيره ؟ وهل ستحترم دول الحلفاء ميثاق الأطلنطى ، وما جاء فيه من حق الشعوب التى تحارب معها فى تقرير مصيرها ؟ هكذا أصبح الحديث عن تقرير المصير شاملا لكل فئات الشعب السودانى الواعية ، وأصبح الأمل واردا فى أن السودان يمكن أن يحصل على دفعة كبيرة نحو الحرية بعد انتهاء هذه الحرب التى ينتظر أن ينتصر فيها الحلفاء على دول المحور .

وهكذا ظللنا نمارس نشاطاتنا فى صفوف الخريجين ، ونعمل كشبان يمكنهم أن يخدموا بلدهم بالطاقة المتوفرة لديهم .

وفى يوم من الأيام قرر المؤتمر أن يفتتح أول مدرسة أولية على النيل الأبيض فى قرية الكنوز . . كان ذلك فى عام ١٩٤٢م ، وبعد تقديم المؤتمر مذكرته المشهورة . . فاجتمعنا وكنا نفرا من الخريجين . . كنا نحوا من الثلاثين شابا . . وكان على قيادة هذا النفر الأخ أحمد خير الذى اقترح قيام مؤتمر الخريجين . . وكانت مهمة هذا الوفد أن يفتتح مدرسة الكنوز باسم المؤتمر . . فأعدت العربات لنا وبدأنا أول ما بدأنا من نادى الخريجين بإنشاد نشيد المؤتمر للعلا للعلا ، وكانت تلك أول مرة ينشد نشيد المؤتمر فيها بشكل جماعى وبتلك القوة التى أنشد بها . . ولما صعدنا العربات وقف السيد إبراهيم أحمد ، رحمه الله وكان رئيسا للمؤتمر فى ذلك الوقت وخاطبنا قائلا : أنتم ذاهبون إلى النيل الأبيض ، إلى مناطق حساسة جدا ، إلى أرض الأنصار . . أرجو أن تزنوا كلماتكم بميزان دقيق وألا تميلوا إلى الإثارة فى كل ما تقولون حتى تتمكنوا من تبليغ رسالتكم فى المنطقة وبأكبر قدر من الهدوء ومن الاعتبار لطبيعة وثورية سكان المنطقة .

كان أول مكان نقف عنده مدينة القطينة . . وكانت دهشتنا عظيمة عندما رأينا أن المدينة بأجمعها خرجت لتستقبلنا رجالا ونساءً وأطفالا . . وقبل أن ننزل من العربات أنشدنا نشيد المؤتمر وكانت دهشتنا أعظم عندما رأينا أن الناس كانوا يبكون بدموع غزيرة حرى وهم يستمعون إلى نشيدنا . . وقد أكرمتنا مدينة القطينة إكراما منقطع النظير . . وفى نفس المساء بارحناها فى طريقنا إلى الكنوز التى وصلناها فى الصباح الباكر بعد أن ضللنا طريقنا قليلا . . وهناك كان سكان كل تلك المنطقة فى استقبالنا فى مكان المدرسة . . وكان الشيخ عثمان صالح رحمه الله صاحب مشروع زراعى فى منطقة الكنوز مضيفنا ومعه أهل المنطقة .

افتتحنا المدرسة وأقمنا ليلة سياسية كبرى قلنا فيها ما شاء لنا ضميرنا أن نقول . تحدثنا عن السودان وعن الاستقلال وعن الحرية وعن خروج المستعمرين . . لم نترك شيئا يمكن أن يقال فى أى بلد ينشد الحرية إلا قلناه فى تلك الليلة ، وأخذ إقليم بحر أبيض يردد ما قلنا وما أنشدنا لفترة طويلة . . وفى طريق عودتنا وقفنا فى الكوة ولقينا جموعا وألقيت الخطب والأناشيد الحماسية . . لم تكن رحلة الكنوز إذن رحلة لافتتاح مدرسة فحسب ، ولكنها كانت فى الواقع أول رحلة سياسية وطنية جادة يقوم بها مؤتمر الخريجين فى منطقة هامة من أرض السودان ، وكانت رحلة ناجحة جدا فقد أيقظت المواطنين ونبهتهم وجعلت مؤتمر الخريجين فى كل ألسنة الناس . . . ولما عدنا إلى الخرطوم وصلت الأخبار عن هذه الرحلة إلى الخريجين وكان وقعها عظيمًا فى أنفسهم. ووصلت الأخبار مفصلة أيضا إلى السكرتير الإدارى وإلى المخابرات فى حكومة السودان.

فيما يختص بى لم أبق فى الخرطوم بعد ذلك إلا سبعة أيام . . فقد نقلت وبشكل فجائى إلى جوبا التى بقيت فيها بعد ذلك حتى عام ١٩٤٥م وكان واضحا أننى ذاهب ـ كما رأى الحاكم ـ فى ذلك الحين ، منفيا عن الخرطوم كما نفى آخرون من زملائى فى الرحلة عن الخرطوم أيضا . . وقد ظللنا فى جوبا نمارس نشاطنا فى مؤتمر الخريجين ، ولكن فى حدود ضيقة جدا ، وفى نادى الموظفين الذى سميناه فيما بعد نادى الخريجين. . . فإخواننا الجنوبيون لم يكونوا فى ذلك الوقت على المستوى الذى يمكن إن يستوعبه مؤتمر الخريجين ، وكان عدد المتعلمين منهم قليلا أيضا فى مدينة جوبا ، ولكن مع ذلك عملنا كل شىء استطعنا أن نعمله . . كنا مثلا نحتفل بيوم التعليم . وكنا نجمع التبرعات ليوم التعليم ونرسلها لمصلحة المؤتمر . . .وكنا نرسل التبرعات والاشتراكات لمؤتمر الخريجين لرئاسة المؤتمر فى شيخ الأندية . كنا نعمل كل ما تسمح الظروف بفعله، وكنا نقدم كل ما نستطيع أن نقدمه لوطننا فى تلك المرحلة الدقيقة الحساسة من تاريخ بلادنا وفى تلك الظروف الصعبة التى كان يواجهها العالم فى حربه العالمية الثانية وفى ذلك الجو الذى خلق حساسية شديدة لدى الحكام البريطانيين فى الخرطوم .

٥ ـ فى وادى حلفا

١٩٤٦م

فى عام ١٩٤٥م وبعد أن أتممت الفترة القانونية المحددة للخدمة فى جنوب السودان نقلت إلى الخرطوم مرة أخرى لأبقى فيها لأشهر قليلة تم بعدها نقلى إلى وادى حلفا حيث بقيت أقل من عام ، وهناك فى وادى حلفا كان لابد لى أن أمارس ما بدأته من نشاطات منذ أيامنا فى بورتسودان بعد تخرجنا من الكلية مباشرة . . التحقت أولا بنادى الموظفين كعضو فيه ، ثم بعد ذلك وكانت الأحزاب السياسية قد قامت وانضممت منذ قيامها إلى حزب الأمة أخذت أتصل بإخوانى من أهل حلفا ومن الموظفين الذين يرغبون فى الانضمام إلى حزب الأمة وفى إنشاء لجنة له ، وقد تم قيامها فى حلفا تماما كما نشأت لجنة حزب الأمة فى جوبا .

كنت بطبعى استقلاليا أكره أن يكون مصير السودان شيئا غير الاستقلال . . ولما رأيت أن الشعار الذى يرفعه حزب الأمة هو السودان للسودانيين ، ورأيت أن الهدف الذى سيسعى لتحقيقه هو استقلال السودان بكل حدوده الجغرافية أيقنت أن هذا هو الحزب الذى يجب أن أنتسب إليه .

فى وادى حلفا انضم إلى لجنة الحزب نفر من زملائى الموظفين فى مقدمتهم الأخ محمد محمود عبد الكريم ، كما اشترك فيها نفر من إخواننا من أهل حلفا منهم الأخ عمر نور شلك وآخرون من أرقين على الشاطئ الآخر للنيل ، كان على رأسهم الشيخ دهب حسنين ، وكانت برغم صعوبة الظرف الذى كان محيطا بها لجنة فاعلة وعاملة ونشطة ، وقد لعبت دورا هاما وبارزا فى مواقف كبيرة ، أذكر من هذه المواقف أنه فى عام ١٩٤٦م عاد صدقى باشا ، الذى كان رئيسا للوزراء المصريين فى ذلك الوقت ، من بريطانيا بعد مفاوضات مع مستر بيفن وزير الخارجية البريطانية آنذاك حول مستقبل السودان السياسى ، ولدهشتنا نحن الاستقلاليين وافق مستر بيفن على منح مصر حق السيادة على السودان .

صدقى باشا أعلن فور وصوله القاهرة أنه جاء من بريطانيا يحمل السيادة المصرية على السودان فى جيبه . وكان ذلك مثارا لانتفاضة شعبية قوية فى صفوف الاستقلاليين

وكان مثارا لانتفاضة قوية لدى الإمام عبد الرحمن المهدى رضوان الله عليه .

وفى نوفمبر عام ١٩٤٦م تلقيت برقية من أخى وزميلى الأمير عبد الله نقد الله يرحمه الله وكان فى ذلك الوقت مساعدا لسكرتير عام حزب الأمة عبد الله بك خليل . . . جاءت البرقية لى تقول :

اتفق الإنجليز والمصريون على منح السيادة على السودان لمصر وأصبح مفهومهم أن السودان صار جزءًا من المملكة المصرية وأن الملك فاروق صار ملكا على السودان . قررنا مقاومة ذلك وقررنا الجهاد فى سبيل بلادنا . أرجو أن تجمعوا الصفوف وتعدوا أنفسكم للمعركة المقبلة .

استجبنا للبرقية بعقد الاجتماعات السياسية ـ وبرغم أننا موظفون ـ نظمنا عقد الاجتماعات السياسية ، وألقينا الخطب والقصائد وأنشدنا الأناشيد ، وجمعنا أعضاء حزب الأمة من شرق النيل وغربه وعرفناهم بما هو حادث وبقرار حزب الأمة بمقاومة اتفاق الدولتين وبالجهاد فى سبيل الله وفى سبيل السودان . . وهكذا استطعنا بجهد كبير أنا وعدد من زملائى من الموظفين وأهل المنطقة ، نشر موقف حزب الأمة من هذا الاتفاق .

ولم تمض أيام كثيرة على ذلك حتى جاءتنى برقية أخرى من الأخ المغفور له الأمير عبد الله نقد الله تقول :

إن الإمام عبد الرحمن مسافر نحوكم بطائرة بحرية ستهبط فى مياه وادى حلفا فى يوم حدده وكان ذلك قبيل نهاية عام ١٩٤٦م ، وأنه فى طريقه إلى لندن ليبلغ البريطانيين احتجاجه ومعارضته ورفضه اتفاقية مستر بيفن وصدقى باشا ، وأنه سيجاهد من أجل حق السودان فى الاستقلال . . وأن هذا الجهاد سيشترك معه فيه الشعب السودانى بأكمله . . ثم طلبت البرقية منا أن نستقبل السيد الإمام . . فانتشرنا نحن أعضاء لجنة حزب الأمة فى كل أنحاء المنطقة بأرجلنا وعلى العربات والدراجات والمراكب عبر النيل لنبلغ المواطنين فى المنطقة وأعضاء حزب الأمة بصفة خاصة وصول السيد الإمام فى صباح اليوم المحدد على الطائرة ، واستعدادنا ورغبتنا فى استقباله على الشاطئ عندما تهبط الطائرة .

وما كادت الشمس أن تشرق فى صباح ذلك اليوم حتى تدفق آلاف المواطنين

الاستقلاليون منهم وغير الاستقلاليين إلى منطقة الفندق المواجهة للمكان الذى ستهبط عليه الطائرة . . وفى الوقت المحدد هبطت الطائرة . . وبقارب صغير نقل السيد الإمام وزملاؤه إلى الشاطئ وكنت على رصيف الشاطئ ومعى صديقى المرحوم الدكتور محمد أحمد على وكنا أول من أخذ بيد السيد الإمام ثم رفعناه من الزورق إلى الشاطئ .

هناك كان التجمع كبيرا جدا ، وجلس السيد الإمام والضيوف القادمون معه كما جلس المدعوون ، ووقف آلاف المواطنين من ورائهم ؛ ليروا السيد الإمام عبد الرحمن المهدى للمرة الأولى ويحيوه . . أما أنا ، وقد كان معروفا أن السيد الإمام سيبقى لدقائق فقط فى وادى حلفا ، فقد أعددت خطبة قصيرة مكتوبة ثم وقفت لألقى الخطبة. . وقبل أن أبدأ خطابى دارت فى ذهنى أفكار كثيرة عن هذا السيد العظيم . . هذا السيد الذى بلغ من الكبر ما بلغ ، والذى نعلم أن صحته معتلة . . . هذا السيد بجاهه وبماضيه العظيم وبثروته الضخمة يجاهد كل هذا الجهاد فى سبيل بلاده وفى سبيل الاستقلال ويسافر إلى أوروبا فى هذا البرد الشديد القارس . . هذا السيد الإمام ينبغى أن ينال من شعبنا الإجلال والإكرام .

ثم شرعتُ أقرأ خطابى وما كدت أقرأ سطرين أو ثلاثة حتى انهمرت دموعى ولم أكد أرى شيئا مما كان مكتوبا . . . فوضعت الورقة فى جيبى . . ثم أتممت الخطاب ارتجالا ودموعى منهمرة . . وفيما أنا كذلك قام السيد الإمام من مقعده وأخذ برأسى وقبله ثم قال لى : بارك الله فيك يا ابنى . . . وبعد لحظات بارحنا السيد الإمام فى رعاية الله بالطائرة إلى لندن .

وفى طريقنا إلى المدينة من مكان الاستقبال كنت مع الأخ الدكتور محمد أحمد على رحمه الله فى عربته ، وكانت دموعى لا تزال منهمرة ، فقلت له : لقد قررت هذه اللحظة أن أعتزل خدمة الحكومة ، فلا يصح إطلاقا أن نبقى نحن الشباب بما وهبنا الله من صحة وعافية نأكل ونشرب ونلعب ونذهب إلى النادى ثم نعود منه ولا نفعل شيئا يذكر بينما هذا الرجل العظيم يقاسى من أجل هذا البلد . . أريد أن أكون معه ، أريد أن أخدم بلدى معه ولن يتسنى لى ذلك وأنا موظف صغير هنا فى مدينة حلفا فى مصلحة الجمارك . . لقد قررت الاستقالة اليوم . .

حاول الأخ محمد أحمد أن يثنينى ولكنه لم يستطع ، وفور وصولى إلى المكتب كتبت استقالتى وسلمتها رئيس الجمرك هناك وكان بريطانيًا . . لم يصدق الرجل كتابة

هذه الاستقالة وحاول أن يثنينى عنها أيامًا قبل أن يرسلها إلى الخرطوم ، ولكنه وجد منى إصرارًا وعزمًا شديدا وقويا فأرسلها ، وبعد فترة طالت لشهرين ومحاولات من الخرطوم لصدى قبلت الاستقالة وعدت إلى الخرطوم لأمارس نشاطى مرة أخرى فى المدينة وأنا حر من قيود الوظيفة ومن أى قيود أخرى .

٦ـ العاصفة

١٩٤٥ـ١٩٤٨م

العاصمة المثلثة ، أم درمان والخرطوم والخرطوم بحرى ، لم تكن فى مطلع عام ١٩٤٧م كما كانت فى مطلع الأربعينات . كل شىء فيها قد تغير . الناس تغيروا والحياة تغيرت وأصبح يسودها جو صعب جدا من الاختلاف على مصير السودان السياسى . الخريجون انقسموا على أنفسهم بعد أن قدم المؤتمر الذى كان يسيطر عليه الاتحاديون فى عام ١٩٤٥م مذكرته المشهورة لدولتى الحكم الثنائى ، التى أعلن فيها أن مصير السودان الذى ادعى مؤتمر الخريجين فى ذلك الحين أنه يمثله هو قيام حكومة ديمقراطية حرة فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى . .

ومنذ ذلك الحين انقسم الخريجون انقساما حادا ووقف الاستقلاليون من الخريجين بعيدا جدا عن مؤتمر الخريجين بل ومعارضين له . . وأصبح شيخ الأندية منذ ذلك الوقت مقرا لدعوة وحدة وادى النيل التى كان يقودها حزب الأشقاء وحزب الاتحاديين وأحزاب سياسية أخرى صغيرة . . وكان لا بد للاستقلاليين أن يفعلوا شيئا ، لذلك نشأ حزب الأمة فى جلسة تاريخية عقدت فى مارس ١٩٤٥م وأعلن فيها قيام حزب الأمة بشعاره (السودان للسودانيين) وهدفه العمل لاستقلال السودان استقلالا كاملا بكل حدوده الجغرافية المعروفة . . ومنذ ذلك الحين اشتد الخلاف بين دعاة وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى وبين العناصر الاستقلالية من الخريجين ومن يؤيدهم من الشعب السودانى . . وكان السند العظيم للاستقلال الإمام عبد الرحمن المهدى ووقفت خلفه بصلابة جماهير الأنصار من كل أنحاء السودان ، يؤيدون الإمام ويؤيدون الاستقلال . وكانوا السند السياسى الفعلى لحزب الأمة فى معركته الطويلة حتى تم إعلان الاستقلال.

بعد تلك المذكرة التى قدمها الاتحاديون فى عام ١٩٤٥م باسم المؤتمر خطوا خطوة أخرى فأيدوا تأييدا قويا بروتوكول صدقى بيفن الذى أعلن فيه ضم السودان إلى مصر تحت التاج المصرى . . وأذكر أن السيد إسماعيل الأزهرى رئيس الأشقاء ورئيس المؤتمر فى ذلك الحين أرسل البرقيات إلى كل أندية الخريجين والموظفين فى السودان يعلن تأييد

المؤتمر وموافقته على البروتركول الذى أعلن فيه ضم السودان إلى مصر وكتب فى البرقيات كلماته المشهورة « ليس فى الإماكن أبدع مما كان » .

أما حزب الأمة والاستقلاليون وعلى رأسهم الإمام عبد الرحمن المهدى فقد رفضوا تلك الاتفاقية رفضا قاطعا وسيروا المواكب فى العاصمة المثلثة وفى كل مدن السودان أعلنوا أن السودان يجب أن يكون بلدا مستقلا ، وأنهم يرفضون هذه الاتفاقية رفضا قاطعا ، أنهم سيجاهدون من أجل استقلال السودان ويضحون بأنفسهم فى سبيل ذلك الهدف .

الصحف المحلية أثارت حربا كلامية واسعة النطاق بينهما وكانت حربا ساخنة ، فمن جانب وقفت جريدة (النيل) وجريدة (الأمة) تصارعان صراعا عنيفا جدًا من أجل الاستقلال ضد الصحف المصرية وضد بيانات الحكومة المصرية وضد الصحف الاتحادية التى نشأت فى السودان ، وكان فى مقدمتها جريدة (الأشقاء) التى كان يصدرها حزبهم. وكانت هناك صحف أخرى من بينها صحيفة المؤتمر التى كانت تتحدث باسم الخريجين جميعهم ، ثم أصبحت فى ذلك الوقت ، فى عام ١٩٤٧م عندما عدت من وادى حلفا ، تتحدث باسم حزب الأشقاء والأحزاب الاتحادية وربما باسم مصر أيضا . . وكانت تثير حملات ضد الاستقلاليين وضد حزب الأمة . . والصحف المصرية التى كانت تصل إلى السودان تباعا كانت مجمعة من غير شك فى تأييدها لوحدة وادى النيل تحت التاج المصرى . وكذلك كانت الحكومة المصرية ، فقد بذلت كل ما يمكن أن تبذله حكومة فى ذلك الحين لدعم الحركة الاتحادية فى السودان ولدعم مطالبها دوليا فى هيئة الأمم المتحدة وفى البلاد العربية وفى غيرها من أنحاء العالم .

أما الحكومة البريطانية والإنجليز فى حكومة السودان فقد واجهوا ذلك الموقف ببرود شديد وسار الحال فيما يختص ببروتوكول صدقى بيفن بهذه المعركة العنيفة حتى رفضت هذه الاتفاقية فى مصر نفسها . . رفضها البرلمان المصرى ؛ لأنه رأى ـ كما يقولون ـ أنها لا تحقق هدف مصر المنشود فى السودان كاملا .

بجانب شيخ الأندية فى أم درمان قامت دار حزب الأمة ، وسميت دار الأمة وكانت مركزا لتجمع أعضاء حزب الأمة والاستقلاليين . . . كانت تعقد فيها وفى نادى الخريجين الليالى السياسية المضادة لبعضها . ليالى حزب الأمة كانت كلها دعوة

للاستقلال ودحض للأفكار التى يتحدث عنها الاتحاديون .. ودار الخريجين التى أصبحت مركزا لحزب الأشقاء والاتحاديين كانت مكانا للهجوم على حزب الأمة بصفة خاصة وعلى الاستقلاليين بصفة عامة وكانت منبرا للدعوة الشديدة التى تساندها مصر من أجل الاتحاد مع مصر تحت التاج المصرى .

وجدت الشباب فى حزب الأمة عاملين وكان لا بد لى من العمل فى ميدانهم فى تلك المرحلة الحرجة . كنا نسهم فى تحرير صحيفتى (النيل والأمة) وكنا نقرأ ما يكتب فى الجرائد المصرية والاتحادية والعالمية ، ونعلق عليه فى الجريدتين ، وكنا نلقى الخطب القوية فى الليالى السياسية وفى دار الأمة وفى أى تجمع آخر يعقده أعضاء الحزب .. كنا نستقبل وفود حزب الأمة القادمين من الأقاليم ونطلعهم على ما هو حادث ، وكنا نعمل على إنشاء اللجان الفرعية لحزب الأمة هنا وفى الأقاليم .

فى هذا الجو الصاخب وصلت أم درمان ، وانخرطت ـ كما قلت ـ منذ وصولى فى ميدان الصراع من أجل الاستقلال وكان صراعا عنيفا لا بد لى كغيرى من شباب الحزب من خوضه ، وكانت معارك لا نهاية لها ليلا ونهارا . وكنا فى دار الأمة مجموعة من الأصدقاء نعمل سويا ولا نختلف أبدا وكانت دار الأمة كخلية النحل يؤمها كبار رجال حزب الأمة فى مقدمتهم الإمام الصديق المهدى رضوان الله عليه وعبد الله بك خليل الذى كان أمينا عاما للحزب ، رحمة الله عليه والسادة آل المهدى من أمثال السيد عبد الله الفاضل المهدى والسيد محمد الخليفة شريف وغيرهم من كبار رجال الحزب الذين كانوا يرون أن عليهم واجبا للعمل الجاد والجاد جدا إذا أراد السودان أن يهدم ما تبنيه مصر والأحزاب الاتحادية لتحقيق وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى .

فى هذا الجو وبهذه المسؤوليات السياسية التى وجدت نفسى داخلا فيها وبقوة وشدة كان هناك جانب آخر يهمنى كثيرا هو جانب أسرتى وشخصى .. كان والدى فى ذلك الحين شيخا كبيرا ، ولكنه لم يتقاعد عن العمل ومع ذلك كان بحاجة لى .. وكانت والدتى مريضة كثيرة الشكوى وكان لا بد لى أن أعتنى بها وأعرضها على الأطباء بانتظام... وكانت هناك زوجتى وكان لى ثلاثة أبناء وبنت هم مهدى وعبد الله وعبد الرحمن وعزة ... كل هؤلاء كنت أرى أننى مسؤول عنهم ... وكان لا بد لى من أن أجد عملا للعيش بجانب العمل السياسى الذى شرعت أمارسه .. لذلك افتتحت مكتبا

للتجارة والقومسيون فى أم درمان ، وقد أفادتنى كثيرا المعلومات التى جمعتها أثناء عملى فى قسم التثمين بمصلحة الجمارك .. فى ذلك المكتب ظللت أعمل نهاراً الساعات الطوال أكتب على الماكنة وأرسل الخطابات إلى الغرف التجارية فى أوروبا والبلاد العربية والهند والصين واليابان بحثا عن شركات تجارية تتعامل معى على أساس القومسيون وكنت بالإضافة إلى ذلك أعمل عمل القومسيون محليا فأبيع بعض السلع ؛ لأحصل على عمولة البيع وأواجه مسؤولياتى اليومية العائلية .

وهكذا سرت فى هذا المكتب لما يزيد عن العام وكنت أعمل فيه نهارا .. وفى دار الأمة ودور الصحف الاستقلالية فى المساء ، ولا أذكر أنى عدت إلى المنزل قبل منتصف الليل .. كان الشباب من غير شك عاملا قويا فى تمكينى من أداء هذه الأعمال المزدوجة الشاقة فى تلك المرحلة الدقيقة الحساسة بالنسبة لبلادنا وشعبنا وبالنسبة لى كرب أسرة لم تكن صغيرة فى ذلك الحين ، وأعتقد أننى وفقت إلى الحصول على ما أحتاجه لعيش أسرتى وإلى بذل أقصى الجهد فى صفوف شباب حزب الأمة ... بعد ذلك .. أرى أن أعود كما وعدت إلى الوراء بهذه المذكرات إلى بورتسودان بين عام ١٩٣٥م و ١٩٤٠م ؛ لأفصل شيئا مما أجملت ولأتحدث قليلا عن نشاطاتنا الاجتماعية وربما السياسية فى تلك الفترة .

٧ـ أحداث وصور

١٩٣٥ـ ١٩٤٠ م

بورتسودان بين عامى ١٩٣٥ م و ١٩٤٠ م كانت متأثرة كثيرا بالأحداث العالمية أولا ثم بالأحداث التى تمس السودان ... كانت المحادثات التى انتهت باتفاقية ١٩٣٦م بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية موضوع حديث ونقاش متصل بين الموظفين والخريجين فى ناديهم .. ذلك لأن تلك المحادثات التى بدأت منذ عام ١٩٣٠ م وأخفق الطرفان فى الوصول إلى أى اتفاق بشأنها حتى عام ١٩٣٦ م كانت مثار كثير مما كتب آنذاك فى الصحف المصرية التى كانت تعلق عليها وتنشر تفاصيل ما عرض للنقاش من الجانبين وتوضح لماذا أخفقت المفاوضات فى كل مرة .. وكان إجماع الصحف المصرية فى ذلك الوقت ، وقد توفرت لنا كثير من الفرص لقراءتها ، أن مسألة السودان كانت الصخرة التى تتحطم عندها دائما المحادثات ، وكان واضحا مما تنشره الصحف المصرية ومما يقوله السياسيون المصريون أن مصر كانت على طول هذه المحادثات مصرة إصرارا شديدا على أن السودان جزء منها وأنه يجب أن يبقى جزءًا منها تابعا لإدارتها ، أما الحكومة البريطانية فكان واضحًا مما ينشر أنها ترفض ذلك الطلب وترى التمسك باتفاقية ١٨٩٩ م التى أعقبت معركة كررى الخالدة .. وكانوا يرون أن الإدارة الثنائية القائمة فى السودان هى النظام الأمثل الذى يناسب شعب السودان وأنهم لن يتخلوا عن تلك الإدارة ، إلا إذا كان ذلك هو رأى السودانيين ولم يكن للسودانيين فى ذلك الوقت رأى محدد ؛ ولذلك كانت المحادثات تتعثر وكانت تقف .. وقد حدث ذلك خمس مرات قبل أن يتم التوقيع عليها فى عام ١٩٣٦ م .

ولما ساءت الأحوال العالمية واضطرب العالم سياسيا وعسكريا وتحركت إيطاليا وكان تحركها واضحا بموافقة ألمانيا الهتلرية لبسط نفوذها على البحر الأبيض المتوسط وتقوية جيشها فى ليبيا ، وأخذت تعد العدة لغزو الحبشة والاستيلاء عليها ثم كان هناك حديث بأن إيطاليا موسيلينى قد تغزو بريطانيا نفسها .. كان واضحا أن العالم بدأ يغلى وأن هناك إرهاصات بحرب عالمية .. كانت مصالح بريطانيا متصلة بمصر اتصالا وثيقا وكان ارتباطها بامبراطوريتها الكبرى فى المحيط الهندى والمحيط الهادى مرتبطا أيضا بخط

مواصلات يمر عن طريق قناة السويس وكانت مصر ذاتها موقعا استراتيجيا هاما بالنسبة لبريطانيا عسكريا وسياسيا ، لذلك تغير الموقف فيما يختص بتلك المعاهدة التى أخفق الطرفان فى الوصول إليها كثيرا ، عندما غزت إيطاليا الحبشة وعندما انتصرت على الحبشة واستعمرتها ·· وتغير الموقف عندما رأت بريطانيا أن أسطولها وتجارتها ومركزها السياسى العالمى فى خطر عظيم ، وكان لا بد لها من أن تتفق مع مصر ·· كذلك شعرت مصر أنها بحاجة إلى هذا الاتفاق ·· أولا لتكمل استقلالها الذى ظل ناقصا منذ إعلانه فى عام ١٩٢٢م ، ولتسعى لتحصل على شىء جديد فى السودان قد يكون السيادة على الشعب السودانى ·· لذلك سارت المفاوضات بين الدولتين بجدية أكثر وبرغبة أكثر فى الوصول إلى اتفاق ·· وتم الاتفاق ·· بريطانيا حصلت على حق إقامة قاعدة عسكرية كبرى على قناة السويس تحمى مصالحها العسكرية والسياسية والاقتصادية وحصلت أيضا ـ وذلك هام جدا ـ على معاهدة عسكرية مع مصر تهب جيوشها بمقتضاها للحرب فى مصر إذا تعرضت مصر أو المنطقة التى فيها مصر إلى خطر عسكرى من أى جهة جاء ·· وتحصلت مصر على اكتمال استقلالها الذى كان ناقصا فأخليت القواعد العسكرية فى القاهرة وغير القاهرة من البريطانيين ، وأُزيلت المحاكم الخاصة بالبريطانيين والأجانب الأوربيين المقيمين فى مصر ، وهكذا شملت المعاهدة نصوصا أعطت البريطانيين كثيرا مما أرادوا أن يحصلوا عليه . أما السودان فقد وافق الطرفان على أن يبقى الوضع فيه كما كان ·· يدير شؤونه الحاكم العام بمقتضى اتفاقيتى ١٨٩٨ م ١٨٩٩ م ··· وقد أضاف الطرفان مادة غامضة توضح أن غرض الطرفين المتعاقدين من هذه الاتفاقية فيما يختص بالسودان منح السودانيين الرفاهية ·· وكلمة رفاهية هذه فضفاضة ولا تربط أيا منهما بشىء محدد يصنع من أجل السودانيين، وكان فى مقدمة ما منحته المعاهدة مصر عودة الجيش المصرى والموظفين المصريين إلى السودان ·· وكانوا قد أخرجوا من السودان عقب اغتيال حاكم السودان سير لى استاك فى القاهرة ··

كنا نقرأ كل ذلك فى الصحف المصرية بصفة خاصة ، وكنا نسمع الكثير من القادمين فى البواخر التى كانت تؤم الميناء من السويس كل يوم ·· كان الخريجون فى نادى الموظفين فى عام ١٩٣٥ م وما بعده يجلسون فى حلقات لقراءة الصحف والأنس والنقاش وكان أكثر ما تشمله مناقشاتهم ما يكتب فى الصحف المصرية عن المعاهدة التى

أبرمت عام ١٩٣٦ م وما تم بشأنها ولماذا أبرمت . . وكان كل ذلك يدعوهم إلى التفكير فى السودان ومصيره وما ينبغى عمله لمصلحة بلادهم .

وفى عام ١٩٣٥ م عندما غزت إيطاليا الحبشة كنا فى بورتسودان نشاهد صورا من صور تلك الحرب . . كنا نرى البوارج البريطانية تزور الميناء لفترات قصيرة ثم تبرحها ولا نعلم إلى أين . . وكنا نرى البواخر الإيطالية تدخل الميناء وتزود بالماء وبغير الماء وعلى ظهرها آلاف من الجند الإيطاليين وبعض المغنيات المجندات يغنين لهم وهم سكارى . . ونراهم يتأهبون لتقلع بهم سفينتهم إلى مصوع ومن ثم إلى داخل الحبشة لقتال الأحباش فى أرضهم . وكنا نعجب لذلك كثيرا ونسأل : لماذا كل ذلك ؟ ولماذا يستعمر الإنسان أخاه الإنسان ؟ وكنا نسمع عن قصص البطولات وكانت بطولات خالدة للأحباش فى قتالهم ضد الإيطاليين . . وكانت هذه البطولات تدفعنا إلى كتابة المقالات والقصص الخيالية عن تلك المعارك ونشرها فى الصحف السودانية ـ أذكر من ذلك أننى نشرت مجموعة من القصص عن تلك الحرب وكان عنوان إحداها : التضحية فى أكواخ أمبا ألاجى التى كانت واحدة من المناطق التى دارت فيها معارك عنيفة بين الأحباش من جانب وبين الإيطاليين من جانب آخر ، وأبلى فيها الأحباش بلاءً عظيما ودحروا الإيطاليين عدة مرات إلى أن استطاعوا أخيرا أن يتغلبوا عليهم بسلاحهم الحديث الذى لم يتوفر مثله لدى حكومة الحبشة . . وفى هذة الفترة (١٩٣٥ ـ ١٩٤٠ م) التى بدأت بغزو الحبشة وباتفاقية ١٩٣٦ م ، كانت إرهاصات مؤتمر الخريجين العام فى ود مدنى فى تلك المقالة التى نشرها فى الصحف السودانية الأخ أحمد خير جزاه الله خيرا ثم أعقبت ذلك محاضرة منه فى الجمعية الأدبية فى ود مدنى ثم إرساله لاقتراح مكتوب إلى نادى الخريجين فى أم درمان ليحتضن فكرة قيام مؤتمر عام الخريجين ويدعو إلى قيام ذلك المؤتمر .

وفى هذه الفترة (١٩٣٩ م) نشبت الحرب العالمية الثانية ودخل العالم كله فى صراع مسلح عنيف قضى على الملايين من البشر فى كل أنحاء العالم وبصفة خاصة فى أوروبا، وكنا نحن فى بورتسودان نتابع كل ذلك ونعيش مع هذه الأحداث ، ونفكر نحن شباب الخريجين وشيوخهم فيما يمكن أن يؤول إليه أمر بلدنا فى هذا العالم القلق المضطرب المتصارع .

نشأت لى فور وصولى بورتسودان صداقات مع شخصيات من مختلف الأعمار ومختلف المناصب أذكر منهم المغفور لهم :

الدرديرى محمد عثمان ، وعبد العزيز ميرغنى والخير حاج الخضر ومحجوب المرضى وصديق أحمد حميده وصابر عبد الله ، وعلى بازرعة ومحمد صالح ضرار وحامد حمداى وحبيب الله الحسن ومحجوب المرضى ومحمد عبده خليل ومبارك زروق وعبد الحافظ عبد المجيد ومحمد السيد عثمان وعلى حمو ، ـ ومحمد الحسن عبد المجيد وعثمان عبد الرحيم وآخرين ، ومن الأحياء الإخوان ـ عثمان محمد أحمد ـ عبد الله شداد ـ عبد الرحمن عابدين ـ جعفر غندور ـ كمال فريد ـ عبد الرحمن نديم ـ التجانى سعد وعبد الرحيم محجوب وآخرون .

وكنا على الرغم من مجيئنا من بيوت اختلفت عقائديا ودينيا لا أذكر أننا اختلفنا فى يوم من الآيام على أمر هام وكبير ٠٠ وكنت عند وصولى بورتسوان متأثرا بالجمعية الأدبية فى كلية غردون ٠٠ وفور التحاقى بنادى الموظفين رأيت أن أتقدم باقتراح بقيام جمعية أدبية فى النادى ٠٠ وكنا قد تأثرنا أيضا فى عام ١٩٣٥ م بنشاط الجمعية الأدبية فى ود مدنى ٠٠ طلبى إلى النادى قوبل بترحاب عاجل ، وتكونت الجمعية على الفور ممن يرغبون فى الانضمام إليها ٠٠ وبدأنا نمارس نشاطات أدبية مختلفة ـ نقرأ فى مكتبة النادى وفى غير مكتبة النادى ، ونعقد الاجتماعات لنناقش مواضيع أدبية وندعو المحاضرين من أساتذة المدرسة وغيرهم ليحاضرونا فى موضوعات مختلفة ٠٠ ونعقد فى بعض الأحيان ليالى القبعة التى كنا نمارسها فى كلية غردون ؛ للتدريب على الخطابة الارتجالية ونقيم المناظرات فى موضوعات مختلفة ٠٠ وهكذا سارت الجمعية وتقدمت تقدما حسنا وكنا فى بعض الأحيان نذهب فى الليالى المقمرة إلى شاطئ البحر الأحمر فى مكان رملى فنجلس فى حلقة كبيرة ونعقد للجمعية الأدبية جلسة قد تكون مناظرة وقد تكون محاضرة وقد تكون ليلة قبعة .

وأذكر من الليالى الخالدة التى عقدتها الجمعية الأدبية فى نادى بورتسودان وحضرها الآلاف من المواطنين كانت لمحاكمة هزلية للدكتور زكى مبارك والدكتور أحمد أمين . كتب الدكتوران عشرات المقالات فى مجلتى الرسالة والثقافة ، أحدهما كان يهاجم الأدب الجاهلى ويدعى أن الأدب الجاهلى جنى على اللغة العربية ، وكان الآخر يهاجم

كاتب المقالات ويدعى أنه هو الذى جنى على اللغة العربية والأدب العربى ، وهكذا سارت هذه المقالات لفترة طويلة فى المجلتين المصريتين وكنا نحن فى الجمعية نتابعها بالدراسة والتمحيص .. وعندما فرغ الكاتبان من مناظرتهما الهامة والطريفة اقترحت الجمعية أن نعقد محاكمة هزلية للكاتبين المصريين الكبيرين ، وكلفتنى بالدفاع عن زكى مبارك وكلفت أخى المرحوم حامد حمداى بالدفاع عن أحمد أمين .. ولما تم اختيارنا لهذين العملين الكبيرين رجعنا إلى المقالات مرة أخرى وإلى المراجع التى أشار إليها الكاتبان كلها .. وأمضينا فى الاستعداد لهذه المناظرة أكثر من ثلاثة أشهر .. كنا نغوص فى مكتبة النادى فنجد المراجع فيها .. ثم نذهب إلى مكتبة العم المرحوم إبراهيم حمو فنستعير منها ما نشاء من الكتب وإلى مكتبة الأخ المرحوم محمد جاد الله ومكتبة العم محمد صالح ضرار . كنا نقرأ كل ما أشار إليه الكاتبان بعناية تامة وندون الملاحظات حتى اكتمل استعدادنا لهذه المناظرة الكبيرة .. وجاء اليوم المحدد للمحاكمة وتم اختيار المغفور له الدرديرى محمد عثمان قاضى المدينة ليكون قاضى هذه المحكمة الهزلية ووافق على ذلك واقترح أن يجلس معه فى المحكمة الأخ محمد الحسن عبد المجيد على ما أذكر والأخ المغفور له محمد مجذوب البحارى .. وحدد يوم للمناظرة وكنت أنا الذى سأبدأ بالدفاع عن زكى مبارك .. وقد استغرق دفاعى عنه ثلاث ساعات بالإضافة إلى شهود اتفقت معهم واستدعيتهم ليقولوا من وجهة نظرى .. وأذكر أننى أحضرت معى فى تلك الليلة عشرات من كتب المراجع الهامة التى أشار إليها الكاتبان فى مقالاتهما .. ولما انتهيت من حديثى ومن الاستماع إلى الشهود ، وقد طال جلوس الناس واهتمامهم بالأمر رأى رئيس المحكمة أن يؤجل الجلسة إلى الغد ليستمع إلى وجهة النظر الأخرى .. وفى الغد عقدت الجلسة وحضرها مزيد من الناس وقد دافع الأخ حمداى ـ رحمة الله عليه ـ دفاعا قويا عن الدكتور أحمد أمين ، وكان له شهوده أيضا واستمر حديثه إلى ما يقرب من ثلاث ساعات ـ وبعد أن استمعت المحكمة إلى وجهتى النظر حول هذين الموضوعين اللذين اختلف عليهما اثنان من كبار الكتاب المصريين اختلت ثم عادت لتعلن قرارها .

أعلن الدرديرى ، أن المحكمة استمعت إلى الحديث الجيد المفيد من كلا المحامين عن الكاتبين المصريين الكبيرين زكى مبارك وأحمد أمين ، ثم قرأ حيثيات طويلة دونها

حول ملاحظاتنا عما كتب فى تلك المقالات ٠٠

وفى النهاية أعلن أن المحكمة حكمت بتصفيق حاد للدكتور زكى مبارك ، وكان التصفيق الحاد ، ثم أعلن أن المحكمة تأمر بتصفيق حاد للدكتور أحمد أمين ٠٠ وكان هناك تصفيق حاد أيضا . وبعد ذلك أمر أن تصفق المحكمة ، ويصفق المستمعون الحاضرون لى ولزميلى حامد حمداى وكانت صفقة حادة أيضا .

هذه صورة من صور الفكر والاهتمام الشديد بالأدب والبحث عند الشباب وكانت هذه الليلة من الليالى التى ظلت مدينة بورتسودان تتحدث عنها شهوراً مقبلة ٠٠وكانت دافعًا قويا لمزيد من صغار الخريجين وكبارهم لينضموا إلى الجمعية الأدبية وأصبحت جمعية أدبية حافلة بأعمالها لزمن طويل ٠٠ ومن خلال هذه الجمعية ومن وجودنا فى النادى باستمرار تمكنا من متابعة الأوضاع فى بلادنا أكثر فأكثر ، وتمكنا من تقوية الصلة بيننا وبين نادى الخريجين فى أم درمان وبين نادى الخريجين فى ود مدنى وقويت هذه الصلة فيما بعد قوة ملحوظة .

وفيما نحن كذلك كان مؤتمر الخريجين العام موضع بحث هام فى نادى الخريجين فى أم درمان ٠٠ كان الخريجون يعقدون الاجتماعات المتصلة ليصلوا إلى صيغة عملية لمؤتمر يمكن أن يؤدى بعض الخدمات لبلادنا ٠٠ لمؤتمر يمكن أن يكون النواة التى ترتكز عليها بلادنا فى كفاحها السياسى الوطنى من أجل الحرية والاستقلال ٠٠٠ واستمرت هذه المناقشات لفترة طويلة وكنا نتابعها بالخطابات لأصدقائنا فى الخرطوم ليوافونا بما هو حادث وبالتقدم الذى أحرزه الخريجون فى قيام مؤتمر الخريجين حتى جاءنا الخبر السار بأن المؤتمر قد تم قيامه ، وأن لجنة تأسيسية مكونة من ستين عضوا قد تم اختيارها فى أم درمان وأن هذه اللجنة قد اختارت لجنة تنفيذية للمؤتمر ، وأن المؤتمر اتصل بالحكومة ليبلغها بقيامه ، وأن الحكومة لم ترفض قيامه على أن يكون هيئة تعمل للمصلحة العامة وليس هيئة سياسية ٠٠٠ هنالك عمتنا فرحة عظيمة وهنالك شعرنا بأن السير فى طريق الحرية قد بدأ ، وهنالك أحسسنا بأننا نحن الخريجين فى الأقاليم علينا أن نهب لدعم هذا المؤتمر وتأييده وكان ذلك ما تم ٠٠٠أبرقنا المؤتمر مؤيدين ، وأعلنا قيام لجنة فرعية فى بورتسودان ، وكلفت هذه اللجنة الفرعية بدعم الاتصال بمؤتمر الخريجين فى أم درمان والسير ببلادنا نحو غاية مرجوة إن شاء الله .

في عام ١٩٣٦ م أصبحت سكرتير نادى الموظفين الذى تغير اسمه بعد تمام قيام مؤتمر الخريجين العام فأصبح نادى الخريجين بعد صراع شديد مع الحاكم البريطانى فى بورتسودان وكان اسمه مستر (لى) الذى أصر فى البداية ألا نغير اسم النادى إطلاقا ٠٠ وقال : إن مبنى هذا النادى منحته الحكومة للموظفين وليس للخريجين ، وأنه لن يسمح بتغيير اسمه ٠٠٠ ولكن بعد محاولات كثيرة واتصالات عديدة بيننا وبينه وافق على أن يغير اسم النادى إلى نادى الخريجين ويبقى فى مبناه الحكومى .

وفى عام ١٩٣٨ م أصبحت سكرتيرا لمؤتمر الخريجين العام فى بورتسودان ، وفى هذه الأثناء أيضا كنت سكرتيرا للجمعية الأدبية ، وقد ظللت على هذا الحال وهذا العمل الكثير المتصل إلى عام ١٩٣٩ م حين بارحت المدينة ٠٠ وكان رئيس مؤتمر الخريجين فى ذلك الحين المغفور له القاضى الدرديرى محمد عثمان ، وقد تهيأت لى فرصة الاقتراب منه ومعرفته معرفة كاملة ٠٠ كان رجلا مفيدا وكان مؤمنا ببلده ، ويكفى أنه كان رئيسا لمؤتمر الخريجين الذى لم ترض عنه الحكومة تماما فى حين أنه كان قاضى المدينة .

فى عام ١٩٣٧ م زار بورتسودان الإمام عبد الرحمن المهدى رضوان الله عليه وكان فى طريقه إلى بريطانيا ليبلغ الحكومة البريطانية رفض الشعب السودانى رفضا كاملا لاتفاقية ١٩٣٦ م خاصة ما جاء فيها عن السودان . وكان صوت الإمام عبد الرحمن الصوت الوحيد الذى سمع من السودان فى ذلك الحين معارضا هذه الاتفاقية ٠٠ ذلك لأن السودان لم يكن فيه حتى ذلك الحين شخص آخر أو هيئة يمكن له أو لها أن تعبر عن رأيها فيما يختص بتلك الاتفاقية ٠٠ وعلمنا فى حينه أن الإمام عبد الرحمن عندما وصل إلى لندن واجتمع بالحكومة البريطانية أبلغها احتجاجه واحتجاج الشعب السودانى على تلك الاتفاقية التى أبقت اتفاقية ١٨٩٩ م كما هى والتى أعطت السودان شيئا مبهما هو الرفاهية التى ليس لها معنى ٠٠ والتى لم تتحدث إطلاقا عن حق السودانيين فى تقرير مصيرهم ٠٠ وكانت تلك لفتات سياسية استفدنا منها نحن الشباب كثيرا فى ذلك الحين . أما مؤتمر الخريجين فلم يكن فى عام ١٩٣٧ م فى موقف يمكنه من التعبير عن الاحتجاج أو الرضا بأى شئ يمس السودان ذلك لأن تكوينه لم يتم ولم يكتمل حتى يستطيع أن يعبر عن وجهات نظره فى أى أمر هام .

سررنا بيوم التعليم الذى بدأ به المؤتمر أعماله ، وكانت تأتينا الأخبار والتوجيهات من أم درمان حوله .. وكان لا بد لنا من أن نفعل شيئا يقوم به الخريجون فى مدينة بورتسودان ؛ لذلك قررنا أن نقيم يوما نسميه يوم التعليم تماما كما فعل الخريجون فى أم درمان فى حفل كبير . فدعونا لذلك اليوم وأعددنا برنامجا ترفيهيا وبرنامجا جادا ودعونا المواطنين من كل مدينة بورتسودان للنادى ليحضروا حفل يوم التعليم وليعدوا أنفسهم للتبرع لذلك اليوم .. ذلك أن المؤتمر اتجه بكلياته نحو التعليم الأهلى ... وجاء يوم ذلك الحفل العظيم ورأيت أنا وصديقى عثمان عبد الرحيم أن نقدم فى ذلك الحفل مفاجأة ، فأعددت أنا حوارا بالدوبيت الوطنى خاصا بذلك اليوم يدور بيننا .. ولما جاء دورنا كنا قد أعددنا جملين كبيرين وركبنا على ظهريهما فوق سرجين أنيقين وكنا خارج النادى ، وقد شق لنا طريق وسط الحشد البشرى الذى كان يملأ النادى ثم أطفئت الأنوار ودخلنا ونحن على جملينا نتبادل شعر الدوبيت الواحد بعد الآخر نعرض فيه صورا من جمال جبال البحر الأحمر وأوديتها الخضراء المورقة وحياة الناس فيها ، ثم نذكر فتياتنا فى القرية أو مع الأهل وهن فى حالة تنقل لا ينقطع وراء إبلهن والغنم وهن يتغنين بسحر أرضهن ، ويذكرن فتيانا لهن من أمثالنا تركوا الجبل إلى الميناء حيث العمل الشاق المضنى على أرصفة الميناء ومخازنها وعلى أسطح البواخر التى تؤم بورتسودان وسيلة لتنفيذ عملية التصدير والتوريد من وإلى بلادنا .

ثم كنا ننتقل من هذا الحديث عن البادية إلى المدينة حيث الخريجون ومؤتمر الخريجين العام فنتحدث بشعرنا عن يوم التعليم وعن الجهل فى بلادنا . ونحث كل مواطن فى المدينة أن يهب كما هبت قيادة المؤتمر فى أم درمان فيجود بالمال ليوم التعليم ويسهم بقدر طاقته وبأكثر من طاقته فى بناء المدارس على اختلاف مستوياتها للبنين والبنات وبذلك يتسنى لنا فى وقت لا يطول اللحاق بركب الشعوب التى سبقتنا فى مضمار الحضارة .

كان المشهد يقابل بتصفيق حاد وبهتافات قوية وكانت الليلة ناجحة انتهت بتبرعات كبيرة ليوم التعليم فى مؤتمر الخريجين ، واعتبرت نجاحا للجنة المؤتمر فى بورتسودان وكان هذا العمل مقدرا كل التقدير من رئاسة مؤتمر الخريجين العام فى أم درمان .

تلك كانت صورة من الصور الجادة التى كنا نحن شباب الخريجين نقدمها مدفوعين

بدوافع وطنية وبإحساس عميق بأن هذا المؤتمر الذى يتحدث اليوم عن التعليم ويجمع المال للمدارس وينشئ المدارس سيكون له شأن آخر فى مستقبل أيامنا .

وهذه ملاحظات ومدونات أرى تسجيلها قبل أن أبرح بورتسودان إلى الخرطوم وهى فى اعتقادى هامة ..

أما المدونة الأولى فتتصل بزيارة الإمام عبد الرحمن المهدى وصحبه للمدينة وهم فى طريقهم إلى لندن فى عام ١٩٣٧ . فقد احتفت بورتسودان بهم بحق احتفاءً عظيما وكان ذلك بالرغم من أن جل أهل المدينة يختلفون عقائديا مع الإمام عبد الرحمن المهدى ولكنهم مع ذلك استقبلوه استقبالا حسنا وضخما فى محطة السكة الحديد وساروا معه فى موكب كبير جدا إلى حيث كان مقررا أن ينزل هو وصحبه ، وكنا نحن شباب الخريجين فى مقدمة من ساروا فى هذا الموكب العظيم على أرجلهم حتى أوصلنا السيد الإمام إلى المقر الذى كان مقررا أن يبقي فيه حتى موعد إبحار الباخرة التى ستقله إلى لندن وكان فى مقدمة من أكرم الإمام عبد الرحمن المهدى السادة آل البربرى فقد أعدوا منازل فخمة لنزوله هو ومن كان معه ، كما أعدوا تكريما عظيما له وضيافة هائلة لأعداد كبيرة من الناس من مرافقيه والمدعوين . أما نحن فى النادى فأقمنا حفل شاى فخما تكريما للسيد الإمام ألقيت فيه خطب وطنية قوية ، وكان السيد الإمام ، كما أذكر ، مسرورا غاية السرور بهذا الحفل الذى أقامه له الخريجون فى ناديهم . وكنت وصديقى المرحوم حامد حمداى فى مقدمة الشباب الذين عملوا كثيرا عند استقبال السيد الإمام وفى النادى لتكريمه وقد عرف هو ذلك .. ولما جاء موعد سفره وكان على واحدة من بواخر الركاب البريطانية الضخمة ، اصطف الناس بالآلاف على رصيف الميناء وعلى الشاطئ الغربى للميناء وانطلقت الباخرة من مرساها .. ولما تقدمت قليلا إلى وسط مياه الميناء توقفت ورأينا قاربا صغيرا من قواربها ينزل وعليه أشخاص ثم اتجه القارب نحونا بالشاطئ الغربى ، ولما اقترب من الناس صاح منه رجل باسمى واسم الأخ حمداى وأخذنا إلى الباخرة حيث وجدنا الإمام عبد الرحمن المهدى وقد أعد لنا حفل شاى فخما فى أحد صالوناتها فحيانا تحية طيبة وأجلسنا قريبا منه ثم تحدث إلينا وقال : لقد استدعيتكم لأعبر لكم أنتم الخريجين جميعا عن عظيم شكرنا وتقديرنا لما لقيناه من حفاوة وتكريم أثناء إقامتنا فى بورتسودان ، ولذلك الحفل العظيم الذى أقمتوه لنا بهذه المناسبة ، وطلبت من قبطان الباخرة أن يوقفها لبعض الوقت حتى تتناولا معنا الشاى وتسمعا هذا الكلام منى فتنقلانه إلى إخوانكم فى نادى الخريجين

ببورتسودان… جزاكم الله خيرا … وبقينا لبعض الوقت ثم هبطنا إلى القارب الذى عاد بنا إلى الشاطئ الغربى من الميناء ونحن متأثرون بهذه اللفتة الرائعة وكنا نأمل تماما أن يوفقنا الله إلى التعبير عنها تعبيراً قويا أمام أعضاء نادى الخريجين ، وأعتقد أننا فعلنا ذلك .

وملاحظة أخرى وهذا أيضا حفل ولكنه على النقيض من حفلنا للإمام عبد الرحمن المهدى كان حفلا لضباط كتيبة الجيش المصرى التى عادت لتحتل ثكناتها فى بورتسودان تنفيذا لاتفاقية ١٩٣٦م .. كان هناك حديث فى أروقة النادى عن حفل شاى يقام لضباط الكتيبة المصرية ، وللمرة الأولى رأيت أن الخريجين فى النادى انقسموا.. بعضهم يرى أن هؤلاء ضيوف وأن النادى عليه أن يكرمهم ، وآخرون يرون أن هؤلاء يمثلون جيش احتلال وليس هناك ما يدعونا لتكريمهم ، واشتد النقاش فى هذا الأمر كثيرا وأذكر أن الذى كان يقود المعارضة فى هذا الموقف عمنا المغفور له محمد صالح ضرار وكنا جماعة تؤيد رأيه ونقف بجانبه ، وكان هناك آخرون وهم كثيرون يرون أن يقام الحفل .وقد أشفقت بوصفى سكرتيرا للنادى أن يحدث هذا الأمر انشقاقا فى داخل النادى فأقنعت المعارضين ـ وإن كنت لم أوفق فى إقناع العم محمد صالح ضرار ـ على أن نقيم الحفل ودعى الضباط المصريون إليه وكان علىّ كسكرتير للنادى أن ألقى كلمة فيه . كان الموقف بالنسبة لى محرجا جدًا ، فقد كان واضحا أننى من المعارضين لهذا الحفل ، ولكن ـ كما قلت ـ كنت أرمى فوق كل شىء ألا يختلف أعضاء النادى على مثل هذا الأمر وأن أحافظ على وحدتهم ..

أقيم الحفل ووقفت خطيبا ، وقد كتبت خطبة قصيرة كل حديثى فيها كان عن مصر صاحبة المدنية القديمة ومصر صاحبة الحضارة ومصر التى سبقتنا فى كل مضمار والتى نأمل أن نلحق بها ، وهكذا إلى إن أتيت إلى نهاية الخطاب القصير فشكرت الضباط المصريين على تكرمهم بزيارتنا فى هذا النادى .

ووقفة أخرى كانت مع مستر لى الذى كان يحكم بورتسودان ومنطقة البحر الأحمر وكان مستشرقا يتحدث اللغة العربية بفصاحة عجيبة … واستدعانى يوما كسكرتير لمؤتمر الخريجين فى بورتسودان وكان قد انتشر الخبر أن المؤتمر سيطلب من الحكومة إصدار قانون للجنسية السودانية ، فلا يصح أن نبقى نحن أمة مشتتة على القبائل ليس لها جنسية تربط بعضها بالبعض .. انتشر هذا الخبر كثيرا ولم يرض عنه الحكام الإنجليز فى ذلك الحين . كان مستر لى يخاطبنى وكأنه يسخر بهذه الفكرة التى قيل إن المؤتمر

سيسعى لتحقيقها وسألنى :

- هل صحيح أن مؤتمر الخريجين سيطلب من الحكومة أن تصدر قانونا بالجنسية السودانية ؟

- **قلت** : سمعت ذلك .

- **قال** : أتراه عملا صحيحا ؟

- **قلت** : نعم .

- **قال** : لماذا ؟

- **قلت** : لأننا نريد أن نكون شعبا واحدا له جنسيته تماما كما أنتم الإنجليز لكم جنسيتكم وأنتم شعب واحد ، وتماما كأى بلد فى الدنيا لها جنسيتها فنحن نريد أن تكون الجنسية السودانية هى الطابع الذى يميزنا على غيرنا من الشعوب .

- **قال** : هذا ليس صحيحا والسودانيون الآن مرتاحون للوضع القبلى الذى هم فيه .

ثم سألنى هل تنتظر أن يوافق رجل مثل السير على التوم ناظر الكبابيش على أن تقول له : أنت سودانى ولا تقول : أنت كباشى ؟

- **قلت** : إن لم يوافق السير على التوم فإن ابنه من بعده سيكون موافقا على أن يكون سودانيا .

- **قال لى** : هذا حديث لا أعتقد أنكم ستستطيعون أن تقنعوا الحكومة لإصدار قانون به ؛ ولذلك أرى أن لا يضيع المؤتمر وقتا كثيرا فيه .

ومواقف أخرى كنا نستشعرها فى زيارات جماعية نقوم بها إلى أطلال مدينة سواكن ، وقد اعتدنا أن نزورها فى يوم الأحد كانت عطلة العمل الأسبوعية فى ذلك اليوم وكنا نمضى بين الأطلال نهار الأحد كله .. نستظل بظلال بعض القصور المهدمة ونصطاد الأسماك لبعض الوقت ، ثم نتجول بين خرائب تلك القصور .. كنا نشعر بحسرة شديدة على تلك المدينة التى كانت حاضرة البحر الأحمر والتى شهدت حياة اجتماعية واقتصادية مزدهرة .. والتى شهدت معارك جبارة وعنيفة بين الأمير عثمان دقنة ورجاله من الأنصار والإنجليز ومن معهم من المصريين والباشبزك .. كنا نذكر كل ذلك ونتألم لما وصلت إليه سواكن التى كانت زهرة على صدر هذا البحر ودرة فى

جبينه .

وملاحظة أخرى ، أرى أن أسجلها أيضا .. تلك كانت خيبة الأمل العظيمة التى استولت على شعورنا نحن الخريجين أعضاء النادى فى بورتسودان حيال مصر ... كنا نحب مصر ونقرأ ما يصدر فيها من كتب بقدر استطاعتنا ونقرأ صحافتها السياسية والاجتماعية والأدبية بانتظام ، وكنا نعتقد أنه عندما يأتى الوقت المناسب فإن مصر ستتخذ من السودان أخا وستسعى من جانبها ؛ لينال شعب السودان حقه فى الحرية والاستقلال ، ولكن ما كان ينشر عن محادثات ١٩٣٦م وما عرف بعد أن تم التوقيع على الاتفاقية بين الإنجليز والمصريين أدى إلى خيبة أمل عظيمة فى مصر ، وكان الخريجون يعبرون عن خيبة الأمل هذه فى جلساتهم الخاصة فى النادى وفى أماكن عملهم وفى منازلهم ... ولم يكن هناك متسع من المجالات للتعبير عن ذلك بأقوى مما كنا نعبر عنه فى مجالسنا الخاصة . وكنا نحس بألم شديد عندما نرى أن مصر أو حكومة مصر وصحافتها والرأى العام الذى عبرت عنه الصحافة كل أولئك يطالبون بأن يبقى السودان جزءا تابعا لمصر تحت تاج ملكها .. أما فى السودان فلم يكن فى ذلك الوقت أى تأييد أو موافقة على ذلك .. وحدة وادى النيل لم تكن موجودة فى قاموسنا السياسى فى الثلاثينات ولكنها كانت موجودة عند المصريين حكومة وصحافة باعتبار أنهم ـ أصحاب حق فى السودان ـ وقد رأوا أن المهدية لم تكن إلا فترة انتقال عاد فيها الحكم مرة أخرى للمصريين والإنجليز معهم فى هذه المرة ، وأنهم يجب أن يحصلوا على هذا الحق ، وليس من حق الشعب السودانى أن يفكر فى أى يوم من الأيام أن يصدر قراره عن تقرير مصيره كما يشاء .. كل ذلك سبب لنا خيبة أمل كبيرة ، وكل ذلك جعلنا نعتقد أن مؤتمر الخريجين أو أى قيادة وطنية أخرى تريد أن تسعى ليحصل السودان على حريته عليها أن تعد أنفسها وتعد الشعب السودانى إعداداً كاملا لمواجهة مصر أولا فيما يختص بمطلبها بالسيادة على السودان ورفض هذه السيادة المصرية والعمل على أن يكون الشعب السودانى حرا فى بلده يدير أموره بنفسه ويقرر ما يقرر كما يشاء... وعليها أن تواجه الإنجليز الذين لم يرضوا حتى ذلك الوقت مجرد أن يكون للسودانيين جنسية ، دعك عن الحرية أو الاستقلال .

المستقبل كما رأيناه كان مشحونا بالمصاعب والعقبات وكان علينا وعلى إخواننا فى

أم درمان أن نعمل دون توقف إذا كنا جادين فى أن نجعل مؤتمر الخريجين تنظيما سياسيا ووطنيا لا لمجرد إنشاء وبناء المدارس ولكن لإنشاء وبناء حرية السودان واستقلال السودان والحصول على هذه الحرية من الدولتين الحاكمتين باسم الحكم الثنائى ، وكان لكل منهما خطره .. الإنجليز يريدون أن يبقوا فى السودان لأطول وقت ممكن ، والمصريون يريدون أن يستعمروا السودان من جديد .. علينا أن نواجه هذين الموقفين بصرامة فى الوقت المناسب .

٨ـ القافلة تسير

١٩٤٠ـ١٩٤٨م

أنتقل الآن إلى الأحداث الهامة فى الخرطوم ومواقفنا منها بين عامى ١٩٤٠م و١٩٤٨م .

شهدت هذه الفترة أحداثا عالمية وأحداثا محلية هامة أيضا ، فيها نشبت الحرب العالمية الثانية واتصل القتال بين الحلفاء من جانب وبين دول المحور من الجانب الآخر ، وبذلك شملت الحرب العالم كله بما فيه السودان .. وفيها تطور مؤتمر الخريجين الذى كان مؤسسة وطنية تجمع الخريجين جميعهم فى إطار واحد برغم تباين أفكارهم فى كثير من المسائل الهامة .. فرجع خطوات إلى الوراء وأصبح ما يمكن أن يسمى فرعا من فروع حزب الأشقاء ينادى بالاتحاد مع مصر تحت التاج المصرى .. وشهدت هذه الفترة نشاطات الخريجين المتصلة ونشاط المؤتمر كذلك حتى عام ١٩٤٤ م .. فأيام التعليم كانت متصلة والمدارس الأهلية كانت تبنى فى كل مكان فى السودان باسم مؤتمر الخريجين وكانت المهرجانات الأدبية تقام فى كل من ود مدنى وأم درمان يؤمها الأدباء والكتاب والشعراء من كل أنحاء العالم العربى ... وكان الخريجون يعملون يدا واحدة لجمع المال لملجأ القرش ودعم هذا الملجأ الذى أنشأوه .. وكانت المناسبات الدينية منبرا قوميا للشعراء والأدباء يتناولون فيها مختلف المسائل والمواضيع العلمية والأدبية والوطنية. وفى هذه الفترة أيضا تألق الإمام عبد الرحمن المهدى كزعيم وطنى جليل وأصبحت داره فى الخرطوم وداره فى أم درمان وفى جزيرة أبا موئلا للأنصار ومن غير أبناء الأنصار وللشعراء يكتبون القصائد الرائعة فى مدح الإمام المهدى والمهدية والبطولات الخالدة وفى مدح الإمام عبد الرحمن المهدى ، وقد كانت داره حافلة بالكرم الفياض والضيافات التى كان يقدمها باسم الشعب السودانى .. وكانت يده برة وسخية فى ميادين التعليم وإنشاء المدارس والمساجد وخلاوى القرآن وإعانة الفقراء . وشهدت هذه الفترة أيضا نشوء الأحزاب السياسية بعد أن انفصل الاستقلاليون عن مؤتمر الخريجين عندما طالب المؤتمر فى مذكرة للحكومتين البريطانية والمصرية بأن يكون مصير السودان الاتحاد مع مصر تحت التاج المصرى . ونشأت من جانب الأحزاب الاتحادية

والوحدوية أحزاب الأشقاء والاتحاديين والأحرار وغيرها من الأحزاب الصغيرة ، كما نشأ من الجانب الآخر فى جانب الاستقلال حزب الأمة وأحزاب أخرى ٠٠ وفى هذه الفترة نشأت هيئة الأمم المتحدة وأصبح الأمل معقودا لدى الشعوب المستعمرة أن تسعى لتنال حقها فى سيادتها واستقلالها وفيها تم التوقيع على بروتوكول صدقى بيفن سنة ١٩٤٦م الذى رفضته الجبهة الاستقلالية وحزب الأمة وأحزاب استقلالية أخرى من شمال السودان وجنوبه وقبله الاتحاديون والوحدويون ، وفى هذه الفترة أيضا نشأت الجبهة الاستقلالية ٠٠ وفيها ذهبت مصر إلى هيئة الأمم المتحدة مرتين الأولى إلى ليك سكس والثانية إلى باريس ، كانت فى المرتين تطالب بالسيادة المطلقة على السودان كحق شرعى لها . وفيها نشأ المجلس الاستشارى لشمال السودان ٠٠ وقامت الجمعية التشريعية ٠٠ وفى هذه الفترة أيضا كان هناك صراع شديد عنيف وجبار بين الأحزاب الاستقلالية وصحافتها من جانب وبين الأحزاب الاتحادية وصحافتها من جانب آخر وكانت تقف مصر من ورائهم بكل ثقلها ٠٠ وكان هناك أيضا صراع بين الأنصار والختمية كان الأنصار جميعهم بجانب الإمام عبد الرحمن المهدى وبجانب حزب الأمة والاستقلاليين، وكان الختمية يقفون ولكن فى حذر بجانب الدعوة إلى الاتحاد مع مصر. هذه الفترة بالنسبة للعالم وبالنسبة لنا فى السودان هامة وخطيرة جدا ؛ ولذلك أرى من واجبى بقدر ما أستطيع أن أعطيها عناية تامة وأن أحاول إبراز كل ما يمكن إبرازه من أحداث ومواقف من تلك الأحداث ٠٠ولعل أروع عمل سياسى قام به مؤتمر الخريجين فى هذه الفترة عندما كانت قيادته لدى عناصر استقلالية وعلى رأسه السيد إبراهيم أحمد ، كان المذكرة السياسية التى تقدم بها رئيس المؤتمر لدولتى الحكم الثنائى فى عام ١٩٤٢م مطالبا فيها بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم السياسى بعد الحرب ، وكانت المذكرة شاملة لنقاط أخرى كثيرة ومعتمدة على اشتراك السودان اشتراكا فعليا فى تلك الحرب بجانب الحلفاء وعلى ميثاق الأطلنطى الذى وقع عليه روزفلت وتشرشل معلنين أن الشعوب التى تحارب بجانب الحلفاء ستمنح حق تقرير المصير إذا كان النصر للحلفاء . ولقد كان لهذه المذكرة أثر عظيم فى نفوس الخريجين أولا وفى نفوس الشعب السودانى بأكمله ، ولعلها كانت من الدوافع القوية التى دفعت بالمواطنين من كل لون أن يهبوا ليعمل كل منهم بقدر استطاعته هادفين إلى حصول السودان على حقه فى تقرير المصير بعد الحرب .

الخرطوم عاشت مع الحرب كما عاشت معها مدن أخرى فى مناطق وقارات مختلفة من العالم ، وقد شهدنا فى السودان صورا كثيرة من صورها ·· رأينا مثلا البواخر البريطانية تحمل الآلاف من الجند من الهنود والبريطانيين إلى ميناء بورتسودان وشهدنا الجند ينزلون ومعهم الدبابات والمصفحات والناقلات والأسلحة والذخيرة ·· شهدناهم يفعلون ذلك فى ميناء بورتسودان فتتعطل أعمال الميناء الأخرى لأيام وأيام . وشهدنا هذه البواخر التى كانت تحمل الجند يحرسها عددٌ كبير من المدمرات والبوارج الحربية وغيرها ·· كل أولئك نزلوا فى السودان ليبدأوا حربا من الأرض السودانية ·· وشهدنا الغارات المتكررة من الطائرات الإيطالية القادمة من إريتريا وإثيوبيا تقصف ميناء بورتسودان ومدينة بورتسودان وشهدنا بعض الغارات الجوية على أم درمان ·· وبعد ذلك كله رأينا الضباط والجنود من قوة دفاع السودان ينتشرون بجسارة وشجاعة بأعدادهم القليلة وأسلحتهم الخفيفة على طول الحدود بيننا وبين الحبشة لمواجهة جيش إيطالى ضخم مجهز بأحدث الأسلحة وأقواها ، وقد استطاعت قوة دفاع السودان مع صغر حجمها وضعف تسليحها أن تقف أمام القوة الإيطالية الضخمة ، وتصدها عن حدود السودان لفترة ليست بالقصيرة حتى تمكنت جيوش الحلفاء من دخول السودان والاستعداد لغزو إثيوبيا من داخل السودان ·· ثم شهدنا بعد ذلك جنودنا وضباطنا يخترقون الحدود الإثيوبية مع جيش الحلفاء فى عام ١٩٤٠م ويحاربون مع الحلفاء فى إثيوبيا لتحريرها من الإيطاليين يدًا بيد ، ورأينا الضحايا يسقطون منهم وكانت أخبار البطولات تنقل إلينا عنهم فى صراعهم وفى حربهم العنيفة ضد الإيطاليين ·· الخرطوم عاشت مع الحرب بكل ثقلها ورأت أن كثيرا من التسهيلات قد منحت فى موانئ السودان ومطارات السودان وأرض السودان للحلفاء ·· وشهدت أيضا اقتصاديات البلاد وناتج البلاد من مزروعاتها تنقل إلى الحلفاء كلما كانت هناك حاجة إليها ·· وشهدت أثناء الحرب الضباط والجنود السودانيين ينقلون إلى الصحراء ـ صحراء ليبيا ـ ثم إلى شمال أفريقيا فى عام ١٩٤٢ م وقد شهد قادة الجيوش البريطانية للجندى السودانى بالبسالة والمقدرة على الحرب فى صبر لا حدود له ·· الخرطوم فعلت كل ما كان يمكنها أن تفعله من أجل الحلفاء ومن أجل انتصارهم فى حدود طاقتها وفى بعض الأحيان فوق طاقتها ·· ومع ذلك فإن الحرب تركت لدى الإنجليز فى حكومة السودان حساسية شديدة فقد كانوا لا يحتملون أى شىء يظنون أنه قد يؤدى إلى عرقلة أعمال الحرب ،

حتى نشاطات المؤتمر التى كانت حتى ذلك الحين منحصرة فى بناء مدارس كان البريطانيون ينظرون إليها بحذر .. ولما قدم المؤتمر مذكرته فى عام ١٩٤٢م عقب ميثاق الأطلنطى امتعض الحكام الإنجليز فى السودان كثيرا وظنوا أن هذا المطلب الذى يتقدم به المؤتمر لم يجئ فى حينه ، وأنه ربما يسبب عرقلة لأعمال الحرب فى السودان ، ولكن مؤتمر الخريجين برغم ذلك واصل عمله واستمر فى إنشاء المدارس فى كل مكان .. كذلك اتصلت رسائله إلى حكومة السودان التى رفضت مذكرته محاولا أن يقنعها بأن هذه المذكرة تعبر عن رأى الخريجين الذين يمثلون الطبقة المستنيرة فى السودان ولن يرضى السودان بأقل من حقه فى تقرير المصير بعد هذه الحرب عندما ينتصر الحلفاء ... وتتابعت الرسائل من مؤتمر الخريجين وكانت كل رسائل الحكومة إليه رافضة المطلب الأساسى الذى تقدم به المؤتمر وهو حق السودان فى تقرير المصير بعد انتهاء الحرب .

كنا نحن الخريجين نشعر شعورا عميقا بأن المذكرة قدمت فى وقتها وأن البريطانيين سيقبلون بمحتوياتها اليوم أو غداً ، وكنا نلح فى أن تستمر قيادة المؤتمر فى المطالبة بحق السودان فى تقرير المصير بعد انتهاء الحرب . من هذه الحرب كانت لنا دروس فى البطولات من الجانبين المتحاربين ، وكانت أخبارها تنقل بانتظام إلى كل أنحاء العالم عن طريق وكالات الأنباء ، ولعله من الطريف أن أذكر أن الناس فى السودان كانوا يتابعوا أخبار المعارك وبصفة خاصة المعارك الجوية والبحرية باهتمام ويلمون بكثير من تفاصيلها التى تذاع فى المذياع وتنشر فى الصحافة من هنا وهناك ، وربما انقسم الناس فى السودان أيضا إلى قسمين أحدهما مؤيد للمحور ؛ لأنه كاره للإنجليز ويريد التغيير ، والآخر مؤيد للحلفاء .. وكنت مع بغضى للإنجليز أرجو أن ينتصر الحلفاء فى تلك الحرب .. لا لأنى رجوت منهم خيرا كثيرا ولكن لأنى رأيت أن الدول التى كانت تحارب من جانب المحور دول استبدادية دكتاتورية حتى على شعوبها فإذا قدر لها أن تنتصر فإن ذلك سيعنى أننا سنقع مرة ثانية تحت وطأة استعمار جديد ، وهو فى هذه المرة استعمار دكتاتورى حتى فى بلده ، وقد يكون من المستحيل على جيلنا أو على أجيال أخرى أن تنتزع منه حقا للسودان .. أما الحلفاء فكانوا يقيمون حكما ديمقراطيا شعبيا فى بلادهم ، وهذا فى نظرى أفضل بكثير جدا من نظام دكتاتورى مستبد ..ثم إن الحلفاء وفيهم الإنجليز عرفناهم وعرفونا ، ومن الممكن التفاهم معهم على ما نرجوه

لبلادنا بعد أن قدمنا لهم الكثير من المساعدة والتضحيات فى هذه الحرب ؛ لذلك كنت أقف على هذا الجانب ، وكنا نجلس سويا مؤيدوا الحلفاء والواقفون بجانب المحور ، ونتناقش فى أمر الحرب ومن سينتصر ويتضح الخلاف فى وجهتى النظر ولكنه كان اختلافا غير جاد ينتهى بانتهاء المجلس ، وقد لا نعود له إلا بعد وقت طويل .

هكذا سارت الحرب فأخذت منا الكثير وتحملنا وطأتها فى شظف العيش وضيق شديد ؛ ذلك أن اتصالنا بالعالم كان ضعيفا ، والاتصال الذى كان قائما كان عملا حربيا ينحصر فى نقل الأسلحة والجنود والعتاد والذخيرة وغيرها ، ولم يكن هناك متسع فى البواخر التى تعبر المحيطات لتنقل إلى بلد كالسودان ما يحتاجه الشعب السودانى . لذلك واجهنا ضيقا فى حياتنا أيام الحرب ، ولكنا صبرنا كما صبرت شعوب أخرى غيرنا إلى أن انتهت الحرب وانتصر الحلفاء ، وبدأ العالم صفحة جديدة فى عالم جديد.

ذكرت المذكرة التى تقدم بها السيد إبراهيم أحمد رئيس مؤتمر الخريجين فى يوم ٣ أبريل من عام ١٩٤٢ م لدولتى الحكم الثنائى ، وكذلك ذكرت المذكرة التى تقدم بها السيد إسماعيل الأزهرى رئيس المؤتمر فى عام ١٩٤٥ م لدولتى الحكم الثنائى وهنا يجدر بى أن أسجل ملخصا للمطالب التى جاءت فى المذكرتين .

ففيما يختص بالمذكرة الأولى التى تقدم بها السيد إبراهيم أحمد ، والذى أصبح فيما بعد أحد قادة حزب الأمة جاء ما يأتى من المطالب :

١ ـ إصدار تصريح مشترك من دولتى الحكم الثنائى فى أقرب فرصة ممكنة بمنح السودان بحدوده الجغرافية القائمة حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة ، وإحاطة ذلك بضمانات تكفل حرية التعبير عنه ، كما تكفل للسودانيين الحق فى تكييف العلاقة مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصرى والسودانى .

٢ ـ تأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الميزانية والقوانين ..

(ولعل هذه الهيئة التمثيلية هى التى نشأت فيما بعد باسم الجمعية التشريعية فى عام ١٩٤٨م) .

٣ ـ تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين وتخصيص ما لا يقل عن ١٢٪ من الميزانية للتعليم .

٤ ـ فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية .

٥ ـ إلغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان .

٦ ـ وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية .

٧ ـ وقف الهجرة إلى السودان فيما عدا ما قررته المعاهدة الإنجليزية المصرية .

٨ ـ عدم تجديد عقد الشركة الزراعية بالجزيرة .

٩ ـ تطبيق مبدأ الرفاهية والأولوية فى الوظائف وذلك :

أ ـ بإعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلى فى الحكم بتعيين سودانيين فى وظائف ذات مسؤولية سياسية فى جميع فروع الحكومة الرئيسية .

ب ـ قصر الوظائف على السودانيين ، أما المناصب التى تدعو الضرورة لملئها بغير السودانيين فتملأ بعقود محدودة الأجل يتدرب أثناءها سودانيون لملئها فى نهاية المدة .

١٠ ـ تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية .

١١ ـ وضع قانون يلزم الشركات والبيوتات التجارية بتحديد نسبة معقولة من وظائفها للسودانيين .

١٢ ـ وقف الإعانات لمدارس الإرساليات وتوحيد برامج التعليم فى الشمال والجنوب .

هذه هى المطالب التى رأى المؤتمر فى ذلك الوقت أن يتقدم بها إلى دولتى الحكم الثنائى .

أما المذكرة التى تقدم بها فيما بعد السيد إسماعيل الأزهرى فى عام ١٩٤٥ م عندما كان رئيسا للمؤتمر والتى كانت نتيجتها المباشرة انسحاب العناصر الاستقلالية من كل أجهزة المؤتمر فى قيادته وقاعدته الشعبية .. تلك المذكرة كانت رسالة طويلة تستعرض الكفاح الذى كافحه الشعب السودانى فى الحرب وتستعرض التضحيات التى قدمها السودانيون وتقول : إن السودانيين جميعهم متفقون على المطلب الذى سيجىء فى هذه المذكرة ، ثم تذكر المطالب فيما بعد فتقول : إن رغبة الشعب السودانى فى تقرير مصيره تتحدد فى :

قيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى ، وادعت

المذكرة بأن كل الجهات السودانية قد وافقت على هذا المطلب ·· وهذا لم يكن صحيحا، والصحيح هو أن الخريجين بعد هذه المذكرة وبعد ما حدث من انشقاق أشفقوا كثيرا على وضع البلاد وعلى الانقسام الخطير الذى نشأ وعلى وضع الشعب السودانى بين فئتين ، فئة يتزعمها السيد إسماعيل الأزهرى وكانت تريد الوحدة أو الاتحاد مع مصر تحت التاج المصرى ، وفئة تريد الاستقلال وكان يقودها حزب الأمة .

اشتد الصراع بعد هذه المذكرة بين الخريجين والأحزاب السياسية ·· وفى هذا الجو العاصف اشتد إشفاق الخريجين على مصير السودان السياسى . وأدى ذلك إلى أن تبحث الأحزاب الرئيسية من الجانب الاستقلالى ومن الجانب الاتحادى عن طريق جمع الصف فى دقة وتبصر ·· وعرضت أفكار كثيرة ونوقشت آراء واقتراحات .

وفى داخل حزب الأمة حدث انقسام كبير وخطير بين الشيوخ من جهة والشباب من جهة أخرى ·· الشيوخ يرفضون أن يكون هناك أى نوع من الاتصال بالأحزاب الاتحادية على أى شىء أيا كان هذا الشىء ··· والشباب يرون أن من مصلحة البلاد أن تتحد الكلمة فى هذا الظرف ، ويمكنها أن تختلف إذا أرادت عندما يمنح السودان حق تقرير المصير . وفى خلال الاتصالات بين الجانبين وضعت مسودات كثيرة وحدثت اتصالات كثيرة بين الجانبين ، وأخيرا اتفق المتحدثون عن حزب الأمة والمتحدثون عن الاتحاديين وحزب الأشقاء على صيغة وثيقة تقول : إن مطلب السودان هو قيام حكومة ديمقراطية حرة فى اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا ، وقد قصد بالاتحاد مع مصر طمأنة الجانب الاتحادى من الأحزاب السياسية ، وقصد بالتحالف مع بريطانيا إزالة التخوف الذى كان عالقا بعقول نفر من قيادات حزب الأمة فيما يختص بالاتحاد أيا كان هذا الاتحاد ؛ لأنهم كانوا يخشون أن تستغله مصر استغلالا لم يقصد إليه صانعو الاتفاق ؛ لذلك رُوعى ضرورة أن تكون الحكومة ديمقراطية وحرة ··· وهذه الحرية كما فسرها الراغبون فى الاتفاق من جانب حزب الأمة يمكن أن تتيح للاستقلاليين أن يرفضوا الاتحاد فى أي يوم من الأيام ·· ثانيا الوثيقة لم تذكر التاج المصرى إطلاقا ·· واكتفت بذكر الاتحاد ولم تحدد حتى نوع الاتحاد ، أهو اتحاد فيدرالى أم هو اتحاد كونفيدرالى ·· وكان جانبنا فى حزب الأمة يقول : إننا يمكن أن نستفيد كثيرا من هذه الوثيقة لجمع الكلمة ، وبعد ذلك نرى ما يتم عند تقرير المصير ··· وبعد نقاش عاصف فى داخل مجلس إدارة حزب الأمة وفى داخل الهيئة التاسيسية أمكن أن يوافق

حزب الأمة على هذه الوثيقة بقرار من الأغلبية ، وسافر الوفد إلى مصر وكان يرأس جانبى حزب الأمة والاستقالاليين الأمير عبد الله نقد الله .

هناك فى مصر رفضت الحكومة أن تستقبل الوفد السودانى ؛ لأنه جاء بوثيقة كانت دون طموحها الذى تحدد فى الجلاء ووحدة وادى النيل تحت التاج المصرى ؛ وكان على رأس الحكومة المصرية إسماعيل صدقى باشا .. أما المعارضة فكانت ممثلة فى حزب الوفد المصرى برئاسة مصطفى النحاس باشا الذى وافق على استقبال الوفد السودانى ، وكذلك فعلت جهات أخرى كالإخوان المسلمين ، وكانوا هم أيضا فى جانب المعارضة، وقد أصرت أحزاب المعارضة أيضا على رفض وثيقة الوفد السودانى ، وطالبت أن تستبدل بأخرى تشمل بوضوح مسألتى الجلاء والوحدة تحت التاج المصرى .

ولما اتضح للوفد الاستقلالى رأى مصر حكومة ومعارضة وموقفها من وثيقة الأحزاب السودانية قرر العودة إلى السودان وتم ذلك على الفور .

أما زعماء الأحزاب الاتحادية فقد قبلوا الموقف المصرى كما عرضته مصر ، وبقوا هنالك ليبحثوا مع المصريين التفاصيل والعمل المقبل والعون الذى يمكن أن يقدم للحركة الاتحادية والوحدوية فى السودان ؛ لتنمو وتقوى فى صراعها السياسى ضد الاستقلاليين.

ونتيجة لهذه المواقف زاد الصراع اشتدادًا بين حزب الأمة والاستقلاليين من جانب وبين المصريين والأحزاب الاتحادية من جانب آخر . كان المصريون يقولون مثلا : إن حزب الأمة أنشأه الإنجليز ؛ ليكون حربا على مطلبهم بالسيادة على السودان ... وكانوا يقولون : إن الإمام عبد الرحمن المهدى أنشأ حزب الأمة ليستعين به ليصبح ملكا على السودان . كل هذه كانت تهم لا نصيب لها من الصحة .. فحزب الأمة الاستقلالى لم ينشأ إلا بعد أن قامت أحزاب تدعو لوحدة وادى النيل تحت التاج المصرى . وقد نشأ الحزب فى وضح النهار ، وليس فى السر ، وفى اجتماع علنى حضره عدد كبير من المواطنين الذين كان يؤلمهم إيلاما شديدا أن يجدوا بين الخريجين من يريد للسودان أن يكون تابعا لمصر وخاضعا للتاج المصرى .. هذه الصفة جمعت السودانيين الذين اجتمعوا فى ود نوباوى ، وأعلنوا فى نفس الاجتماع قيام حزب الأمة باسمه وشعاره ..

أما الحديث عن السيد عبد الرحمن وعن طموحه فى أن يكون ملكا على السودان فقد نفاه السيد عبد الرحمن كثيرا ‥ وقد ذكر فى هذا الصدد فى أكثر من مناسبة أن مسألة الملكية هذه إشاعة أرسلها إنجليز حكومة السودان ، ووجدت عند المصريين قبولا فنشروها على نطاق واسع فى مصر وفى غير مصر من البلاد العربية ‥ الإنجليز كما يقول الإمام عبد الرحمن المهدى رضوان الله عليه : نشروا هذه الإشاعة أولا لإضعاف ادعاء مصر بأنها هى صاحبة الملكية على السودان وأن السودان يمكن أن يكون له ملك سودانى ثانيا لتوسيع الشقة بين الأنصار والختمية وبين الإمام عبد الرحمن المهدى وسيادة السيد على الميرغنى ؛ ذلك لأنه كان معروفا أن السيد على الميرغنى كان يخشى كثيرا أن يصير الإمام عبد الرحمن المهدى ملكا على السودان فيواجه الختمية نتيجة لذلك من الضغط ما لا يمكنهم أن يتحملوه ‥

هذا المبدأ معروف عند الإنجليز (فرق تسد) ‥ الإمام عبد الرحمن نفى وأكد أكثر من مرة أنه لا يريد أن يكون ملكا وأنه لا يطمح إلى هذه الملكية وأن كل ما يهمه هو أن يحصل الشعب السودانى على استقلاله ، وأن هذا الجهد الذى يبذله هو من أجل السودان واستقلاله هو عبارة عن دفع أو تغطية لدين قدمه الشعب السودانى لوالده العظيم فى صراعه ضد الأتراك والمصريين فى القرن الماضى ‥ وأشهد أن السيد عبد الرحمن لم يلمح لنا إطلاقا مجرد التلميح بهذه الملكية ‥وأشهد أيضا أن أحدا من المقربين أكثر منى للسيد عبد الرحمن لم يقل فى يوم من الأيام : إن الإمام عبد الرحمن أراد أن يكون ملكا ‥ ولما جاء الوقت المناسب ليحدد فيه حزب الأمة رأيه عن نوع الحكومة أو الدولة التى يريدها للسودان جاء السيد الصديق المهدى إلى قيادة حزب الأمة، وعقد جلسة خاصة لهذا الأمر وطلب من أعضاء المجلس أن يصدروا قرارا بنوع الحكومة التى يرتضونها للسودان عندما يعلن استقلال السودان ‥ وتداول المجلس فى هذا الأمر لوقت طويل وبجلسات عديدة ، وانتهى بالإجماع إلى أن الجمهورية الديمقراطية البرلمانية هى النظام الأمثل للسودان وبصدور القرار السياسى من المكتب السياسى لحزب الأمة دعا الإمام عبد الرحمن إلى اجتماع شعبى كبير فى قصره بالخرطوم وأعلن من جانبه هو أيضا أنه يريد أن يكون نظام الحكم فى السودان جمهوريا برلمانيا وأن نظام الحكم الجمهورى النظيف نظام إسلامى يمكن أن يكون مناسبا لشعبنا

المسلم .

عاد وفد حزب الأمة برئاسة الأخ الأمير عبد الله نقد الله إلى الخرطوم بعد أن فشل فى الجهد الذى كان قد بذل لتوحيد كلمة الخريجين ، وأصبح علينا نحن فى حزب الأمة أن نعمل بجد أولا لتنظيم الحزب فى الرئاسة ـ وثانيا لإنشاء اللجان الفرعية فى كل ركن من أركان السودان ـ وثالثا لدعم الصحافة التى تقف بجانب الحزب وتقويتها بالمال وبالكتابة ٠٠ وسار الحزب فى هذا الاتجاه وجعل من مكتبه السياسى أو ما كان يسمى فى ذلك الوقت مجلس الإدارة مجلسا تنفيذيا جادا أدخل فيه عن طريق انتخابات بواسطة الهيئة التأسيسية رجالا كنا جميعا نثق فيهم ونحترمهم وإن كنا نختلف مع نفر منهم فى كثير من الأحيان ، ولكنا لم نشك إطلاقا فى وطنيتهم ولا فى حبهم لهذه البلاد وفى إيمانهم بالله وبأن النصر سيكون للاستقلاليين فى يوم مقبل .

وبجانب المكتب السياسى الذى كان يرأسه عبد الله بك خليل يرحمه الله كسكرتير عام فى ذلك الوقت ، كانت قد قامت الهيئة التأسيسية من ستين عضوا وكان من حقها أن تزيد عليها بموافقة مجلس الإدارة من الأعضاء من ترى ٠٠ كذلك قرر الحزب أن يكون له مؤتمر عام يعقد فى كل عام أو عامين ليناقش السياسات العامة للحزب ويقرها ٠٠

كان النصف الأول من الأربعينات زمنا عصيبا بالنسبة لنا وللسودان كله ٠٠ وكان علينا نحن المتعلمين أن نبذل قصارى جهدنا فى دعم الحركات السياسية التى نؤمن بصدقها وصحتها بعد أن وضح كل شىء ونشأت أحزاب تدعو لغير الاستقلال وأحزاب تدعو للاستقلال . ولم يكن هناك مجال لمن يقول : إنه يريد أن يقف فى الوسط ، إذ لم يكن هناك وسط إطلاقا ٠٠ ولم يكن هناك مكان للحياد ٠٠ حتى الجرائد المستقلة كجريدة « السودان الجديد » وجريدة « الرأى العام » لم تكن مستقلة كما تزعم ٠٠ السودان الجديد كانت تربطها بالحركة الاستقلالية فى حزب الأمة أو تربط صاحبها ورئيس تحريرها المغفور له الأخ أحمد يوسف هاشم صداقات ، وكان واضحا برغم استقلاله عن الأحزاب السياسية ، أن متعاطف مع الحركة الاستقلالية ٠٠ ومن الجانب الآخر كان صاحب جريدة « الرأى العام » ورئيس تحريرها الأخ إسماعيل عتبانى عضوا مؤسسا فى حزب الاتحاديين الأبروفيين ، وكان متعاطفا معهم ، ما فى ذلك شك ،

ولكنه كان يقول : إنه مستقل فى هذه الصحيفة ، وكان يحاول بقدر استطاعته أن يكون مستقلا ، ولكنه كان بطبيعة تفكيره السياسى منحازا إلى الجبهة الاتحادية . وهكذا رأينا وقتا كان لابد لكل منا أن يعمل فيه وأعتقد أننا بذلنا ما استطعنا أن نبذله من جهد فى سبيل بلدنا وفى سبيل دعم الحركة الاستقلالية التى كنا نؤمن بأهدافها تمام الإيمان .

فى شهر مارس من عام ١٩٤٦ م أعلن مستر (إيرنست بيفن) وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم البريطانى بيانا عن السودان قال فيه : إن حكومة صاحب الجلالة الملك تتطلع إلى اليوم الذى يستطيع فيه السودانيون أن يقرروا نهائيا مستقبلهم السياسى بأنفسهم ، ونطلب من حكومة السودان أن تقيم مؤسسة للحكم الذاتى كخطوة نحو الاستقلال . وقد رحب الاستقلاليون فى السودان بهذا البيان تماما ؛ لأنه يتمشى مع السياسة الوطنية التى اختطوها لبلادهم ... ولعل هذا البيان يتمشى مع السياسة التى سارت عليها حكومة السودان فى تلك الفترة من تاريخ بلادنا ، فقد كان واضحا أنها تريد أن تقيم مؤسسات دستورية تسير بالبلاد لفترة طويلة من الزمن يتمكن بعدها السودانيون من داخلها من تقرير مصيرهم السياسى . ولكن كان هناك اختلاف كبير بين حزب الأمة والجبهة الاستقلالية من جانب ، وبين حكومة السودان التى رأت أن السودان لا يستطيع أن يقيم هيئة تشريعية ديمقراطية متكاملة تقرر مصيره السياسى إلا بعد نحو عشرين عاما من قيام المجلس الاستشارى ، فى حين أن الاستقلاليين وحزب الأمة كانوا يرون أن هذا المجلس التشريعى يمكن أن يقوم ، ويتخذ قرارا بمصير السودان السياسى فى وقت قصير .

٩ـ مواقف سياسية

كان الاتفاق من حيث المبدأ بين حزب الأمة والاستقلاليين وبين الإنجليز سواء كانوا فى السودان أو فى لندن حول الكيفية التى يمكن أن يقرر بها مصير السودان واحدا من الأسباب التى استند عليها دعاة وحدة وادى النيل فى دعواهم أن حزب الأمة والاستقلاليين بدأوا نشاطهم السياسى بإيعاز من الإنجليز . وأنهم غير جادين فى مطلب الاستقلال . وهذا طبعا كان خطأ كبيرا .. فالرجال الذين أنشأوا حزب الأمة وكونوا فيما بعد الجبهة الاستقلالية مواطنون مخلصون ليس فى ذلك شك ، وهم لم ينادوا بشىء خطأ إنما نادوا بالاستقلال ، وهو المطلب الطبيعى الذى يجب أن تطالب به كل الشعوب المستعمرة وليس سواه ... وكانوا يقولون أيضا ، إن شعار (السودان للسودانيين) ومطلب الاستقلال الكامل كلمة حق أريد بها باطل .. وكم كنا نود لو أنهم أعلنوا فى ذلك الوقت الاستقلال هدفا ورأوا أن مطلبهم حق .. لكنا انضممنا إليهم وسرنا معهم فى صف واحد ، وقد قلنا ذلك كثيرا فى ليالينا السياسية وفى الصحف الاستقلالية وتحدينا الذين ينادون بوحدة وادى النيل تحت التاج المصرى ويرون أن الاستقلال الذى ينادى به غيرهم غير حق .. تحديناهم أن يعلنوا هم الاستقلال لنسير معهم فى صف واحد نحو تحقيقه وبكل الوسائل التى يرونها .

ذكرت بروتوكول صدقى باشا مع مستر بيفن فى عام ١٩٤٦ م أكثر من مرة فى هذه المذكرات ، وينبغى أن أوضح الآن تفاصيل هذا البرتوكول كما صدر عن الحكومتين موقعا عليه بالأحرف الأولى صدقى باشا ومستر بيفن .. وكان كالآتى :

إن السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم ، وإعدادهم إعدادا فعليا للحكم الذاتى ، وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار نظام المستقبل للسودان .. وإلى أن ينهى الطرفان الساميان المتعاقدان الاتفاق التام المشترك بينهما لتحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية ١٨٩٩ م سارية وكذلك المادة ١١ من اتفاقية عام ١٩٣٦ م مع ملحقاتها والفقرات من ٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه والمرافق للمعاهدة المذكورة نافذة وذلك باستثناء

حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية .

وما كاد نص هذا الاتفاق ينشر حتى بدأ اعتراض شديد وقوى عليه فى السودان·· الإمام عبد الرحمن المهدى رضوان الله عليه سافر إلى لندن ليقدم احتجاجه القوى باسم الشعب السودانى على الاتفاق الذى يضع السودانيين تحت التاج المصرى ولا يعطيهم الحق فى تقرير مصيرهم كما يريدون ·· وفى حزب الأمة سارت المواكب الهادرة فى العاصمة وفى غير العاصمة وقدم الحزب مذكرة احتجاج قوية فى موكب عظيم فى الخرطوم لحكومة صاحب الجلالة الملك البريطانى عن طريق الحاكم العام ·· وصحافة الاستقلاليين قامت بحملة شديدة جداً ضد البروتوكول وضد الحكومة البريطانية التى خانت العهد الذى أعلنته من قبل بأنها لن تضع السودان تحت التاج المصرى إلا إذا كانت تلك رغبة السودانيين ·· ولكن الاتفاق والحمد لله لم يتم تنفيذه فقد رفضه البرلمان المصرى عندما عرضته الحكومة عليه ؛ لأنه رأى أن فيه ثغرة تمكن السودانيين من تقرير مصيرهم وإن كان هذا المصير الاستقلال ·· وبمضى بعض الوقت تناسته الحكومة البريطانية فأصبح غير موجود وغير واقع ·· وما كاد نص هذا الاتفاق ينشر حتى اتسع الاحتجاج عليه فنشأت الجبهة الاستقلالية ، ودخلها نفر كريم من المواطنين أذكر منهم السيد محمد صالح الشنقيطى والسيد محمد أحمد محجوب ـ والسيد صالح عبد القادرـ والسيد عبد الرحيم الأمين والسيد بشير محمد سعيد وآخرين ·· ثم انضمت إلى الجبهة فيما بعد أحزاب وهيئات أخرى كان لها شأن كبير فى النهاية التى وصل إليها السودان. . . وكان للأخ بشير محمد سعيد أثر عظيم على تطور الأحداث ·· وبشير كما عرفناه كان استقلاليا وكانت تربطه مع نفر من الاستقلاليين صداقات قوية ، وقد وقفت جريدته الأيام مع الاستقلاليين وقفة مشرفة قوية كريمة بالرغم عن أنه كان يوجه كثيرا من النقد فى مقالات لاذعة لحزب الأمة ولزعماء حزب الأمة ·· ولكنا كنا نتقبل ذلك منه بصدر رحب وقد رأيناه يؤدى عملا جليلا للحركة الاستقلالية .

قامت الجبهة الاستقلالية وشرعت فى تقديم المذكرات للحاكم العام وللحكومة المصرية وللحكومة البريطانية ولهيئة الأمم المتحدة تماما كما كان يفعل حزب الأمة·· وكانت مذكرات قوية تؤكد حق السودان فى تقرير مصيره وتؤكد أن السودان كان بطبيعة الحال بلدا مستقلا قبل أن يدخل فيه محمد على باشا بجنوده ويحكمه ستين

عاما . كانت الجبهة الاستقلالية توضح فى مذكراتها كل شىء من شأنه أن يمكن الرأى العام العالمى من معرفة حقيقة الوضع فى السودان وتبليغ العالم برغبة السودانيين فى الاستقلال وحقهم فى إدارة شؤون أنفسهم ووضع نهاية لإدارة الحكم الثنائى .

فى هذا العام ١٩٤٦ م قام المجلس الاستشارى لشمال السودان بقانون أصدره حاكم عام السودان آنذاك .. وكان المجلس الاستشارى موضوع جدل بين من قبلوه وبين من رفضوه .. وقد قبله السيدان الجليلان كخطوة ، كما عبر عنها الإمام عبد الرحمن فيما بعد ، يمكن أن تتبعها قريبا خطوة أخرى نحو الحكم الذاتى وتقرير المصير. وقبله أيضا نفر من كبار الخريجين ونفر من مشايخ القبائل ، أما الأحزاب الاتحادية كلها فقد رفضته رفضا قاطعا وقالت : إنه مبتور محصور فى شمال السودان وحده وقد يؤدى فى النهاية إلى فصل الجنوب عن الشمال . أما الأشخاص الذين قبلوه فكانوا يشعرون بالثقة فى أنفسهم ويعتقدون أن ذلك لن يحدث إطلاقا بقرار من المجلس الاستشارى ما داموا هم أعضاء فيه ، كانوا يعلمون أنه ناقص ولا يرتقى إلى طموح الشعب السودانى ومع ذلك ، كانوا يرون فيه خطوة عملية نحو تطور البلاد دستوريا . وكان من الأسباب التى دعت الكثيرين لقبوله أنهم اعتبروا القبول تحديا لحركة وحدة وادى النيل التى ازدادت قوة فى ذلك الحين ووقفت مصر بجانبها وقفة قوية فى داخل السودان كما فعلت فى المحافل الدولية .

قانون المجلس الاستشارى أو فكرة المجلس الاستشارى لم تعرض إطلاقا على حزب الأمة كحزب سياسى ليتخذ قرارا بقبولها أو رفضها ولذلك فإن الذين وافقوا على العمل بها فعلوا ذلك بقرار شخصى .. أما الشباب فى حزب الأمة وقد كنت واحدا منهم فقد كانوا يرفضون المجلس الاستشارى رفضا قاطعا ويرون أن أمر الاشتراك فيه لا ينبغى أن يعرض على حزب الأمة ليناقشه أو يتخذ فيه قرارا .

كانوا يرون أن المجلس الاستشارى بقانونه الذى أعلن لا ينقل السودان خطوة عملية نحو تقرير المصير الذى أصبح شعارا ومطلبا وطنيا للجميع ، وأنه بانحصاره فى شمال السودان يجعل من الجنوب إقليما قائما بذاته ويهدد بخطر انقسام السودان إلى قطرين شمالى وجنوبى .. ولا يعطى المشتركين فيه سواء كانوا أعضاء فيه أو فى مجلسه التنفيذى سلطات ذات بال.... كان رأى الشباب أن هذا المجلس يمكن أن يعوق تحرك

الاستقلاليين نحو هدفهم المعلن وهو استقلال السودان بكل حدوده المعروفة .

هكذا كان موقف الشباب أما الشيوخ فقد كان موقف البعض منهم على نقيض ذلك كانوا يرون أن فى المجلس الاستشارى نفعا ٠٠ وعلى أى حال فإن المجلس الاستشارى لم يعش أكثر من سنتين ؛ لأن الأعضاء الذين فيه من السودانيين كان رأيهم وموقفهم ألا يعيش أكثر من ذلك وأن تتبع نهايته جمعية تشريعية منتخبة بواسطة الشعب يكون فى وسعها أن تفعل شيئا فيما يختص بالحكم الذاتى وتقرير المصير . وقد حدث ذلك بعد السنتين .

وفى هذا العام أيضا ١٩٤٦ م نشأ تنظيم شباب الأنصار وفى فترة وجيزة انتظم السودان من أقصاه إلى أقصاه ٠٠ وكان الأمين العام لهذا التنظيم المغفور له الأمير عبد الله نقد الله وقد وضع دستورا لهذا التنظيم ٠٠ ووضع له قانونا وكانت أهداف تنظيم الشباب دينية أولا ٠٠ كان عليهم أن يحتفظوا بكل التراث القديم من عهد المهدية بقوة وأن يرعوا دينهم وأن يترسموا خطى إمام الأنصار ٠٠ هذا فيما يختص بالناحية الدينية، أما من الناحية السياسية فقد وجه الشباب من الإمام عبد الرحمن المهدى ومن الأمير عبد الله نقد الله توجيها واضحا وصريحا أن يقفوا بجانب حزب الأمة وقفة قوية صلبة ، وقد فعلوا ذلك .

وفى العام التالى عام ١٩٤٧م حملت مصر قضيتها من أجل الحصول على السودان إلى هيئة الأمم المتحدة فى (ليك سكس) وكان على رأس وفدها إلى هيئة الأمم النقراشى باشا الذى كان رئيسا للحكومة المصرية فى ذلك الوقت . ذهبت مصر إلى هذه المنظمة الدولية لتحصل منها على موافقة على ضم السودان إليها باعتباره جزءا من الأرض المصرية ، ورافق الوفد المصرى إلى هيئة الأمم المتحدة السيد إسماعيل الأزهرى وآخرون ممثلين للأحزاب الوحدوية والاتحادية ٠٠ النقراشى باشا وضح لهيئة الأمم المتحدة أن لمصر فى السودان حق الفتح وأن السودان جزء أصيل من الأرض المصرية، وأن الثورة المهدية لم تكن إلا فترة تمرد انتهت بدخول الجيش المصرى فيه سويا مع الجيش البريطانى ٠٠وإن الوقت قد آن لينضم السودان مرة أخرى إلى مصر كما كان فى القرن الماضى . كان الوفد السودانى من الاتحاديين مؤيدا لهذا الموقف فى المؤتمرات الصحفية التى عقدوها وفى النشرات التى وزعوها على أعضاء هيئة الأمم المتحدة ٠٠٠

ومن ناحية أخرى اتجه إلى هيئة الأمم المتحدة وفد يمثل الجبهة الاستقلالية ، كان على رأسه السيد الصديق المهدى رضوان الله عليه ، وكان من أعضائه المغفور لهم عبد الله بك خليل ومحمد أحمد محجوب ومحمد صالح الشنقيطى . ذهب هذا الوفد باسم الجبهة الاستقلالية ، وعرض وجهات نظر الجبهة الاستقلالية وحزب الأمة على المندوبين فى هيئة الأمم المتحدة وعلى الصحافة العالمية ، وكان موقفه واضحا لا التواء فيه ولا غموض ·· كان يقول : إن السودان بلد قائم بذاته منذ أقدم العصور وأن السودانيين شعب آخر غير الشعب المصرى وأن السودان استعمر مصر فى زمن من الأزمان السابقة تماما كما استعمرته مصر من قبل ومن بعد ·· وكل ذلك كان يحدث نتيجة لحروب تنشأ بين الدولتين ··· صحيح أن هناك رابطا قويا الآن يربط بين شعبى مصر والسودان برباط الدين ورباط نهر النيل ، ولكن ذلك لا يكفى لأن تدعى مصر أن السودان جزء منها وأن الشعب السودانى يجب أن يخضع لتاج ملكها ··إن السودانيين فى وسعهم الآن أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم فى نظام ديمقراطى سمح وإن إمكانيات السودان الواسعة يمكن أن تساعد على قيام نظام للحكم يستمتع فيه السودانيون بكل ما تستمتع به الشعوب الحرة المستقلة فى بلادها ·· كان وفد الاستقلاليين ـ كما علمنا ـ فى وقتها يستقبل بترحاب لدى الصحافة العالمية ولدى المندوبين فى هيئة الأمم المتحدة ؛ لأن حديثهم واضح ؛ ولأن حجتهم مقبولة ·· إنهم يريدون تقرير المصير ويرون أن يقرر الشعب السودانى مصيره بنفسه ، ويعلنون أنهم واقفون بجانب الاستقلال ، وهو مطلب عادل ليس فى وسع أى تنظيم عالمى أن يرفضه ·· لذلك كان قرار هيئة الأمم المتحدة أن من حق الشعوب المستعمرة أن تقرر مصير بلادها السياسى بأنفسها ، ولم توافق هيئة الأمم المتحدة على أن يفرض أى نظام للحكم وأى مصير سياسى على شعب السودان بغير أن يؤخذ رأى الشعب السودانى ·· كان القرار ـ من غير شك ـ انتصارا للجبهة الاستقلالية وللشعب السودانى ··

فى هذا الجو السياسى العاصف عدت إلى الخرطوم بعد بضعة أشهر أمضيتها فى وادى حلفا موظفا لدى الجمارك ، وقد استقلت من وظيفتى تماما ؛ لأعود إلى الخرطوم وأستأنف نشاطى السياسى مع حزب الأمة حرا فى هذه المرة ولست مقيدا بقيود الوظيفة·· وما كادت قدماى تطأ أرض مدينة الخرطوم حتى هرعت إلى دار الأمة ؛ لأرى إخوانًا وأصدقاء كنت بعيدًا عنهم فترة من الزمن ؛ ولأرى كيف يعملون فى هذا

الجو السياسى المضطرب وفى هذا الصراع العنيف بين الأحزاب الاتحادية من جهة وبين حزب الأمة والجبهة الاستقلالية من جهة أخرى ، وبين الأنصار من جهة والختمية من جهة أخرى .

وقد نشأ تنظيم للختمية مماثل لتنظيم شباب الأنصار سموه شباب الختمية وله زيه الخاص تماما كما لشباب الأنصار زيهم الخاص ٠٠ كان الموقف فى الخرطوم صعبا جدا وكان كثيرون يظنون أنه قد ينذر بشر أو بحرب أهلية بين الجانبين ، وكانت الصحف الحزبية تزيد النار اشتعالا ، وكذلك الصحف المستقلة التى دخلت بأسلوبها الخاص فى هذا الجو العنيف ٠٠ رأيت دار الأمة تكتظ بالشباب والشيوخ ، ورأيت مجلسها التنفيذى ينعقد فى الأسبوع أكثر من مرتين ، ورأيت أعضاء الهيئة التأسيسية يؤمون النادى كل يوم ؛ ليروا بأنفسهم ما هو حادث ، ورأيت الشباب يعملون فى مكاتب حزب الأمة ، وقد أصبحت كخلية النحل بعضهم يعد السجلات للجان الفرعية وبعضهم يكتب المحاضر ، وبعضهم يتسلم الاقتراحات ٠٠ وبعضهم يرصد كشوفات باللجان الفرعية الجديدة ، وهكذا كان العمل فى حزب الأمة يبدأ فى الصباح الباكر وينتهى عند منتصف الليل . فى هذه الظروف انضممت إلى الهيئة التأسيسية لحزب الأمة ولم يمض وقت طويل حتى صرت مساعدا للسكرتير العام مع صديقى المغفور له الأمير عبد الله نقد الله الذى كان هو أيضا مساعدا للسكرتير العام ٠٠ ومارسنا عملنا بنشاط كثير ، ونكاد نكون قد أعطينا دار الأمة كل وقتنا . ما كنا نضيع شيئا من وقتنا عبثا ، تفرغنا لعمل الحزب تماما كما طلب إلينا المكتب السياسى أو المجلس التنفيذى ، وكنا نعد وننظم الرحلات السياسية للأقاليم للتوعية ولإنشاء مزيد من لجان الحزب الفرعية٠٠٠ وفى ذات يوم وبينما أنا فى مكتب حزب الأمة جاءنى رسول يخبرنى أن السيد الإمام عبد الرحمن المهدى يدعونى الآن إلى سرايه ، فذهبت لتوى وأجلسنى قريبا منه ثم قال : أتذكر يوم تخرجك من كلية غردون عندما جاء بك والدك وقدمك إلىَّ ٠٠ أتذكر ما قاله والدك وما قلته ؟ أنا قلت : نعم ، أذكر كل ذلك ، فقد كان حديثكما فى ذلك اليوم نبراسا لى طيلة هذه الفترة ، قال : قلت لك : اذهب واعمل مع زملائك فى الحكومة وسأدعوك إلى جانبى متى رأيت ذلك ٠٠٠ قلت : نعم . قال: فأنا أريدك الآن أن تكون قريبا منى ٠٠ فقلت : على السمع والطاعة ٠٠ وكان السيد الصديق واقفا معنا فى تلك اللحظة .

ذهبت مع السيد الصديق إلى مكتبه وأخبرنى لماذا طلبنى الإمام ٠٠ قال لى : أنت

تذكر أن إمبراطور الحبشة هيلاسيلاسى بقى فى السودان هنا فترة طويلة بعد أن احتلت إيطاليا بلاده ·· وفى هذه الأثناء توطدت العلاقات والصداقة بينه والسيد الإمام إلى حد بعيد ولما انتهت الحرب وعاد الإمبراطور إلى أديس أبابا ظلت الاتصالات بينهما قائمة وكانت ودية كلها ·· الآن طلب الإمبراطور أن يكون للسيد الإمام مندوب فى أديس أبابا لدى بلاطه ، وهو أشبه بسفير غير رسمى فنحن لم نعد حتى الآن بلدا مستقلا حتى يكون لنا سفير أو سفراء فى الخارج ، ولكنك ستكون مندوبا شخصيا عن السيد الإمام لدى الإمبراطور فى أديس أبابا فإذا كنت موافقا فإن هذه هى رغبة السيد الإمام·· فأبديت له موافقتى على الفور ، وشرعت فى إعداد نفسى وإعداد جواز السفر ؛ لأقوم إلى أديس أبابا بأقرب وقت ممكن بعد أن أعرف من السيد الإمام طبيعة الاتصالات أهى اتصالات سياسية أم اقتصادية ؟ وكيف تتم هذه الاتصالات ؟ وعرفت فيما بعد من السيد الصديق المهدى أن الإمبراطور وعد بأن يقدم للسودان كل خدمة ممكنة فى المجال الدولى وغيره ليحصل السودان على استقلاله كاملا ، وأن السيد الإمام يريدك أن تكون قريبا منه ليطلعك على كل خطوات يخطوها هو تكون مساعدة لحصول السودان على استقلاله فتحملها للسيد الإمام ·· عمل أشبه بعمل السفير لدى أى دولة .

وبعد أن أعددت نفسى للسفر استدعانى السيد الإمام مرة أخرى ومعه السيد الصديق أيضا وقال لى : بكل أسف إن ما كنا قررناه حول إرسالك لتكون مندوبا شخصيا عنى لدى الإمبراطور نما إلى علم حكومة السودان ، وجاءنى السكرتير الإدارى هنا فى منزلى ليخبرنى أن الحاكم العام عرف بأنى أريد أن أبعث أحد أبنائى إلى أديس أبابا ليكون مندوبا شخصيا عنى لدى الإمبراطور هيلاسيلاسى ، ولكن الحاكم العام لا يوافق على ذلك ·· وقال السكرتير الإدارى للسيد الإمام : أنت لست رأسا للدولة ، وأن السودان لم يعد حتى الآن بلداً مستقلا حتى يكون له سفير أو سفراء ؛ ولذلك فإن الحكومة لن تسمح على الإطلاق لمندوبك بالسفر إلى أديس أبابا لهذا الغرض .

وفى هذا العام ١٩٤٨ م أو فى نهايته ذهبت مصر مرة أخرى إلى هيئة الأمم المتحدة وكانت هذه المرة منعقدة فى قصر شايو فى باريس ، وجددت مطلبها بقوة لتحصل على

السيادة على السودان ، فى هذه المرة أرسلت الأحزاب الوحدوية إلى باريس مندوبين عنها كان على رأسهم المغفور له السيد على البرير ، وكان معه المغفور له السيد خضر حمد . ومن ناحية الاستقلاليين أوفدت الجبهة الاستقلالية مرة أخرى السيد الصديق المهدى وعبد الله بك خليل ويعقوب عثمان وأحمد يوسف هاشم وأحمد جمعة.. ذهب الوفد الاستقلالى مرة أخرى ليواجه الوفد البريطانى الذى ما كان يرغب فى أن يحصل السودان على استقلاله سريعا ، وليواجه الوفد المصرى الذى كان يصر على وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى حتى ذلك الحين . بذل الوفد الاستقلالى جهدًا كبيرًا ، وأصدر النشرات وعقد المؤتمرات الصحفية واتصل برؤساء الوفود من هنا وهناك؛ ليعبر لهم عن رغبة الجبهة الاستقلالية فى أن يحصل السودان على استقلاله كاملا .. ويبدو أن وفد الأحزاب الاتحادية لم يجد ترحيبا لا من الصحافة العالمية ولا لدى المندوبين فى هيئة الأمم المتحدة .. وعلى أى حال فإن قضية السودان لم تكن معروضة فى تلك الدورة إنما كانت محاولاتنا نحن السودانيين هى أن نطلع الرأى العام العالمى على حقيقة الحركة الوطنية التى كانت فى السودان فى ذلك الوقت ، وعلى مطلب الاستقلال الذى نريده نحن ، ومطلب الاتحاد أو الوحدة الذى تريده الأحزاب الاتحادية . كان واضحًا أن وفد الاتحاديين لم ينل من الموافقة أو التأييد شيئا ولعل أكبر دليل على ذلك أنهم عندما عادوا إلى الخرطوم وكانت الجمعية التشريعية قد قامت حديثا عقدوا الاجتماعات السياسية وخطبوا خطبًا نارية ضد الجمعية التشريعية أولا ثم ضد المنظمات الدولية .. السيد خضر حمد مثلا كان يقول فى الليالى السياسية التى عقدتها الأحزاب الاتحادية فى ذلك الحين إن المنظمات السياسية العالمية ما هى إلا غرفة تتساوم فيها الدول على حساب المستضعفين ، كما كان يقول : إن السودانيين عليهم أن يعتمدوا على أنفسهم لا على الهيئات الدولية ؛ لأن الحرية تؤخذ ولا تعطى ، وأننا إذا اعتمدنا على هذه المنظمات الدولية لتعطينا حقنا أو تساعد فى إعطائنا حقنا فإننا سنكون قد أضعنا وقتنا سدى فى هذا الاتجاه .

١٠ـ الجمعية التشريعية ومجادلات الحكم الذاتى

فى عام ١٩٤٧م وبعد قيام المجلس الاستشارى بما يقرب من السنة اشتدت مطالبة الاستقلاليين بقيام هيئة برلمانية تمارس التشريع والرقابة على الهيئة التنفيذية وتكون خطوة عملية نحو الحكم الذاتى وتقرير المصير . . الأحزاب الاتحادية كانت ترفض كل ذلك . ترفض المجلس الاستشارى ، وترفض أى مجلس آخر يمكن أن ينشأ فى ظل الإدارة البريطانية . . أما الاستقلاليون فقد مضوا فى حملتهم مطالبين حكومة السودان ودولتى الحكم الثنائى بالانتقال بالشعب السودانى من المرحلة الدستورية التى كانت قائمة آنذاك وهى مرحلة المجلس الاستشارى الذى لم تتعد سلطاته المشورة للحكومة . واشتدت المطالبة بقيام مجلس برلمانى منتخب يمارس كل السلطات التى تمارسها برلمانات العالم فيما عدا الشؤون الخارجية التى كانت من سلطة الحاكم العام ، ولا يمكن أن تمنح للسودانيين إلا إذا حصلوا على استقلالهم . . وفى ذلك العام عين الحاكم العام تحت تأثير هذا الضغط المتصل من حزب الأمة ومن الجبهة الاستقلالية ، وفوق كل ذلك من الإمام عبد الرحمن المهدى لجنة لتتقدم له بتوصياتها عن مجلس تشريعى أكثر تقدما من المجلس الاستشارى ، وأكثر ديمقراطية منه ، ويمكن أن يؤدى شيئا من التشريع ومن الرقابة على الحكومة . وكانت اللجنة التى كونها الحاكم العام على النحو التالى :

السكرتير الإدارى لرئاستها وكان بريطانيًا وعضوية رئيس القضاء وكان بريطانيًا ، والسكرتير المالى وكان بريطانيًا ، ومدير أعالى النيل وكان بريطانيًا ، وممثل لكلية غردون وكان أيضا بريطانيًا ، وممثل للمعارف ، ثم مندوب من مكتب السكرتير الإدارى للحكومة المحلية وممثلين للمجلس الاستشارى هم السادة : محمد على شوقى ـ عبد الله خليل ـ مكى عباس ـ بابو نمر ـ الزبير حمد الملك ـ عبد الله بكر ـ وممثلين لأعيان السودان هم السادة : الصديق المهدى ـ محمد محمود الشايقى ـ الدرديرى محمد عثمان نصر الحاج على ـ محمد صالح الشنقيطى ـ أحمد حسن خليفة ـ محمد أحمد محجوب مكاوى سليمان أكرت ـ وممثلين للأحزاب هم السادة : محمد الخليفة شريف ومحمد عثمان ميرغنى وعبد الرحمن عابدون (عن حزب الأمة) ويوسف بدرى (عن حزب الأحرار) والسيد محمد حمد النيل (عن حزب القوميين) وقد طلب إلى الأحزاب

الأخرى وإلى مؤتمر الخريجين العام أن ينتدبوا ممثلين عنهم ولكنهم لم يستجيبوا ؛ لأن هذه الجمعية المقترحة فى نظرهم ليست خطوة عملية نحو وحدة وادى النيل .

هذه اللجنة تقدمت بتوصياتها للحاكم العام وكانت التوصيات فى جملتها تعديلا أساسيا لقانون المجلس الاستشارى بحيث تصبح الجمعية التشريعية المقترحة برلمانا يمكن أن يناقش كل شىء ، وأن يأتى النواب إلى المجلسين منتخبين كلما أمكن ذلك ، أما فى الأماكن التى يتعذر فيها انتخاب أعضاء للجمعية التشريعية فيمكن تعيينهم لها . . وهذه الجمعية ينبغى أن تكون للسودان كله شماله وجنوبه ، وليس لشمال السودان كما كان المجلس الاستشارى ، ويجب أن يكون من الناحية التنفيذية لهذه الجمعية التشريعية مجلس تنفيذى وأن تكون لها صلاحيات تشريعية ومالية وإدارية وصلاحيات رقابة على إنجاز المجلس التنفيذى . وهكذا كانت التوصيات فى جملتها عبارة عن انتقال بالسودان إلى مرحلة أخرى من مراحل الحكم الذاتى فتقرير المصير .

الحاكم العام أرسل هذه التوصيات إلى الحكومتين بعد أن أضاف إليها تعديلا اقترحه الإمام عبد الرحمن المهدى ، وهو أن يكون رئيس الجمعية التشريعية سودانيا وأن يكون الأعضاء السودانيون فى المجلس التنفيذى وزراء وليسوا وكلاء وزارات ، كما كانوا مع المجلس الاستشارى ، وقد قبلت الحكومة هذين الاقتراحين وضمنا فى مشروع الجمعية التشريعية الذى أرسل للحكومتين البريطانية والمصرية .

مصر بواسطة سفيرها فى لندن ، دخلت فى مناقشات طويلة وحادة مع وزارة الخارجية البريطانية ، وكانت تلح إلحاحا شديدا ألا يخطو السودان هذه الخطوة الآن وكانت تقول : إنها قد توافق على هذه الجمعية إذا كانت فى إطار وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى ، وهذا طبعا كان مرفوضا رفضا قاطعا عندنا نحن الاستقلاليين. لذلك انتهت مناقشات لندن بأن رفضت مصر رفضا تاما قيام الجمعية التشريعية ، وقامت الجمعية فيما بعد برغم رفض مصر ، وتم افتتاحها فى مطلع عام ١٩٤٨م .

كانت الجمعية التشريعية مكونة من ٨٧ عضوا سودانيا ومن خمسة بريطانيين بحكم مناصبهم فى الحكومة . وكان الأعضاء من حزب الأمة ومن الاستقلاليين ومن زعماء العشائر على اختلاف ألوانهم ومن الجنوبيين وغيرهم ، وكان يرأس مجلسها السيد محمد صالح الشنقيطى ، وكان كاتب الجمعية الأخ محمد عامر بشير فوراوى وكان

زعيم الجمعية عبد الله بك خليل سكرتير عام حزب الأمة .

قامت الجمعية فى جو عاصف هنا وفى مصر فالأحزاب الوحدوية والاتحادية سيرت المظاهرات فى المدن الثلاث الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحرى وفى عطبرة ومدن أخرى ضدها وزعيم هذه الجبهة الاتحادية الوحدوية السيد إسماعيل الأزهرى أعلن أنه يرفضها وإن جاءت مبرأة من كل عيب . . وكنا نحن الاستقلاليين نعلم لماذا يكون هذا الرفض ؟ حتى وإن جاءت مبرأة من كل عيب .

كان هناك اتجاهان فى داخل الجمعية التشريعية . . الاتجاه السياسى الذى كان يلتزم به حزب الأمة والاستقلاليون من داخل الجمعية ومن خارجها كان أن تتجه الجمعية نحو الحكم الذاتى فالاستقلال ، وكان الاتجاه الآخر ، وقد تزعمه البريطانيون الذين كانوا أعضاء فى الجمعية ومعهم نفر من كبار الموظفين ومن زعماء العشائر ، هو ألا تتعجل الجمعية نحو خطوات تؤدى إلى الاستقلال وكان عدد الأعضاء قريبا من متساو بين الاتجاهين . . وكان للجنوبيين موقف حميد ، كانوا يعملون ليحصل السودان على الحكم الذاتى فى أقرب وقت ممكن ، ويحصل على استقلاله بعد ذلك فى وقت قريب أيضا . . وكان مع الجمعية التشريعية مجلس تنفيذى . . كان عبارة عن مجلس وزراء مسؤول أمام الجمعية يعرض مشروعاته وقراراته الهامة وقوانينه عليها لتناقشها وتقررها أو ترفضها، وكان المجلس التنفيذى مكونا من اثنى عشر عضوا . . خمسة منهم بريطانيين بحكم مناصبهم وسبعة كانوا سودانيين ، وكان الأعضاء السودانيون من حزب الأمة فى المجلس التنفيذى السادة : عبد الله خليل ، وإبراهيم أحمد ، وعلى بدرى وعبد الرحمن عابدون وعبد الرحمن على طه .

كانت المعارضة للجمعية قوية أيضا عند الحكومة وعند الصحافة والرأى العام المصرى ، وقد رأوا كما نرى نحن أنها خطوة فى سبيل الاستقلال . . وكانت المواكب التى سيرت هنا فى السودان ضد الجمعية التشريعية كبيرة وعنيفة فى بعض الأحيان أدت إلى اعتقال بعض الزعماء السياسيين الاتحاديين وإرسالهم إلى السجون لفترات قصيرة .

الجمعية التشريعية برغم كل ذلك قامت وشقت طريقها فى هدوء وبصيرة ومعرفة بما ينتظرها من أمور هامة ، وكانت بحق مدرسة للنظام الديمقراطى البرلمانى للسودانيين استطاع أعضاؤها فى فترة قصيرة أن يستوعبوا الأسلوب الذى يسيرون به فى داخلها من

مناقشات وإجازة للقوانين وتقديم للأسئلة ، والأسئلة الجانبية والالتزام باللوائح التى وضعوها لحفظ النظام وتسيير أعمال الجمعية التشريعية .. ولذلك استطاعت أن تناقش كل ما عرض عليها من قرارات ومن مشروعات قوانين مناقشة موضوعية جادة وأن تجيز القوانين بعد أن يتضح لها أن هذه القوانين لا بأس بها ، ويمكن أن يحقق تشريعها خدمات للبلاد .

لم أكن عضوا فى الجمعية التشريعية ، ولم أكن عضوا فى المجلس الاستشارى ، وكذلك كان أصدقائى من الشبان فى قيادة حزب الأمة .. بقينا خارج هذين المجلسين، وكنا نعمل فى الصفوف الخلفية لتحقيق النجاح للجمعية التشريعية ؛ لأننا رأينا أننا يمكن أن نقفز منها نحو الحكم الذاتى وبسرعة مناسبة ، وكنت بالإضافة إلى مسؤوليتى فى هذه الفترة كمساعد لسكرتير عام حزب الأمة سكرتيرا للهيئة البرلمانية لحزب الأمة فى الجمعية التشريعية ، وقد خصص لها مكتب فى مبنى رئاسة حزب الأمة فى أم درمان وكانت هى الأخرى مدرسة لنا جميعا .. ومدرسة لأعضاء الجمعية التشريعية .. فى هذه الهيئة كانت تعد الأسئلة وتعد الاقتراحات ، وتناقش القوانين ، ويتضح الاتجاه للمناقشة داخل الجمعية التشريعية عندما يعرف كل ذلك . وما مضى وقت قصير حتى بدت فى الجو إرهاصات تقول : إن هذه الجمعية يجب أن تقر مطلبًا بالحكم الذاتى وبأسرع وقت ممكن .. وفى هذه الفترة اتفقت أنا مع عبد الله بك خليل سكرتير عام حزب الأمة على أن أصدر جريدة أسبوعية باسم (الصيحة) ، يكون اهتمامها الأول الحديث عن الحكم الذاتى ونشر أخبار ومعلومات عنه ، كما نريده ونتصوره ونتخيله . وقد نشأت هذه الجريدة ، وكنت أحررها مع نفر من زملائى فى الحزب ، وكان اتجاهنا واضحا وهو أن هذه الجمعية يجب أن تتعجل الخطى وتصدر قرارا بقيام الحكم الذاتى . وسارت جريدة (الصيحة) على هذا النهج إلى أن جاء اليوم الذى أصبح فيه الحديث عن الحكم الذاتى فى كل لسان وإلى أن جاء الوقت الذى أصبح الحكم الذاتى فيه أمرا لا بد للجمعية التشريعية من أن تصدر قرارا بشأنه .

وفى السنة الثانية من عمر الجمعية التشريعية أخذ الحديث يتسع ويزداد انتشارا عن الحكم الذاتى ، ولكن لم يحاول أحد أن يحدد ما هو ، وكيف يمكن أن يقوم ؟

الإنجليز لم يعترضوا عليه من حيث المبدأ فى تلك المرحلة ، ولكنهم كانوا يرون أن

الحديث عنه مبكرا وأن الحكم الذاتى يجب أن يأتى فى مرحلة لاحقة وبعد سنوات . . . والمصريون كانوا يعترضون عليه اعتراضا قويا واضحا وصريحا ، ويرون أن فيه خطرا كبيرا جدا على مطلب وحدة وادى النيل الذى تريده مصر ، وتؤيده أحزاب سودانية فى داخل السودان . والأحزاب الاتحادية والوحدوية ترفض الفكرة رفضا قاطعا تماما كما رفضت الجمعية التشريعية ، ورفضت المجلس الاستشارى أما حزب الأمة والجبهة الاستقلالية فواضح أنهم كانوا يرون أن قيام الحكم الذاتى يجب أن يتم وفى أسرع فرصة ممكنة .

وقبل بدء الدورة الثالثة للجمعية التشريعية كان الصراع الفكرى والسياسى فى هذه المرحلة عنيفا وقويا ، وفى هذا الجو رأى حزب الأمة أن عليه أن يحدد معالم هذا الحكم الذاتى أو عليه أن يعد مشروعا لدستور الحكم الذاتى ، ولكن فى سرية تامة . وكان الحزب يرجو ألا تخرج تفاصيل ما يصل إليه خارج أروقته ؛ ومن ثم عقدت اجتماعات سرية كانت تتم فى منزل السيد الصديق المهدى بالخرطوم ، وكان يحضرها بالإضافة إلى السيد الصديق المهدى ، والسيد عبد الله الفاضل المهدى وعبد الله بك خليل ، والسيد الشنقيطى ، والأستاذ أحمد يوسف هاشم ، والسيد محمد أحمد محجوب والسيد محمد على شوقى ، والأمير محمد نقد الله ، والأمير عبد الله نقد الله والدكتور على بدرى والشيخ يوسف هبانى ، ومحمد أحمد عمر وحسن محجوب . وآخرون لا أذكرهم كلهم الآن مضافا إليهم شخصى وقد كنت مقررا له . . كانت الاجتماعات تبدأ فى ساعة متأخرة من الليل وتستمر إلى قبيل الفجر وكان الإمام عبد الرحمن المهدى رضوان الله عليه يظل ساهرا معنا فى منزله ليعرض عليه كل ما نصل إليه حول مشروع الدستور للحكم الذاتى ، أولا بأول ويتقدم هو من جانبه برأيه أو بأفكاره إن كان له فى فقرة من الفقرات رأى معين . . واستمرت هذه الاجتماعات السرية لأيام ، وقبل أن تكتمل أصيب الإمام عبد الرحمن المهدى بوعكة ونصحه الأطباء بالسفر فورا إلى (أركويت) ؛ ليمضى فيها أياما ويكون تحت رعاية وإشراف أحد الأطباء ،وسافر ولكنه اشترط قبل سفره أن يرسل له المشروع الذى يصلون إليه فى (أركويت) وأن يحمل له هذه التوصيات عن مشروع الحكم الذاتى أمين التوم . . بعد أن فرغنا من دراستنا وكتب مشروع دستور للحكم الذاتى وفى سرية تامة تسلمت نسخة منه مع محضر للجلسات

كلها ثم سافرت إلى الإمام عبد الرحمن المهدى فى (أركويت) ، وعرضت عليه المشروع وتناقش معى هو حول بعض المواد وأبدى بعض الملاحظات ، واستغرق اجتماعى معه يومين كاملين عدت بعدها إلى الخرطوم . . وانعقد اجتماع لهذا المجلس مرة أخرى بعد عودتى لنرى ملاحظات السيد الإمام حول المشروع كما أعدته هذه اللجنة. وانتهينا بأن حزب الأمة قد أعد مشروعا متكاملا لدستور أو قانون للحكم الذاتى ، ورأى الاجتماع أن يحافظ على سرية هذا المشروع فى ذلك الوقت محافظة دقيقة ؛ لأن الحديث عن الحكم الذاتى دون أن يكون له مشروع لدستور كان يثير قلقا شديدا جدا لدى البريطانيين ، وكان يزعج المصريين ، وكان يؤلم الأحزاب الاتحادية فى داخل السودان فكيف يكون الحال إن عرف أن مشروعا بدستور الحكم الذاتى قد أعد ؟ ومضى على ذلك شهر أو شهران ثم قرر الحزب أن أقوم أنا والأمير عبد الله نقد الله فى رحلة إلى النيل الأزرق يرافقنا نفر من شباب الحزب وشباب الأنصار ، تبدأ من الخرطوم شرقى وغربى النيل الأزرق وتنتهى فى الروصيرص وقد قدر لها شهران . كان الأمير عبد الله نقد الله فى تلك الجولة مختصا بتنظيم شباب الأنصار وكنت مختصًا بإعادة تكوين لجان حزب الأمة وكنا نعمل سويا فى المجال السياسى . . وبعد أن بارحنا الخرطوم بوقت قصير ، عقدت والأمير عبد الله نقد الله اجتماعا واتفقنا على أنه لا معنى لأن يحتفظ حزب الأمة بسرية مشروع دستور الحكم الذاتى ما دام الحزب مقتنعا بأنه سليم وأنه إذا تحقق سيتبعه الاستقلال فى أقرب وقت . . لذلك قررنا برغم قرار الحزب بالاحتفاظ بسرية هذا المشروع أن نكشف مشروع الحكم الذاتى كما رآه حزب الأمة ، وكنا نركز على أنه سيكون للحكم الذاتى برلمان من أعضاء منتخبين ، وأنه سيكون هناك رئيس للوزراء سودانى ومجلس وزراء سودانى بسلطات كاملة وبمسؤولية كاملة نحو البرلمان . . وكنا نقول : إن الحكومة والبرلمان سيكونان للسودان كله شماله وجنوبه ، وقلنا : إن عمر هذا البرلمان أو الحكم الذاتى سيكون أقصاه ثلاث سنوات يستطيع البرلمان بعدها أن يعلن استقلال السودان إن أراد من داخله.

وهكذا كنا نتحدث فى كل الليالى السياسية أنا والأمير عبد الله نقد الله يرحمه الله طول هذه الرحلة ، ولم نجد معارضة تستحق الذكر مع أن عناصر اتحادية كثيرة كانت تحضر هذه الاجتماعات التى كنا نخاطب فيها الجماهير ، ونكشف عن حقائق مشروع

الحكم الذاتى كما نراه نحن ، بل إن الاتحاديين والمتحدثين عنهم فى كثير من الليالى السياسية كانوا يؤيدون أفكارنا بحماس وقوة . .

ولما عدنا إلى الخرطوم بعد نهاية هذه الجولة التى كشفنا فيها عن مشروع الحكم الذاتى الذى احتفظ حزب الأمة بسريته لوقت محدود ، وجدنا أن الحديث عن الحكم الذاتى أخذ يزداد وأن الحديث فى داخل أروقة الجمعية التشريعية وفى أندية حزب الأمة وفى سراى الإمام عبد الرحمن المهدى أخذ يردد ويتكرر ويتبلور وأن الناس بدأوا يرون شيئا عن الحكم الذاتى كما نريده نحن . . ثم بدأ النقاش أولا فى المكتب السياسى لحزب الأمة ثم فى الجبهة الاستقلالية ثم فى الهيئة البرلمانية ، وانتهى بأن يقدم إلى الجمعية التشريعية على الفور فى ديسمبر من عام ١٩٥٠م اقتراح بالطلب بقيام الحكم الذاتى .

هنا وضحت المعارضة القوية جدا من الإنجليز وممن وقفوا بجانبهم من زعماء العشائر ومن موظفين أعضاء فى الجمعية التشريعية ومن هيئات طائفية كانت تعارض الحكم الذاتى الذى يريده ويطالب به حزب الأمة ، ولكننا فى الهيئة الاستقلالية البرلمانية، وكانت مكونة من نواب شماليين وجنوبيين ، أصررنا على أن نقدم هذا الاقتراح وأصررنا على أن يقوم الحكم الذاتى فى السودان فورا . . نوقش الأمر بطريقة ديمقراطية فى الهيئة البرلمانية وتم الاتفاق على الصيغة التى يقدم بها الاقتراح ، وتم اختيار السيد محمد حاج الأمين يرحمه الله ليكون مقدم الاقتراح ، وكلفت أنا بوصفى سكرتيرا للهيئة البرلمانية أن أتعاون معه على إعداد الخطبة التى يقدم بها الاقتراح الذى تم الاتفاق عليه فى الهيئة البرلمانية . . وجاء اليوم الموعود وتقدم السيد الأمين باقتراحه ، وكان نصه كالآتى :

نحن أعضاء الجمعية التشريعية بالسودان من رأينا أن السودان قد وصل المرحلة التى يمكنه فيها أن يمنح الحكم الذاتى . . ونرجو من معالى الحاكم العام الاتصال بدولتى الحكم الثنائى طالبًا منهما إصدار تصريح مشترك بمنح الحكم الذاتى للسودان قبل نهاية الدورة الثالثة للجمعية التشريعية الأولى وأن تجرى الانتخابات المقبلة على هذا الأساس.

رؤى أن يكون هذا الاقتراح فى شكل خطاب يوجه إلى الحاكم العام . . وجاء اليوم الموعود فى أكتوبر من عام ١٩٥٠م وتقدم السيد محمد حاج الأمين باقتراحه وثنى

الاقتراح من جانب الجبهة الاستقلالية وبدأ نقاش عنيف ومطول حوله . . وقفت الجبهة الاستقلالية بكل قواها بجانبه ، ووقف الإنجليز الأعضاء فى الجمعية التشريعية ومن ورائهم بعض زعماء العشائر وكبار الموظفين المعينين فى الجمعية التشريعية ضد الاقتراح وقفة صلبة واستمر النقاش لأيام واشترك فيه الخطباء من الجانبين بقوة سأذكر نقاطا عنها فيما بعد ، وانتهى النقاش فى ساعة متأخرة من الليل بإجازة الاقتراح بأغلبية صوت واحد . كان المؤيدون ٣٩ وكان المعارضون ٣٨ وهذا الصوت المرجح كان صوت السيد عبد الفتاح المغربى الذى تحدث فى الاقتراح وكان حديثه أقرب إلى الاعتراض على الاقتراح منه على الموافقة عليه ، ولكن عندما رأى أن الاقتراح بالحكم الذاتى معرض للخطر إذا لم يصوت بجانبه وقف فى ساعة التصويت وأعطى صوته للحكم الذاتى ، وفاز الاقتراح بعد نقاش عنيف وحاد ومحاولات ومؤامرات ومناورات اشترك فيها الإنجليز ، وقادوها بقوة ضده .

كان عدم تدخل حاكم عام السودان ضد تقديم اقتراح الحكم الذاتى إلى الجمعية التشريعية مثار مناقشات حادة ومفاوضات شديدة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية . . الحكومة المصرية كانت ترى أن الحاكم العام ليس من حقه السماح بمناقشة اقتراح كهذا ، وهو اقتراح كبير بالنسبة للتطور السياسى فى أى بلد ، وكان المصريون يرون أن الحاكم العام كان عليه أن يستأذن الدولتين الحاكمتين قبل أن يسمح أو يرفض نقاش مثل هذا الموضوع الكبير . . أما الحكومة البريطانية فكانت ترى أن الحاكم العام هو الرجل المسؤول فى الموقع ، ومن حقه أن يتخذ من القرارات ما يراه مناسبا بما فى ذلك السماح أو عدم الاعتراض على مناقشة اقتراح كاقتراح الحكم الذاتى فى داخل الجمعية التشريعية ، ولكن حكومة لندن كانت تقول بعد ذلك إن موافقة الحاكم العام أو عدم اعتراضه على مناقشة اقتراح الحكم الذاتى فى داخل الجمعية التشريعية أمر مؤسف جدا ، وأن الحاكم العام لم يستأذنهم ولم يطلب منهم الموافقة أو عدم الموافقة على إثارة هذا الموضوع فى داخل الجمعية التشريعية السودانية . . وكانت ترى فى ذات الوقت أن أى ضغط على الحاكم العام ليعمل على إيقاف الاقتراح أو يمنع مناقشته فى الجمعية التشريعية سيثير من غير شك قلقا وسخطا فى السودان ، وقد يكون لهذا القلق وهذا السخط أثر سيئ على الإدارة فى السودان . . كان موقف الإنجليز فى السودان ،

الأعضاء فى داخل الجمعية التشريعية ، تعبيرا عمليا عن الأسف الذى عبرت عنه وزارة الخارجية البريطانية لإثارة موضوع الحكم الذاتى فى ذلك الوقت ، وكان اتجاههم ومسلكهم عنيفا جدا ضد الاقتراح فى داخل الجمعية ، وقد بذلوا كل محاولة ممكنة لتعطيل الاقتراح إلى وقت لاحق ثم إسقاطه ، ولكنهم لم يفلحوا ؛ لأن الأغلبية فى داخل الجمعية التشريعية أسقطت اقتراحا لهم بالتأجيل ثم أجازت الاقتراح بصوت واحد. . اشترك فى النقاش فى هذا الموضوع الكبير الهام عدد كبير من أعضاء الجمعية المعارضين بقوة كان منهم السكرتيرون البريطانيون الثلاثة ، وقد كانوا أعضاءً فى الجمعية التشريعية بحكم مناصبهم السكرتير الإدارى والسكرتير القضائى والسكرتير المالى ومعهم كبار الموظفين السودانيين المعينين للجمعية التشريعية ومعهم عدد من شيوخ القبائل الذين لم يرتبطوا بحزب الأمة أو بالجبهة الاستقلالية سياسيا . ومن الجانب الآخر المؤيد للاقتراح وقف زعماء حزب الأمة فى الجمعية والاستقلاليون موقفا قويا مؤيدين الاقتراح، وكان من بين من تكلموا : عبد الله بك خليل ، ومحمد حاج الأمين وعلى بدرى وعبد الرحمن على طه ، ومحمد على شوقى ، وعبد الرحمن عابدون ، وإبراهيم أحمد ، وآخرون .

وكانت حجة المعارضين للاقتراح وفى مقدمتهم البريطانيون الثلاثة ، أن النواب الأعضاء فى الجمعية التشريعية لم يرجعوا لناخبيهم ليستشيروهم فى هذا الأمر الجلل الهام ، وأن الديمقراطية تتطلب فى مثل هذه المواقف أن يعود النائب إلى ناخبيه ويستأذنهم فى تأييد مثل هذا الاقتراح أو فى معارضته . لذلك تقدم السكرتير الإدارى نيابة عن معارضى الاقتراح باقتراح لتأجيل المناقشة فى اقتراح الحكم الذاتى إلى حين . . ورد عليه نفر من المؤيدين للاقتراح قائلين : إن النواب انتخبوا بواسطة الشعب ، وهم مفوضون عن الشعب ، وليس هناك إلزام دستورى عليهم بعودتهم لناخبيهم فى مثل هذه الأمور . . وقد أعلن حزب الأمة خلال المعركة الانتخابية أنه يقبل الجمعية التشريعية لتكون أداة ينتقل منها السودان عاجلا إلى الحكم الذاتى . . والنواب الذين يؤيدون هذا الاقتراح هم النواب الذين عرف ناخبوهم جميعا مسبقا أنهم إذا ما انتخبوا للجمعية التشريعية سيعملون لتحقيق الحكم الذاتى . . وبعد نقاش طويل أجرى التصويت ، وسقط الاقتراح ثم انتقلت معارضة الاقتراح وفى مقدمتها البريطانيون الثلاثة تثير نقاطا مثل قولهم : إن الحكم الذاتى موجود فى السودان تماما كما هو

موجود فى أى بلد حر .. فلديكم الآن جمعية تشريعية أو برلمان كل أعضائها الـ ٨٧ من السودانيين ، وليس فيها من الأجانب إلا خمسة بريطانيين .. إن الأعضاء السودانيين يستطيعون أن يقرروا ويشرعوا كما يريدون . ويقولون أيضا : إن لديكم مجلسا تنفيذيا ، وهو عبارة عن مجلس وزراء فيه سبعة من السودانيين وخمسة من البريطانيين ، وإن السودانيين فى المجلس التنفيذى بأغلبيتهم يستطيعون إنجاز ما يرونه مناسبا لمصلحة بلدهم . وقالوا أيضا : إن الاقتراح ردىء وغير واضح ومن الصعب جدا وضع دستور أو قانون عنه يتفق مع ما قاله مقدم الاقتراح ومع ما قاله زعيم المجلس السيد عبد الله بك خليل وآخرون .. وكان يتولى هذه الناحية مستر كمنقز السكرتير القضائى وكان يقول إنه كرجل قانون لا يستطيع أن يضع دستورا إطلاقا لحكم ذاتى بمقتضى صيغة هذا الاقتراح ، وما قيل بواسطة مؤيديه ، وكان رد مؤيدى الاقتراح على ذلك أن التعبير واضح .. الغرض منه الانتقال إلى مرحلة دستورية متقدمة نحو تقرير المصير وهذا باختصار ما يهدف إليه الاقتراح .. وقالوا : إن الحكم الذاتى الكامل لا يسمح بوجود أجانب فى البرلمان كما هو الحال فى الجمعية التشريعية ولا يسمح بوجود أجانب فى مجلس الوزراء ، كما هو الحال فى المجلس التنفيذى وكانوا يقولون أيضا : إن السودان وصل إلى المرحلة التى يجب أن يحصل فيها على الحكم الذاتى الكامل وأن يتأهب بعد ذلك للعمل إلى إعلان استقلاله الذى من أجله وقف السودانيون يطالبون ويلحون منذ عشرات السنين ليحصلوا على الحرية التى تستمتع بها كثير من شعوب العالم الآن .

كانت إجازة اقتراح الحكم الذاتى فى الجمعية التشريعية بعد منتصف ليلة ١٤ أكتوبر ١٩٥٠م وقد صدق عليه الحاكم العام فيما بعد كإجراء أجازته هيئة تشريعية وبأسلوب برلمانى سليم وشهد العام المقبل عام ١٩٥١م فرحة عند حزب الأمة والاستقلاليين ، ولكن هذه الفرحة كانت مشوبة بكثير من الحذر والتخوف من أى نكسة قد تصيب هذه الخطوة الهامة نحو الحكم الذاتى فتقرير المصير .. أما فى مصر وعند الأحزاب الاتحادية فى السودان فكان هناك غضب شديد جدا ، وقد اعتبرت مصر أن الحاكم العام عندما وافق على هذا القرار كان يعمل بتوجيه من الحكومة البريطانية فى حين أن الحكومة البريطانية كانت تؤكد أن الحاكم العام لم يستشرها وأنها آسفة كل الأسف للخطوات التى تمت فى السودان مؤخرا .. وبعد موافقة الحاكم العام (سير روبـرت هاو) على

قرار الحكم الذاتى الصادر من الجمعية التشريعية كون لجنة دستورية من معظم الأحزاب السياسية ، وكلفها بوضع مسودة للدستور ، وكانت اللجنة تشتمل على أعضاء من شمال السودان ومن الجنوب وقطعت اللجنة شوطا ، وكتبت جزءا كبيرا من المقترحات لدستور الحكم الذاتى . . ولكنها قبل أن تفرغ من عملها دب الخلاف بين أعضائها فانفضت ، وحملت كل أوراقها إلى الجمعية التشريعية التى ناقشت المقترحات المقدمة ومقترحات من أعضائها ومقترحات نابعة من المشروع الذى سبق أن وضعه حزب الأمة فى جلساته السرية السابقة التى أشرت إليها . عملت الجمعية مستفيدة من كل ذلك ، واستطاعت أن تتقدم للحاكم العام بمشروع متكامل لدستور الحكم الذاتى .

المعالم الهامة فى ذلك المشروع لدستور الحكم الذاتى الذى أجازته الجمعية التشريعية كانت :

ـ أن يكون للسودان برلمان منتخب ما أمكن ذلك ويتكون من مجلسين (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) . وحدد مشروع الدستور مسؤولية كل مجلس من هذين المجلسين . ثم جاء فى المسودة أن البرلمان يختار رئيس الوزراء بالأغلبية المطلقة وأن رئيس الوزراء من حقه أن يختار وزراء من داخل الجمعية التشريعية ، وأنه مسؤول مسؤولية دستورية أمام برلمان الحكم الذاتى. . وأن الحاكم العام سيكون رأس الدولة ، وله سلطات استثنائية فى الشؤون الخارجية وشؤون الجنوب .

الدستور وضع كأى دستور يوضع لبلد يخطو الخطوة التى تسبق إعلان الاستقلال مباشرة ، فمن معالم الاستعمار وجود الحاكم العام على قمة النظام ، ومن معالم السير فى الطريق نحو التحرر وجود برلمان سودانى كامل ووجود مجلس وزراء سودانى كامل، وتحمل هذا المجلس مسؤوليته أمام البرلمان ، وبعد اكتمال مسودة الدستور فى الصيغة التى تم الاتفاق عليها أرسله الحاكم العام للدولتين بريطانيا ومصر لتصدقا عليه .

١١ـ حديث الاستفتاء فى قصر شايو

١٩٥١ـ ١٩٥٢م

فى عام ١٩٥١م وخلال الحديث عن الحكم الذاتى ، نشأت فكرة الاستفتاء على مصير السودان مرة أخرى ، وانتشرت على نطاق واسع ، وكان واضحا أن الأحزاب السياسية الاستقلالية لا تمانع فيها إذا كان ذلك هو المخرج الوحيد نحو تقرير المصير ، أما مصر فكانت تعارضها معارضة تامة أما بريطانيا فكانت أشد معارضة للاستفتاء من مصر فى هذا العام عندما اضطرب الموقف السياسى وساد المنطقة قلق شديد فى السودان وفى مصر وفى بريطانيا على مصير السودان ، فى السنوات المقبلة ، رأت مصر أن تفعل شيئا ظنته خيرا لها ، ولكنه كان فى واقع الأمر غير ذلك . . كان على رأس الحكومة المصرية مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى الذى رأى مع الملك فاروق أن أفضل وأقصر طريق يمكن أن تسلكه مصر هو أن تلغى كل الاتفاقيات بينها وبين بريطانيا حول السودان وأن تعلن انضمام السودان لها دستوريا . .لذلك أصدرت الحكومة قرارا بإلغاء اتفاقيتى ١٨٩٨م و ١٨٩٩م اللتين وقعتا عقب انتصار الجيش المصرى والبريطانى على جيش الخليفة عبد الله وألغت اتفاقية ١٩٣٦م وأصدرت مرسوما ملكيا بذلك يقرأ كالآتى:

« نحن فاروق ملك مصر .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى :

تلغى المادة ١٥٩ من الدستور ويستعاض عنها بالتالى :

تسرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها ، وعلى أن مصر والسودان وطن واحد ، ويقرر نظام الحكم فى السودان بقانون خاص .

المادة الثانية :

تلغى المادة ١٦٠ من الدستور ويستعاض عنها بالنص التالى :

الملك يلقب بملك مصر والسودان .

المادة الثالثة :

على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجرائد الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنتزه فى ١٥ محرم ١٣٧١ هـ الموافق ١٦ أكتوبر ١٩٥١م . . » .

هذا المرسوم قوبل بالطبع بالرفض الكامل من قبل حزب الأمة والاستقلاليين فى السودان . وواضح أيضا أن الحكومة البريطانية رفضته هى أيضا رفضا كاملا . والمراقب للمواقف السياسية فى ذلك الوقت يعلم أن مصر أخطأت خطأ كبيرًا جدا عندما أصدرت هذا المرسوم ؛ لأنها لا تستطيع بأى حال من الأحوال أن تفرض ملكيتها على السودان ، وتجد أن الشعب السودانى سيوافق على هذا الفرض باعتبار أنه أمر واقع ، وكذلك الحكومة البريطانية وهى شريكة لمصر فى حكم السودان حتى ذلك التاريخ ، لا يمكن بأى حال من الأحوال أن توافق على مثل هذا القرار . . ولعل حكومة مصر شعرت بالندم عندما اتخذت هذا القرار ؛ لأنها بعد قليل من ذلك كلفت وزير خارجيتها الدكتور صلاح الدين فى هيئة الأمم المتحدة التى كانت منعقدة فى نهاية ذلك العام فى دورتها الأخيرة فى باريس ، أن يعلن أن مصر توافق على أن يكون هناك استفتاء فى السودان بين السودانيين على الاستقلال والاتحاد مع مصر . أعلن الدكتور صلاح الدين هذا الموقف فى هيئة الأمم المتحدة وكان طبيعيا لدى الاستقلاليين وهم واثقون من كثرتهم فى داخل السودان أن يقبلوا هذا التحدى المصرى . . لذلك أعلن حزب الأمة وأعلنت الجبهة الاستقلالية أنهم برغم قيام الحكم الذاتى وبرغم أنهم أوشكوا من اكتمال كتابة دستوره فأنهم لا يمانعون فى أن يجرى الاستفتاء فى السودان إذا كانت مصر ترى ذلك . . أما الحكومة البريطانية فقد أعلنت من جانبها أن إجراء الاستفتاء فى السودان غير ممكن ، وأنها لن توافق عليه بأى حال .

وفى حزب الأمة وفى هذا الجو العاصف والتحدى المصرى بضرورة إجراء استفتاء

فى السودان تقرر أن يرسل وفد مكون من ثلاثة من شبابه فى القيادة إلى هيئة الأمم المتحدة ، ليواجهوا هذا التحدى المصرى ؛ وليعلنوا أن حزب الأمة يقبل بالاستفتاء إذا كانت هذه هى رغبة الحكومة المصرية .

كان وفد حزب الأمة إلى هيئة الأمم المتحدة فى هذه المرة مكونا من الأخ المرحوم يعقوب عثمان والأخ زين العابدين حسين شريف وأمين التوم .. وبارح الوفد الخرطوم فى منتصف شهر سبتمبر عام ١٩٥١م إلى لندن .. وبعد وصولنا بيومين دهشنا كثيرا لزيارة من وكيل حكومة السودان فى لندن لنا فى الفندق وكان بريطانيًا ؛ ليبلغنا أن مستر « ألن » وكيل وزارة الخارجية البريطانية يرغب فى مقابلتنا .. لم نمانع فى مقابلته وحدد لنا فى اليوم التالى موعد معه . وتم اللقاء فى مكتبه وبعد التحية بدأ الحديث مستر ألن متسائلا : إلى أين أنتم ذاهبون ؟ قلنا : إلى باريس إلى هيئة الأمم المتحدة . قال : ماذا تفعلون ؟ قلنا : هذا شأننا نحن وأمر يهمنا نحن ، ونحن لم نطلب من وزارة الخارجية البريطانية شيئا حتى تسألنا هذا السؤال .. قال : العفو ، أنا لا أقصد شيئا ولكنى أريد أن أساعدكم .. سمعت أنكم أتيتم لتقبلوا التحدى المصرى بالاستفتاء .. قلنا : نعم ، قال : هذا خطأ فالاستفتاء لا يمكن أن يجرى فى السودان الآن .. وهو لا يجرى إلا فى بلد متقدم ومتحضر ، والسودان بصحاريه الواسعة وأهله المنتشرين فى هذه الصحارى وبغاباته الكثيفة ومستنقعاته التى يعيش فيها الجنوبيون لا يمكن أبدا أن يقول أحد عاقل أن استفتاء صحيحا يمكن أن يجرى فيه .. قلنا : نحن أعلم ببلدنا ونحن نعلم أن السودانيين سواء كانوا فى الغابات وسط الأدغال والمستنقعات أو الصحارى هم شعب واع يستطيعون أن يفرقوا بين الاستقلال والحرية وبين عدم الاستقلال وعدم الحرية. قال: وأنتم تمثلون من فى السودان ؟ قلنا : نمثل الغالبية الساحقة فى الشعب السودانى التى تقف بجانب حزب الأمة والجبهة الاستقلالية . قال :إن حزب الأمة لا يمثل الآن شيئا فى السودان .. كان سنده من زعماء القبائل وقبائلهم وهؤلاء الزعماء الآن خرجوا من حزب الأمة وانضموا للحزب الجديد الحزب الجمهورى الاشتراكى .. وكان الحزب الجمهورى الاشتراكى قد أنشأه الإنجليز علنا فى السودان قبل ذلك بقليل ، وعمل لنشر الدعوة له مديرو المديريات البريطانيون ومفتشو المراكز البريطانيون ، وبذلوا جهدا مستميتا لإخراج الناس من حزب الأمة بعد أن أجاز اقتراح الحكم الذاتى ، ومن

ثم ضمهم للحزب الجديد الذى قصد منه أن يعرقل السير فى طريق الحكم الذاتى أو فى طريق الاستفتاء أو فى طريق تقرير المصير .. قلنا : نحن نعلم أنكم أنشأتم فى السودان الحزب الجمهورى الاشتراكى ولكن هذا الحزب لا يمثل شيئا فى السودان ، ولا يستطيع أن ينتزع من حزب الأمة إلا الضعفاء وهؤلاء قليلون .. ثم اشتد النقاش بيننا ، وتساءلنا نحن لماذا هو يقف هذا الموقف ؟ هل نحن طلبنا من الحكومة البريطانية أى مساعدة عندما قدمنا فى طريقنا إلى هيئة الأمم المتحدة ؟ قال : لا .. قلنا : إذًا ما دخلكم فى هذا الأمر ؟ نحن أعلم بشعبنا وأن الاستفتاء يمكن أن يجرى فى السودان وأن الاستفتاء إذا أجرى اليوم فإن أغلبية الشعب السودانى الساحقة ستقف بجانب الاستقلال .. عند ذلك حاول مستر (ألن) أن يهدئ من جو النقاش الذى كان عاصفا، وتحدث معنا فى هدوء وانتقل إلى حديث آخر .. أين نقيم الآن ؟ وهل نحن مرتاحون فى الفندق الذى نقيم فيه ؟ وهكذا .. والجو فى بريطانيا .. جئتم فى وقت البرد وأوروبا باردة وقد لا تحتملون برد أوروبا ..

انتهينا من مستر (ألن) ووضح لنا أن الحكومة البريطانية ستقف موقفا عنيفا جدا ضد الاستفتاء ، ومع ذلك قررنا أن نواصل سيرنا ونرى ما يكشف عنه القدر فى الأيام المقبلة .

كان حزب الأمة عضوا فى مؤتمر الشعوب لمناهضة الاستعمار ، وهذا المؤتمر كونته جماعات من أحرار أوروبا ومن أفريقيا وغير أفريقيا .. ففى أوروبا كان رئيسه مستر (فنربروكواى) وكان نائبًا عماليا اشتراكيا متحررا .. كان فى الواقع رجلا جادا فى مساندته للشعوب لتحصل على استقلالها وكان رجلا حرا .. وكان مع مستر (فنربروكواى) نفر من أعضاء البرلمان من العمال أعضاء فى مؤتمر الشعوب لمناهضة الاستعمار . وقد رحبوا بنا كثيرا ورحبوا برحلتنا إلى هيئة الأمم المتحدة فى باريس ، وأكدوا أنهم يستطيعون مساعدتنا كثيرا فى حملتنا التى جئنا من أجلها ، وهى توضيح الدعوة الاستقلالية ودفع الدعوة الاتحادية ، وقبول الاستفتاء الذى تقدمت به مصر متحدية . وقد استطاع المؤتمر فى ثلاثة أو أربعة أيام أمضيناها فى لندن أن يساعدنا فى طباعة منشورات أعددناها من الخرطوم عن حزب الأمة وعن الحركة الاستقلالية وعن الحركة الوحدوية والاتحادية وعن قبول حزب الأمة للاستفتاء ، وبعد أن أعددنا كل شىء

سافرنا إلى باريس .

هناك وجدنا أن الحديث عن الاستفتاء فى السودان الذى أصدر به الدكتور صلاح الدين بيانا فى هيئة الأمم المتحدة ، كان يشغل الصحفيين ويشغل المندوبين لدى هيئة الأمم المتحدة وكانوا يرغبون فى أن يعرفوا رأى الشعب السودانى فى هذا الذى تقدم به الوفد المصرى . كانت هناك وفود من الأحزاب الوحدوية والاتحادية حضرت لهيئة الأمم المتحدة لتدافع عن وحدة وادى النيل أو الاتحاد ، وكذلك كان هناك وفد يمثل الحزب الجمهورى الاستقلالى . أما عن حزب الأشقاء فكان يمثله السيد إبراهيم المفتى وخضر عمر ، وأما عن حزب وحدة وادى النيل فكان هناك السيد على البرير ، وعن الحزب الجمهورى الاستقلالى السادة الدرديرى محمد عثمان وميرغنى حمزة ودكتور سيد أحمد عبد الهادى . . وقد وضح أن هناك تفاهما بين وفد حزب الأمة وبين وفد الحزب الجمهورى الاستقلالى ، وكان هناك تعاون بيننا فى الاتصالات بالصحافة وفى تقديم النشرات ونشرها بين الصحفيين وبين أعضاء الوفود ، وفى محاولة التأكيد لوفود هيئة الأمم المتحدة من خارج القاعة أن هناك حركة سياسية فى السودان جادة تريد الاستقلال، وأن هناك حركة أخرى سائرة وراء الاتجاهات والأطماع المصرية فى السودان. . وسرنا على ذلك فترة طويلة واستطعنا أثناء وجودنا فى هيئة الأمم المتحدة لما يقرب من شهرين أن نتصل بأكثرية الوفود فى هيئة الأمم المتحدة . بعضها وهؤلاء كثر رحبوا بالحركة الاستقلالية ، وأكدوا أنهم عندما يعرض أمر السودان سيقفون بجانب الاستقلال . . أما الوفد البريطانى ومعه وفود أخرى كالوفد الكندى مثلا فهؤلاء كانوا يلاحقوننا وكانوا يرغبون رغبة ملحة فى أن نبرح نحن هيئة الأمم المتحدة ، وألا نطالب بالاستفتاء أو غير الاستفتاء ، وأن نترك هذا الأمر إلى وقت آخر .ولكننا ما كنا نهتم لملاحقتهم كثيرا وكنا نسير فى طريقنا ، ونعمل كل ما فى وسعنا لنعرف وفود هيئة الأمم المتحدة والصحافة العالمية الممثلة هناك بوجهة نظرنا فى الاستقلال وحق شعبنا فى الاستقلال .

ولعله من الغريب جدا أنه برغم اختلاف الوفود السودانية الكبير على المبادئ والأهداف فإن علاقتنا الاجتماعية أثناء وجودنا فى باريس كانت حسنة لم نعرض ببعضنا أو بأشخاص بعضنا ، ولكنا كنا نعرض بالمبادئ والأهداف وسرنا على هذا المنوال خلال

الفترة التى أمضيناها فى هيئة الأمم المتحدة .

وفى مرحلة من المراحل الأخيرة وقد رأينا مصر تريد الاستفتاء ونحن الاستقلاليين نوافق عليه والأحزاب الاتحادية لا تعارض مصر فى أمر كهذا ، لماذا لا نصدر بيانا مشتركا نعلن فيه نحن أحزاب السودان مجتمعه موافقتنا على الاستفتاء ؟ قاد هذه الحركة الدرديرى محمد عثمان يرحمه الله ، وبعد عدة اتصالات بنا وبالوفود الوحدوية التى كانت فى باريس فى ذلك الوقت تمكن الدرديرى ومعه ميرغنى حمزة والدكتور سيد أحمد عبد الهادى من جمع ممثلى الأحزاب المختلفة فى صعيد واحد ومناقشة إصدار بيان مشترك تقبل فيه الأحزاب السياسية السودانية الاستفتاء الذى أعلنته مصر ، واستطعنا أن نصل إلى صيغة لبيان مشترك نوقع عليه جميعا حول الاستفتاء ، وكانت الوثيقة التى أصدرناها فى ذلك الحين فى شهر يناير من عام ١٩٥٢م حول الاستفتاء نحن كممثلين للأحزاب السياسية التى حضرت إلى هيئة الأمم المتحدة على النحو التالى :

« إن الشعب السودانى الذى فرض عليه الحكم الأجنبى بقوة الحديد والنار أكثر من نصف قرن لهو شعب عريق فى الحضارة وذو تراث معروف أشاد بذكره المؤرخون ، تبلغ مساحة أرضه قرابة مليون من الأميال المربعة ، ويقطنه نحو عشرة ملايين نسمة له مقوماته الاقتصادية التى تكفل له التقدم والنهوض إلى مستوى عالمى عظيم . . هذا الشعب الذى فرقت وحدته الإدارة البريطانية القائمة عنوة واقتدارا رأى فى قيام هيئة الأمم المتحدة بارقة من الأمل فأجمعت أحزابه استقلالية واتحادية على قبول الاستفتاء الذى أعلنه من منبر الجمعية العمومية معالى الدكتور محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية المصرية ، والذى رحب به السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة المستر (ترجفى لى) ، ذلك الاستفتاء الذى يحفظ للسودان حقه فى السيادة الكاملة ويمكنه من تقرير مصيره بأسلوب ديمقراطى عادل . . الأحزاب السودانية جميعها تطالب اليوم بما يأتى :

١ ـ استرداد الحرية والخلاص من الاستعمار ونهاية الإدارة الحالية للسودان فورا .

٢ ـ إجراء الاستفتاء حالا فى السودان .

٣ ـ جلاء القوات البريطانية والمصرية والموظفين المدنيين بريطانيين ومصريين قبل إجراء الاستفتاء .

٤ ـ يجرى الاستفتاء على مطلبين أساسيين هما :

ـ الاستقلال التام للسودان أو اتحاد السودان مع مصر .

٥ ـ يتم الاستفتاء تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ، بواسطة لجنة محايدة حيدة تامة» .

هكذا كان البيان الذى اتفق عليه ممثلو الأحزاب فى قصر شايو فى هيئة الأمم المتحدة فى دورة انعقادها السادسة ، وكانت تلك الدورة آخر دورة عقدتها هيئة الأمم المتحدة فى قصر شايو فى باريس ، ثم انتقلت بعدها إلى نيويورك إلى مقرها الحالى .

وقع هذا البيان عن حزب الأمة :

يعقوب عثمان وزين العابدين حسين شريف وأمين التوم .

وعن حزب الأشقاء : إبراهيم المفتى وخضر عمر .

وعن حزب الاستقلال الجمهورى : الدرديرى محمد عثمان وميرغنى حمزة ودكتور سيد أحمد عبد الهادى .

وعن حزب وحدة وادى النيل : على البرير .

وبعد صياغتنا لهذا البيان باللغة العربية ترجم إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية ، وقمنا بنشره على نطاق واسع على الوفود الممثلة لبلادها فى هيئة الأمم المتحدة وعلى الصحافة من كل أنحاء العالم . وقد دهشنا كثيرا بعد أن أصدر ممثلوا الأحزاب السياسية السودانية هذا البيان فى هيئة الأمم المتحدة بما فيهم أحزاب الوحدة مع مصر أن أصدر الدكتور صلاح الدين على الفور بيانا مضادا لبيانه الأول أعلن فيه أن مصر تسحب البيان الذى أصدرته من قبل ، وقالت فيه أنها تقبل بالاستفتاء يجرى فى السودان . وبذلك انتهت قصة الاستفتاء التى عملت مصر كثيرا للفت الأنظار إليها عما يجرى فى السودان من تطور دستورى ، وكان لا بد للسودان من أن يستمر فى تحركه نحو إقرار قانون الحكم الذاتى وقيام الحكم الذاتى الذى سينشأ عنه بإذن الله الاستقلال التام للسودان .

فاتنى أن أذكر ونحن فى لندن وقبل أن نتحرك إلى باريس أن مستر (فنربركواى) وزملاءه الأعضاء فى مؤتمر الشعوب لمناهضة الاستعمار من أعضاء مجلس العموم هيأوا لنا اجتماعا فى قاعة من قاعات مجلس العموم حضره خمسون من أعضاء البرلمان

البريطانى نصفهم من حزب العمال والنصف الآخر من حزب المحافظين ، وكان الغرض من هذا الاجتماع هو أن نوضح لهؤلاء البرلمانيين البريطانيين اتجاهات ومسلك حزب الأمة فى طريقه نحو الاستقلال ، كما نوضح لهم موقفنا من الدعوة إلى وحدة وادى النيل ومن النداء الذى تقدم به صلاح الدين باشا مطالبا بالاستفتاء فى السودان ، وأن نوضح لهم كل شىء نريد توضيحه ، وكان هذا أمرا هاما جدا . . جاءنا مستر فنربروكواى فى الفندق وأبلغنا بالموعد المحدد له ثم أخذنا إلى داخل مجلس العموم ، إلى القاعة التى وجدنا فيها خمسين نائبا ، من العمال ومن المحافظين . أعددنا قبل حضورنا هذا الاجتماع خطابا ليلقيه أخونا المرحوم يعقوب عثمان يوضح فيه النقاط الرئيسية لسياسة حزب الأمة وعمله من أجل الاستقلال ، ولماذا يطالب بالاستقلال عن بريطانيا ومصر ؟ وكذلك يوضح التحركات الأخرى الداعية إلى ضم السودان إلى مصر وموقفنا من الاستفتاء ، وقبولنا للتحدى الذى تقدمت به مصر فى هيئة الأمم المتحدة . ذهبنا إلى الاجتماع وجلسنا على منصة عالية وأمامنا الخمسون عضوا من أعضاء مجلس العموم . . وألقى الأخ يعقوب عثمان خطابه ثم انهالت علينا الأسئلة ، وبصفة خاصة من المحافظين الذين لم يعجبهم إطلاقا أن تكون هناك حركات سياسية تدعو للتخلص من الحكم البريطانى فى السودان . كانوا يحاولون أن يحرجونا بأسئلة ظنوا أننا لن نرد عليها كأن يقولوا مثلا : أليس البريطانيون هم المسؤولون عن وجود جيل متعلم مثلكم يتكلم اللغة الإنجليزية بطلاقة ، هل كان لديكم أى شىء مثل هذا قبل أن يأتى البريطانيون إلى السودان ؟ فكان الجواب : لم يكن لنا من يتحدث باللغة الإنجليزية قبل أن يأتى البريطانيون ، ولكن كنا أحرارا فى بلادنا . . كانت بلادنا تنعم بالحرية والحرية أحلى وأعذب من العلم والتعلم . وعلى أى حال فإن التعليم الآن موجود فى كل بلاد العالم وفى كل المستعمرات ، وليس من حق بريطانيا أن تمن علينا لأنها علمتنا اللغة الإنجليزية أو غير اللغة الإنجليزية . . وعلى أى حال متعلمون نحن أم غير متعلمين نريد استقلال بلادنا ؛ لنعيش أحرارا فيها كما تعيشون أنتم أحرارا فى هذه الجزر البريطانية . .
وهكذا استمر الاجتماع لما يقرب الساعتين وكانت الأسئلة كثيرة جدا . . وكان النواب من حزب العمال المتعاطفين مع الحركة الاستقلالية فى السودان يتقدمون بأسئلة تساعدنا فى توضيح الكثير مما لم يوضح فى الورقة التى قرأها الأخ يعقوب عثمان . وبعد انتهاء الاجتماع حيانا أعضاء مجلس العموم تحية حسنة وشكرونا شكرا كثيرا على أننا أوضحنا

لهم كثيرا من الغموض الذى كان يكتنف المسألة السودانية فى أذهانهم لوقت طويل .

لم يبق لنا عمل كثير نؤديه فى باريس بعد أن أبلغنا كل الوفود تقريبا وجهات نظرنا وبعد أن أصدرنا البيان المشترك من ممثلى الأحزاب السياسية السودانية حول الاستفتاء ، ولذلك قررنا أن نبارح باريس بعد ذلك وأن نعود إلى الخرطوم .

كانت عودتنا إلى الخرطوم عن طريق القاهرة . . وكان لا بد لنا من أن نمضى ليلة ونهارا فى القاهرة ونعود بعدها بالطائرة إلى الخرطوم فى اليوم التالى ، وكان الجو بين بريطانيا ومصر فى ذلك الوقت عاصفا جدا . . وكان هناك صراع شديد ضد القاعدة البريطانية المقامة على قنال السويس بعد أن ألغت مصر الاتفاقية التى سمحت بقيامها . . وكانت القاعدة تتعرض لكثير من الغارات المسلحة من الفدائيين المصريين وترد القوات البريطانية عليهم بالمثل . . وفى ليلة وصولنا القاهرة أغارت القوات البريطانية على محافظة الإسماعيلية فى مصر ، وقتلت عددا كبيرا من ضباط وجنود البوليس . . أخبرنا بذلك سائق البص الذى كان يحملنا من المطار إلى المدينة . وهناك فى المدينة أخذنا إلى فندق (شبرد) لنمضى فيه ما تبقى من الليل والنهار المقبل ثم نبارحه فى اليوم التالى إلى الخرطوم . وفى الصباح الباكر خرجت وصديقى زين العابدين حسين شريف لنمشى قليلا فى شوارع القاهرة وكانت دهشتنا عظيمة أن رأينا جماعات من الشباب من هنا وهناك يحطمون ويحرقون كل ما يواجههم . . حرقوا الفنادق . . ودور السينما . . وحرقوا المتاجر والمكاتب والمطاعم والمخابز . . وأى شىء وجد فى طريقهم، وكان لا بد لنا بعد أن رأينا ذلك من أن نعود إلى فندقنا لنرى ما حل به . . وقد رأينا ويا هول ما رأينا . . أن فندق (شبرد) أصبح شعلة من النار وأن الطابق الثالث الذى كنا نقيم فيه كان أكثر طابق التهمته النيران من كل جانب .

أمضينا فى القاهرة يوما عصيبا ، وكانت هذه المرة الأولى التى تطأ فيها قدماى القاهرة وكذلك كان الحال مع الأخ زين العابدين حسين شريف . . وقد ظللنا هائمين طول اليوم لا نعرف إلى أين نذهب ولا نعرف أين نمضى بقية وقتنا إلى أن نعثر على الطريق الذى يمكن أن ننتقل به إلى المطار إذا وجد ذلك الطريق . . ولحسن حظنا وجدنا من يدلنا على عنوان منزل الأخ المرحوم محيى الدين البرير . . وبقدر كبير من الجهد تحصلنا على عربة (حنطور) بأجر مبالغ فيه حملتنا إلى بيت الأخ محيى الدين البرير الذى استقبلنا استقبالا حسنا ، وبعد أن ارتحنا قليلا ذهب معنا لنبحث عن فندق نمضى

فيه تلك الليلة . . كانت كل الفنادق مظلمة ومقفلة . . وبعد جهد طويل وسعى إلى ما يقرب من منتصف الليل استطعنا أن نعثر على فندق أمضينا فيه ليلتنا تلك ، وفى اليوم التالى عدنا إلى الخرطوم لا نحمل شيئا إلا ملابسنا التى كنا نرتديها وجوازات سفرنا التى كانت فى جيوبنا. . احترق كل شىء . . الكتب التى أحضرناها . . المذكرات التى كتبناها . . المنشورات . . الهدايا . . كل شىء احترق فى فندق (شبرد) فى تلك الليلة المشؤومة .

١٢ـ بعد العودة

عدنا إلى الخرطوم بعون الله فى السابع والعشرين من شهر يناير عام ١٩٥٢م وتركنا مصر من خلفنا تغلى كغلى المرجل بعد حريق القاهرة الذى شهدناه . وكان ذلك فى عهد حكومة مصطفى النحاس باشا . . الملك فاروق أقال الحكومة بعد هذا الحريق ، ويقال إنه حملها مسئوليته ، بينما وجد هناك من يقول إن الملك نفسه كان وراء عملية الحريق ، وقد نشأت بعد حكومة النحاس باشا حكومات متعددة وظلت تلك الحكومات تتعاقب على فترات قصيرة ، وكان ذلك دليلا واضحا على حالة القلق السياسى التى كانت تعانيها مصر حتى تفجرت ثورة الجيش المصرى فى شهر يوليو عام ١٩٥٢م ، وطرد الملك فاروق وقام فى مصر نظام جمهورى ثورى . . وظلت الحرب غير المعلنة قائمة بين الإنجليز والمصريين على قناة السويس منذ أن ألغت مصر اتفاقيتى السودان وأعلنت الملك فاروق ملكا على مصر والسودان .

فى هذا الجو السياسى المضطرب فى مصر أصبح مصير السودان السياسى غامضًا جدا . . وغير معروف النهاية . . مصر فى صراع شديد مع البريطانيين ليتحقق لها جلاء البريطانيين عن القاعدة التى أنشأوها على قناة السويس ، وطالبت بعد ذلك بأن يتحقق لها فى السودان وضع جديد بعد إلغاء الاتفاقيات . . ولما جاءت حكومة نجيب الهلالى باشا رغب الهلالى فى التفاهم مع الاستقلاليين بزعامة الإمام عبد الرحمن المهدى ، ورأى أن ذلك باب يمكن أن يطرقه حتى يتمكن من بدء حوار جديد حول السودان وحول مصيره وموقف مصر منه . . لذلك وجه الهلالى الدعوة إلى الإمام عبد الرحمن المهدى للتفاوض فى القاهرة ، وكان هذا اتجاها جديدا بالنسبة للحكومات المصرية منذ زمن بعيد فقد كانت مصر ترفض رفضا قاطعا أن تتفاهم مع الإمام عبد الرحمن المهدى؛ لأنها كانت تعتبره خارجا على العرش المصرى . . أما الآن فإن الموقف بدأ يتغير شيئا فشيئا وبدأت الحكومات المصرية تشعر بأنه لا بد من التفاهم ومن التشاور مع الاستقلاليين ومع الإمام عبد الرحمن المهدى إذا كانت تريد أن يكون لها وضع محدد ومعين فى مسألة مصير السودان . .

وفى شهر مايو من عام ١٩٥٢م كان الدستور الذى أجازته الجمعية التشريعية

للحكم الذاتى قد اكتمل عند الحاكم العام . . الذى أرسله إلى دولتى الحكم الثنائى بريطانية ومصر للموافقة عليه . .

وفى السودان وجدنا أيضا مواجهة بين إنجليز حكومة السودان من جانب وحزب الأمة من الجانب الآخر . . الإدارة الإنجليزية فى السودان رأت أن حزب الأمة متعجل جدا نحو تقرير المصير ، وهذا ما لم تكن توافق عليه وما لم توافق عليه وزارة الخارجية البريطانية ، وقد وضح موقف وزارة الخارجية البريطانية وضوحا كاملا لنا عند مقابلتنا لمستر (ألن) الوكيل الدائم لوزارة الخارجية الذى كان يعترض اعتراضا شديدا على إجراء استفتاء فى السودان وتقرير مصير السودان بتلك العجلة . . وكذلك كان موقف الوفد البريطانى فى هيئة الأمم المتحدة فى باريس ضد أى اتجاه نحو إجراء استفتاء حول مصير السودان السياسى ؛ لذلك فإن الإدارة الإنجليزية فى السودان وهى بغير شك تهتدى بهدى وزارة الخارجية البريطانية ، رأت أن تبذل أقصى ما فى وسعها لتعطيل حزب الأمة وإضعافه سياسيا وأدبيا حتى لا يتمكن من السير بسرعة نحو تقرير المصير . .

وبعد أن قدمنا تقريرنا وانطباعاتنا فى هيئة الأمم المتحدة وفى لندن إلى مجلس الحزب وبعد مناقشة ذلك التقرير تقرر أن يقوم الحزب بحملة كاسحة قوية فى كل أنحاء السودان ضد هذا الذى تفعله الإدارة البريطانية فى السودان لإضعاف حزب الأمة ، وضد الحزب المولود الجديد الذى أنشأته وعملت لدعمه وتقويته علنًا على حساب حزب الأمة . . وتقرر أن تقوم ثلاثة وفود سياسية كبداية لهذه الحملة الكبيرة .

تحرك السيد الصديق المهدى رئيس الحزب على رأس وفد كبير إلى غرب السودان . . وتحرك إلى النيل الأبيض والنيل الأزرق وفد يضم السيد عبد الله الفاضل وعددا من زعماء الحزب ، وقام وفد مكون أساسا من السيد الهادى المهدى وأمين التوم وعدد من زعماء الحزب وشباب الأنصار إلى مديرية كسلا ومديرية البحر الأحمر ومنطقة عطبرة وبربر . . وأن يكون الهدف من قيام هذه الوفود هدم ما بناه البريطانيون فى السودان على حساب حزب الأمة ودحض كل افتراءات نسبوها إلى زعماء حزب الأمة وإعادة من خرجوا على الحزب وانضموا إلى الحزب الجمهورى الاشتراكى .

بهذه الحملات السياسية الكبيرة التى قادها زعماء حزب الأمة لمختلف أنحاء

السودان فى شماله وشرقه وغربه ووسطه فى كل مكان . وبحملات أخرى فى ليال سياسية كانت تعقد فى أماكن مختلفة ومن الصحافة الاستقلالية وصحافة حزب الأمة استطاعت الحركة الاستقلالية أن تقضى على التحرك الكبير الذى قام به البريطانيون فى السودان ضد الحركة الاستقلالية . وتجلى هذا الفضل فى عودة عدد كبير من زعماء القبائل الذين سبق أن خرجوا من حزب الأمة وانضموا للحزب الجمهورى الاشتراكى ، هؤلاء الزعماء القبليون واجهوا أيضا معركة عنيفة جدًا مع أفراد قبائلهم الذين أنكروا عليهم هذه المواقف واضطروهم ليعودوا إلى حزبهم القوى الأمين ، إلى حزب الأمة مرة أخرى ، وتمكن حزب الأمة من استئناف السير فى طريقه مع الجبهة الاستقلالية وبخطى ثابتة نحو قيام الحكم الذاتى فتقرير المصير ، وقد تحقق ما أراده فى النهاية بعون الله .

وفى هذه الأثناء عقب عودة هذه الوفود الرئيسية الثلاثة من الأقاليم إلى أم درمان ظلت دار الأمة كخلية نحل تتصل بجميع اللجان الفرعية فى كل أنحاء السودان وتدعم صحف حزب الأمة والصحف الاستقلالية ، ويقيم زعماؤها الليالى السياسية فى كل مكان يتحدثون للمواطنين عن الحكم الذاتى وعن الاستقلال الذى سيعقب قيام برلمان الحكم الذاتى فى فترة أقصاها ثلاث سنوات .. ثم كان خطباء حزب الأمة وكتابه يتساءلون لماذا يطالب بعض السودانيين بمصير دون الاستقلال إذا كانت فرصة الحصول على الاستقلال أصبحت فى أيديهم بعد قيام برلمان الحكم الذاتى ؟! ولا يجدون ردا مقنعا على هذا التساؤل وكان الخطباء من حزب الأمة ومن الجبهة الاستقلالية فى كل مكان يشرحون للمواطنين تفاصيل دستور الحكم الذاتى الذى ينتظر أن يرفعه الحاكم العام إلى دولتى الحكم الثنائى خلال النصف الأول من عام ١٩٥٢م .. كما كانوا يشرحون لهم ، ويتحدثون لهم كما يكتبون فى الصحافة الاستقلالية الكثير عن الاستقلال وما يمكن أن يكون عليه حال السودان بعد أن يعلن ويرفع علم البلاد خفاقا فى الفضاء .. وكنا نحن شباب حزب الأمة نخوض جانبا هاما من هذه المعركة فنحن الذين كنا نسهر الليالى الطوال ، ندبج المقالات للجرائد ونلقى الخطب القوية فى الليالى السياسية للمواطنين هنا وفى كل مكان ؛ لذلك فإن أعضاء حزب الأمة وربما كان الآخرون غيرهم الذين كانوا يحضرون ليالينا السياسية ويقرأون صحف حزب الأمة والصحف الاستقلالية يعرفون كل كبيرة وصغيرة عن الخطوات الدستورية المقبلة ، وعن

مصير السودان الذى أوشك أن يقرر وعن الحرية والاستقلال اللذين كافح عنهما آباؤهم فى كررى وفى غير كررى كفاح الأبطال ، وقد شهد لهم العالم ببطولات ظلت صفحتها ناصعة البياض فى تاريخ السودان ، وربما فى تاريخ البشرية . .

كانت الأحزاب الاتحادية والوحدوية من الناحية الأخرى فى حالة من القلق فى النصف الأول من عام ١٩٥٢م . فلم تكن تدرى ما يسفر عنه الغد بعد الاضطرابات السياسية والأحوال القلقة فى مصر وتغير الحكومات بعد فترات وجيزة من قيامها ، كانوا يرون شيئا كبيرا قد يحدث فى مصر ، ولكنهم وكذلك نحن لم نعرف ماذا سيحدث فى مصر . . شىء واحد كانوا يعرفونه هو أن قضيتهم الاتحادية أو الوحدوية أصبحت قلقة بعد أن ألغت مصر الاتفاقيات وأعلنت الملكية على السودان من جانب واحد وبعد أن أوشك الحكم الذاتى أن يتحقق ، وهم محقون فى ذلك ؛ لأن الوحدة والحكم الذاتى لن يجتمعا سويا فالسودانيون إذا وضع الحق فى تقرير مصيرهم السياسى فى أيديهم وفى يد برلمان الحكم الذاتى ، سيختارون الاستقلال لاشك فى ذلك .

دعوة نجيب الهلالى رئيس الوزراء المصرى لزيارة مصر قبلها الإمام عبد الرحمن على الفور . . وتكون وفد من الاستقلاليين لزيارة مصر والاتصال بالمسؤولين فى مصر للتمهيد لزيارة الإمام عبد الرحمن ومحادثاته فى القاهرة على النحو التالى :

السادة عبد الله الفاضل المهدى ـ محمد أحمد محجوب ـ محمد صالح الشنقيطى ـ إبراهيم أحمد ـ عبد الرحمن على طه ـ كمال عبد الله الفاضل ـ بابو نمر .

وسافر الوفد إلى مصر فى أخريات شهر مايو من عام ١٩٥٢م . وقد انضم إليه فيما بعد السيد أحمد يوسف هاشم ثم لحق به قبيل سفر السيد الإمام عبد الرحمن المهدى السادة الهادى المهدى وحسن محجوب وإبراهيم قاسم مخير وأمين التوم . ودخل الوفد السودانى الاستقلالى فى تكوينه الأول منذ وصوله فى محادثات مع الحكومات المصرية المتعددة التى نشأت ، وكان آخرها حكومة جديدة لنجيب الهلالى . . وفى الأسبوع الأخير من شهر يونيو ١٩٥٢م تقدمت حكومة الهلالى باشا للوفد الاستقلالى بالنقاط التالية التى توضح موقف مصر من قضية السودان فى ذلك الحين ، وبالنسبة لأهمية هذه النقاط وهى تبرز للمرة الأولى كمحاولة للوصول إلى رأى وسط بين مواقف الاستقلاليين فى السودان ومواقف الحكومات المصرية العديدة رأيت أن

أسجل ملخصاتها وملخصا لرد الاستقلاليين فى وفدهم على تلك النقاط . . هكذا كان عرض الحكومة المصرية .

أولا : أن يوافق حزب الأمة والاستقلاليون على التاج المصرى الرمزى على السودان حتى تتمكن مصر من تعيين الحاكم العام ومخاطبة حكومة السودان ، وقد استحال فى ذلك الوقت عليها ذلك بعد أن ألغت اتفاقيات الحكم الثنائى .

فى حالة الموافقة فإن مصر تقبل ما يأتى :

أى دستور يضعه السودانيون بأنفسهم فى ظل التاج الرمزى المصرى ، على أن تعلق السيادة على السودان إلى أن يقرر السودانيون مصيرهم . . وتتنازل مصر عن أى تحفظات كانت تتمسك بها كوحدة الجيش والتمثيل الخارجى والعملة . . . إلخ .

تحدد مصر تاريخا للحكم الذاتى وتقرير المصير حسب إرادة السودانيين .

تبقى الأوضاع الراهنة فى السودان الآن كما هى . وإلى أن تحدد الخطوات الدستورية المقبلة .

* تصدر مصر مرسوما بكل ذلك يعلن فى هيئة الأمم المتحدة . . ولكن مصر تصر أن يصدر هذا المرسوم ، وقبول التاج المصرى على السودان فى وقت واحد .

* تتعهد مصر أن تحول بالطرق الدستورية دون تدخل العرش المصرى فى تعديل أو تغيير هذا الميثاق .

وكان رد الوفد الاستقلالى على هذه المذكرة المصرية كالآتى :

أولا : التفسير الوحيد للتاج المصرى الرمزى على السودان هو السيادة ، وليس هناك ما يبرر هذا نسبة لقصر فترة الانتقال الدستورى فى السودان .

من الممكن استبدال التاج الرمزى الذى تطالب به الحكومة المصرية بلجنة ثلاثية للحاكم العام ، تتكون من عضو إنجليزى وعضو مصرى وعضو سودانى تعمل مع الحاكم فى فترة الانتقال . . وبعد ذلك يتم استفتاء عن مصير السودان بعد كفالة الجو الحر . . وفى حالة اختيار السودانيين للاستقلال تدخل الحكومتان المصرية والسودانية فى مفاوضات فورا لتحديد العلاقة والمصالح المشتركة.

فى مرحلة الحكم الذاتى يجرى السودان مع مصر مفاوضات لتنظيم مياه النيل نظرا

لحاجة السودان الماسة لمزيد من الماء لتطوره الزراعى .

وبوصول المحادثات إلى هذه المواقف استقالت حكومة نجيب الهلالى ، ثم جاءت للحكم مرة أخرى بعد حكومة قصيرة الأجل لحسين سرى باشا ، وظل نجيب فى حكومته الأخيرة فى تفاوض مستمر مع الاستقلاليين حتى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢م يوم تفجرت ثورة الجيش المصرى التى قادها اللواء محمد نجيب وجمال عبد الناصر .

وكان لانفجار الثورة فى مصر وطرد الملك فاروق وزوال النظام الملكى ثم قيام الجمهورية أثر كبير على المنطقة العربية بأسرها وعلى السودان بصفة خاصة .. ففى البلاد العربية حدثت صحوة سياسية كبيرة فى جيل الخمسينيات حركته الثورة المصرية ليبحث عن حياة أفضل ونظام للحكم أقوى وأمثل تحت شعار القومية العربية .

وقد تأثرت بهذه الصحوة أنظمة للحكم كانت قائمة زال بعضها ، وشمل المنطقة تحرك شعبى كبير فى طريق التغيير ، وكانت اليمن والعراق وسوريا ثم ليبيا من بين البلاد التى شملها التغيير .. وتأثرت المملكة العربية السعودية والأردن ولبنان بأحداث بقيت لوقت طويل تحكم تصرفات حكامها فى المجالات السياسية العربية والدولية .

أما بالنسبة للسودان فقد كانت ثورة ١٩٥٢م بمصر نعمة ما فى ذلك شك وكانت نقمة أيضا من جانب آخر .. كانت نعمة لأنها وضعت نهاية للتاج المصرى الذى تسبب فى صداع دائم للسودانيين والمصريين ومجازر بشرية ذهب ضحيتها الآلاف من السودانيين والمصريين فى حروب قاسية وضارية لا ناقة للشعب المصرى فيها ولا جمل.. كانت كلها تشن على السودان باسم التاج المصرى منذ عهد الفراعنة قبل التاريخ ثم فى عهد الوالى محمد على وأبنائه الخديويين فى القرن التاسع عشر الذين خلفوا ملوكا فى القرن العشرين .. وكان المصرى يحمل سلاحه فيقاتل أخاه النوبى أو السودانى فيقتل بعضهم بعضا ولا يجنى هو من الحرب إلا الويلات والثكل للنساء واليتم للأطفال، ولا يأبه الحاكم المصرى المحارب إلا بما يجنيه من ثمرات الحرب .. ،كانت نعمة ؛ لأنها أتت باللواء محمد نجيب فى مطلع تفجر الثورة المصرية زعيما وقائدا لها ، وهو كما يقول نصفه مصرى والنصف الآخر سودانى ، وهو لا يحمل فى عقله كما حمل الساسة المصريون فى عهد الملك أفكارا سوداء ، كانت تهدف باسم تاج مصر إلى السيطرة والسيادة على السودان ، وهو كما وضح فى محادثاتنا معه فيما بعد يرى أن

السودان المستقل أفضل وأقرب صديق لمصر وخير حماية وأقواها لحدودها الجنوبية .

وكانت الثورة المصرية من الناحية الأخرى نقمة على السودان إذ أدخلته فى خضم الانقلابات العسكرية وقد كان فى غنى عنها وهو فى بداية عهد الاستقلال يمارس ديمقراطية وحرية حصل عليها بالعرق والدماء .. وكان المثال لذلك انقلاب الفريق إبراهيم عبود الذى فجره خوفا من انقلاب آخر موال لجمال عبد الناصر كان يوشك أن يقوم به نفر من صغار الضباط السودانيين .

١٣ـ الإمام عبد الرحمن المهدى ومفاوضات دستور الحكم الذاتى

وصل الإمام عبد الرحمن المهدى القاهرة قادما من لندن بعد محادثات هامة أجراها هناك حول دستور الحكم الذاتى وحول ضرورة حمل الدولتين على الموافقة عليه ليصبح نافذ المفعول . . وكان يرافق السيد الإمام فى هذه الرحلة السيدان الصديق المهدى وعبد الرحمن على طه . . وقد وضح أن هذه الزيارة حققت دفعا قويا لموضوع الحكم الذاتى، وأدت فى النهاية الى إجازة دستوره بواسطة الدولتين فى وقت وجيز . . كان المتحدثون من جانب السودان ، الإمام عبد الرحمن المهدى وعضوا الوفد ، وكان من الجانب البريطانى المستر أنطونى إيدن وزير الخارجية ومستر ألن الوكيل الدائم لوزارة الخارجية . . وقد أسفرت تلك المحادثات الهامة عن نتائج عظيمة يمكن أن نلخصها فيما يأتى :

* إن مصير السودان أمر يقرره السودانيون بأنفسهم ، ولا شأن لمصر أو بريطانيا بذلك .

* من حق جميع السودانيين أن يشتركوا فى انتخابات برلمان الحكم الذاتى ويحددوا الدوائر الانتخابية على أساس عادل كما يرون .

* لا بد من التعجيل بموافقة الدولتين على الدستور وإجراء الانتخابات فى وقت مبكر .

* لا بد أن تكون الانتخابات مباشرة إلا فى المناطق التى يتأكد تعذر ذلك فيها .

* الحكومة البريطانية وعدت بالموافقة من جانبها على الدستور فورا ربما بإضافة مادة تبقى الحاكم العام كممثل للدولتين بالسلطات التى يمنحها إياه الدستور الجديد إلى حين تقرير المصير .

* الحكومة البريطانية يسرها أن توافق على طلب السيد الإمام إعادة النظر فى اتفاقية مياه النيل بالتفاوض مع اللواء نجيب فى القاهرة .

* ميعاد تقرير المصير للسودان يحدده السودانيون وحدهم بعد قيام الحكم الذاتى.

* الحكومة البريطانية لا تمانع فى أية تعديلات تدخلها مصر فى الدستور تكون

هادفة إلى إيجاد الجو الحر المحايد فى فترة الانتقال .

* الحكومة البريطانية غير متحمسة للاستفتاء ، وتعتقد أن أنسب وسيلة لتقرير المصير بالنسبة للسودان هى برلمان الحكم الذاتى .

* الحكومة البريطانية لا ترى تعيين لجنة دولية لتشرف على حكم السودان أثناء فترة الانتقال ؛ لأن ذلك قد يسبب ربكة للسودانيين وللحكومتين المصرية والبريطانية . وإنها - أى الحكومة البريطانية - ترى تعيين لجنة صغيرة من ثلاثة سودانيين وبريطانى ومصرى وشخص محايد لتشرف على الانتخابات ، يتم اختيارهم بموافقة الجميع .

* الحكومة البريطانية ترفض التاج المصرى الرمزى فى فترة الانتقال تماما ، كما يرفضه الاستقلاليون ؛ لأنه سيعطى مصر فرصة غير عادلة بالنسبة للسودانيين .

وفى شهر أكتوبر عام ١٩٥٢م عاد السيد الإمام عبد الرحمن المهدى من لندن إلى القاهرة ، واستقبل فى مصر بواسطة اللواء محمد نجيب وصحبه استقبالا كريما جدا ، وقاد وفد الاستقلاليين فى المفاوضات مع الحكومة المصرية بعد أن اطلع الوفد الاستقلالى الذى فى مصر على نتيجة محادثاته فى لندن ، وانضم إلى الوفد فى القاهرة السيدان الصديق المهدى وعبد الرحمن على طه اللذان رافقا السيد الإمام فى رحلته إلى لندن .

كان الجو مهيأ تماما للوصول إلى الاتفاق وكان اللواء نجيب حكيما وكريما وقد أدى موقفه إلى إزالة كل العقبات . . وفى النهاية تم الاتفاق مع السيد الإمام والاستقلاليين من جانب والحكومة المصرية من جانب آخر على ما يأتى :

١ - تقرير المصير فى السودان فى حرية ، أما استقلال السودان من كل من مصر وبريطانيا وأى دولة أخرى أو الارتباط مع مصر ، على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتى الكامل فى السودان فورا .

٢ - رغبة فى تمكين السودان من التمتع بالحكم الذاتى تمهيدا لممارسة السودانيين الحق فى تقرير مصيرهم على النحو المتقدم ، تكون هناك فترة انتقال هى فترة الحكم الذاتى تهدف إلى غرضين : الغرض الأول تمكين السودانيين من ممارسة حكم ذاتى كامل . . والغرض الثانى تهيئة الجو الحر المحايد الذى لا بد منه لتقرير المصير .

٣ - تحقيقا للغرضين متقدمى الذكر يعدل الدستور المقترح للحكم الذاتى فى السودان طوال فترة الانتقال على الأسس الآتية :

أولا : تتمثل السلطة الدستورية فى السودان أثناء فترة الانتقال فى :

أ ـ الحاكم العام الحالى وإذا شغر منصبه أثناء فترة الانتقال لأى سبب من الأسباب فإن خلفه ترشحه بريطانيا وتعينه مصر .

ب ـ لجنة مكونة من : مصرى تعينه الحكومة المصرية وبريطانى تعينه حكومة بريطانيا وسودانيين اثنين يعينهما البرلمان السودانى المنتخب ومحايد باكستانى أو هندى تعينه دولته، ويرجع الحاكم العام إلى اللجنة المذكورة لمباشرة سلطاته التقديرية حسب التعديلات المقترحة وبما أن فترة الانتقال المذكورة ما هى فى الواقع إلا تصفية للإدارة الثنائية فى السودان فإن الحاكم العام يرجع إلى كل من مصر وبريطانيا فى المسائل الآتية:

ـ المسائل التى لا تدخل فى الشؤون الداخلية البحتة .

ـ أى تعديل يرى البرلمان إجراءه فى الدستور .

ـ أى قرار تتخذه اللجنة المذكورة إذا رأى الحاكم العام أن العمل به يتعارض مع القيام بمسؤولياته ، على أن لا يتأخر رد الحكومتين عن مدة أقصاها شهر من يوم وصول الإخطار وينفذ رأيه اذا اتفقت الحكومتان على ذلك وإلا أصبح قرار اللجنة نافذا .

ثانيا : يعدل قانون الانتخابات بحيث تكون الانتخابات لمجلس النواب مباشرة فى كل السودان ما عدا مديرية بحر الغزال والمديرية الاستوائية ومديرية أعالى النيل . . ويستثنى من هذه المديريات دائرة ياى والدوائر التى تقع فيها واو وجوبا وملكال التى يمكن أن يكون الانتخاب فيها مباشرا . . وأن تكون انتخابات مجلس الشيوخ كذلك مباشرة فى كل السودان عدا ما استثنى فى انتخابات مجلس النواب على أن يعين الحاكم العام $\frac{1}{5}$ أعضاء مجلس الشيوخ .

ومن الضرورى أن يلاحظ أنه فى حالة ترشيح أى شخص له سلطات قضائية أو تنفيذية أن يستقيل قبل اعتماد أوراق ترشيحه .

٤ ـ إنشاء لجنة لمراقبة الانتخابات وتكون من مصرى وبريطانى وأمريكى وهندى وباكستانى تعينهم حكوماتهم ومن ثلاثة سودانيين يعينهم الحاكم العام مهمتهم الإشراف العام على الانتخابات ، وتعيين لجان فرعية فى جميع الدوائر . . ونظرا إلى أن المصلحة تقتضى الإسراع فى تحقيق الحكم الذاتى ينبغى أن يشرع فى الانتخابات فى تاريخ يمكن من قيام الحكم الذاتى قبل ٣١ ديسمبر ١٩٥٢م

٥ ـ لجنة السودنة : بما أن الهدف الأخير هو أن يقرر السودانيون مصيرهم فى حرية تامة فإنه من الضرورى إنشاء لجنة خاصة للسودنة تتكون من :

أ ـ عضو مصرى تعينه الحكومة المصرية وعضو بريطانى تعينه الحكومة البريطانية . . وثلاثة أعضاء سودانيين يعينهم الحاكم العام بناء على نصيحة رئيس الوزراء الذى عليه أن يقدم خمسة أسماء للحاكم العام لكى يختار منهم ثلاثة .

ب ـ عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة على أن لا يكون له حق التصويت .

الاختصاصات : تكون اختصاصات هذه اللجنة :

* الإسراع فى سودنة الإدارة والبوليس وأى وظائف أخرى ؛ حتى يتسنى للسودانيين تقرير مصيرهم فى حرية تامة .

* يحق لهذه اللجنة أن تضم إليها عضوا أو أكثر من أى وزارة أو خلافها للاستعانة برأيه على أن لا يكون له حق التصويت .

* يجب أن تنجز هذه اللجنة مهمتها فى مدة أقصاها ثلاث سنوات .

قرارات الجنة : تكون قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وترفع القرارات للحاكم العام للتصديق عليها .

لجنة الخدمة العامة :

لقد كانت صياغة هيكل الخدمة العامة وإيجاد الضمانات الكافية للابتعاد عن المؤثرات السياسية دافعا لإنشاء لجنة للخدمة العامة نص عليها فى الدستور المقترح ، وأننا نرى بقاءها مع حذف المادة ٨٨ واستبدالها بالمادة ١٠٠ بعد أن تحذف من هذه الأخيرة سلطة الحاكم العام الخاصة بالجنوب وأن تضاف إلى المادة ٩٠ الفقرة (ح) الجملة الآتية : مع مراعاة السلطة الممنوحة للجنة السودنة .

ويأمل الطرفان أن هذه المسائل التى تم التفاهم عليها ستتقدم بها الحكومة المصرية كتعديلات منها للدستور المقترح للحكم الذاتى فى السودان ، وذلك فى تاريخ قبل ٨ نوفمبر ١٩٥٢م تمهيدا لقيام الحكم الذاتى الكامل فى ٣١ ديسمبر وتقرير المصير فى حرية

تامة وفى أى وقت يراه البرلمان السودانى بشرط ألا يتجاوز ذلك ٣١ ديسمبر ١٩٥٥م .

رئاسة مجلس الوزراء المصرى

١٩ أكتوبر ١٩٥٢م

الإمضاءات :

الجانب المصرى : السادة : الرئيس محمد نجيب ـ الرئيس السابق على ماهر باشا ـ الصاغ صلاح سالم ـ قائد الجناح حسين صبرى ذو الفقار .

الجانب السودانى : عبد الله الفاضل المهدى ـ محمد صالح الشنقيطى ـ عبد الرحمن على طه ـ محمد أحمد محجوب ـ أحمد يوسف هاشم ـ عبد السلام الخليفة ـ داؤد الخليفة ـ بابو نمر ـ أيوبيه عبد الماجد ـ زيادة عثمان أرباب ـ يعقوب عثمان ـ عبد الرحمن عابدون وميرغنى زاكى الدين .

وبعد . . من حق القارئ أن يسأل أين قادة الأحزاب الاتحادية وزعماؤها خلال هذه الفترة الهامة من تاريخ الحركة الوطنية ؟ وماذا كان دورهم فى معارك دستور الحكم الذاتى بين القاهرة ولندن بينما كانت الجبهة الاستقلالية تقود المعركة فى صبر وأناة وتصميم مع الإنجليز ومع الحكومات المصرية قبيل الثورة فى ٢٣ يوليو وبعدها مع حكومة محمد نجيب حتى توصلت فى النهاية إلى اتفاق على دستور اشتمل على كل ما أمكن أن يشتمل عليه دستور للحكم الذاتى يكفل للسودانيين ممارسة هذا الحكم فى حرية تامة وفى حيدة تلتزم بها الحكومتان المصرية والبريطانية حتى وقت تقرير المصير ؟

قد تكون الإجابة المثلى على مثل هذا السؤال هى التى تأتى من كاتب اتحادى أمين أو من أحد قادة الأحزاب الاتحادية الأحياء ممن عاصروا تلك الأحداث الهامة وسايروها أو أسهموا فى العمل السياسى الوطنى خلالها .

ولكنى أرى من واجبى وأنا أعد هذه المذكرات للنشر أن أسجل من الحقائق ما ينبغى تسجيله كما وضحت لى فى ذلك الحين ، وأترك للقارئ وحده ما يراه بشأنها .

كان زعماء الجبهة الاتحادية وقادتها ، وعلى رأسهم المغفور له السيد إسماعيل الأزهرى ، فى مصر عند ما كانت الحكومات المصرية قصيرة الأجل تتفاوض مع الاستقلاليين على صيغة الحكم الذاتى فى ظل التاج المصرى الرمزى ، وبقوا فيها حتى

تفجرت الثورة المصرية وحتى النهاية المشرفة للمحادثات بين الاستقلاليين والحكومة البريطانية وحكومة الثورة المصرية والاتفاق على قانون الحكم الذاتى المعدل ، ولا أجد بين أوراقى ومدوناتى ما يشير إلى إسهام القادة الاتحاديين فى تلك المحادثات فى مرحلة من مراحلها ، وربما كان السبب رفضهم القوى المعلن للحكم الذاتى فى ظل الإدارة البريطانية منذ كان الحكم الذاتى فكرة ورأيا يتحدث به حزب الأمة ، وترفضه الحكومتان البريطانية والمصرية وأحزاب الاتحاد .

وباندلاع نيران الثورة فى مصر وقيادة اللواء محمد نجيب لمسيرتها وسيطرتها على الحكم فى كل أرجاء القطر المصرى ، وقد عرف اللواء نجيب بحبه شعب السودان دون تمييز ، تغير كل شىء فى مصر حيالنا جميعا ، وأصبح الحل لقضية السودان ميسورا لا تعقيد فيه . .

فى هذا الجو الودى الذى ساد جميع أطراف القضية السودانية تم الاتفاق على الصيغة المعدلة بين الاستقلاليين والحكومتين المصرية والبريطانية لدستور الحكم الذاتى كما أوضحت فى هذا الفصل . . وفيه عرض اللواء محمد نجيب القانون وتعديلاته المقترحة على قادة الأحزاب الاتحادية فقبلوه بعد أن وضح لهم أنه احتوى على كل ما رغبوا أن يحتويه القانون من مواد تكفل قيام حكم ذاتى انتقالى نظيف يحقق لشعب السودان ما كان يصبو إليه فى مرحلته ومسيرته الخالدة نحو تقرير المصير .

وحرصا على تنفيذ هذه الاتفاقية التى أبرمت بواسطة الاستقلاليين مع الحكومة المصرية حول التعديلات التى رؤى أنها ضرورية لكفالة الحرية والحيدة خلال وقت الحكم الذاتى ، بروحها ونصها وصيانة لها من أى عبث وقع الاستقلاليون مع الحكومة المصرية اتفاقية ثانية تتعلق بالمعاملة بين السودان ومصر فى فترة الانتقال ـ واشتملت تلك الاتفاقية على النقاط التالية :

١ ـ تشرع مصر فى تنفيذ مشروعات النيل ويكون للسودان نصيب عادل منها .

٢ ـ تعمل مصر ليحصل السودان على نصيب من المعونة التى تدخل فى نطاق النقطة الرابعة من المعونة الأمريكية .

٣ ـ تعمل مصر ليحصل السودان فى عهد الحكم الذاتى على حق حضور المؤتمرات العالمية غير السياسية كالمؤتمرات التعليمية والعلمية والزراعية والصحية مثلا .

٤ ـ تتعهد مصر على ألا تصرف أى أموال على أى حزب أو هيئة سياسية فى السودان خلال فترة الانتقال وخلال الانتخابات ، وأن تسلم مصر أى معونة ترغب فى تقديمها للسودان إلى حكومة السودان التى تكون قائمة فى ذلك الوقت .

٥ ـ يتعهد الطرفان بعدم الأخذ بأى إشاعة مضرة بالعلاقات بينهما ويراعى الطرفان امتناع صحفهما عن نشر أية مادة تسىء إلى العلاقة بين البلدين .

٦ ـ توقف مصر الطريقة التى تتبعها الآن فى تقديم السفراء المصريين أوراق اعتمادهم وقد اعتادوا منذ إعلان إلغاء اتفاقيات الحكم الثنائى أن يقدموا أوراقهم باسم ملك مصر والسودان . .

هذا ملخص للاتفاقية الجانبية التى وقعها عن حزب الأمة السيد عبد الرحمن على طه وعن الجانب المصرى الصاغ صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبرى .

بعد ذلك لم يبق للسيد الإمام وللوفد الاستقلالى ما يتطلب بقاءهم فى مصر بعد أن أنجز الإمام والوفد رسالتهما الكبرى فى القاهرة ولندن ، وأصبح الحكم الذاتى حقيقة واقعة محسوسة . . عاد الإمام والوفد الاستقلالى إلى الخرطوم عودة المنتصرين فى غير زهو وقد استقبلوا استقبالا شعبيا رائعا هاتفا بحياة السودان المستقل . . وفى الخرطوم وفى سرايه ألقى السيد الإمام عبد الرحمن المهدى على جمع حافل من المواطنين الخطاب التالى :

لقد عدت ومن صحبنى من انجلترا ومصر سالمين بحمد الله ، ويسرنى أن أراكم جميعا بخير ، ولا شك أن هذه الجموع الكبيرة التى حضرت مشكورة من جميع جهات السودان تريد أن تعرف النتائج التى أسفرت عنها رحلتنا إلى الخارج ، وأول ما أقوله لكم فى هذا الشأن هو أن سيادة بلادكم قد ردت إليكم وأصبحت الكلمة النهائية فى تقرير مصيركم لكم وحدكم ، وإنى أحمد الله سبحانه وتعالى الذى وجهكم للعمل الصالح فى خدمة وطنكم حتى حققتم له سيادته بتضافركم وتعاونكم على الخير فى جميع الظروف والمناسبات . . ورجائى لجميع أبنائى السودانيين أن ينبذوا ما بينهم من خلافات وخصومات شخصية كانت أو حزبية ؛ لأن كل شىء يهون فى سبيل تحرير الوطن ، وأن تتذكروا دائما بأن الاستقلال لا يكون إلا مرة ، وأنه إذا أفلت من أيديكم فلن يعود إلا بجهود مرة . .

وختاما أكرر القول : لا شيع ولا طوائف ولا أحزاب ، ديننا الإسلام ووطننا السودان .

وفقنا الله جميعا وهدانا سواء السبيل . انتهى الخطاب .

أدت مفاوضات الاستقلاليين مع حكومة الثورة المصرية إلى تقارب كثير جدا بين حزب الأمة والاستقلاليين من جانب وبين حكومة مصر فى عهد الثورة ... وبعد التوقيع على الاتفاقية بوقت قصير بدأت المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، وظهرت أثناء المناقشات خلافات ثانوية بين المتفاوضين على بعض المواد ، ورأت مصر لكى تكون فى موقف قوى لإجازة مشروع الحكم الذاتى كما رأته هى ورآه الاستقلاليون أن تلم برأى السودانيين حول النقاط التى برز حولها نوع من الخلاف الثانوى بين الحكومتين المصرية والبريطانية ؛ لذلك زار الصاغ صلاح سالم السودان ، وعرض نقاط الخلاف على مؤتمر للأحزاب السياسية السودانية عقد بصالون الصحف الاستقلالية بالخرطوم وحضره مندوبون عن الجبهة الاستقلالية وحزب الأمة والحزب الوطنى الاتحادى والحزب الجمهورى الاشتراكى وحزب الوطن ، وأسفر اجتماع ممثلى هذه الأحزاب مع الصاغ صلاح سالم عن ملاحظات حملها الصاغ صلاح سالم معه إلى مائدة المفاوضات، وكانت تلك آخر عقبة أمكن تذليلها قبل أن تجيز الدولتان الدستور وتوقعا عليه فى يوم ١٢ فبراير ١٩٥٣م ، وكانت تلك الملاحظات الثانوية كما يأتى :

١ـ إذا اختلف البرلمان أو لجنة الحاكم العام مع الحاكم حول أى أمر يختص بالجنوب ويرى الحاكم أنه يتعارض مع العدالة للجنوبيين فإن قرار اللجنة أو البرلمان يبقى سارى المفعول إذا لم تنقضه الدولتان فى خلال شهر ، كما يصبح رأى الحاكم العام معمولا به إذا قبلته الدولتان خلال شهر .

٢ ـ لجنة الحاكم العام تحل محله فى حالة غيابه .

٣ ـ عند تقرير المصير يتم سحب كل الموظفين البريطانيين والمصريين ، ويستبدلون بسودانيين ، وفى حالة تعذر ذلك يستبدلون بموظفين من جنسيات أخرى إذا رؤى ذلك ضروريا .

٤ ـ تكون الانتخابات مباشرة فى كل السودان ما كان ذلك ممكنا .

٥ ـ يتم سحب القوات البريطانية والمصرية قبل انتخاب البرلمان ويوكل أمر أمن

السودان إلى الجيش السودانى .

هذه هى التعديلات التى رأى مؤتمر الأحزاب أن يحملها للصاغ صلاح سالم وهى كما أرى تعديلات ثانوية لا تعنى إلا توضيحا بالنسبة لمواد موجودة فعلا فى التعديلات التى أجيزت فى القاهرة ووقع عليها السودانيون والممثلون للحكومة المصرية .

تعمدت هذا التفصيل فى هذا الموقع من المذكرات ؛ لأبرز حقائق خشيت كثيرا أن تضيع بين ما نقرأه ونسمعه من أقوال تهدف إلى طمس وقائع التاريخ القريب التى عشناها وعاشها الكثيرون من السودانيين الأحياء .. وتعمدت أن أبرز أن محادثات الاستقلاليين التى استغرقت خمسة أشهر تلك المحادثات الجادة التى بدأت مع الحكومات المصرية فى عهد الملك فاروق وانتهت فى عهد الثورة المصرية بقيادة اللواء محمد نجيب هى التى أسفرت عن اتفاق تعديل دستور الحكم الذاتى .. ونتيجة لهذا الجهد الكبير تم بعون الله التوقيع فيما بعد على دستور الحكم الذاتى بواسطة دولتى الحكم الثنائى .. ورأيت أيضا أن أتعمد ذكر التفاصيل عن الاتفاق الآخر الذى وقعه عن حزب الأمة السيد عبد الرحمن على طه وعن مصر الصاغ صلاح سالم وحسين ذو الفقار عن التعامل بين السودان ومصر خلال فترة الانتقال الذى يجب أن يقوم على حرص الجانبين على توفير الجو الحر المحايد للسودانيين خلال هذه الفترة وخلال الانتخابات لبرلمان الحكم الذاتى .. وتعمدت أيضا أن أوضح بشىء من التفصيل المحادثات الهامة التى أجراها الإمام عبد الرحمن المهدى فى لندن قبل أن يعود إلى القاهرة والتى ساعدت على تذليل العقبات التى كانت قائمة بين الاستقلاليين وبين الحكومة المصرية فى عهد الثورة.. ورأيت أيضا أن لا بد من إثبات أن العلاقة الشخصية والود الذى كان متبادلا بين الإمام عبد الرحمن المهدى وبين اللواء نجيب كان لها أثر كبير فى التعجيل بالتوقيع على الاتفاق بين الاستقلاليين والحكومة المصرية .. وتعمدت أن أسجل خطاب السيد الإمام بعد العودة ؛ ليرى من لم يسمع ذلك الخطاب فى حينه كيف أن السيد الإمام كان يتحدث بروح لا حزبية ، ولم يحاول أن يمن على شعبه أو يعتز بأنه فعل شيئا ، ولكنه قال لهم إن السيادة التى قيل أنها انتزعت منكم من قبل عادت إليكم مرة أخرى ، ونصح الشعب السودانى بأن يجمع صفوفه ويقف متحدا فى هذه الفترة الهامة التى تواجهه حين الاستعداد لقيام الحكم الذاتى فتقرير المصير .. تعمدت كل ذلك إثباتا

للتاريخ وتأكيداً بأن ما تم كان إنجازا للاستقلاليين الذين آمنوا أن حق تقرير المصير فالاستقلال يمكن لشعب السودان أن يحصل عليهما عن طريق المؤسسات الدستورية المتطورة . . وتعمدت أيضا أن أؤكد فى هذه المذكرات أن التاريخ القريب أو البعيد ليس فى وسع أى أحد طمسه أو تشويهه إلا إلى حين . .

ورأيت أيضا أن أوكد بالتفاصيل التى ذكرتها أن الإمام عبد الرحمن المهدى كان جاداً فى سعيه للتقدم ببلاده نحو الاستقلال ، وأن حزب الأمة كان أداة وطنية مخلصة عملت للاستقلال فى كل مراحل الكفاح من أجله وقد قاده رجال مخلصون ، وأيده شعب مناضل قوى معروف بنضاله كما تعمدت أن أؤكد أن الجبهة الاستقلالية لم تكن مجرد اسم لجبهة وطنية ، ولكنها كانت فاعلة وجادة وقد مثلت فى محادثات القاهرة بشخصيات قوية . .

ومع ذلك كله فنحن لا ننكر على إخواننا من الأحزاب الاتحادية أنهم أسهموا بنصيب وافر فى بث اليقظة وتحريك الجماهير من هنا أو هناك سياسيا ووطنيا ، ونحن لا نستطيع أن نفترض أنهم جميعا كانوا لا يريدون الاستقلال للسودان ، ونعلم أن الكثيرين منهم انخرطوا فى صفوف الاتحاد أو الوحدة لأسباب ربما كانت تاريخية أو طائفية أو قبلية ، ولكن ليس كراهة أو رفضا للاستقلال . وقد أكدت الأشهر المقبلة بعد قيام برلمان الحكم الذاتى وقبل تقرير المصير الأصالة السودانية فى صدور الكثيرين منهم وسأتحدث عن ذلك فيما بعد .

أما من ناحية مصر فنحن لم نناد بتقرير المصير فالاستقلال كراهة لمصر وشعب مصر ، ولكن حبا لبلادنا السودان ، وكان ذلك فى صالح الشعبين حضاريا وثقافيا واقتصاديا ، ولكن لا ينبغى لذلك أن يكون على حساب سيادة السودان ، وقد كان من حسن الطالع أن كان على رأس الثورة المصرية اللواء محمد نجيب الذى شاركنا الرأى والعقيدة بأن السودان المستقل خير صديق لمصر ؛ ولذلك لعب دورا بارزاً جدا فى تذليل كل العقبات والوصول إلى اتفاق مع الاستقلاليين قبله الاتحاديون بعد معارضتهم العنيفة السابقة لمجرد ذكر الحكم الذاتى للسودان الذى رفضه باشوات مصر فى عهد الملك إلا إذا كان فى ظل تاج مصر المشترك . . وأصبح الحكم الذاتى واقعة بعد أن ذلل الإمام عبد الرحمن كثيرا من العقبات فى محادثات لندن . .

إن علاقة شعبنا بالشعب المصرى قديمة قدم التاريخ منذ عهد الفراعين المصريين القدماء وعهود ممالك النوبة فى كرمة ونبتا ومروى ودنقلا العجوز . وصحيح أن حروبا ضارية نشبت بيننا ، ولكنها كانت حروبا أشعل نيرانها الفراعين والملوك وكان الشعبان الضحايا التى سقطت فى معارك الملوك والحاكمين وسالت منها الدماء غزيرة على أرض وادى النيل . وبرغم الحروب والاقتتال الذى امتد حتى نهاية القرن التاسع عشر فإن الاختلاط بين شعبينا وتبادل المعارف والحضارة كانت دائما السمة التى تميز ارتباط الشعبين برباط قوى .

ولئن صح أن حكام مصر قبل الثورة فى عهود ملوكها من أسرة محمد على باشا أرادوا للسودان أن يكون تابعا لسلطانهم ونظام حكمهم فإن ذلك لم يكن بتدبير أو موافقة الشعب المصرى الذى نعلم أنه راغب فى علاقة الند بالند مع شعب السودان .

إننا نعلم أن شعب مصر أقرب الشعوب إلينا دينا وثقافة وحضارة ، ونعترف بفضل الشعب المصرى علينا فى نشر المعرفة والعلوم بين أفراد شعبنا ونكن له الود والاحترام. . ولم يكن صراعنا ضد باشوات مصر الذين ضنوا علينا بحقنا فى السيادة على بلدنا كراهة للشعب المصرى ، ولكنه كان تعبيرا عن حبنا لوطننا وشعبنا الذى نرجو أن يعيش حرا كغيره من الشعوب على شاطئ هذا النهر الخالد .

وليس لدىَّ شك أن السودان المستقل سيكون أقرب البلاد إلى مصر وأكثرها تبادلا للمنافع معها وألصقها بالقطر المصرى فى كل ميدان ، وسيبقى الود والوفاق بين شعبينا ما بقى الشعبان .

١٤ـ الانتخابات وقيام الحكم الذاتى

بعد التوقيع على دستور الحكم الذاتى بواسطة دولتى الحكم الثنائى بريطانيا ومصر فى ١٢ فبراير ١٩٥٣م أخذ السودانيون يستعدون لمعركة سياسية وطنية هامة وكبيرة تواجههم فى الانتخابات للبرلمان بمجلسيه مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، وهى فى واقع الأمر معركة تقرير المصير لشعب ظل يرزح تحت نير الاستعمار لأكثر من خمسين عاما ، وبرزت فى ميزان الصراع السياسى جبهتان كبيرتان الحزب الوطنى الاتحادى الذى تم تكوينه فى القاهرة عندما أبرم الاتفاق بين الاستقلاليين وحكومة محمد نجيب حول التعديلات الدستورية للحكم الذاتى ، وكان من العناصر الهامة جدا فيه شخصيات قيادية من كبار رجال الختمية البارزين .

كان السيد على الميرغنى زعيم الختمية مؤيدا لهذا التكتل ـ ما فى ذلك شك ـ وتبعه مؤيدوه من الختمية بقوة وإصرار ، ولكن السيد على الميرغنى كان كما عرفناه لا يتورط هو شخصيا فى عداء سافر شديد للجانب الاستقلالى ، بل يترك ذلك لبعض زعماء طائفته السياسيين ولجريدته اليومية التى يحررها سياسيون أيضا وهى (صوت السودان) التى دخلت فى أشد المعارك الكتابية ضراوة ضد الصحف الاستقلالية وأصحابها فى كثير من الأحيان ، وكان شباب الختمية العنصر الشبابى المواجه لشباب الأنصار ، وقد انشئت تشكيلات شباب الختمية فى كل مكان يوجد به الختمية . . وكان ولاء شباب الختمية الدينى لسيادة السيد على الميرغنى شخصيا ، أما الولاء السياسى فكان لجبهة الحزب الوطنى الاتحادى ما فى ذلك شك . وإلى جانب هذه التكتلات وقف جماعة من زعماء القبائل الذين تدين قبائلهم بالولاء للختمية ، وجماعة من زعماء الطرق الصوفية لأسباب دينية وقبلية وتاريخية ، وأيدوا الحزب الوطنى الاتحادى فى مواجهة الأنصار الذين يخشون انتصارهم فى هذه المعركة المقبلة بانتصار حزب الأمة . . جل هؤلاء وقفوا بجانب الحزب الوطنى الاتحادى لا كراهة فى الاستقلال ، ولكن خوفا من انتصار حزب الأمة الذى تسنده بقوة جماهير الأنصار . . وانتقلت حمى الانقسام بين الجبهتين إلى الموظفين الذين كانت أغلبيتهم تقف مع الحزب الوطنى الاتحادى لأسباب مرتبطة بنشأتهم فى بيوت طائفية تخشى الأنصار ولأسباب عقائدية ؛ لأن الكثيرين منهم وأغلبيتهم من أنصاف المتعلمين صدقوا الدعايات الكاذبة ضد حزب الأمة التى نشأت

أصلا فى مصر وتلقفتها الأحزاب الاتحادية وصحافتها هنا فى الخرطوم ، وكذلك انقسم العمال بين مؤيدين للجبهة الاستقلالية ومؤيدين لجبهة الوطنى الاتحادى .. أما طلبة المعاهد العليا والمبعوثون إلى الخارج فقد كان صوتهم قويا مؤيدا للاستقلال فيما بعد .. أما الجبهة الثانية الكبرى التى يقودها حزب الأمة والجبهة الاستقلالية ، فقد كان تكوينها من الأنصار فى كل مكان من السودان ومن تكتلات من عناصر مختلفة من الموظفين والعمال والطلبة والمهنيين ومن أعداد كبيرة من الختمية آمنت بالاستقلال ومن طوائف دينية عديدة ارتبطت قياداتها بزعامات الأنصار منذ وقت طويل كأبناء الشريف الهندى وقيادة الطائفة الإسماعيلية مثلا .. وكان من أهم العناصر التى وقفت فى صفوف الجبهة الاستقلالية بعد حزب الأمة الجنوبيون بزعاماتهم القبلية وأحزابهم السياسية ما عدا قلة منهم أيدت الوطنى الاتحادى . وأخذ يعد العدة أيضًا لهذه المعركة حزبان صغيران هما الجبهة المعادية للاستعمار وما تبقى من الحزب الجمهورى الاشتراكى ... الجبهة المعادية للاستعمار كانت تنظيم اليساريين من الشباب وكانت على قلة أعضائها جيدة التنظيم جيدة نوع العضوية وفاعلة فى الميدان السياسى ، وليس فى وسع أحد أن يتجاهلها . وكلا الحزبين الصغيرين المذكورين لم يطمع فى كسب الانتخابات ولكنه أراد أن يثبت ويؤكد وجوده .

هكذا كان الموقف الحزبى عندما تم قيام لجنة الحاكم العام . وقامت لجنة الانتخابات بقيادة (سو كومارسن) الهندى حسب نصوص دستور الحكم الذاتى الذى أجازته الدولتان وأصبح حقيقة واقعة . وقد شرع كل من الجبهتين الكبريين فى تنظيم الصفوف والاستعداد لخوض المعركة الانتخابية .. أما الجبهة الاستقلالية وحزب الأمة فقد بدأوا بإعادة التنظيم فى مركز القيادة ، واعتمدوا كليا على مصادر وطنية فى تمويل المعركة الانتخابية كان فى مقدمتها تبرع الإمام عبد الرحمن المهدى بمبلغ مناسب وتبرعات من القادرين من الأعضاء واشتراكات جمعت على نطاق واسع من أعضاء حزب الأمة ، ثم أعيد تنظيم حزب الأمة على أساس غير مركزى ، وأقيم لكل مديرية ودائرة انتخابية تنظيم سياسى قائم بذاته يدير به المعركة الانتخابية بتوجيه من القيادة فى الخرطوم وأم درمان .. وتم التعاون مع أحزاب الجنوب المنضوية تحت لواء الجبهة الاستقلالية على الاتفاق على الاستقلال كهدف سياسى بعد قيام الحكم الذاتى وعلى وضع يختص

بالجنوب فى إطار الاستقلال والسودان الموحد .. ولما انتظم كل شىء قامت الوفود الاستقلالية إلى كل ركن من أركان السودان تدعو لمرشحيها وتوضح الهدف من قيام الحكم الذاتى كما تراه وقد كان الاستقلال ، وتوضح أخطار الانضمام إلى مصر ومساوئ التبعية التى تعمل الجبهة الأخرى لتحقيقها ، وكانت معركة الاستقلاليين تدار على هذا النسق فى شمال السودان وجنوبه .. وقد أصدر المكتب الرئيسى لقيادة الانتخابات فى الجبهة الاستقلالية وحزب الأمة عشرات النشرات الموجهة للناخبين فى كل الدوائر الانتخابية ، وانتظمت أوراقه فى كل الدوائر ، أما الترشيح للبرلمان فقد كان يأتى من داخل الدائرة وتعتمد رئاسة حزب الأمة والجبهة الترشيحات المتفق عليها ، أما فى الحالات التى يختلف الناخبون فيها فإن الحزب يتدخل لمصلحة أكثرية الناخبين ، وفى مواقع ودوائر قليلة رشح حزب الأمة والجبهة عددا من قادته بموافقة الناخبين المحليين . . .

كنت على رأس مكتب الانتخابات فى قيادة الحزب وقد اخترنا له صالون الصحف الاستقلالية ومكاتبه مقرا ، وكان يساعدنى نفر من الشباب الأوفياء المقتدرين هنا وفى الأقاليم ، ولقد بذلنا فى إدارتنا للانتخابات بالتشاور مع قيادة الحزب جهدا عظيما ، وسهرنا ليالينا بأكملها حتى الفجر نعد أوراق الترشيحات والمنشورات ونقدم الشكوى تلو الشكوى للجنة الانتخابات ضد مخالفات قانونية لا حصر لها فى غير جدوى .. وظللنا على هذا الحال إلى أن اكتملت ترشيحاتنا لمجلس النواب والشيوخ فيما عدا دائرة واحدة هى دائرة القضارف شمال التى ترشح فيها الناظر محمد حمد أبو سن ناظر الشكرية ، ترشح اتحاديا ولم يحصل حزبنا على مرشح مناسب يمكن أن ينافس الناظر فى موقع نفوذه .. وقبل أن يقفل باب الترشيح بقليل استقبلت قيادة الحزب وفدا كبيرا من ناخبى الدائرة وبعد نقاش معهم استقر الرأى على أن أرشح أنا فى هذه الدائرة فقبلت ، ولم آمل فى الانتصار ولكننى كنت أعلم أنى سأدخل الناظر فى معركة عنيفة.. انتصر الناظر علىَّ فى هذه المعركة ، ولكن بعد صراع عنيف وبأصوات قليلة تقدم بها علىَّ فى مناطق مدينة القضارف والقرى العديدة المحيطة بها والمزدحمة بالسكان، أما فى البادية حيث نفوذ الناظر وحيث توجد القبائل البدوية كالشكرية واللحويين وكنانة والأحامدة والخوالدة والكواهلة وغيرهم فقد تفوقت عليه فى عدد

الأصوات وأثار ذلك كثيرا من الدهشة والعجب لدى كل المراقبين ، وكانت هذه أول مرة أخوض فيها معركة الانتخابات ، ولعلى كنت أول شاب من القيادة يقدمه الحزب لخوض مثل هذه المعركة العنيفة .

أما جبهة الحزب الوطنى الاتحادى ـ وقد أوضحت تفاصيل تكوينها ـ فقد أخذت هى أيضا فى الاستعداد للانتخابات . . نظمت مكاتب قيادتها لإدارة الانتخابات وعبأت صحافتها تماما كما عبأت الجبهة الاستقلالية صحافتها ، وأرسلت الوفود إلى الأقاليم تدعو الناخبين لتأييد مرشحيها وتدعو للاتحاد أو الوحدة مع مصر ، وتعتبر أن ذلك هو الخلاص الوحيد من الاستعمار الإنجليزى برغم قيام الحكم الذاتى وحق تقرير المصير الذى أصبح حقيقة ، وتصف حزب الأمة كما كانت تفعل سابقا بتبعية للإنجليز وتخطيط لتسليم السودان لهم إلى غير ذلك من الاتهامات التى رأت أن الكثيرين من مؤيديها يصدقونها بغير نقاش . . وكما كانت ترسل الوفود إلى الأقاليم كانت ترسل الوفود إلى مصر أيضا للتشاور مع بعض المصريين وبعض الهيئات فى مصر حول معركة الانتخابات . . وقد دهشنا كثيرا فى خلال اشتداد المعركة الانتخابية بين الجبهتين لنقض مصر التزامها بكل المواد الملزمة بإيجاد الجو الحر المحايد خلال معركة الانتخابات ولخرقها للاتفاقية المبرمة بينها وحزب الأمة حول عدم التدخل فى شئون السودان خلال المعركة الانتخابية وبعد قيام الحكم الذاتى . . وهدم التزامها لحزب الأمة بأن لا ترسل أى أموال لأحزاب أو جهات سودانية وأن أى عون تقدمه للسودان سيوجه لحكومة السودان ولأغراض محددة . . دهشنا عندما رأينا ، ويا هول ما رأينا ، الصحافة المصرية بأجمعها تشن حملات قاسية ضد حزب الأمة والاستقلاليين وتصفهم بالخيانة والتنكر لمصر والسعى ليصبح السودان مستعمرة بريطانية ، وتدعو الناخبين السودانيين يوميا لإسقاط مرشحى حزب الأمة . الأموال المصرية تتدفق إلى الجبهة الاتحادية والطوائف والهيئات المؤيدة لها ، وتوزع عليها فى كثير من الحالات فى وضح النهار . . . ثم إن مصر جندت أكثر من ألفين من السودانيين المقيمين بها والعاملين فى مصر وأمدتهم بأموال كثيرة ، ومنحتهم عطلة تمتد إلى شهرين ؛ ليسافروا جميعا إلى الدوائر الانتخابية فى السودان التى ينتسبون إليها . ويعملوا لدعم مركز المرشح الاتحادى فيها . . وأصبحت الجبهة الاستقلالية تجابه فى هذه المعركة جبهتين مصر والحزب الوطنى

الاتحادى ، وأصبحت كل المواد الخاصة بحياد الدولتين غير ذات موضوع . .

أما الإنجليز فقد لزموا الصمت ، ولم يدافعوا عن الاتفاقية والدستور بأى شكل من الأشكال ، وكان موقفهم هذا مثيرا للدهشة أيضا .. هكذا كان الحال فى المعركة الانتخابية ولم تنفع احتجاجات حزب الأمة لدى الحكومتين ، ولم تواجه مصر أى قوة تصدها عن تدخلها السافر فى الانتخابات لمصلحة الاتحاديين وبمختلف الوسائل .

أما لجنة الانتخابات فكانت جثة لا حراك بها حول مئات الشكاوى التى قدمها لها حزب الأمة عن تدخل مصر بمالها وكل أجهزتها الدعائية ضد الاستقلاليين ومرشحيهم. . كما تقدم باحتجاجات ضد انتهاكات عديدة لسلامة الانتخابات حدثت فى جل الدوائر الانتخابية . كنا نعتقد أن اختيار رجل محايد لقيادة لجنة الانتخابات يمكن أن يساعد على إجراء انتخابات عادلة ، ولكنه لم يفعل من ذلك شيئا رغم شكوانا واحتجاجاتنا المتعددة .

ومن القضايا العجيبة التى نظرتها المحاكم أثناء معركة الانتخابات قضية مرشح لحزب الأمة يجيد القراءة والكتابة ويأتى من دائرة انتخابية ريفية وهى من دوائر حزب الأمة المضمونة . . طعن فى جهل هذا المرشح بالقراءة والكتابة ، وقدم لمحكمة كان يرأسها قاض اتحادى . . أملى عليه القاضى كلمات فكتبها وبخط نظيف ، وأنا شخصيا أشهد على جمال خطه ، وقد رأيته يكتب أكثر من مرة . . ثم أعطاه القاضى فقرات من قانون معقد لا تتيسر معرفة ما تعنى إلا لرجل قانون فقرأها تماما ؛ ولكى يسقط القاضى حقه فى الترشيح ـ وكان مرشحا فى دائرة ليس للاتحاديين فيها شىء يذكر ـ أمره أن يفسر ما قرأ ولم يعجب القاضى تفسيره فى حين أن قانون الانتخابات يشترط على المرشح معرفة القراءة والكتابة وليس أكثر من ذلك ، فلم يتردد القاضى فى شطب اسمه فورا ليفوز المرشح الاتحادى فى الدائرة بالتزكية ، لقد كافأ الحزب الوطنى الاتحادى هذا القاضى بعد الانتخابات ومنحه مركزا سياسيا رفيعا .

فى هذا الجو المؤسف العاصف الذى ساد النصف الثانى من عام ١٩٥٣م وتلك كانت فترة الإعداد والاستعداد لإجراء الانتخابات بذل حزب الأمة والجنوبيون والاستقلاليون جهدا عظيما لكسب معركة الانتخابات ، وذلك برغم تدخل مصر فى عملياتها ، وبرغم تهاون لجنة الانتخابات وعجزها عن إدارة الانتخابات بجدارة وعدالة

بين المتنافسين ، وكان ذلك حرصا منه على اجتياز هذه الفترة القلقة المضطربة إلى رحاب الحكم الذاتى وتقرير المصير ، وأجريت الانتخابات كما كان مقررا لها فى شهر نوفمبر من عام ١٩٥٣م وجاءت النتيجة على غير ما توقع حزب الأمة برغم تدخل مصر السافر الكبير ، فحصل على اثنين وعشرين مقعدا ونال الجنوبيون الاستقلاليون اثنين وعشرين مقعدا أيضا . . بينما فاز الوطنى الاتحادى بأكثر من خمسين مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان كلها البالغة سبعة وتسعين مقعدا .

وفى اليوم الأول من شهر يناير ١٩٥٤م عقد البرلمان أول اجتماع له استمر حتى الثامن من يناير ، واختار فى خلال هذه الفترة رئيسى المجلسين ورئيس مجلس الوزراء، وكان السيد إسماعيل الأزهرى زعيم الحزب الوطنى الاتحادى كما اختارت المعارضة السيد محمد أحمد محجوب زعيما للمعارضة .

وفى اليوم التاسع من يناير أدى رئيس الوزراء ووزراؤه القسم أمام الحاكم العام ، وكان ذلك هو اليوم المعين المنصوص عنه فى دستور الحكم الذاتى ؛ ومن ثم أجل الحاكم العام جلسات البرلمان إلى أول مارس عام ١٩٥٤م ؛ ليتيح للحكومة وقتا لإعداد برنامجها للحكم وتنظيم أجهزتها فى القمة .

١٥ـ أحداث أول مارس ١٩٥٤

عقب إعلان نتائج الانتخابات مباشرة أصدر حزب الأمة بيانا عنيفا صارخا هاجم فيه مصر ولجنة الانتخابات العاجزة . وأعلن فيه رفضه لنتيجة الانتخابات التى وصفها بالفساد ، وأعلن أنه بصدد اتخاذ قرار هام فى هذا الصدد ، وكان مفهوما أنه سيسحب نوابه من البرلمان ويقاوم الوضع كله ، ولكن حكمة الإمام عبد الرحمن المهدى وقيادته السياسية الرشيدة تجلت فى ذلك الوقت العصيب . كان يعقد الاجتماع تلو الاجتماع مع قادة حزب الأمة والجبهة الاستقلالية ونوابها الشماليين والجنوبيين ، ويدعوهم إلى توحيد الصف وتشكيل معارضة برلمانية متماسكة قوية ، ويؤكد لهم أن حكومة تواجه مثل معارضتهم ليس فى وسعها أن تجرؤ على اتخاذ قرار بأغلبيتها البسيطة يتعارض مع استقلال السودان وسيادته . . وقد أثمر جهد السيد الإمام أيما إثمار ، وكانت الجبهة الاستقلالية البرلمانية قوة تعمل الحكومة لها ألف حساب ، وكان واضحا أن الحكومة لن تجرؤ على اتخاذ قرار يتعلق بالسيادة على السودان دون موافقتها .

ومن ناحية أخرى أخذت الحكومة الاتحادية تعد العدة لانعقاد البرلمان فى أول مارس والاحتفاء به رسميا وشعبيا ، وقد وجهت الدعوة فى هذا الصدد إلى اللواء محمد نجيب ، وحصرت الحكومة الاستعدادات للاحتفال الشعبى بفتح البرلمان فى مناطق نفوذها الاتحادية ، وتجاهلت تجاهلا تاما كاملا المعارضة كأنها لم تكن موجودة فى هذه البلاد ، وكأنها لم تلعب دورا فى المعارك السياسية التى انتهت بقيام الحكم الذاتى وبرلمان الحكم الذاتى ، وبالغت الحكومة أيضا من ناحيتها بالزهو بالانتصار . ووضح ذلك جليا فى صحافتها التى كانت تدبج المقالات الطوال مشيدة بالاتحاديين والأحزاب الاتحادية ، ومعتبرة أن النتيجة التى تمت فى انتخابات برلمان الحكم الذاتى هى فى واقع الأمر تأكيد لموافقة الشعب السودانى على وحدة وادى النيل . وفى هذه الأثناء زار الأخ صلاح سالم السودان ، وتنقل فى عدة مواقع فى البلاد ، وكان فى كل مكان يذهب إليه يتحدث عن انتصارات الاتحاديين وخذلان الاستقلاليين ، ويؤكد أن هذه هى رغبة الشعب السودانى الذى يريد أن يكون متحدا مع مصر ، ولا يرغب فى أن يكون مستقلا مع الإنجليز كما يريده حزب الأمة .

كان الجو فى حزب الأمة فى هذه الأثناء مشحونا بالغضب على نتائج الانتخابات التى لم تكن عادلة والتى تدخلت فيها مصر بشكل مفضوح ، والتى عجزت لجنة الانتخابات عن إدارتها بعدالة . . وقد وضح ذلك كثيرا فى الصحافة وفى الاجتماعات الشعبية التى عقدها حزب الأمة فى تلك الأيام .

وفى هذا الجو المشحون بالغضب قرر المكتب السياسى لحزب الأمة أن يسير موكبا شعبيا ضخما يرفع رايات وشعارات الاستقلال ويستقبل اللواء محمد نجيب فى مطار الخرطوم بهذه الرايات وهذه الشعارات وبهتافات مدوية قوية بالاستقلال . وأخذت دار حزب الأمة فى الاستعداد لتنفيذ هذا القرار ، فأعدت آلاف الأعلام وأعدت آلاف اللافتات وكونت قيادة لتنظيم الموكب ، وكونت قيادة لإبلاغ المواطنين من أعضاء حزب الأمة فى الأقاليم القريبة ليأتوا إلى الخرطوم ويسهموا فى مسيرة ذلك الموكب الضخم . . وكنا نرى أنه برغم الغضب وبرغم الجو المشحون بكهرباء الكراهية للنتيجة التى أسفرت عنها الانتخابات . برغم كل ذلك سيكون موكبا مسالما مع قوته وضخامته وغير غوغائى . . وهرع المواطنون من أعضاء حزب الأمة من العاصمة ومن الأقاليم القريبة ، وتجمع عشرات الآلاف منهم فى الخرطوم .

وفى يوم أول مارس فى الصباح الباكر تحركت هذه الجموع الحاشدة بأعلامها ولافتاتها وهتافاتها المدوية إلى مطار الخرطوم . وكذلك ذهب إلى المطار نفر قليل من الأحزاب الاتحادية ، ويبدو أنهم توقعوا شرا ؛ ولذلك بقوا فى منازلهم فى ذلك اليوم ما عدا القليلين منهم ، وبقى هذا الموكب الضخم خارج المطار لفترة طويلة حتى جاء من يخبرهم أن اللواء نجيب أخذ إلى قصر الحاكم العام بطريق آخر . وهنا قررت قيادة الموكب وكانت فى يد الأخ الأمير عبد الله نقد الله أن يسير الموكب وبنظامه المعروف ، نظام شباب الأنصار ونظام شباب حزب الأمة وبهتافاتهم وأعلامهم وشعاراتهم إلى أقرب ساحة من القصر الجمهورى ، وكانت تلك ميدان كتشنر ليسمعوا ويروا اللواء نجيب هذا التجمع السودانى الكبير الذى لن يرضى بالاستقلال بديلا لهذه البلاد مهما كانت نتائج الانتخابات الفاسدة المزورة التى تمت منذ أشهر .

ولما اقترب الموكب من ميدان كتشنر الملاصق لقصر الحاكم العام استقبله عدد كبير من رجال البوليس يحملون الهراوات والقنابل المسيلة للدموع ، ثم اصطدموا بمقدمة

الموكب بالهراوات ثم القنابل المسيلة للدموع ، وبعد قليل استعملت الصفوف الخلفية من البوليس الرصاص وسط جماهير الأنصار فتراجع عدد كبير ممن كانوا فى الموكب إلى الوراء واصطدم من كانوا فى المقدمة بالبوليس دفاعا عن أنفسهم . وأسفرت هذه المعركة التى انتهت فى دقائق عن مقتل عدد من رجال البوليس وعن استشهاد عدد من شباب الأنصار وشباب حزب الأمة .. وحدثت بعد ذلك الاعتقالات ، وكنت واحدا من المعتقلين وقد اعتقلنى البوليس قبل وصول الموكب عندما كنت أحاول أن أفرق بين عدد من شباب الأنصار جاءوا على ما يبدو من أم درمان متأخرين بطريق النيل ..نزلت من عربتى لأفرق بينهم وبين البوليس الذى أراد أن يدفعهم إلى الوراء بعنف ، وكان ذلك قبل الاصطدام الذى نتج عنه الموت . وبينما أنا أفعل ذلك اعتقلنى (أمباشى) فى البوليس ومعه ثلاثة من رجاله وأخذنى إلى بوليس المديرية ، وهناك فتح بلاغا ضدى وكان البلاغ تحت مادة من قانون الجنايات تتصل بالتدخل فى شؤون البوليس . وبعد انتهاء المعركة وحتى المساء ازدحمت زنزانات مديرية الخرطوم بنا .. كانت أربع زنزانات، وكنا حوالى مائتين وخمسين من رجال حزب الأمة . فى كل زنزانة أكثر من ستين شخصا وكانت مساحة الزنزانة الواحدة أربعة أمتار فى مترين ، أى : ثمانية أمتار مربعة ، وكانوا جميعا وقوفا ولا مجال لهم للجلوس إطلاقا ، ولم يكن بالزنزانات نوافذ ما عدا نافذة واحدة صغيرة جدا بالقرب من سقفها ، أما الباب فكان به فتحة صغيرة لا لتدخل هواءً لأنها لن تعطى هواءً يكفى لهذا العدد من الناس ، ولكن ليطل بها رجال البوليس علينا ، وبقينا على هذا الحال يوما وليلة لم نذق نقطة من الماء ، وبعد ذلك أدخلوا لنا جردلين قذرين أحدهما به ماء قذر والآخر للتبول إذا أردنا أن نفعل ذلك.بقينا على ذلك الحال أربعة أيام ، وأشرف الكثيرون منا على الموت اختناقا وجوعا وعطشا ؛ إذ لم يصلنا الطعام الذى كان يحضره لنا أهلنا .. وفى صباح اليوم الرابع لاعتقالنا أطل علينا شاب من البوليس من أقاربى ونادى باسمى وعن طريق فتحة الباب الصغيرة أعطيته ورقه ليحملها سريعا إلى السيد الصديق المهدى .. كتبت عليها أن مائتين وخمسين من رجال حزب الأمة يوشكون على الموت اختناقا وجوعا وعطشا فى زنزانات مديرية الخرطوم .. فأخذ قريبى من البوليس الورقة وأسرع بها إلى السيد الصديق المهدى .. وفى المساء جاءنا اثنان من قضاة المحكمة العليا البريطانية ومعهما قاض سودانى من المحكمة االعليا أيضا وأمروا بفتح أبواب الزنزانات .. وقد سقط

الكثيرون منا بمجرد فتح الأبواب من الإعياء والعطش والجوع .. وفى الأيام الأربعة أصيب كثيرون منا بتسمم حاد .

كانت هذه حال المعتقلين المائتين وخمسين فى زنزانات الخرطوم . وكان ذلك تصرف رجال البوليس .. ونحن نعرف أن يغضب البوليس لأن نفرا منه قد قتلوا ، ولكن البوليس يعرف أيضا أن نفرا منا أكثر ممن قتلوا منهم قد استشهدوا فى ذلك اليوم، ومع ذلك تصرف البوليس ، وتصرف بعض ضباط البوليس مؤيدين هذا الذى حدث بكل أسف ولكنا صبرنا .

وفى تلك الليلة أمر قضاة المحكمة بنقل أغلبيتنا إلى سجن الخرطوم وتخفيف العدد بالزنزانات إلى عشرة معتقلين فى كل واحدة ، وهؤلاء كانوا هم المتهمون الرئيسيون وكنت أنا واحدا منهم .. وأخذ التحقيق طريقه معنا .. ولما انتهى التحقيق بعد ثلاثة أسابيع نقلنا نحن أيضا إلى سجن الخرطوم ننتظر المحاكمة .

كانت محاكمة عجيبة فى واقع الأمر لا لأن القاضى لم يكن نزيها ولم يكن مقتدرا، ولكن لأن كل الشهود كانوا كاذبين سواءً كانوا من شهود البوليس بكل أسف أو كانوا من شهود الاتحاديين الذين أرادوا أن تحكم المحكمة بالإعدام على جميعنا .. البوليس الذى اعتقلنى وفتح بلاغا بمعاكسة البوليس وتلك مادة بسيطة فى قانون عقوبات السودان ذهب إلى الضابط المحقق بعد أيام وغير ما قاله عند فتح البلاغ واتهمنى بالتحريض على القتل العمد وأننى تسببت فى قتل (أمباشى) ذكر اسمه فى ساعة الاصطدام .. قال إنى أمرت أحد الأنصار أن يطعنه فطعنه بسكينة وسقط ميتا .. كل هذا طبعا كان كذبا ، واستمرت المحكمة لفترة طويلة .

وفى يوم من الأيام جاءنى فى الصباح الباكر فى سجن الخرطوم رجل البوليس الذى كان قد تسلم البلاغ الأول ضدى وسجله فى دفتر البلاغات ، وقال لى إن هناك مؤمراة كبيرة لسرقة دفتر البلاغات الذى فيه البلاغ المفتوح ضدك بمعاكسة البوليس وهى تهمة بسيطة جدا ، وقد رأيت أنت فى المحكمة أن المادة التى وضعت ضدك الآن هى المادة ٢٥١ وهى القتل العمد وعقوبتها الإعدام ؛ لذلك جئت لأخبرك أن تطلب من محاميك فى المحكمة أن يطلب من القاضى إحضار هذا الدفتر لتحتفظ به المحكمة حرصا على العدالة فيما يختص بالمتهمين ومن بينهم أنت . فشكرته على ذلك وفى

المحكمة أخبرت الأخ أحمد جمعة المحامى ـ وكان يترافع عنا هو والأخ زيادة أرباب والأخ محمد أحمد محجوب وكان محجوب يرأس هيئة الدفاع ـ أخبرت الأخ أحمد جمعة بما قاله لى جندى البوليس الذى كتب البلاغ الأول .

وعندما أعلن القاضى بدء النظر فى القضية وقف الأخ أحمد جمعة وطلب منه إحضار ذلك الدفتر حرصا على حفظه من الضياع ؛ لأن فيه ما يهم بعض المتهمين ومن بينهم أمين التوم . ثم قال له : إننى عرفت أن هذا الدفتر ربما سرق ، وإذا سرق فإن العدالة لن تتوفر للمتهمين فى هذه المحكمة . . وافق القاضى وأمر بإحضار الدفتر الذى وضع على مكتبه ، ومن هنا أخذه الأخ أحمد جمعة وفتح صفحة أول مارس ، ووجد أن البلاغ المفتوح ضدى هو مادة تتعلق بمعاكسة البوليس بينما كانت المحكمة تنظر ضدى فى قضية بالقتل العمد أو التحريض على القتل العمد . وهكذا سارت المحاكمة . . كان كل الشهود كاذبين ولكن القاضى الذى كان يرأس المحكمة كان شابا بريطانيًا مقتدرا استطاع أن يؤكد لنفسه كذب هذه الشهادات . . لذلك أطلق سراح كل المعتقلين بعد ما يقرب من خمسة أشهر أمضيناها فى الاعتقال ما عدا أربعة أشخاص كانوا : الأمير عبد الله نقد الله وعوض صالح وعلى فرح وعلى هبوية . أحيل هؤلاء إلى محكمة عليا وحكمت المحكمة العليا على عوض صالح بالإعدام وعلى الثلاثة الباقين بالسجن لمدة طويلة واستؤنفت الأحكام .

انتقلت قضية أول مارس بعد ذلك إلى محكمة الاستئناف العليا ، وكانت مكونة من رئيس القضاء رئيسا وقاضيين من قضاة المحكمة العليا ، وكان يمثل الدفاع فى هذه المحكمة الأستاذ محمد أحمد محجوب ، ويمثل الاتهام الأستاذ أحمد متولى العتبانى ، وكانت المحكمة قد شكلت لتنظر فى الاستئناف المقدم من المحاكمين الأربعة ودخلت المحكمة فى مداولات ومناقشات طويلة انتهت فى نهايتها بإعلان الحكم ، وكان يقضى بتخفيف حكم الإعدام على عوض صالح بالسجن المؤبد وعلى تثبيت الأحكام بالسجن التى صدرت فى المحكمة الكبرى ضد المتهمين الثلاثة الآخرين .

ولا بد لنا ونحن نتحدث عن حوادث مارس وعن محاكمات المتهمين فى حوادث مارس من أن نشير إلى فقرات هامة من الحيثيات التى أصدرت بها المحكمة ، محكمة الاستئناف العليا ، حكمها الأخير . . جاء فى تلك الحيثيات ما يأتى :

إن هذا الصراع الذى أدى إلى خسائر جسيمة فى الأرواح والأجسام لم يثبت بأنه كان مدبرا ، وكان إلى حد بعيد نتيجة لسلسلة من الحوادث المؤسفة التى بلغت قمتها

عند ميدان كتشنر حيث انطلقت تلقائيا عوامل الفوضى ، ومن الواضح أن الحكومة نفسها لا تنجو من كل اللوم عن حوادث أول مارس ، فقد سمحت للموقف أن يتطور وفى النهاية كانت عاجزة عن ضبطه بشكل يؤكد حفظ النظام العام .. إن احتياطات الأمن التى اتخذت لم تكن كافية بالمرة ، وكانت قد رتبت على عجل .. إن هذا التقصير من جانب الحكومة مفهوم ، لأنها لم تكن لها خبرة فى الحكم أو كيف تستخدم بشكل فعال جهازها المصلحى لإقرار القانون والنظام ، ولكن بعد انقضاء تلك الظروف الحرجة حصل تحسن ملموس فى حالة الأمن ، وكسبت الحكومة الجديدة على مر الأيام خبرة فمضت تجتاز فترة الانتقال باستقرار ، ولقيت تأييد المعارضة فى المسائل القومية .

واضح من هذه الحيثيات التى أصدرتها محكمة الاستئناف بعد نظرها قضية أول مارس أن المحكمة كانت مقتنعة بأن حادث مارس لم يكن مدبرا وأن الاصطدام حصل تلقائيا وأن الحكومة تصرفت تصرفا سيئا أدى إلى هذا الاصطدام ؛ لجهلها بالحكم وعدم استعدادها لدرء أى تصادم يمكن أن يحدث بين البوليس والمواطنين فى ذلك اليوم الهام.. ومع ذلك ومع هذه الحيثيات التى صدرت ومع أن حكم الإدانة الذى صدر ضد المواطنين الأربعة من أعضاء حزب الأمة كان لأنهم قادوا أو اشتركوا فى موكب ثبت على أنه أصبح غير قانونى فى بعض مراحله الأخيرة .. ولم يحاكموا بالقتل أو بالتدبير للقتل ، مع ذلك استمر أول مارس لفترة طويلة ، وربما إلى هذا اليوم بعبعا يخيف الآخرين .. يتحدثون عنه دائما بأنه تعبير عملى عن وحشية حزب الأمة بينما برأت المحاكم الثلاث التى نظرت قضية أول مارس ، حزب الأمة مما يقولون ..

وبكل أسف إن تشويه الحقائق استمر لفترة ولا يزال مستمرا ولكن أول مارس لم يذهب بغير عظات وعبر ، فقد اتعظت الحكومة وعرفت أنها لن تستطيع أن تتجاهل تلك المعارضة القوية ، ووضح لها أنها إذا أرادت أن تنهى فترة الحكم الذاتى بتقرير المصير بالاتحاد مع مصر فإن جانبا قويا وعنيدا جدا سيقف ضد هذا القرار ولن تستطيع الحكومة فى مثل تلك الحال أن تقدر ما يمكن أن تؤول إليه حالة البلاد من الفوضى .

رأيت أن أعطى أول مارس كل هذا الاهتمام مع أنه ذهب فى التاريخ ؛ لأن الكثيرين لا يزالون يحاولون أن يذكروه كلما أرادوا أن يدبروا هجوما ضد حزب الأمة وضد الأنصار ، وتعمدت أن أذكر كثيرا من التفاصيل عن حوادث أول مارس ليلم بها من يقرأ هذه المذكرات .

١٦ـ التحول الكبير

أعدت حكومة الوطنى الاتحادى من يناير حتى مارس عام ١٩٥٤م برامجها فى الحكم ونظمت دواوين وزاراتها وعينت كبار موظفيها فى هذه الدواوين ، كما نظمت المعارضة نفسها داخل المجلسين وخارجهما . . الحكومة التزمت بالديمقراطية داخل البرلمان وخارجه فى هذا العام ١٩٥٤م ما فى ذلك شك والمعارضة لعبت دورها ببراعة فى حدود ديمقراطية سليمة فى داخل البرلمان وخارج البرلمان . تعارض الحكومة عندما تجب المعارضة ، وتؤيدها عندما لا تجد مأخذًا فى تصرفها . وسار الحال على ذلك طوال عام ١٩٥٤م . . نظام ديمقراطى سليم تحترم فيه الأغلبية الأقلية وتمارس الأقلية مسؤولياتها فى ديمقراطية سمحة .

وفى وقت لاحق من ذلك العام حدث ما استوجب أن تكون هناك معارضة قوية لبعض تصرفات الحكومة . . من تلك التصرفات تدهور فى الخدمة المدنية ، وبكل أسف فإن ذلك حدث عندما كانت تمارس لجنة السودنة أعمالها . تقصى الموظفين الأجانب من البريطانيين والمصريين لتحل محلهم موظفين سودانيين . . انغمست الخدمة المدنية بكل أسف فى ممارسات حزبية بغيضة لصالح مؤيدى حزب الحكومة ولتعطيل مصالح الجانب الآخر ، وقد كان ذلك واضحا ومحسوسا لكل إنسان ثم إن الحكومة تغاضت تغاضيا كاملا عن حملات مصر ضد المعارضة بوسائلها الإعلامية وبشكل واضح ومفضوح وموجه . ثم كانت هناك ضمن هذه الحملات والتدخلات الزيارات التى كان يقوم بها صلاح سالم بأمواله ساعيا لترجيح كفة الاتحاد عند تقرير المصير . فى هذا العام حدثٌ هام أيضا فقد أشيع ونشر بين الناس على نطاق واسع أن هناك عناصر مصرية تسعى لدى بعض عناصر سودانية فى الجيش السودانى لإحداث انقلاب، وأخذ على الحكومة أنها سكتت على ما يشاع لم تكذبه ولم تفعل شيئا يوقفه إن صح ما أشيع . . . لذلك شنت المعارضة نقدا شديدا ضد الحكومة فى البرلمان وفى قيادة أحزابها وفى الصحف الاستقلالية . واتهمتها بالتقصير فى حق السودان وبالتقصير فى حماية الجو الحر المحايد واستخدام السلطة التى منحها إياها الحكم الذاتى .

وفيما تشن المعارضة هذه الحملات الشديدة بدأت معركة استقلالية داخل الحزب

الوطنى الاتحادي . . فقد نشر السيد خلف الله حاج خالد وزير الدفاع وأحد أقطاب الختمية فى جريدة (صوت السودان) حديثا اتهم فيه الحكومة بقبول حزبها الرشوة من مصر ، وتهاونها فى تحقيق الجو الحر المحايد . والتقط حزب الأمة وصحفه حديث السيد خلف الله حاج خالد مرحبا به ومؤيدا له فى حين أن السيد محمد نور الدين نائب رئيس الحزب الوطنى الاتحادى أغلق أبواب جريدة (صوت السودان) لأنها نشرت ذلك الحديث لقطب الختمية السيد خلف الله حاج خالد .

فى هذا العام وبعد وقت قصير من نشر بيان خلف الله أقال السيد إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء السادة الوزراء : ميرغنى حمزة وخلف الله حاج خالد وأحمد جلى . . وكلهم من وزراء الختمية ، وقد اتهمهم السيد إسماعيل الأزهرى فى بيان أصدره بالتغيب عن اجتماعات مجلس الوزراء ، وعرقلة أعمال المجلس . . لم يسكت الوزراء الثلاثة من الختمية على هذا الإجراء ، وأصدروا هم من ناحيتهم بيانات اتهموا فيها رئيس الوزراء بضياع وقت الدولة والشعب فى رحلات طويلة قام بها إلى أوروبا ، وقال فى حينه إنها كانت رحلات للمجاملة ، واتهموه أيضا بأنه صنع حلقة داخلية من حزب الأشقاء فى مجلس الوزراء ، وكانت هذه الحلقة الداخلية هى الإدارة الفاعلة داخل المجلس أما الوزراء الآخرون من أمثالهم فقد كانوا بعيدا عن كل القرارات الهامة، ولا يعرض عليهم إلا مسائل روتينية عادية . وأخذوا على رئيس الوزراء أيضا أنه يتآمر مع مصر لتحقيق أهداف لا يقرها شعب السودان ويقوم باتصالات سرية مع زعيم حزب الأمة لم يكشف عما دار فيها لمجلس الوزراء ثم اتهموه بالتهاون فى مسألة مياه النيل التى تأخذ مصر منها نصيب الأسد . . وفى النهاية دعوا كهدف سياسى لهم إلى اتحاد مع مصر يتمثل فى استقلال نظام الحكم فى السودان ، وقيام حكومة وبرلمان مستقلين فى كلا البلدين وتمثيل خارجى منفصل ، ونقد خاص بكل منهما وعلاقة الند بالند بين السودان ومصر .

حزب الأمة رحب ببيان الوزراء بقوة واعتبره تحولا واضحا نحو الاستقلال . . وقد زاد من أهمية البيان أن الوزراء الثلاثة كانوا من زعماء طائفة الختمية ، ولم يكن فى وسع أحد أن يتصور أنهم يفعلون ذلك بغير رضاء زعيم الختمية الأكبر السيد على الميرغنى .

وفى خلال عام ١٩٥٤م انضمت الجبهة المعادية للاستعمار إلى الجبهة الاستقلالية وقد رحبت الجبهة الاستقلالية وحزب الأمة بانضمامها ترحيبا قويا ، ورحب بهم فى البداية الإمام عبد الرحمن المهدى الذى استقبل وفدا من قيادتهم ، وقال لهم إنهم على اختلاف فى العقائد السياسية والمبادئ مع بقية أحزاب الجبهة الاستقلالية ، ولكن ذلك لا يمنع من أن نسير جميعا حتى نحقق الاستقلال لبلادنا ، وبعد ذلك فليعمل كل بما تسمح به القوانين والنظم التى تكون قائمة والديمقراطية التى ارتضيناها جميعا .. وكان انضمام الجبهة المعادية للاستعمار كسبا قويا جدا من الناحية الشعبية للجبهة الاستقلالية ؛ ذلك لأن الجبهة المعادية للاستعمار تضم نفرا قويا من الشباب الأقوياء العاملين والمنظمين ، وأن لها أثرا كبيرا جدا فى صفوف الطلبة والعمال ... وما كاد عام ١٩٥٤م يقترب من نهايته حتى أصدر السيد إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء ورئيس الحزب الوطنى الاتحادى حديثا نشر فى الصحف قال إنه يعبر فيه عن رأيه الخاص حول مصير السودان السياسى .. قال فى ذلك الحديث أنه يرى أن يكون السودان جمهورية برئيسها ومجلس وزرائها كما لمصر رئيس ومجلس وزراء . وأن يتجلى الاتحاد بين السودان ومصر فى اجتماعات دورية يعقدها مجلسا الوزراء فى الدولتين سويا مرة أو أكثر فى كل عام ، وتخضع قرارات هذا المجلس المشترك لإجازة البرلمان فى البلدين .. المعارضة رحبت ببيانه وانتقدته لعدم ذكر السيادة فى هذا البيان وذهابه إلى إجراءات ملتوية فى طريق الاتحاد ، وفضلت بطبيعة الحال بيان الوزراء الثلاثة الذى اعتبرته قريبا جدا من الاستقلال لكامل للسودان .

وهكذا كان محصول العام جيدا من حيث التحولات فى قيادة الاتحاديين وطائفة الختمية نحو الاستقلال .. كان عاما مثمرا ، وقد لعبت فيه الحكومة وأحزابها دورا كبيرا فى تثبيت دعائم الديمقراطية وفى بلورة الأفكار السياسية نحو تقرير المصير ، ووضح بنهاية العام أن مصير السودان لن يكون إن شاء الله شيئا آخر غير الاستقلال .

انتقل السودان إلى العام ١٩٥٥م برصيد كبير من الأحداث الهامة كان لها الأثر فى تطوره الاستقلالى عند تقرير المصير . فقد شهد عام ١٩٥٥م التحول الكبير عند وزراء الختمية الثلاثة الذى أدى فى النهاية إلى انقسام واضح فى هيئة الوطنى الاتحادى بين مؤيدين لهم ومعارضين لهم .. وشهد العالم أيضا إرهاصات واضحة فى تحول قيادة

الختمية نحو الاستقلال ، كما شهد التحولات الكبرى فى قيادة الوطنى الاتحادى بالسير فى طريق الاستقلال .

وفى مصر حدثت بكل أسف تنحية اللواء محمد نجيب فى نهاية عام ١٩٥٤م ليحل محله جمال عبد الناصر ، ولم يكن لهذا التغيير غير المرغوب فيه أثر كبير على مجريات الأحوال فى السودان .. فقد خطى السودان خطوات واسعة فى ظل الحكم الذاتى وديمقراطيته السليمة نحو تقرير المصير برغم تدخلات مصر سابقا ولاحقا .. وأمضى حزب الأمة عام ١٩٥٤م بعد أحداث مارس فى عمل بناء متصل .. أبلغ الحكومة المصرية فى عدد من الرسائل احتجاجه واحتجاج الشعب السودانى على تدخل مصر السافر وغير السافر فى شؤونه فى تقرير المصير بعيدا عن كل المؤامرات ، وطالبها باحترام اتفاقية الحكم الذاتى واتفاقية (الجنتلمان) المعقودة بينه والحكومة المصرية . وأوفد الحزب الوفود من زعمائه إلى كل أنحاء السودان ليدعموا الحركة الاستقلالية ، وليبلغوا الشعب ليعد نفسه لمعركة تقرير المصير وبناء السودان الحر المستقل ،وزاد من مقدرة صحافته على مواجهة الظرف السياسى الذى كان قائما ورفعها إلى مستوى الأحداث .. عقد الاجتماعات السياسية الشعبية الكبيرة يخطب فيها زعماء حزب الأمة والشباب والجبهة الاستقلالية داعين الشعب كل الشعب للوقوف مع الاستقلال عند تقرير المصير .. ورحب باتجاه رئيس الحزب الحاكم وعدد من وزراء حزبه نحو الأخذ بمبدأ الاستقلال ونبذ فكرة الاتحاد . وتابع الترحيب بأساليب ووسائل عديدة كانت فعالة .. رحب بزيارات الأزهرى كرئيس للحكومة لمناطق نفوذ حزب الأمة فى المناسبات والمؤتمرات القبلية ..ووجه جماهيره ليكون الاستقبال وديا ، ولكن فى أعظم مظهر شعبى مؤيد للاستقلال ومنكر للاتحاد .. وليس لدى شك أن سلوك حزب الأمة وبصفة خاصة فى النصف الأخير من عام ١٩٥٤م كان له أعظم الأثر فى التحولات الاستقلالية التى نشأت فى صفوف الحزب الوطنى الاتحادى ، أما الجبهة الاستقلالية فقد زادت قوة ومنعة فى عام ١٩٥٤م .. انضم إليها حزب الاستقلال الجمهورى الذى أنشأه وزراء الختمية الثلاثة ميرغنى حمزة وخلف الله حاج خالد وأحمد جلى ومعهم الدرديرى محمد عثمان وآخرون ، وانضم للجبهة الحزب الجمهورى الاشتراكى .. ومن ناحية أخرى وقف اتحاد الطلبة بكلية الخرطوم الجامعية بجانب الاستقلال وأصدروا بيانًا يشتمل على نقاط ثلاث :

* **الأولى** : استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا .

* **والثانية** : عدم الدخول فى أحلاف عسكرية أو قبول معونات تقود إلى الأحلاف العسكرية ، وتوفير الحرية الكاملة للشعب .

* **ثالثا** : استنكار ورفض بيان السيد إسماعيل الأزهرى عن الاستقلال الذى كان تشويها للاستقلال فى حديثه الطويل عن الرباط مع مصر .

كما أبرق الطلبة الجامعيون المبعوثون إلى الخارج الحكومة والأحزاب السياسية مطالبين بالإجماع على الاستقلال . . ومن ناحية أخرى أعلن اتحاد المزارعين فى الجزيرة واتحاد العمال فى الخرطوم فى مواكب ضخمة وقوفهم بجانب الاستقلال . . وبذلك اكتملت للجبهة الاستقلالية كل المقومات الشعبية التى لا يمكن لأى حكومة تخطيها عند تقرير المصير ، وأصبحت الجبهة الاستقلالية تنظيما سياسيا قويا مرتبا فى قيادته والقاعدة الشعبية . . أما الحكومة وحزبها فلم يبق أمامهم فى عام ١٩٥٥م إلا أن يأتمروا بأمر الشعب ما داموا فى بلد يحكمه نظام ديمقراطى ويطمح شعبه إلى مزيد من الديمقراطية والحرية ؛ لذلك اجتمع المكتب السياسى للحزب الوطنى الاتحادى وهيئته وبعد نقاش استغرق بضعة أيام أصدر قراراً بقيام جمهورية سودانية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة . . ثم أضاف تفاصيل تتعلق بالرباط بمصر إرضاءً للأقلية فى داخل الحزب التى كانت لا تزال تحلم بهذا الرباط من أعضاء الوطنى الاتحادى .

الجبهة الاستقلالية رحبت بالقرار وأنكرت ملحق الرباط بمصر ثم أوفدت نفرا من قادتها لرئيس الحكومة ؛ ليبلغوه أنها ترحب باتجاه حزبه نحو الاستقلال وأنها ستشد من عضد الحكومة داخل وخارج البرلمان ، وأنها تطلب أن تعقد أحزاب الحكومة والمعارضة ميثاقا وطنيا بتأييد الاستقلال التام وسيادة السودان لأهله .

ولكى تكتمل الصورة عن جهد الجبهة الاستقلالية لتوحيد كلمة الأحزاب السودانية على الاستقلال والإسراع بعملية تقرير المصير والاتفاق على سياسات سليمة فى الداخل والخارج أعدت مشروعا لميثاق وطنى بينها وبين الحكومة ، وأرسلته مع مندوبين منها للسيد الأزهرى ؛ لدراسته والموافقة عليه والتوقيع عليه فيما بعد . . . وكانت نقاط مشروع الميثاق الذى قدم للأزهرى بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٥٥م تتلخص فيما يأتى :

أولا : إعلان استقلال جمهورية السودان المستقلة غير المشروط ، ذات السيادة

الكاملة التى تتمثل فى علمها وجيشها ونقدها وسياستها الاقتصادية والخارجية ودستورها .

ثانيا : تتقدم الحكومة والمعارضة للبرلمان إلى الدولتين فى شهر أغسطس عام ١٩٥٥م بجلاء جيشيهما عن السودان وفقا للمادة ١١ من الدستور . . وتتقدمان للدولتين فى الشهر نفسه بحذف كلمات الرباط بمصر الذى جاء فى المادة ١٢ من الدستور ما دام الشعب السودانى حكومة ومعارضة يقف فى جانب الاستقلال . .

ثالثا : تجنب الارتباط بأى أحلاف عسكرية .

رابعا : تأليف لجنة مشتركة من الحكومة والمعارضة لدراسة مشاكل الجنوب وإيجاد الحلول لها .

خامسا : المحافظة على علاقات الصداقة مع مصر .

سادسا : فى حالة رفض الدولتين لهذا الطلب يطلب منهما إجراء استفتاء فى السودان حول الاستقلال والارتباط بمصر فى أقرب وقت ممكن .

هكذا كانت نقاط مشروع الميثاق الوطنى الذى أعدته وقدمته المعارضة للجانب الآخر ، ولكن السيد أزهرى لم يشأ أن يأخذ به ، ولعله كلن يخطط منذ ذلك الوقت أن يبادر هو وحزبه باتخاذ القرار بإعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، فيضع المعارضة أمام الأمر الواقع ، وهو يعلم أنها لن تعارض إعلان الاستقلال إذا تقدم به هو وحزبه ؛ لأن الاستقلال هو الغاية التى نشأت من أجل تحقيقها أحزاب المعارضة . . لقد حوصر السيد إسماعيل الأزهرى وحزبه فى واقع الأمر من كل الجهات ، ولم يبق لهم مجال إلا الوقوف بجانب الاستقلال . . ففى داخل حزبه الوطنى الاتحادى حدث انشقاق كبير بموقف وزراء الختمية الثلاثة الذين نحاهم عن مناصبهم الوزارية ، فكشفوا فى بياناتهم التى أصدرها عن أخطاء كثيرة ارتكبتها حكومة الأزهرى ، واتجهوا نحو تنظيم حزبهم السياسى حزب الاستقلال الجمهورى ، وجاهروا بوقوفهم بجانب الاستقلال . . وزعيم الختمية كان يتعاطف مع الوزراء الثلاثة وحزبهم ، وكان ذلك إرهاصا بتنحى الختمية عن مساندة ما تبقى من الوطنى الاتحادى . . ومن ناحية أخرى فإن الجبهة الاستقلالية ازداد حجم نفوذها السياسى كثيرا ، وأصبحت قادرة على إسقاط الحكومة فى البرلمان لكنها لم تشأ أن تفعل ذلك برغم إصرار الأحزاب الجنوبية على ذلك أملاً منها فى أن يتم

التوقيع على الميثاق بينها ورئيس الحكومة ، واحتراما لكلمة أعلنتها بتأييد الحكومة ما دامت تسير فى الطريق إلى الاستقلال . . ومن ناحية حزب الأمة فقد استطاع هذا الحزب أن يبرز موقف جماهيره فى الأقاليم فى تجمعات شعبية ضخمة كانت تستقبل السيد الأزهرى فى كل جولاته الإقليمية ، وتحذره من اتخاذ قرار بالاتحاد مع مصر مستندا إلى أغلبية بسيطة يحظى بها حزبه فى البرلمان نتيجة لانتخابات فاسدة . . وكان الإمام عبد الرحمن المهدى يستقبل إسماعيل الأزهرى فى سرايه ، ويتحدث إليه كثيرا . . كان يحثه ويشجعه على الوقوف مع الاستقلال ، وكان يطلب من زعماء الجبهة الاستقلالية حسن التعامل والود معه ، وكان يراه قريبا من الاتفاق مع الجبهة الاستقلالية على الاستقلال . ولعل هذه اللقاءات بين السيد الإمام والسيد أزهرى هى التى أشار إليها الوزراء الثلاثة فى أحد بياناتهم ، وأخذوا على رئيس الحكومة أنه لم يطلع الوزراء على ما كان يدور فيها . . ومن ناحية أخرى كان الإمام عبد الرحمن يهدئ من روع الجنوبيين النواب والزعماء الذين كان يلتقى بهم فى داره بعد حوادث الجنوب المؤسفة التى تفجرت فى ١٨ أغسطس ١٩٥٥م بتمرد من الضباط والجنود الجنوبيين ، وذهب ضحيتها المئات من الشماليين والجنوبيين فى عمليات التمرد ، ومحاكمات من ثبتت إدانتهم بالقتل العمد من الجنوبيين أمام المحاكم وإعدامهم ، وقتل أعداد أخرى من الجنوبيين فى عملية استعادة الأمن والنظام التى قام بها الجيش السودانى من الشمال بعد التمرد . . فالنواب الجنوبيون كانوا يحسون بمرارة شديدة ، وقد استولت موجات عارمة من الغضب على مشاعرهم ، وكانوا يحملون الحكومة مسؤولية أحداث الجنوب ، ويرون أن عملية استرداد الأمن والنظام فى الجنوب التى قام بها الجيش الشمالى أودت بحياة المئات بل ربما الآلاف من الجنوبيين الأبرياء لذلك كانوا يصرون على إسقاط الحكومة أمام معارضة قوية من بقية أحزاب الجبهة الاستقلالية ما دامت الحكومة تتجه نحو الاستقلال . .

وهنا برز الدور الوطنى الكبير الذى لعبه الإمام عبد الرحمن المهدى فى هذا الموقف. وكان الجنوبيون يثقون به ويحترمونه . . فقد ركز الإمام على ضرورة وحدة الصف فى الجبهة الاستقلالية إذا كانت تريد الاستقلال حقا ، وأكد للجنوبيين اهتمامه الشخصى بكل ما يحسون به من ألم كما أكد لهم أن جبهة الاستقلال هى التى تستطيع

تضميد الجراح إذا ظلت متماسكة حتى يتحقق الاستقلال ، وأن أى شرخ فى صفها سيحول بينها واستلام السلطة بعد إعلان الاستقلال . وكان الإمام فى اجتماعاته الفردية والجماعية يؤكد للنواب الجنوبيين أن الجبهة الاستقلالية وشخصه لا يعترضون على وضع مميز للجنوب عندما يكتب دستور البلاد الدائم . . وقد أسفرت اجتماعات السيد الإمام المتعددة مع النواب الجنوبيين عن عودة الصفاء إلى الجبهة الاستقلالية وتماسكها ، وانجلى الموقف كله عنها ، وأصبحت قوية أمام حكومة الوطنى الاتحادى التى تداعت أكثريتها واتجهت نحو الاستقلال .

وللحقيقة والتاريخ أرى واجبا علىَّ أن أسجل فى هذه المذكرات الثناء والإعجاب والتقدير للدور الوطنى الرائع الخالد لموقف وزراء الختمية الثلاثة فى حكومة الوطنى الاتحادى ، وللقاضى الدرديرى محمد عثمان يرحمهم الله ، فقد كان لمواقفهم الاستقلالية أثر واضح على كل التحركات التى حدثت فى الجبهة السودانية السياسية . . وكان تحركهم دافعا قويا لمزيد من نشاطات الجبهة الاستقلالية وكان له أعظم الأثر على اتجاه الأزهرى وحزبه نحو الاستقلال . . وللحقيقة والتاريخ أرى أن أسجل أيضا أن موقف زعيم الختمية سيادة السيد على الميرغنى وأقل ما يوصف به أنه كان غير رافض لتحرك وزراء الختمية ومسيرتهم حتى النهاية كان له أعظم الأثر فى إيقاظ الختمية وانتباههم وشطر الوطنى الاتحادى وإرغامه على السير مع موكب الاستقلال .

لا يزال عام ١٩٥٥م حافلا بالأحداث الكبيرة فى مجال التحرك الوطنى نحو الاستقلال . وفى يوم ١٦ أغسطس من هذا العام ١٩٥٥م تقدمت الحكومة بالتشاور مع المعارضة باقتراح إلى البرلمان يطلب إلى دولتى الحكم الثنائى مصر وبريطانيا جلاء قواتهما عن السودان بعد أن تمت إجراءات السودنة وفق اتفاقية الحكم الذاتى حتى يتاح للشعب السودانى القيام بإجراءات تقرير المصير . . وبعد خطابات وطنية رائعة ألقاها زعماء الحكومة والمعارضة فى المجلس أجيز الاقتراح ، وأصبح معلومًا أن جلاء الجيشين المستعمرين سيتم فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إجازة الاقتراح ، وقد تم ذلك فى حينه .

استقبل الشعب بحماس بالغ قرار الجلاء فى مواكب شعبية عظيمة سارت فى كل مدن وقرى البلاد وابتهجت الأحزاب السياسية بالقرار ، وعبرت عن ذلك بتسيير المواكب والاجتماعات الشعبية الرائعة وبالمقالات القوية التى دبجتها أقلام الكتاب فى صحف الحكومة وصحف المعارضة حاثة الجميع على اتصال السير ومتابعة الجهد حتى

تقرير المصير وإعلان الاستقلال .

وفى نوفمبر من هذا العام وعقب ما ترتب على أحداث الجنوب والتمرد فيه من آثار تسببت فى حالة مؤسفة من القلق والحزن والفرقة بين الشماليين والجنوبيين من أبناء البلاد ، وما ترتب على ذلك من حاجة ماسة إلى رأب الصدع وتضميد الجراح وضم الصف رأت المعارضة أن المخرج من هذا الموقف القلق المضطرب هو قيام حكومة قومية من أحزاب الحكومة والمعارضة ، وتقدمت بطلب إلى رئيس الحكومة بهذا الصدد ، ولكن السيد أزهرى رفض الطلب وأصر على بقاء حكومة الوطنى الاتحادى حتى نهاية المشوار ؛ لذلك رأت المعارضة فى تلك المرة أن تقدم اقتراحا بحجب الثقة عن الحكومة وقررت أن تقيم هى الحكومة القومية إذا فازت بثقة المجلس .

قدم الاقتراح بسحب الثقة فى مجلس النواب ونوقش فى جو عاصف وسقطت الحكومة بأغلبية صوتين للمعارضة .

السيد إسماعيل الأزهرى وحكومته استقالوا كما تقضى اللوائح والدستور ثم تحدد يوم ١٥ نوفمبر عام ١٩٥٥م موعدا لاختيار رئيس الوزراء الجديد . . وترشح للمنصب السيد أزهرى مرشحا عن حزب الحكومة والسيد ميرغنى حمزة مرشحا عن المعارضة ، وعند إجراء عملية التصويت فاز السيد أزهرى بأربعة أصوات وعاد إلى الحكم . . كانت عملية ديمقراطية أصيلة رائعة قبل نتيجتها فى المرة الأولى رئيس الحكومة بصدر رحب ، وقبلت المعارضة فى المرة الثانية قرار البرلمان الذى أعاد الأزهرى إلى السلطة ، ولم تعقب عليه . . واستأنف الركب مسيرته بعد فترة توقف لم تدم طويلا نحو تقرير المصير السياسى للسودان وإعلان الاستقلال .

وحادث آخر هام جدا حدث فى يوم ٣ ديسمبر ١٩٥٥م كان البيان المشترك الذى أصدره السيد الجليل الإمام عبد الرحمن المهدى وسيادة السيد على الميرغنى ، وقد كانت بينهما فرقة دامت ٥٥ عاما ، أما الإمام عبد الرحمن فقد كان أبوه الإمام محمد أحمد المهدى الذى قاد الثورة المهدية فى القرن التاسع عشر ، وحرر البلاد والشعب من دنس الاستعمار وأعاد للدين فى البلاد أصالته ونقاءه . . وأما سيادة السيد على الميرغنى زعيم الطائفة الختمية فقد رفض والده السيد محمد عثمان ثورة المهدى ، وبذل جهدا عظيما لوأدها فى شرق السودان ، ولما رأى أن ساعد الثورة قد اشتد وتم انتصارها الساحق على جيش الاستعمار هاجر من السودان ومعه أسرته ، وعاد السيد على الميرغنى إلى

السودان بعد معركة كررى ؛ ليعيد الحياة إلى الطائفة الختمية فى البلاد بعد انتهاء عهد المهدية . .

حكومة الحكم الثنائى استغلت هذا الخلاف العقائدى بين السيدين ، وكانت تزيد نار الفرقة اشتعالا كلما رأت أنها توشك أن تخبو . . وامتد الخلاف من السيدين إلى الأنصار والختمية ، وشهدت البلاد طول هذه الفترة صراعا بين الأنصار والختمية ، كان من مصلحة الاستعمار ألا يوضع له حد . هكذا كان البيان :

بسم الله الرحمن الرحيم

الآن وقد شاء الله فتحقق الأمل العظيم الذى ظلت تنشده البلاد منذ أن التقينا وتصافينا ابتغاء مرضاة الله والوطن . يسرنا أن نعلن عزمنا على الوقوف متكاتفين فيما يعود على الأمة السودانية الكريمة بالخير والسعادة والحرية والسيادة الكاملة . . وأننا نحرص على أن تجتاز البلاد هذه المرحلة الدقيقة بطمأنينة وسلام إلى مصيرها العظيم المأمول ، ونهيب بالمواطنين جميعا أن ينسوا ذواتهم فى سبيل خدمة الوطن العزيز وتحقيق أمانيه الكبرى حتى يتوفر الاستقرار والطمأنينة الضروريان فى هذا الظرف العصيب ، ونرجو أن يتهيأ بذلك الجو الملائم بتعاون جميع أحبابنا ومؤيدينا على البر والتقوى والخير العام . . كما نأمل أن يمكن التقاء جميع الأحزاب فى الحال على قيام حكومة قومية تكون صمام الأمان لكل ذلك ، وتستطيع إنقاذ البلاد من كل خطر متوقع .

والله المستعان والموفق لما فيه الخير والصواب . .

إمضاء	إمضاء
عبد الرحمن المهدى	على الميرغنى

الخرطوم فى ٣ ديسمبر ١٩٥٥م

وما كاد الشعب السودانى يستمع إلى بيان السيدين حتى خرجت جموعه الحاشدة فى المدن والأرياف مهللة ومكبرة وشاكرة الله على اللقاء على هدف وطنى موحد ، ووضع الختمى يده على يد الأنصارى ؛ ليسيروا معا نحو الغاية المرجوة .

كادت المسيرة نحو الاستقلال أن تصل إلى نهايتها التى وضحت معالمها . . وفى

يوم ١٩ ديسمبر ١٩٥٥م ، وقد كان الاتفاق قد تم بين الحكومة والمعارضة على صيغة قرار الاستقلال ، قدم أحد نواب المعارضة وثناه نائب حكومى الاقتراح التالى :

« نحن أعضاء مجلس النواب فى البرلمان ، نعلن باسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ، ونطلب من معالى الحاكم العام أن يطلب من دولتى الحكم الثنائى الاعتراف بهذا الإعلان فوراً » .

نوقش الاقتراح بخطابات وطنية قوية رائعة كلها كانت مؤيدة له وأجيز بالإجماع بين دوى التصفيق والهتاف بحياة السودان المستقل من المواطنين الذين سعدوا بحضور تلك الجلسة التاريخية وبمسيرات شعبية كبيرة فى كل مكان . وما كاد القرار يبلغ إلى الدولتين حتى جاء التأييد منهما والاعتراف بقيام جمهورية السودان المستقلة . ثم واصل البرلمان السودانى اجتماعاته حتى يوم ٣١ ديسمبر من عام ١٩٥٥م وقد أجاز فى هذه الفترة القصيرة من الزمن القرارات الهامة التالية :

١ ـ اقتراح بإعطاء مسألة المديريات الجنوبية اهتماما خاصا عند كتابة دستور السودان المستقل ، يراعى فيه وضع الجنوب وضعًا يتناسب مع رغبات المواطنين هناك ومصلحة السودان عامة فى إطار السودان الموحد .

٢ ـ انتخاب مجلس سيادة سودانى يحل محل الحاكم العام ولجنته حتى إجازة الدستور .

٣ ـ الموافقة على دستور مؤقت للبلاد إلى حين قيام الجمعية التأسيسية .

٤ ـ وضع الترتيبات الضرورية لقيام الجمعية التأسيسية فى أقرب وقت ممكن .

٥ ـ الاتفاق على علم السودان الذى يحل محل علمى الحكم الثنائى وكان ذا ثلاثة ألوان : أصفر وأخضر وأزرق .

وقد تمت الموافقة على كل هذه الموضوعات وغيرها فى الفترة بين ١٩و ٣١ ديسمبر من عام ١٩٥٥م . وتكون مجلس السيادة ممثلا لكل قطاعات وأحزاب الشعب من السادة :

درديرى محمد عثمان ـ أحمد محمد يس ـ عبد الفتاح المغربى ـ أحمد محمد صالح ـ وسرسيو إيرو .

١٧ـ كيف تم إعلان الاستقلال

١٩٥٦

فى صباح اليوم الأول من يناير ١٩٥٦ م ، خرج نواب البرلمان ومعهم جماهير غفيرة من الشعب فى موكب وقور ومهيب إلى سراى الحاكم العام فى الخرطوم ؛ ليشهدوا العلمين ينزلان ، ويرفع السيدان إسماعيل الأزهرى رئيس الحكومة ومحمد أحمد محجوب زعيم المعارضة علم السودان باسم شعب السودان على سارية القصر . . وكان فى مقدمة من حضر هذا المشهد التاريخى الخالد الإمام عبد الرحمن المهدى الذى أنزل والده الإمام المهدى علم الاستعمار من سارية هذا القصر فى عام ١٨٨٥ م ، ورفع بعد معركة حربية ضاربة استشهد فيها وفى غيرها من المعارك عشرات الآلاف من المحاربين من الأنصار . . وكان منظرا مؤثرا جدا حين رأى المواطنون الإمام عبد الرحمن المهدى ينهض من مقعده عند رفع العلم ، ويحاول أن يتقدم إلى الأمام فيتعثر وقد انهمر الدمع غزيرا من عينيه عندما رأى علم السودان الجديد يرتفع خفاقا فى الفضاء ، وكان فى مقدمة من حضروا هذا المشهد التاريخى الخالد أيضا سيادة السيد على الميرغنى وكان متأثرًا جدًا بكل ما رأى وسمع . . كان وجود السيدين الجليلين معا فى هذا المشهد العظيم تعبيرًا قويًا عن وحدة الشعب السودانى . .

فى اليوم الأول من يناير ١٩٥٦ ، م طويت صفحة من تاريخ السودان بسلبياتها وإيجابياتها ، وافتتحت صفحة خالدة بنزول العلمين ورفع العلم واعتراف دولتى الحكم الثنائى بجمهورية السودان المستقلة . . وقد أصبح الاستقلال حقيقة يلمسها الناس ويحسون بها ويأملون أن تكون المسيرة فى ظل الاستقلال محققة الحرية والنماء والوفرة، وهى جميعا مقومات للاستقلال لا بد منها لكل شعب ينشد الحياة ويعمل من أجل تحقيق حاضر ومستقبل مشرق سعيد .

كانت فترة الحكم الذاتى ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ م امتحانا عمليا شاقا وعسيرا لشعبنا وللقيادات السياسية التى كانت تحكمه ، وتوجهه للخروج من مرحلة انتقالية دقيقة الحساسية إلى تقرير المصير . . فى هذه المرحلة قادت البلاد حكومة حزب واحد تلك كانت حكومة الحزب الوطنى الاتحادى . وبرغم الأحداث الكبيرة المؤسفة التى تفجرت

خلال فترة الحكم الذاتى فى أول مارس عام ١٩٥٤ م ، وتمرد الجنوب فى أغسطس عام ١٩٥٥ ، وما أريق من دماء عزيزة وغزيرة . . ورغم الأخطاء الكثيرة التى نسبت إليها كسماحها لمصر بالتدخل فى شؤون السودان ودفعها الموظفين الموالين لحزبها للانغماس فى السياسة الحزبية وتعطيل مصالح قطاع كبير من الشعب تمثله المعارضة ، وبرغم رفض هذه الحكومة التوقيع على الميثاق الوطنى الذى اقترحته المعارضة لتوحيد الصف ورفضها قيام حكومة قومية تعلن الاستقلال وتضفى على الاستقلال نكهة الوحدة الوطنية قبل وبعد إعلانه ، وبالرغم من أن إنجازها من حيث الخدمات للشعب كان قليلا ، وبالرغم من كل ذلك فقد كان لحكومة الوطنى الاتحادى إيجابيات لا بد من تسجيلها إحقاقا للحق وتثبيتا وذكرا لأحداث التاريخ . . فقد استطاعت هذه الحكومة بالاشتراك والتعاون مع المعارضة أن تنمى النظام الديموقراطى الذى بدأ فى الجمعية التشريعية ليكون برلمان الحكم الذاتى حقيقة ديمقراطية ليبرالية تحترم النظام الحزبى ، وتضع للحكومة والمعارضة حقوقا والتزامات وواجبات تؤدى ، ويجب أن تؤدى بدقة وفى لوائح وقوانين تقررها الحكومة والمعارضة فى البرلمان .

اعترفت حكومة الوطنى الاتحادى فى عهد الحكم الذاتى بالمعارضة كوجود حى واعترفت المعارضة بالحكومة كحقيقة لا بد من مواجهتها والعمل سويًا فى إطار ديمقراطى سليم . . وكان البرلمان منبرا ممتازا لجانبى الحكومة والمعارضة تتساوى فيه الفرص للجميع وقد برز فى هذا المجلس من الجانبين خطباء مفوهون مقتدرون أمثال السيد مبارك زروق من ناحية الحكومة ومحمد أحمد محجوب زعيم المعارضة . وكان المجلس النيابى مدرسة متقدمة جدا فى الخطابة والتكتيك والمناورة والمناقشة والدراسة للكثيرين من أعضائه . . واستطاعت الحكومة برغم الحدثين الكبيرين اللذين واجهتهما فى الشمال والجنوب واضطرت فيهما إلى إعلان حال الطوارئ لفترة محدودة ، استطاعت أن تتصرف باحترام كبير للديمقراطية التى كفلها الدستور ورضيها شعبنا . . حققت للمواطنين حريات كانوا محرومين منها لزمن طويل . . حرية الاجتماع ، حرية الكلام، حرى التنقل ، حرية الكتابة والنشر ، حرية الصحافة ، حرية قيام الأحزاب. . كل ذلك فى إطار قوانين عادلة ومتقدمة . . وبعد ذلك كله أكدت للشعب عمليا أن حكومة الحزب الواحد وليس الحكومة الائتلافية المكونة من مجموعة من الأحزاب هى

التى يمكن أن تسير شؤون البلاد بأغلبيتها البرلمانية مهما صغرت تلك الأغلبية ، وتتحمل أعباءها فى وجه المعارضة البرلمانية والشعبية ، ولا تتردد فى قبول الأمر الواقع واحترامه حتى إذا اتضح لها أن هذا الأمر الواقع برغم أغلبيتها فى البرلمان هو هدم ما انبنت عليه سياسة حزبها وأهدافه عندما تحولت فى هدوء وانتظام من مطلب الاتحاد مع مصر إلى الاستقلال فى تصميم وتبصر . . ولكنها أصرت على البقاء فى الحكم حتى نهاية المشوار برغم الانشقاق الذى حدث فى حزبها وقوة المعارضة المتزايدة لها . . واستطاعت الحكومة أن تنفذ كل ما جاء فى اتفاقية الحكم الذاتى وبدقة . . وفى التاريخ المحدد أكملت السودنة . . ثم حققت الجلاء للقوة الأجنبية التى كانت بالسودان من الجيشين البريطانى والمصرى ، وقد حدث كل ذلك بتعاون تام من جانب المعارضة البرلمانية والحزبية .

ومن الناحية الأخرى فإن المعارضة التى نشأت أصلا منذ بدء الكفاح من أجل تقرير المصير بحزب الأمة وحده ، وهو الحزب الذى تلقى وحده كل صفعات الاستعمار البريطانى والمصرى وصفعات أخرى كانت أشد إيلاما من صفعات الاستعمار ؛ لأنها جاءت من مواطنين سودانيين أنكروا عليه دعوته الشعب للمطالبة باستقلال السودان التام بكل حدوده الجغرافية المعروفة وطلبوا هم بدلا عن ذلك وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى وليس الاستقلال . . وجدوا فى سعيهم لتحقيق هدفهم ، وكان طبيعيا أن تقف معهم مصر ، بل طبيعيا أن تقود هى معركة المصير السياسى للسودان معهم .

خرج حزب الأمة من هذه المعارك وقد صقلته التجارب والأحداث ، وكان أقوى رصيد وطنى وشعبى للجبهة الاستقلالية وأمتن أساس قام عليه بناؤها . وقد أكدت قوة حزب الأمة وصموده رعاية الإمام عبد الرحمن المهدى له منذ مولده حتى آخر لحظة وانتماء جماهير الأنصار له بإيمان وفهم تام لشعاره (السودان للسودانيين) ولمبدئه وهدفه استقلال السودان . . واستطاع حزب الأمة بحسن تنظيمه ودقة إعداده أن ينشر دعوته فى كل مدينة وقرية وبادية فى السودان ، وأن يثير بين المواطنين وبصفة خاصة بين الأنصار الذين سقطت أعلام الاستقلال من أيدى آبائهم فى كررى وغيرها روحا من الفهم واليقظة والجدية ، واستعدادا لتحمل كل الصعاب ومواجهة المخاطر فى سبيل تحرير السودان واستقلاله . .

لقد كانت فترة الحكم الذاتى فى عامى١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ م تجربة جيدة للديمقراطية الليبرالية وامتحانا واجهته الأحزاب السياسية باقتدار وفهم ، وكان من الممكن أن تستمر هذه التجربة كأداة مقبولة لحكم السودان وكأفضل نظام للحكم كلما ازداد السياسيون والشعب فهما له . ولكن الأحداث المؤسفة فى سنوات مقبلة فى ظل الاستقلال قلبت الموازين وأهدرت القيم وضاعت الديمقراطية الصحيحة فى الفضاء المجهول ولعلها تعود مرة أخرى فى ظروف أفضل .

وفيما كانت الجبهة الاستقلالية وحزب الأمة ممثل فيها تضع نفرا من الشخصيات القيادية فى البرلمان ليؤدوا واجب النيابة . كنا نحن ، وكنا مجموعة ممن يمكن أن يطلق عليهم شباب القيادة فى حزب الأمة ، وإن كان الكثيرون منا قد تخطوا سن الشباب بقليل ، كنا نسهم بنصيب وافر فى أعمال الحزب فى السياسة والإدارة والتنظيم والإعلام والصحافة ، وكان السيد الصديق المهدى رئيس الحزب يقود هذا الفريق الهام . . وكان يقف بجانب تنظيمنا شباب الأنصار بالعاصمة . . وكان تنظيمًا دينيًا وسياسيًا رائعًا وفاعلاً ، التحق به جل شباب الأنصار بالعاصمة ونواحيها ، وكان مدرسة وطنية وأخلاقية استمدت المبادئ والأهداف والعقيدة من تعاليم الإمام المهدى وقيادة الإمام عبد الرحمن المهدى التى كانت قائمة ، واحتفظت بمثل رائعة للأخلاق الفاضلة والدين والوطنية . وقامت بدعم حزب الأمة سياسيا ووقفت مع الاستقلال . . . وكان تنظيم شباب الأنصار معينا لنا فى كل تحركاتنا السياسية فى العاصمة والأقاليم . . وكان يساعد الأمير عبد الله نقد الله فى قيادته للشباب نفر من خيرة الشباب أذكر منهم : عوض صالح وعثمان أحمد دفع الله وعبد اللطيف صالح وآخرين كثيرين . . . شباب الأنصار كان عاملا شعبيا فعالا فى كل معركة المصير والاستقلال ، وبصفة خاصة فى عامى الحكم الذاتى .

وكان للعمال والمزارعين والطلاب أثر كبير جدا على مسيرة البلاد نحو تقرير المصير فالاستقلال . . وكانت نقابات العمال والمزارعين واتحاداتهم حرة لا يقيدها من القيود إلا ما يفرض على كل مواطن آخر فى مجالات أخرى من قوانين تحمى المواطن وتصون حقوق الدولة فى عدالة مقبولة نسبيا . . وكان العامل والمزارع حرا فى انتماءاته السياسية والحزبية كيف شاء . . لذلك اتفق العمال والمزارعون فى نقاباتهم وفى اتحاداتهم على

مواقفهم المطلبية وحقوقهم النقابية والتزموا بتنفيذ قرارات قيادتهم العمالية والزراعية ما لم تنحرف نحو مواقف حزبية معينة .. أما الأخذ بالأفكار والعقائد السياسية والانتماءات الحزبية فكان حقا مشاعا لكل عامل ولكل مزارع ، ولم يكن فى وسع قيادات اتحادات المزارعين والعمال أن تفرض الانتماء الحزبى الذى تريده على كل أعضائها .. لذلك انقسم العمال والمزارعون النقابيون سياسيا على الأحزاب كأفراد وجماعات ، كل يؤيد الحزب الذى تعجبه مبادئه . وكان فى قيادة الأحزاب السياسية شخصيات عمالية أسهمت بنصيب وافر فى تحرك أحزابها .. وقد كانت الجبهة المعادية للاستعمار أنشط الأحزاب السياسية فى صفوف العمال الذين بهرت البعض منهم مبادئها اليسارية المتطرفة وأغرتهم مبشرة بالحصول على مكاسب كثيرة ، قالت : إنهم لن ينالوها بتأييدهم الأحزاب التقليدية ، ولما كان العمال والمزارعون فى نقاباتهم فئتين هامتين فى كل مجتمع فقد تسابقت الأحزاب السياسية إلى كسب تأييدهما .. وكان للأحزاب السياسية مؤيدون من الفئتين يقفون بجانب أحزابهم عند الحاجة إلى تأييدهم..

وفى مرحلة الحكم الذاتى فى عامى ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ م التقى العمال والمزارعون كما التقت الأحزاب السياسية ، وكان تأييدهم لمطلب الاستقلال من أقوى الدوافع لالتقاء الأحزاب وإعلان الاستقلال قبل انتهاء الفترة المحددة للحكم الذاتى بعام كامل.. وكذلك كان الحال بالنسبة لطلبة الجامعات والمعاهد العليا الذين التقوا برغم اختلافاتهم الحزبية وولاءاتهم العقائدية عند مطلب الاستقلال .. وأكدت بياناتهم ومواكبهم وبرقياتهم للحكومة والمعارضة موقفهم هذا ، وظلوا على اتصال بكل الأحزاب السياسية لتسقط من مبادئها الاتحاد مع مصر وتعلن الاستقلال للسودان فى أقرب وقت ممكن . وكان ذلك حقا كفلته اتفاقية الحكم الذاتى .. كان الطلبة فى طليعة العناصر الفاعلة القوية التى كان لها أعظم الأثر فى تحرك الأحزاب والتقائها عند إعلان الاستقلال .

وقبل أن أطوى هذه الصفحات لهذه الفترة الهامة جدا فى تاريخ السودان هناك ملاحظات ومواقف وانطباعات وأخبار أرى أن أسجلها فى كلمات للحقيقة والتاريخ .

أولا : لما رأت حكومة السيد أزهرى أن عددا من نوابها يوشك أن يفلت منها فى أيام انشقاق الحزب الوطنى الاتحادى وبعد خروج الوزراء الثلاثة ، وعندما وضح لها أن

المعارضة قد ازدادت قوة وأصبح واردًا أنها ستعمل على إسقاطها ، عينت الحكومة ستة عشر وكيل وزارة برلمانى من بين أعضاء حزب الحكومة فى مجلس النواب وأعدت لهم مكاتب ومرتبات ومخصصات بغير عمل لتضمن ولاءهم للحزب الحاكم والحكومة.

المعارضة اعتبرت هذا الإجراء رشوة للكبار ومسلكا مشينا للحكومة وسلطت على الحكومة حملات قوية فى البرلمان والصحافة .

ثانيًا : عندما ناقش البرلمان اقتراح الاستقلال كان الإجماع عليه رائعا .. حتى السيد محمد نور الدين الذى وهب حياته كسياسى فى سبيل تحقيق وحدة وادى النيل واندماج السودان ومصر ..وقف مؤيدا الاقتراح ، ومؤكدا أن السودان المستقل سيكون أفضل شقيق وصديق لمصر ، وقد أصبح السيد محمد نور الدين فيما بعد وزيرا فى حكومة الاستقلال برئاسة عبد الله بك خليل لأكثر من مرة حتى أطاح بها الجيش فى انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ م .

ثالثا : السيد إسماعيل الأزهرى وهو فى فورة رفضه بعناد شديد إنشاء الحكومة القومية التى اقترحتها المعارضة أعلن فى يوم ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ م فى مجلس النواب أنه سيعلن استقلال السودان فى المجلس يوم ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ م ، ووضع المعارضة فى موقف حرج وعجيب ؛ ذلك لأنه لم يناقش الأمر مع المعارضة فى حين أنه كان فى أمس الحاجة إلى أصواتها ، وفى حين أنه كان يعلم أن للجبهة الاستقلالية المعارضة مع نواب الجنوب مشاكل لا بد من حلها قبل تقديم الاقتراح .

ولعل السيد أزهرى كان يريد أن يجيز الاقتراح بأغلبية حزبه الصغيرة فى مجلس النواب ، وينسب فيما بعد إعلان الاستقلال إلى الوطنى الاتحادى وحده إذا غضبت الجبهة الاستقلالية لتجاهلها فى هذا الموقف الحاسم الهام ورأت أن يتغيب أعضاؤها عن جلسة ١٩ ديسمبر أو رأت أن تحجم عن التصويت مع الاقتراح .. ولكن الجبهة كانت أوعى وأبصر من ذلك كثيرا فقد عقدت اجتماعات متصلة بعد إعلان السيد أزهرى فى مجلس النواب ، وكانت آخر تلك الاجتماعات مع النواب الجنوبيين فى صالون الصحف الاستقلالية فى الخرطوم فى جلسة ظلت منعقدة الليل كله حتى الفجر ، وكان موضوع النقاش وضع الجنوب فى الدستور الدائم للبلاد ، وكانت تلك الاجتماعات صاخبة جدا .

الجنوبيون طلبوا وضع مادة تعتبر دستورية فى حين أن الدستور الدائم لم يكتب بعد لتحدد وضعا للجنوب فى الدستور يبيح لهم كل شىء حتى الانفصال عن الشمال إذا اتضح لهم أن فى ذلك مصلحة حقيقية للجنوب ، والجبهة الاستقلالية ترى أن ذلك غير ممكن وغير ملزم لمن يكتبون الدستور ، وكان يقود النقاش القانونى فى هذه الجلسات السيد محمد أحمد محجوب . . ورأت الجبهة أن السبيل العملى لطمأنة الجنوبيين أن يصدر البرلمان مع إعلان الاستقلال سويا بيانا أو اقتراحا يعطى الجنوب موقعًا خاصا به فى إطار السودان الموحد فى دستور السودان الدائم .

كان السيد الصديق المهدى يرحمه الله يترأس الاجتماع وقد أدار الجلسة بلباقة وحكمة برغم حدة المناقشات ، وفى نهاية الجلسة طلب السيد الصديق من النواب الجنوبيين الموافقة على اقتراح الجبهة بتقديم اقتراح بالنص الذى عرض عليهم على مجلس النواب قبل أو بعد إعلان إجازة الاستقلال مباشرة . . ووعدهم بدعمه الشخصى وتأييده لهذا الاقتراح وضمان كتابة مادة خاصة به فى دستور البلاد الدائم .

قام بعد ذلك أحد النواب الجنوبيين بعد تشاور مع الآخرين وقال : إننا نحترم السيد الصديق المهدى ونصدقه ولا نثق ببقية الشماليين ، ونحن لثقتنا بالسيد الصديق ولاعتقادنا أنه يوفى بوعده نقبل الاقتراح وسنعطى أصواتنا بجانب اقتراح إعلان الاستقلال الذى يجب أن يسبقه اقتراح الجنوب .

السيد أزهرى قال ما قال ، وحدد موعدا قصيرا يعلن فيه الاستقلال ، ولم يعبأ بالمشكلة التى واجهتها الجبهة الاستقلالية مع النواب الجنوبيين إطلاقا . . وفى الصباح حمل له مندوبون عن الجبهة الاستقلالية الاقتراح الخاص بالجنوب ، وبعد أن أوضحوا له كل شىء وعد بأن يصوت حزبه مع هذا الاقتراح تماما كما يفعل مع اقتراح إعلان الاستقلال .

رابعًا : حاولت أن أحصل لوالدى التوم ساتى حمد بطاقة لحضور الاحتفال بإنزال العلمين ورفع العلم السودانى على ساريات قصر الحاكم العام . . ولما أخفقت أن أحصل على البطاقة لوالدى لحضور ذلك الحفل العظيم برغم الجهد الذى بذل قررت ألا أذهب أيضا ، ولكن كان لا بد لنا من مشاهدة هذا الحدث التاريخى الهام . . لذلك أخذت والدى فى عربتى وجلس فى العربة خلفنا ولداى مهدى وكان عمره ١٥ سنة

وعبد الله وكان عمره ١٠ سنوات .. ووقفنا بعربتنا على ما يسمى بشارع القصر الآن أمام شركة (سودان مركنتايل) وكانت ساريات القصر مرئية لنا .. ثم شهدنا وما أعظم ما شهدنا .. رأينا العلمين البريطانى والمصرى ينزلان ثم رأينا علم السودان بألوانه الثلاثة يرتفع خفاقا فى الفضاء .

بكى والدى وبكيت كثيرا ونحن نشاهد هذا المنظر الرائع المهيب وكانت دموع فرحنا غزيرة مسرفة فى غزارتها .. وبكى ولدانا وهما يشهدان معنا فى تلك اللحظة الخالدة صفحة من تاريخ الاستعمار تطوى وصفحة الاستقلال تفتح من جديد .

١٨ـ حكومة عبد الله خليل ١٩٥٦ـ١٩٥٨

لم يعد لمنصب الحاكم العام بقاء مع الاستقلال ، وقد حل محله مجلس السيادة المنتخب بواسطة البرلمان . وقد افترض فى تكوين هذا المجلس أن يكون ممثلا لكل فئات الشعب وأحزابه السياسية . .

ومنح الدستور المؤقت مجلس السيادة سلطة رأس الدولة ، فهو يجيز كل القوانين والتشريعات التى يصدرها البرلمان . . ويشرف على القضاء والقوات المسلحة . . ويتسلم أوراق اعتماد السفراء الأجانب إلى غير ذلك من الأعمال التى لا تدخل فى سلطة مجلس الوزراء التنفيذية .

ويخص الدستور المؤقت البرلمان بالإعداد لكتابة الدستور الدائم ومراقبة مجلس الوزراء وإصدار التشريعات والقوانين التى ينبغى أن تعرض عليه لإجازتها .

أما مجلس الوزراء فكان وفق نصوص الدستور المؤقت الهيئة المسؤولة عن التنفيذ ، وكان عليه أن يعيد ترتيب نفسه على ضوء التغيير الكبير الذى حدث بعد إعلان الاستقلال . . لذلك أجرى السيد إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء بعض التعديلات التى يتطلبها قيام الاستقلال فى حكومته وكان فى طليعة تلك إنشاء وزارة للخارجية لتبنى وتنظم علاقة السودان المستقل ببقية حكومات العالم . وقد أحسن السيد أزهرى صنعا باختيار السيد مبارك زروق لوزارة الخارجية . . فقد تمكن السيد مبارك من إنشاء الوزارة فى وقت مناسب . . اختار لها مبنى على شاطئ النيل الأزرق، وعين موظفا كفؤًا ليكون وكيلا دائما لها . . ثم شرع فى اختيار السفراء السودانيين والدبلوماسيين الصغار وقد اختارهم من خريجى الجامعات ، وهيأ لهؤلاء جميعا فرص تدريب قصيرة المدى قبل أن يعهد إليهم بتسلم أعمالهم فى سفارات السودان فى الخارج . . وكان عملا شاقا ومعقدا وجديدا على الساسة السودانيين ولكن السيد مبارك زروق بخبرته الناتجة عن ثقافة عالية وذكائه وكفاءته استطاع أن يتغلب على كل المصاعب وينشئ وزارة الخارجية.

كان السيد إسماعيل الأزهرى يعتقد كما بدا واضحا أن حكومته ، حكومة الوطنى الاتحادى ، ستظل فى الحكم وتمارس السلطة حتى نهاية عام ١٩٥٦ م وهو الموعد الذى تنتهى فيه فترة البرلمان القائم الذى كان برلمانا للحكم الذاتى ،وكان اعتقاده قائما على

الإنجاز الذى تم فى عهد حكومته بإعلان الاستقلال وتغلبه على كل المصاعب التى واجهته فى العام الماضى برغم النفوذ الشعبى القوى للجبهة التى كانت تعارضه ، وبرغم خروج وزراء بارزين من حكومته وأعضاء بارزين من حزبه وانضمامهم إلى الجبهة الاستقلالية . . ولكن المصاعب لم تأته هذه المرة من الجبهة الاستقلالية ، جاءته من قيادة الطائفة الختمية ومن أعضاء الحزب فى القيادة الذين كانوا ينتمون إلى هذه الطائفة . .بدأ التذمر من أعضاء من قيادة حزبه كانوا من الختمية الذين لم يعجبهم إعلان الاستقلال كالسيد محمد نور الدين مثلا . . ومن شخصيات قيادية من طائفة الختمية سبق لهم أن أعلنوا وقوفهم بجانب الاستقلال ولم يعجبهم الأسلوب الذى كان يسير عليه السيد أزهرى فى إدارة أعمال الحكومة . ومن ناحية أخرى تحركت زعامة الختمية وسلكت نفس الاتجاه مطالبة الحكومة باتخاذ أسلوب قومى فى الحكم يتساوى فيه الناس جميعا فى الحقوق والواجبات والفرص . . وكان التفسير لذلك أن يعيد السيد أزهرى تشكيل حكومته ليدخل فيها العناصر المضادة له من الختمية ويبذل جهده من جديد لإعادة تنظيم حزبه بضم العناصر الختمية إليه مرة ثانية . .ولتنفيذ كل ما ارتآه فى هذا الصدد شكل حكومة جديدة سميت بالحكومة القومية دخلتها عناصر قيادية من الختمية وبدأت متاعبه الجادة بعد قيام هذه الحكومة .

الحكومة تكونت من شخصيات متنافرة تماما وكان حزب الشعب الديمقراطى الذى يمثل طائفة الختمية قد أكمل تنظيمه بقيادة الشيخ على عبد الرحمن الأمين ولم يستطع أى من الحزبين فى الحكومة أن يهيئ نفسه لقبول الطرف الآخر فى الحكومة والتعاون معه فى زمالة سياسية تكون فى العادة ضرورية في مثل هذه الحكومات . أما الجبهة الاستقلالية المعارضة للسيد أزهرى وحزبه فقد أخذت تراقب الموقف عن كثب ، وكانت فى ذات الوقت كأى معارضة سياسية ترصد أخطاء الحكومة وتعدها ، وتنقد أسلوب الحكومة فى الحكم وتكشف الستار عن أخطاء وممارسات حزبية سيئة تزاولها الحكومة وفساد بدأ يطل فى مجالات عديدة فى أجهزة الدولة . .واستخدمت الجبهة الاستقلالية البرلمان منبرا قاسيا للكشف عن أخطاء الحكومة ولعبت الصحافة الاستقلالية والمستقلة دورا هاما فى نقد الحكومة والكشف عن عجزها فى إدارة شئون البلاد . ولما جاء الوقت المناسب قررت الجبهة الاستقلالية بالتعاون مع عناصر الختمية العمل على إسقاط

حكومة السيد إسماعيل الأزهرى ، وكان الجنوبيون يقفون أيضا موقفا قويا جدا بجانب الجبهة الاستقلالية وقد سبق لهم منذ العام الماضى أن طالبوا بإسقاط الحكومة .

وفى مطلع شهر يوليو ١٩٥٦ م تجمعت لدى جبهة المعارضة كل الأسباب التى ينبغى أن تؤدى إلى إسقاط الحكومة ، وباتفاق بين الجبهة الاستقلالية والختمية والجنوبيين، تقدمت المعارضة باقتراح مؤداه أن الحكومة لم تعد تحظى بثقة البرلمان . . وبعد نقاش حاد وطويل أجرى التصويت وسقطت الحكومة بعد أن صوت إلى جانب المعارضة أكثر من ثلثى الأعضاء، وبذلك طويت صفحة من تاريخ الحكم فى السودان الجديد وفتحت صفحة أخرى بعد أن قدم السيد إسماعيل الأزهرى استقالة حكومته فى هدوء تام لتقوم بدلا عنها حكومة تمثل أحزاب المعارضة .

دخلت أحزاب المعارضة وهى : الأمة وحزب الشعب الديمقراطى والجنوبيون فى محادثات ، وكانت محادثات مكثفة لتشكيل الحكومة الجديدة . ولما كان حزب الأمة صاحب أكثرية الأصوات بينها فى البرلمان فقد عهد إلى حزب الأمة اختيار رئيس الوزراء فاختار عبد الله بك خليل أمينه العام . . واتفق على أن يمثل كل من حزب الأمة وحزب الشعب ثمانية وزراء وأن يمثل الجبهة الجنوبية ثلاثة وزراء . . كما تم الاتفاق على تقسيم الحقائب الوزارية على الأحزاب الثلاثة .

كان لجو الوفاق الذى كان سائدا بعد التقاء السيدين الإمام عبد الرحمن المهدى وسيادة السيد على الميرغنى أثر عظيم جدا على تيسير قيام الحكومة الجديدة وتمكينها من السير قدمًا فى تنفيذ برنامجها معتمدة على الله وعلى أغلبية كبيرة تسندها فى البرلمان . كنت واحدا من وزراء هذه الحكومة ، وما كنت أتوقع اختيارى لمنصب وزير الدولة لرئاسة مجلس الوزراء ، ذلك لأنى لم أكن عضوا فى البرلمان ، ولكن رئيس الوزراء ومكتب الحزب السياسى أصروا على قبولى المنصب مع اثنين آخرين مثلى هما السيدان إبراهيم أحمد للمالية والاقتصاد ومأمون حسين شريف للمواصلات وكلاهما لم يكن عضوا فى الجمعية أيضا .وقد اعتمد رئيس الوزراء على مادة فى الدستور المؤقت تتيح له تعيين ثلاثة وزراء من خارج البرلمان . . وهؤلاء الوزراء يحق لهم الحديث باسم الحكومة فى قاعة البرلمان والمناقشة فى كل ما يعرض من موضوعات على المجلس والإجابة على الأسئلة عن وزاراتهم ولكن لا يحق لهم التصويت .

عبد الله خليل الذى أصبح أمينا عاما لحزب الأمة منذ نشأة الحزب فى عام ١٩٤٥م حتى توفاه الله إلى رحمته كان ضابطا فى قوة دفاع السودان تخرج فى المدرسة الحربية فى الخرطوم وخاض معارك حربية قاسية فى داخل البلاد وخارجها ، وأخذ يتدرج في خدمته الطويلة فى الجيش حتى بلغ مرتبة (الأميرلاى) وكانت نادرة عند السودانيين . ومن المعارك الحربية والسياسية والوطنية التى خاضها منذ شبابه ، أخذ قدرًا لا حد له من الشجاعة والإقدام والصبر . . وكان برغم ضيق ذات اليد كريما ومحسنا لا يرد طلبا لمحتاج ، وكان بيته مفتوحا للناس من كل نوع ومن كل طبقة . . وطعامه معروضا للجميع ، وبابه لا يغلق أبدا ليلا ولا نهارا . . كان شخصية نادرة فى زماننا هذا . . وكان متطرفا جدا فى موقفه مع الاستقلال . . ولعل ذلك يرجع بالإضافة إلى أسباب أخرى إلى خذلان المصريين للكتيبة السودانية التى ثارت وتمردت على البريطانيين فى عام ١٩٢٤ م بعد أن علمت من قائد القوة المصرية التى كانت فى الخرطوم أنه سيقف بسلاحه معها ثم أحجم عن الوقوف معها .

كان عبد الله خليل عضوا فى جمعية اللواء الأبيض فى مطلع العشرينات وهى الجهاز السياسى الموالى لمصر ضد الإنجليز آنذاك . . وقد عمل كثيرا مع الجمعية فى تحركات سرية هامة وهو ضابط صغير فى قوة دفاع السودان وكان من حسن حظه أن أمره لم يكشف إلا مؤخرا جدا . . ولعل موقف الجيش المصرى من الكتيبة السودانية التى تمردت عام ١٩٢٤ م والتى كان هو يعمل معها سرا ، هو الذى أدى إلى فقدانه الثقة فى المصريين ، وربما كان سببا فى ثقته المبالغ فيها فى كثير من الأحيان فى البريطانيين .

بهذا الرصيد حمل عبد الله خليل أعباء رئاسة الوزارة الائتلافية وكان تكوين الوزارة حسنا ومن عناصر متجانسة يمكن أن تسير بالبلاد إلى الأمام لوقت طويل ، ولكن وزارة عبد الله خليل الأولى كانت تواجه أعمالا كثيرة وكبيرة جدا بعضها خاص بتكملة دعائم الاستقلال ومقوماته وبعضها خاص بالإدارة وبتنظيم الحكم فى ظل الاستقلال وكتابة الدستور وبعضها خاص بالاقتصاد ، وآخر بالثقافة والتعليم وغيرها .

فيما يختص بدعم الاستقلال قامت الحكومة بتكملة ما بدأته حكومة الأزهرى فى الشؤون الخارجية ووسعت التمثيل الدبلوماسى مع حكومات العالم ، ودعمت تمثيل

السودان فى هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز . . وعملت على إنجاز تمثيل السودان فى المنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية التى أصبح السودان عضوا فيها . .ووضعت خطة اقتصادية لتغطية ما تبقى من عام ١٩٥٦م.

ظل السودان منذ مطلع هذا القرن يستعمل العملة الورقية المصرية وبعد إعلان الاستقلال أصبح من أهم مقومات الاستقلال أن يكون للسودان عملته الخاصة ، وبكل أسف فإن حكومة السيد أزهرى بعد الاستقلال أمرت بطبع عملة ورقية سودانية ووقع عليها السيد إسماعيل الأزهرى بوصفه رئيسا للوزراء . . ولما سمعت أحزاب المعارضة بتوقيعه على العملة نصحته بالكف عن طباعتها ، ولكن السيد أزهرى اعتقادا منه أن وجود اسمه على العملة الورقية سيقوى موقفه السياسى بين البسطاء من المواطنين مضى فى طباعة عملة ورقية بتكلفة بلغت ثمانين ألف جنيه ممهورة باسمه .ولما قامت حكومة عبد الله خليل كانت العملة قد تم طبعها ولم توزع وبعد نقاش مستفيض فى مجلس الوزراء والبرلمان رؤى أن توقيع إسماعيل الأزهرى الذى كان فى الوقت ذاته رئيسا للحزب الوطنى الاتحادى كان خطأ وأنه قصد به عمل دعائى حزبى ، وأن عملة البلاد وهى الأولى من نوعها منذ أكثر من خمسين عاما يجب أن تكون ذات مظهر قومى لا صلة للحزبية به ، وأن التوقيع عليها يجب أن يكون قاصرا على المسؤولين في الشؤون المالية والمصارف . .لذلك قررت الحكومة إحراق العملة التى طبعها واستبدالها بعملة أخرى خالية من كل أثر من التحزب لهذا الجانب أو ذلك حتى تكون موضع ثقة من جميع المواطنين وتحتفظ بمركز مرموق عند الجميع . . ورؤى أن مبلغ الثمانين ألف جنيها الذى طبعت به العملة المحروقة لا يساوى شيئا إذا قورن بالهزة التى كانت ستصيب عملتنا داخليا ويمتد أثرها سريعا إلى خارج البلاد . . ومعلوم أن فقدان الثقة فى عملة أى بلد من بلاد العالم يعنى وبكل تأكيد إضعاف هذا البلد اقتصاديا وانعدام الثقة فى التعامل معه .

أمضت حكومة عبد الله خليل فترتها الأولى وهى النصف الثانى من عام ١٩٥٦ م فى انسجام تام بين وزرائها من الحزبين الأمة والشعب الديمقراطى والجنوبيين ، وقد ساعد على هذا الانسجام وحدة وطنية قامت بعد التقاء السيدين الجليلين بعد فرقة دامت طول عهد الاستعمار . . وشهدت البلاد فى تلك الفترة ودا ولقاءات بين السيدين

الجليلين تبعه من الناحية الشعبية بين الأنصار والختمية صداقة قامت على أنقاض ماض من الشقاق والتفرقة زاد الاستعمار نارها اشتعالا كلما خبت أو أوشكت أن تخبو بوسائل مختلفة كان يلجأ إليها كلما أراد أن يضعف إرادة الشعب وحيويته وكلما أراد أن يسلك طريقا تؤدى إلى إطالة بقائه .. وكانت دور السيدين الجليلين فى هذه الفترة حافلة بروادها من كل لون ومن كل جنس من داخل السودان للتعبير عن السرور باللقاء الذى أثمر وحدة وطنية صادقة ومن خارج السودان من ضيوف زاروا السودان للتعرف على حال شعبه بعد الالتقاء وللتعرف على اتجاهات الحكومة الائتلافية فى سياستها الخارجية وفى اتجاهها لتطور البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فى ظل الاستقلال .

هكذا كان شأن الحكومة وأحزابها وزعامات البلاد الكبرى ، وكان الأمل يحدوهم جميعا ويظللهم بظلال الإيمان لتقديم أقصى ما يمكن تقديمه من الخدمات وأسباب التقدم لشعب كافح وناضل وضحى من أجل الاستقلال حتى حصل عليه وهو مرفوع الرأس موفور الكرامة .. أما المعارضة التى كانت ممثلة فى هذه المرة فى الحزب الوطنى الاتحادى فلم يسهل عليها أن تنسى انسلاخ الختمية من حزبها وانضمامهم لحزب الأمة والجبهة الاستقلالية وقد كانا يمثلان المعارضة الرسمية لحكومة الأزهرى .. ولم يسع معارضة الوطنى الاتحادى أن تخفى حنقها وغضبها على هذا الذى حدث ، ثم وجهت كل هذا الحنق وكل الغضب على حكومة السيد عبد الله خليل المؤتلفة فى كل تصرفاتها وأقوالها داخل البرلمان وخارجه وفى صحافة حزبها .. ومع ذلك كله كانت الحرية مكفولة للجميع ولم تستطع المعارضة أن تدعى بأن حريتها قد أضيرت فى أى مرحلة من مراحل الحكومة حتى نهاية ١٩٥٦م .. واستقبلت حكومة السيد عبد الله بك خليل عام ١٩٥٧م بمزيد من الثقة من السند الشعبى لها وسارت منذ مطلع عام ١٩٥٧ م فى تجانس تام وصدق فى عهدها الذى قطعته لخدمة الشعب برغم عنف معارضة الوطنى الاتحادى وإصرارها على خلق المشاكل كلما وجدت إلى ذلك سبيلا .. استطاعت الحكومة خلال هذا العام ١٩٥٧ م القيام بإنجازات كثيرة داخليا وفى الخارج لا يتيسر لنا حصرها الآن ، وسيكون ذلك ممكنا لمؤرخ يطلع على سجلات هذه الحكومة كلها ، ولكن يمكن أن نذكر شيئا من هذه الإنجازات وهى قليل من كثير تم إنجازه .

ففيما يختص بمظهر الدولة وإكمال صورة استقلالها أطلقت الحكومة على الدولة

اسم جمهورية السودان . . وأزالت تماثلى غردون وكتشنر وكانا رمزا قبيحا للاستعمار . . ثم طبعت عملة ورقية ومعدنية سودانية جديدة .

وفيما يختص بأعمالها داخل السودان قررت وأنجزت أعمالا كثيرة نذكر منها على سبيل المثال تنفيذ امتداد مشروع المناقل . . والبدء فى مشروع سكر الجنيد . . ومئات من الآبار الارتوازية والحفائر فى مناطق العطش . . وكتابة قانون الحكم المحلى من جديد . وإنشاء العديد من مجالس الحكومة المحلية . . وضم المدارس الأهلية التى قبل أصحابها الضم إلى وزارة المعارف . . وكتبت الحكومة قانون الانتخابات البرلمانية وقسمت دوائر الانتخابات البرلمانية ووضعت قانون الجمعية التأسيسية التى ستكتب دستور البلاد الدائم . . وقبلت المعونة الأمريكية غير المشروطة برغم معارضة الحزب الوطنى الاتحادى وبعض العناصر من حزب الشعب الذى كان ممثلا فى الحكومة . . واتخذت قرارات هامة وعملية فى طريق إسكان العرب الرحل واستفادة البلاد من طاقاتهم البشرية . . وأعادت السلام بصورة محسوسة فى جنوب البلاد بعد حوادث التمرد المحزنة فى عام ١٩٥٥م . . وغير ذلك من القرارات والإنجازات الهامة التى يتعذر حصرها فى هذه الصفحات .

وفى خارج السودان انضم السودان إلى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير وحضر اجتماعاتهما ومؤتمراتهما وبدأ يحصل على النفع المادى الذى يبتغيه منهما . . وأكد انتماءه إلى اليونسكو وأصبح من الدول المستفيدة من الاشتراك فيه . . وأجاز ميثاق الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية واشترك السودان فى كثير من المعارض والمؤتمرات الدولية . . وباختصار فإن السودان الذى لم تمض على استقلاله سنتان أصبح عضوا فى المجموعة الدولية وساهم فى كل النشاطات التى أتاح له موقعه الإسهام فيها .

وفيما يختص بسياسة السودان الخارجية دوليا سلك السودان طريقا وسطا بين الكتلتين العالميتين ، وإن كان أقرب إلى الكتلة الغربية الرأسمالية منه إلى الشرق الشيوعى فى تعامله ونظم اقتصاده ، أما فى تعامله مع الدول العربية فكانت حكومة عبد الله خليل تسلك مسلكا وسطا بين البلاد العربية برغم موقف بعض الدول العربية قبل الاستقلال من الحركة الاستقلالية ، وقد كان مضاداً لها مؤيدا لمطلب مصر فى

الوحدة بين السودان ومصر ٠٠ وكانت الحكومة تعمل على إقامة علاقة ود وصداقة مع البلاد الأفريقية التى استقلت من الاستعمار وكانت قليلة فى ذلك الوقت . ولم تضع الحكومة وقتا فى محاولتها الدخول مع مصر فى مفاوضات حول مياة النيل ونصيب كل من مصر والسودان منها ٠٠ وكان التقسيم حتى ذلك الحين قائما على أساس اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩ م .

إن إنجاز هذه الحكومة حتى النصف الأول من عام ١٩٥٧م كان عظيما وكانت الحكومة جادة فى تقليل الإنفاق الحكومى إلى أدنى حد ليتيسر صرف كل فائض من مال الشعب على الشعب ٠٠ وتجدر بى فى هذه المناسبة أن أسجل أن مرتب رئيس الوزراء عبد الله خليل شهريا كان ٢٢٠ جنيها لا أكثر ومرتب الوزير ١٨٠ جنيها ٠٠ وكان الوزراء بقرار من مجلس الوزراء يستعملون عرباتهم الحكومية من البيت إلى المكتب ثم العودة إلى البيت ظهرا ، أما فى المساء فلا يسمح للوزير باستخدام عربة حكومية إلا إذا أراد أن يدفع هو تكاليف رحلته على العربة ٠٠ وحاول مجلس الوزراء أن يطبق ذلك على موظفى الحكومة الذين تخصص العربات لنقلهم . ولم تضع أى من حكومات بعد الاستقلال قوانين معاش لوزرائها كما هو حادث الآن ٠٠

قلت : إن الحكومة سلكت طريقا مؤديا إلى حسن العلاقة والود مع البلاد العربية ، وكتعبير عملى على هذه السياسة زار السيد عبد الله بك خليل عددا من البلاد العربية وتعرف على الأحوال فيها وتبادل مع المسؤولين فيها محادثات مثمرة ، وفعل نفس الشىء عدة مرات السيد محمد أحمد محجوب وزير الخارجية وعدد من الوزراء .

وفى مارس عام ١٩٥٧ م قرر مجلس الوزراء انتدابى والمرحوم (غوردون أيوم) الذى كان وزير الثروة الحيوانية لنشارك شعب ساحل الذهب فى احتفالاتهم بإعلان الاستقلال عن بريطانيا ، واستجابة لدعوة كريمة من حكومة ساحل الذهب ٠٠ بارحنا الخرطوم فى مطلع شهر مارس بالطائرة إلى مدينة بنغازى وكان يصحبنا السيد فضل بشير ممثلا للصحافة السودانية ٠٠ واستقبلنا فى المطار فى بنغازى استقبالا حسنا بواسطة وزير الدولة للزراعة ووزير الدولة للتعليم باسم الحكومة عن ولاية برقة ، وأمضينا فى المدينة أربعا وعشرين ساعة فى ضيافة حكومة الولاية ، ثم بارحناها فى اليوم التالى إلى طرابلس وقد استقبلنا فى المطار حاكم ولاية طرابلس ونزلنا فى ضيافة الدولة لليوم

الثانى ، وقد وضع لنا فيه برنامج حافل للتعرف على معالم المدينة الهامة .. وكان فى مقدمة تلك المعالم زيارة لقصر الملك إدريس السنوسى الذى كان خارج المدينة ، ولعل أبرز ما لفت نظرى فى القصر كان صفا طويلا فى الصالة المؤدية إلى مكتب الملك كله من أبناء دنقلا وقد عرفت مناطقهم كلها وعرفت أهل البعض منهم .. كانوا فى ملابس أنيقة مزركشة وعرفت من الضابط المرافق فى القصر أنهم جميعا فى خدمة الملك الخاصة ، وأن الملك إدريس لا يثق إلا بهم . ثم قمنا بزيارة حاكم الولاية فى مكتبه وكان لكل من الولايات الثلاث التى كانت تتألف منها المملكة وهى برقة وطرابلس وفزان حاكم نائب للملك ، وقد قص لنا حاكم طرابلس قصصا مثيرة عن محاولات جمال عبد الناصر لتخريب نظام حكمهم ثم الإطاحة به ، وتحدث عن الأسلحة والذخيرة التى يقوم بتوزيعها دبلوماسيون مصريون على عناصر مخربة فى المدينة وخارجها وقال : إنه تتبع بنفسه عربة للسفارة المصرية إلى خارج المدينة ولما تم إيقافها وتفتيشها وجد أنها ملأى بالذخيرة والأسلحة والمفرقعات وكانت فى طريقها إلى بعض الجماعات خارج مدينة طرابلس .. وفى الصباح الباكر من اليوم التالى هبطت الطائرة التى كانت تقلنا إلى ساحل الذهب فى مدينة كانو بشمال نيجيريا ، وقد استقبلنا فى المطار حاكم إقليم كانو الشمالى وكان بريطانيًا استقبلنا باسم حكومة نيجيريا ، وأكرمنا باسم الحكومة وباسم شعب نيجيريا مشكورا .. وفى ضحى اليوم نفسه هبطت بنا طائرة الخطوط الجوية البريطانية فى مطار مدينة أكرا عاصمة ساحل الذهب .. كان المطار الضخم يعج بالطائرات الكبيرة النفاثة تهبط وتقلع من مدرجاته ، وكان مئات من الغانيين أهل ساحل الذهب على أرض المطار وفى صالاته وغرفه فى استقبال ضيوف البلاد القادمين لمشاركة الشعب أفراحه بعيد الاستقلال .

شهدنا عند هذا الشعب فرحة لم أشهد مثلها فى حياتى ولعل الكثيرين من الضيوف كانوا مثلى .. ويقال إن مدينة أكرا التى بلغ تعداد سكانها فى ذلك الحين فى الظروف العادية ١٤٠ ألفا ارتفع عدد من كان فيها فى أيام الاحتفالات العشرة إلى أكثر من مليون من أهل غانا .

بدأت الاحتفالات فى قاعة مجلس النواب الفخمة ذات الألوان الهادئة الجميلة بدخول نواب الحكومة والمعارضة والجلوس فى الأماكن المخصصة لهم ، ثم دخول قضاة

المحكمة العليا من الغانيين ثم رئيس مجلس النواب فى زى فخم نبيل وعندما اكتمل جلوس كل هؤلاء فى الأماكن المخصصة لهم دخلت الأميرة دوقة كنت ممثلة لملكة بريطانيا وألقت خطابا قصيرا أعلنت فيه استقلال غانا ، وسلمت رئيس مجلس النواب وثيقة بذلك .. ثم أعقبها كوامى نكروما رئيس الوزراء بخطاب بليغ معبر عن الفرحة بالاستقلال والديمقراطية وجاء بعده دكتور بوثيا زعيم المعارضة وألقى خطابا رائعا وبليغا تمنى فيه حياة طويلة للديمقراطية فى غانا المستقلة .. وفى الساعة الثانية عشرة فى منتصف ليلة ذلك اليوم صعد نكروما وزعماء حزبه وزعماء المعارضة على منصة ضخمة عالية فى أكبر ميادين المدينة قدر عدد المجتمعين حولها من البشر بحوالى المليون فرفع العلم الجديد لغانا ، وأعلن رسميا اسم الجمهورية الجديدة غانا بدلا من ساحل الذهب الذى عرفت به على مر العصور وظل هذا المليون من البشر يغنى ويرقص فى كل ميادين المدينة وطرقاتها حتى الصباح .. واستمرت احتفالات غانا بأعياد الاستقلال أياما كانت حافلة بالعروض والأغانى والرقصات المتنوعة والأناشيد والمواكب .. ولقد أثار دهشتنا فى حينه أن وفد السودان كان موضع احترام وتقدير رسمى وشعبى خاص لدرجة أثارت انتباه وفود أخرى كثيرة يزيد أفرادها عن الألفين كلهم من الكبار رؤساء جمهوريات ورؤساء حكومات ووزراء وبرلمانيون وكتاب وصحافيون وأساتذة جامعات وغيرهم .. وكنا فى مرات كثيرة ونحن فى عربة الضيافة عليها علمنا واسم السودان تسير فى رتل كبير من عربات الضيوف الكبار وكانت الجماهير التى تشق العربات طريقها بينها شقا تميزنا عن غيرنا بوضوح بالهتاف باسم السودان .. حقا لقد كان اسم السودان محببا إلى غانا ، ولعله كان محببا إلى كثير من الشعوب الأفريقية ، وبصفة خاصة تلك التى سبقناها بإعلان استقلالنا وسلكت هى نفس الطريق حتى نالت استقلالها .

وفى أحاديثنا مع كوامى نكروما رئيس الوزراء وبعض من زعماء حزبه ثم باطلاعنا على المطبوعات الخاصة باستقلال غانا اتضح لنا أن هناك غرورا شديدا لدى نكروما ومن معه واضحا من كلماتهم وخطبهم ومطبوعاتهم والصحافة التى تتحدث باسمهم .. وقد تأكد لنا ذلك فى التقائنا بعدد من المعارضين من بينهم أساتذة من جامعة أكرا ومعهد كوماسى التكنلوجى وصحفيين غانيين ، فقد طلبوا إلينا جميعا بإلحاح أن نتحدث إلى نكروما ليضع حدا لغروره ويكف عن الادعاء بأنه هو وحده وحزبه هم الذين صنعوا الاستقلال لغانا . وقبل أن نبرح أكرا عائدين إلى بلادنا قرأنا فى صحف الحكومة أن تمثالا ضخما لكوامى نكروما قد تم صنعه فى روما بواسطة مثال إيطالى

مشهور وأن هذا التمثال سينصب فى وسط أكبر ميدان فى المدينة .. هذا التمثال وصل فيما بعد ونصب فعلا فى أكبر ميادين المدينة ، ولما تفجرت الثورة فى غانا ضد نكروما ونظامه كان هذا التمثال أول ضحاياها فقد ربطته الجماهير بالحبال وجرته وسط طرقات المدينة حتى تحطم .. أما نكروما الذى كان خارج غانا عند اندلاع الثورة فقد بقى منفيا عن بلده وخائفا ومات ودفن غريبا عن وطنه .

بدأت غانا حكمها فى ظل الاستقلال فى نظام ديمقراطى رائع من حزبين رئيسيين وكان مقبولا لدى شعبها ، وبمرور الزمن اشتد بأس المعارضة ضد نكروما وحزبه ولما خشى نكروما من السقوط نزع ثوب الديمقراطية الجميل ولجأ إلى نظام قاهر مستبد باسم الاشتراكية لحماية سلطته فكان ما كان .

١٩ ـ الانتخابات البرلمانية وما بعدها ١٩٥٨

فى نهاية عام ١٩٥٧ م كان كل شىء قد أعد تماما لإجراء الانتخابات البرلمانية الثانية، وكانت الأولى انتخابات برلمان الحكم الذاتى .. تكونت لجنة الانتخابات وتم تقسيم الدوائر بالتشاور مع المعارضة ، وأعدت لجنة الانتخابات كل أوراقها وعينت ضباطها وأعلنت عن مواعيد الانتخابات .

كان الحزبان الحاكمان الأمة والشعب على اتفاق تام على التنسيق بينهما فيما يختص بالترشيح والدعاية الانتخابية ، وتقرر أن لا يتنافس الحزبان فى دائرة يتضح أن لأحدهما أكثرية من الناخبين فيها ، ولكن تقدير ذلك كان صعبا فى كثير من الأحيان وفى عدد من الدوائر حيث كان كل حزب يرى أن له فى دائرة ما أكثرية المؤيدين .. وقد أثار هذا الأمر نقاشا كثيرا بين قيادة الحزبين ، وأمكن الوصول إلى اتفاق حول أكثرية الدوائر التى كان مختلفا عليها .. ومن بين الدوائر التى لم يتم الاتفاق عليها دائرة دنقلا الجنوبية التى اعتقد كل من الحزبين أن أغلبية الناخبين فيها معه .. لذلك تقرر أن تكون دائرة دنقلا الجنوبية مفتوحة يرشح فيها حزب الأمة والشعب مرشحين عنهما ..كنت أنا مرشح حزب الأمة وكان الدكتور أمين السيد رحمه الله مرشح حزب الشعب . ورشح الوطنى الاتحادى أحمد حسين الرفاعى .. كان المرشحون الثلاثة من أهل المنطقة الدكتور أمين من دنقلا والرفاعى من منطقة الخندق وكنت من عمودية أمنتجو . وكانت المعركة فى هذه الدائرة الانتخابية ساخنة جدا ، وقد اعتقد كل من الأحزاب الثلاثة أن فرصة الفوز بها متاحة له .. وكان المرشحون الثلاثة من الأعضاء البارزين فى أحزابهم.. وكنت والدكتور أمين السيد وزيرين فى الحكومة المؤتلفة هو عن حزب الشعب وكنت عن حزب الأمة .

لم تشهد المنطقة صراعا سياسيا مثل ما شهدته هذه الدائرة الانتخابية وكان كل من الأحزاب الثلاثة حريصا جدا على الفوز فيها .. وكان الإمام عبد الرحمن المهدى يعتبرها دائرته ؛ لأن فيها جزيرة لبب حيث ولد والده العظيم الإمام محمد أحمد المهدى .. وفيها عصبته من الأهل بجزائر لبب وضرار وغيرها .. وقد عبر لى عن اهتمامه البالغ بها أكثر من مرة خلال معركة الانتخابات .. كان كل من المرشحين

الثلاثة عف اللسان برغم ضراوة المعركة الانتخابية وكان الناخبون من الرجال والنساء على أعلى مستوى من الحماس والوعى واليقظة ·· كانت خطاباتنا فى الاجتماعات السياسية مرة باللغة العربية وأخرى باللهجة الدنقلاوية يلقيها مندوبو الحزب من أهل الدائرة ، وكانت الخطابات باللغتين تستقبل بحماس عظيم ولم يقل حماس النساء الناخبات عن رجالهن إن لم يفته فى بعض القرى ·· ولقد شهدت المرأة السودانية تسير فى موكب نسائى عظيم نحو صناديق الانتخابات وهى تحمل علم حزب الأمة وعلم السودان وعلامة المرشح ، وتهتف بأعلى صوتها بحياة السودان وحزب الأمة حدث ذلك فى قرية الصحابة وفى غيرها من القرى .

استغرقت المعركة الانتخابية نحوا من شهر بذلت خلاله الأحزاب الثلاثة كل ما تيسر لها من أسباب الدعاية لمرشحيها ·· ثم بدأ الانتخاب من أطراف مدينة دنقلا فى الشمال إلى الغدار فى عمودية أمنتجو فى الجنوب واستغرق خمسة أيام وأنجز فى هدوء ونظام ·· وبعد أيام من قفل صناديق الانتخابات أجرى فرز الأصوات ، وكنت عند إعلان النتيجة الفائز على مرشحى الحزبين الآخرين وبفارق كبير جدا فى عدد الأصوات. كانت الحرية متوفرة لكل ناخب وناخبة ، ولم يكن فى وسع أية جهة أن تفرض رأيا عليهم أو تخيفهم . وكانت الانتخابات فى هذه الدائرة صورة رائعة للديمقراطية التى ارتضاها شعبنا ولم تفرض عليه .

وهكذا أجريت الانتخابات فى كل الدوائر الانتخابية البرلمانية لشمال السودان ووسطه وشرقه وغربه وجنوبه وقد أعدت الحكومة كل ما كان لازما وضروريا لكفالة حرية الناخبين والالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لها ، وتطبيق قانون الأساليب الفاسدة بصرامة فائقة ، ووضعت الحكومة كل فريق من ضباط الانتخابات وصناديق الاقتراع تحت حماية ضابط وجنود من الجيش مسلحين يتنقلون مع ضباط الانتخابات وصناديق الاقتراع من مكان إلى آخر ويحتفظون بالصناديق فى حراسة منهم حتى يوم فرز الأصوات ، ولكن الانتخابات لم تخل من شىء من المشاكل كما يحدث دائما . حزب الشعب الديمقراطى فقد معظم الدوائر التى قدم لها مرشحين بمساندة حزب الأمة ضد الوطنى الاتحادى كما فقد دوائر كان له مرشحون فيها ضد مرشحى حزب الأمة وظن بعض قادته أن حزب الأمة لم يكن جادا فى تأييد مرشحى حزب الشعب ولم يقدم

توجيها كافيا لناخبيه للاقتراع لمرشحى حزب الشعب ضد الوطنى الاتحادى . وظن هؤلاء أيضا أن حزب الأمة بالغ فى تأييد مرشحيه ضدهم فى الدوائر غير المتفق عليها وأنفق أموالا طائلة لدحرهم . ومن ناحية أخرى كان الاتحاديون يظنون أنهم سيكسبون تلك الانتخابات ويعودون للسلطة مرة أخرى . وعندما أعلنت النتيجة ووضح لهم أن ذلك لم يتحقق شنوا حملة كلامية شديدة ضد الحكومة وضد حزب الأمة خاصة واعتبروا حكومة عبد الله خليل مسؤولة عن فشلهم . كل هذه الاتهامات كانت غير صحيحة ، وقد تأكد من تقرير لجنة الانتخابات أن الانتخابات أجريت فى جو عادل تماما ، وأن اللجنة كانت ملتزمة بكل القوانين التى تحكم عملها وأنها لم تسمح بتدخل أى جهة لعرقلة أعمالها أو خرق القانون الذى عملت بمقتضاه .. وكانت المعركة فى جنوب السودان أيضا حامية ونظيفة انتهت بفوز أغلبية من مؤيدى الحكومة .

وبعد انتهاء عملية الانتخابات وإعلان النواب الفائزين من كل حزب وحصرهم دعى البرلمان الجديد للانعقاد فى يوم ١٢ مارس ١٩٥٨ م وفى الاجتماع الأول للبرلمان تم اختيار السيد محمد صالح الشنقيطى رئيسا للبرلمان بإجماع أصوات المجلس .. وكان السيد الشنقيطى قد اشترط عندما عرض عليه هذا المنصب أن يكون اختياره بالإجماع وإلا طلب إعفاءه .. ثم اقترع المجلس لاختيار رئيس الوزراء ورشحت أحزاب الحكومة عبد الله خليل أمين عام حزب الأمة نائب دائرة أم كدادة لرئاسة الوزراء. رشح عبد الله خليل بواسطة الأحزاب المؤتلفة لرئاسة الوزارة ، وقد كانت لحزب الأمة فى هذا المجلس أكثرية نواب الحكومة فنال عبد الله خليل مائة وثلاثة أصوات ، ورشح الوطنى الاتحادى السيد إسماعيل الأزهرى رئيسه فنال أربعة وأربعين صوتا ورشح الجنوبيون السيد إستا نسلاوس بياساما فنال خمسة وعشرين صوتا .. وأصبح عبد الله بك خليل بهذا الاقتراع رئيسا للوزراء للمرة الثانية . وانفض البرلمان فى عطلة بعد ذلك بعد أن نظم لجانه ليعود للانعقاد بعد شهرين فى ١٢ مايو ١٩٥٨ م .

كان توزيع النواب فى هذا المجلس على النحو التالى :

* حزب الأمة ٦٣ نائبا
* الوطنى الاتحادى ٤٤ نائبا
* حزب الشعب الديمقراطى ٢٩ نائبا

* الأحزاب الجنوبية ٣٧ نائبا

بعد إعلان نتيجة الانتخابات على النحو الذى أوضحت واختيار عبد الله خليل رئيسا لمجلس الوزراء ألف عبد الله بك حكومته الثانية فى وضع مماثل لحكومته الأولى مع إجراء بعض التعديلات ٠٠ وكانت الحكومة مكونة من أحزاب الأمة والشعب الديمقراطى والجنوبيين ٠٠ ودخل الوزارة للمرة الأولى فى هذه المرة الأمير عبد الله نقد الله وكان وزيرا للدولة ، وكنت فى هذه الوزارة أيضا وزيرا للدولة لشئون رئاسة مجلس الوزراء ، ولم يكن جو الوفاق بين الحزبين الشعب والأمة سائدا تماما كما كان فى الحكومة السابقة لأسباب عديدة منها :

أولا : حزب الشعب لم يقتنع بواقع اكتساح الوطنى الاتحادى دوائر كثيرة نافسه فيها فظن أن الناخبين من حزب الأمة خذلوه فلم يقترعوا له أو أعطوا أصواتهم لمرشحى الوطنى الاتحادى ٠٠ لم يكن ذلك صحيحا إطلاقا ٠٠ بل الواقع أن حزب الأمة وجه ناخبيه فى هذه الدوائر بوضوح لا شك فيه وأرسل مندوبيه لبعض الدوائر ليؤكدوا هذا التوجيه لهم ليقفوا بجانب مرشحى حزب الشعب فى هذه الدوائر وأن حزب الأمة كان يعلم ويقدر أن ليس فى مصلحته ومصلحة الائتلاف بين الحزبين ومصلحة الحكومة أن ينتصر الوطنى الاتحادى على حزب الشعب فى تلك الانتخابات ٠٠ ومهما كان الأمر فإن شيئا من عدم الثقة نشأ فى أذهان قادة حزب الشعب ضد حزب الأمة لمجرد الظن وإن بعض الظن إثم ، وكان لهذا الظن الخاطئ أثر مؤسف على الانسجام الذى كان قائما بين الحليفين .

ثانيًا : ومن أسباب التوتر أيضا بين الحزبين الحليفين الأمة والشعب مسألة حلايب ٠٠ ففى مطلع عام ١٩٥٨ م وحينما كانت معركة الانتخابات البرلمانية على أشدها فى السودان تحركت قوات مصرية على شاطئ البحر الأحمر ودخلت منطقة حلايب السودانية ، وأعلنت مصر من جانبها أن تلك المنطقة مصرية اقتطعها الاستعمار من مصر وضمها إلى السودان فى وقت سابق ٠٠ وقف حزب الأمة ضد هذا التحرك المصرى وقفة قوية صلبة وأعلن رئيس الحكومة عبد الله خليل أن السودان سيحارب مصر إن لم تسحب جيشها من أرضه ، وأرسل على الفور إلى المنطقة فرقة مدرعة من قوة دفاع السودان بأوامر واضحة أن تسترد أى شبر من الأرض السودانية فى منطقة

حلايب إذا رفض الجيش المصرى الانسحاب عنها .. وظلت تلك الأزمة والمواجهة قائمتين لفترة من الزمن .. ثم انسحبت القوات المصرية تحت ضغط سياسى وعسكرى من جانب السودان .. وكان من الممكن أن تؤدى أحداث حلايب إلى صراع مسلح بين البلدين .

الحزب الوطنى الاتحادى ظل صامتا طيلة فترة المواجهة بين رئيس الحكومة وحزبه من ناحية وحكومة جمال عبد الناصر من الناحية الثانية حول حلايب ، ثم فتح الله له بموقف ظلت مصر تردده وتنشره دفاعا عن تحركها داخل أرض السودان . أخذت مصر تقول : إن هنالك حلايب المدينة وحلايب العزبة ، وهذه الأخيرة أوشك عبد الله بك خليل ـ كما تقول مصر : أن يسلمها لأمريكا مقابل المعونة الأمريكية التى تقدمها أمريكا للسودان . يفعل عبد الله بك ذلك لتقوم أمريكا بتوسيع هذا الميناء وتجهيزه وتستغنى به عن قناة السويس ، أى : أن هذا الميناء سيصبح أمريكيًا كما ادعت الأخبار التى وردت من مصر وصدقتها بعض الأحزاب السياسية فى السودان ، وقالت : إن هذا الميناء يمكن أن يصل البحر الأحمر والمحيط الأطلنطى فأمريكا فغرب أوروبا عبر الصحراء الكبرى طبعا . كيف ؟ ! حديث لا يمكن لأى أحد أن يصدقه ؛ لأنه غير معقول وغير مفهوم، ولكن الوطنى الاتحادى أراد أن يصدقه ، وفعل ذلك دفاعا عن موقف ضعيف وقفه بينما كانت أرض بلاده تطؤها كتائب مصرية وتدعى ملكيتها .

أما حزب الشعب الديمقراطى فقد لزم موقفا مشابها ولم يشأ وزراؤه أن يقفوا بجانب رئيس الحكومة فى وقت كان يتحتم عليهم الوقوف بجانبه التزاما بالائتلاف القائم بين الحزبين ، وتأكيدا لاحترام القسم الذى أدوه لحماية الوطن والدستور يوم تم تعيينهم أعضاءً فى مجلس الوزراء . وللحقيقة والتاريخ يجب أن أذكر أنه كان هناك نفر من وزراء حزب الشعب كان لهم مواقف مختلفة منهم السيد ميرغنى حمزة يرحمه الله ..

كانت حلايب من غير شك امتحانا للائتلاف ومدى قوته وصموده أمام الأحداث الكبار ويؤسفنى أن أقرر أن حزب الشعب الديمقراطى لم يستطع اجتياز ذلك الامتحان .

أما الجنوبيون فكان موقفهم قويا جدا ضد تلك المحاولة المصرية ، ووقف وزراؤهم وأحزابهم موقفا مؤيدا لرئيس الوزراء تأييدا تاما ..

ثالثًا : ومن الأسباب التى أدت أخيرا إلى زعزعة حكومة عبد الله بك خليل الثانية اتفاقية العون الاقتصادى للإنشاء والتعمير بين جمهورية السودان والحكومة الأمريكية ، وقد عرفت بالمعونة الأمريكية . ففى شهر مارس من عام ١٩٥٧ م عرضت حكومة الولايات المتحدة على جمهورية السودان اقتراحا بعقد اتفاقية للعون الاقتصادى للإنشاء والتعمير ، تقوم بمقتضاه الحكومة الأمريكية بتقديم مساعدات لحكومة السودان فى المجالات الاقتصادية وفى المجالات التعليمية وفى مجالات التدريب . وقد سبق لحكومة الولايات المتحدة أن عقدت اتفاقيات مماثلة مع عدد من حكومات الشعوب النامية تقدم لهم بمقتضاها تلك المساعدات . وكان واضحا أن أمريكا تسعى بهذا العون للحصول على صداقة هذه الحكومات والشعوب ، وتفعل ذلك باعتبارها زعيمة الغرب الرأسمالى الذى يتنافس على الزعامة الدولية مع الاتحاد السوفيتى الشيوعى التى تسير فى فلكه .

من حيث المبدأ وافق مجلس الوزراء كله بالإجماع على الدخول فى مفاوضات مع ممثلين للحكومة الأمريكية حول مشروع الاتفاقية ولم يشذ عن ذلك أحد ‥ ودخلت الحكومة فى محادثات مع مندوبى المعونة الأمريكية حول الاتفاقية استغرقت بعض الوقت ثم تم الاتفاق بين الجانبين على مشروع الاتفاقية وعلى خدمات تقدمها الحكومة الأمريكية للسودان دون أن يلتزم السودان بشروط تحد من سيادته أو استقلاله ، وكان ذلك واضحا جدا ولا غموض فيه ولا التواء ‥ وتم إعداد المشروع ، وكان معلوما لكل الأحزاب السياسية الثلاثة المشتركة فى الحكومة وللحزب الوطنى الاتحادى أن السودان كان بحاجة ماسة إلى معونة خارجية غير مشروطة تساعد فى التنمية التى يخطط لها لمصلحة الشعب .

عرض المشروع على مجلس الوزراء وبعد جلسات عديدة ومناقشات طويلة واستفسارات واستيضاحات متعددة أجاز المجلس مشروع الاتفاقية بالإجماع ، ولم يشذ عن ذلك أحد .

الحكومة الأمريكية لم تشترط مشروعات معينة ومحددة لتقوم بتمويلها ، وكان على السودان أن يقدم مشروعاته للدراسة والإقرار ثم التمويل فالتنفيذ ‥ كنا نحن نتقدم بمشروعاتنا وكان الخبراء الأمريكان يدرسون مع خبراء سودانيين وموظفين متخصصين هذه المشروعات من حيث درجات أهميتها لاقتصاد البلاد وتطورها ومن

حيث التقدير المالى لما يصرف عليها ، ثم يبدأ التنفيذ بعد ذلك بقرار من مجلس الوزراء.

ولما دخلت المعونة هذا الطور الأخير كلفنى مجلس الوزراء باعتبارى وزيرا للدولة فى رئاسة المجلس أن أكون عضوا فى اللجنة الوزارية للاقتصاد والتنمية ، وأن أكون واسطة بين مجلس الوزراء ولجان المعونة من الأمريكان والسودانيين فى وزارة المالية والاقتصاد كلما كان ضروريا . وفى جلسة البرلمان المنعقدة يوم ٢٥ يونيو ١٩٥٨ م تقدم السيد إبراهيم أحمد وزير المالية والاقتصاد بمشروع قانون اتفاقية العون الاقتصادى للإنشاء والتعمير بين السودان وأمريكا للقراءة الثانية ، وكان قد سبق عرض المشروع على البرلمان مؤخرا نقاش طويل وجاد داخل مجلس الوزراء ، وقف فيه كل وزراء حزب الأمة والوزراء الجنوبيون وغيرهم فى جانب ووقف الشيخ على عبد الرحمن فى جانب آخر معارض ومعه بعض من وزراء حزب الشعب ، فى حين أنهم سبق لهم أن وافقوا موافقة تامة على المعونة الأمريكية كما جاءت فى الاتفاقية التى وقع عليها السودان ووقع عليها ممثل للحكومة الأمريكية بالصورة المعروضة على البرلمان .

كانت بعض المشروعات التى يمكن أن تقوم بمساعدة الحكومة الأمريكية قد اكتملت ومعروضة على المجلس ، وكان من بينها ثلاثة طرق تم الاتفاق على رصفها من اعتمادات المعونة أحدها طريق الخرطوم الخوجلاب ، وكانت التربة التى يقوم عليها تربة نيلية . وطريق الخرطوم ـ ودمدنى على تربة طينية وطريق نيالا ـ الفاشر على تربة رملية. وقصد من هذه الطرق إضافة إلى نفعها فى المواصلات أن تكون أنموذجا تستعين به حكومة السودان فيما بعد فى بناء طرق مماثلة مستفيدة من المواد المحلية الموجودة فيها إلى أبعد الحدود وبأدنى قدر ممكن من التكلفة .

عرض مشروع اتفاقية التعاون على البرلمان وعارضه نواب الوطنى الاتحادى بغير استثناء ، وانقسم نواب حزب الشعب بين مؤيد ومعارض . أما نواب حزب الأمة والجنوبيون فقد أعطوا مشروع القانون كل أصواتهم وأجازته الجمعية .

أنجزت المعونة الأمريكية كثيرا من المشروعات التى تم الاتفاق عليها فى ميادين الزراعة والصناعة والتعليم والطرق وغيرها . وتم طريق الخرطوم الخوجلاب وأنجز جزء كبير من طريق الخرطوم ـ ودمدنى وبدأ مسح طريق أم درمان ـ دنقلا بطلب من الحكومة

وظلت دراسات الفنيين منها ومن حكومة السودان متصلة حتى آخر لحظة ٠٠ ومن بين المشروعات الصناعية الكبيرة التى أنجزتها المعونة مصنع النسيج الأمريكى بالخرطوم بحرى بطلب من الحكومة ، وقد جلبت له رأسمال أجنبى بمبلغ يزيد عن العشرين مليون من الدولارات ، واستوعب المشروع الذى قدمته المعونة الأمريكية بعد إنشائه آلاف العمال والفنيين السودانيين الذين تم تدريب الكثيرين منهم فى الخارج ، وكان بداية لصناعة النسيج والغزل على نطاق كبير فى السودان .

لم يعط السودان حلايب لأمريكا كما قالت مصر وكما قالت بعض الأحزاب السياسية فى السودان لتستخدمها فى عبور الصحراء الكبرى وصحارى السودان . ولم تهبط الطائرات الأمريكية الثقيلة حاملة الجنود والعتاد الحربى على طريق الخوجلاب أو طريق ودمدنى مقابل تقديم أمريكا معونتها للسودان كما قيل لم يحدث شىء من ذلك، ولكن المعونة مع عوامل أخرى تركت جرحا لم يندمل فى مجلس الوزراء وبين حزبى الأمة والشعب الديمقراطى . وقد عمدنا نحن وزراء حزب الأمة متأثرين بما تقدمه أمريكا خلال اتفاقية العون وقد كان دون طموحنا بكثير ، عمدنا إلى الاتصال ببعض سفراء الدول الصديقة بالخرطوم طالبين إليهم الاقتراح على حكوماتهم تقديم خدمات للسودان وهو فى مطلع عهده للاستقلال ، سيذكرها لهم شعب السودان بالثناء والتقدير ، وأذكر فى هذا الصدد أننى تقدمت بمثل هذا الطلب لسفير ألمانيا الاتحادية واقترحت عليه أن تنشئ حكومته مركزا للأبحاث الزراعية وتحسين البذور أرى أن السودان وهو بلد زراعى فى أمس الحاجة إليه ، وقد وافق مشكورا وأنجز بواسطة حكومته عاجلا مركز الأبحاث وتحسين البذور القائم الآن فى الحديبة قريبا من مدينة الدامر ، ويقدم للمزارعين فى كل أنحاء البلاد خدمات لا تقدر بثمن .

وأتت بعد ذلك مشكلة إنجاز كتابة مشروع الدستور بواسطة اللجنة القومية التى أنشئت لهذا الغرض وكانت هذه اللجنة قد قامت فى ٢٢ سبتمبر عام ١٩٥٦ م أى : بعد شهرين من قيام حكومة عبد الله خليل الأولى . وكانت اللجنة القومية لكتابة الدستور مكونة من أربعة وأربعين عضوا ، ولوحظ فى تكوينها أن تكون ممثلة لجميع القطاعات ووجهات النظر التى كانت قائمة فى البلاد ، وأن تشتمل على كفاءات قانونية وعلمية تساعدها على إنجاز مهمتها الكبيرة فى الوقت المناسب ٠٠ وأعدت الحكومة من

جانبها مكاتب لاجتماعات اللجنة وإدارة أعمالها وموظفين هيأت لهم الظروف المناسبة ، وأمدتها بمراجع يمكن الاستفادة منها فى كتابة مشروع الدستور وظلت اللجنة توالى عقد اجتماعاتها ومناقشاتها حول الدستور وسط خلافات كبيرة حول نوع الدولة وما يتبع ذلك من مواد تنظم حياة الناس وتكفل أمنهم ورفاهيتهم وتضبط أعمال وتصرفات الحكومة .

واستغرقت اللجنة فى اجتماعاتها بعض الوقت لتصدر اللوائح التى تضبط أعمالها وعلى ضوئها تسير فى إدارة اجتماعاتها ومناقشاتها واتخاذ القرارات .

بدأت لجنة الدستور أعمالها وأخذت تمارس مسؤوليتها تحت رعاية مجلس الوزراء الذى أعطاها كثيرًا من الاهتمام لتتمكن من إنجاز مهمتها وكانت تصدر بانتظام كتيبات تشتمل على جداول أعمالها ومناقشاتها وتوصياتها . وكانت الكتيبات متوفرة لمن يرغب فى قراءتها من أعضاء الحكومة والبرلمان وغيرهم من المتتبعين لأعمال لجنة الدستور .

٢٠ـ الجيش ـ السلطة ـ والديمقراطية ١٩٥٨

عندما فرغت لجنة الدستور من إعداد مقترحاتها للدستور الدائم للبلاد استدعت الحكومة أستاذا للقانون من خارج السودان فنقح الدستور المقترح وأعده لمناقشة الجمعية التأسيسية . ولكن الجمعية لم تتخذ قرارا بإجازته كما أصدرته لجنة الدستور ونقحه أستاذ القانون ؛ لأن انقلابا عسكريا حدث بقيادة الفريق إبراهيم عبود فأطاح بالحكومة وألغى الدستور المؤقت وحل مجلس الوزراء والجمعية التأسيسية وأعلن قانون الطوارئ ، وبذلك طويت صفحة أخرى من صفحات الحكم فى البلاد . ولكن الصفحة الجديدة كانت فى هذه المرة حكما عسكريا بغيضا أطاح بمصالح الشعب وحريته وأفقد الاستقلال طعمه الذى تذوقه المواطنون لسنوات قليلة بعد إعلانه فى مطلع عام ١٩٥٦ م . أما الدستور الذى أعدت مشروعه اللجنة القومية والدراسات المقارنة التى صحبته ومحاضر الجلسات التى كانت تصدرها وتنقيح أستاذ القانون فقد بقيت لتكون خير عون للجنة الدستور القومية الثانية فى عام ١٩٦٧ م عقب ثورة أكتوبر الشعبية الخالدة .

كان بعض وزراء حزب الشعب وعلى رأسهم الشيخ على عبد الرحمن مسؤولين إلى حد كبير عن العطب الذى كان واضحا فى عملية كتابة الدستور الدائم ، وكان الشيخ على رحمه الله وغفر له يغيب عن اجتماعات اللجنة الوزارية المكونة من وزراء من الحزبين أوكلت إليهم مراقبة أعمال لجنة الدستور وإزالة العقبات التى تواجهها ، وبصفة خاصة المسائل المتعلقة بنوع الدولة ورأسها والدين والحريات واستقلال القضاء والجنوب . . . إلخ ، هذا بالإضافة إلى أسفاره المفاجئة إلى مصر والتى كثيرا ما كان يخطر بها رئيس الوزراء وهو فى طريقه إلى المطار دون أن يوضح أسباب سفره . كان ذلك من أهم الأسباب التى أدت إلى ضعف حكومة عبد الله خليل الثانية .

وفيما كانت الحكومة تواجه هذه المشاكل وتسعى جاهدة لإيجاد الحلول لها ودعم الائتلاف وتسيير شؤون الدولة على نفس مستوى الثقة المتبادلة التى بدأت بها فى منتصف عام ١٩٥٦ م ، وفيما كان رئيس الوزراء يبذل أقصى جهده فى هذا الصدد تتابعت التقارير السرية له ولقيادة الجيش عن تحركات مشبوهة يقوم بها الملحق العسكرى فى السفارة المصرية وبعض الموظفين من هذه السفارة . ثم أعقبت ذلك تقارير عن

لقاءات كانت تتم سرا بين الملحق العسكرى المصرى ونفر من الضباط السودانيين فى أماكن مختلفة . وفيما كان رئيس الوزراء يتابع هذه التقارير ويطلب مزيدا من تتبع هذه الحركات جاءه من قيادة الجيش أن انقلابا يعد له نفر من ضباط الجيش وتدعمه مصر عبد الناصر كان وشيك الوقوع .هكذا قال عبد الله خليل فيما بعد ، وبعد أن تسلمت القوات السودانية السلطة ، وكان عبد الله يحتفظ بسر التحرك المصرى عن مجلس الوزراء ولا يبيح لقيادة حزبه إلا بنتف من الأخبار عنها . وبذلك تجمعت على الحكومة عوامل مؤدية للضعف أتتها من داخلها وهى : مشكلة نتيجة الانتخابات ٠٠ وموضوع المعونة الأمريكية . ومسألة حلايب ٠٠ وتعطيل أعمال لجنة الدستور ثم المؤامرة التى قيل : إن جمال عبد الناصر كان يحيكها بواسطة سفارته فى الخرطوم ضد الوضع الديمقراطى فى السودان .

وفيما كانت الحكومة تواجه هذا الموقف الحرج جدا وأصبح احتمال سقوطها واردا وقف السيد الصديق المهدى رئيس حزب الأمة موقفا يطالب بحل الائتلاف وقيام حكومة أخرى تتألف من حزب الأمة والوطنى الاتحادى وأحزاب الجنوب ، وتمت اتصالات فى هذا الصدد بين رئيس حزب الأمة ورئيس الوطنى الاتحادى وتم الاتفاق من حيث المبدأ على عرض رئيس حزب الأمة وبدأ الحوار الجاد حول الشكل الذى تقوم عليه الحكومة المقبلة ٠٠ ولكن عبد الله خليل أصر على رفضه التكوين الجديد للحكومة وعلى عدم التعاون على أى حال مع الوطنى الاتحادى ، وظل على إصراره ذاك برغم كل المحاولات التى بذلت من داخل حزبه لفترة من الوقت . ثم عاد فوافق على التشكيل الجديد للحكومة وعقدت اجتماعات فى منزله لتحقيق هذا الهدف وتم الاتفاق بعد لقاءات عديدة بين قيادة حزب الأمة والوطنى الاتحادى والجنوبيين على تكوين الحكومة وعلى عدد الوزراء من كل حزب وعلى الأهداف العريضة التى ينبغى أن تعمل الحكومة لتحقيقها ٠٠ وفيما كان الموقف كذلك وحمدنا الله جميعا على تذليل العقبات والصعاب التى واجهتنا ، أوقظنا ليلا نحن وزراء الحكومة فى منازلنا بواسطة ضباط وجنود مسلحين من الجيش لنستلم خطابات كان واضحا أنها كتبت على عجل تشتمل على إعفائنا من مناصبنا الوزارية مع الشكر ممهورة من الفريق إبراهيم عبود قائد الجيش.

وفى الصباح ، صباح ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ م عزفت الموسيقى العسكرية من إذاعة

أم درمان ألحانها وصدر بعد ذلك بيان من قيادة الجيش يعلن قيام سلطة عسكرية فى البلاد أعفت أعضاء مجلس السيادة ومجلس الوزراء من مناصبهم وعطلت الدستور المؤقت ثم حلت الجمعية التأسيسية ، وأعلنت قانون الطوارئ فى البلاد لوقت غير محدود ٠٠ ومنذ الصباح الباكر خرجت كتائب من القوات المسلحة تدعمها الدبابات والعربات المصفحة وشددت الحراسة على دور الحكومة والمرافق العامة وحظر على المواطنين التجمع فى الطرقات والميادين العامة ، وبدأ تنفيذ قانون الطوارئ بدقة متناهية٠٠ وأصبح الناس فى ذلك اليوم أمام وضع جديد وحكم جديد لا يعرف الحرية ولا يعرف الديمقراطية ، وكان السلاح وسيلته الوحيدة لفرض سلطانه ٠٠ وأصبح عبد الله بك خليل كئيبا حزينا يقص قصته بعد فوات الأوان ٠٠ ويقول إن الضباط خدعوه.

قال إن الهزات المتتالية التى أصابت حكومته الائتلافية ومن قبل تعرضت لمثلها حكومة السيد إسماعيل الأزهرى الائتلافية بعد إعلان الاستقلال جعلته يقتنع أن الحكومات الائتلافية أو القومية ليست أسلوبا صالحا للحكم فى البلاد النامية بعد الاستقلال فى البلاد التى اختارت الديمقراطية الليبرالية طريقة للحكم ٠٠ وكان يقول إن كل الوضع فى البلاد بدا له أنه بحاجة إلى تغيير ليس بالضرورة إلى حكم عسكرى ولكن إلى نوع من الحكم الديمقراطى يتناسب مع مستوى الساسة السودانيين والشعب السودانى ويتيح للحكومات فرصا للاستقرار والإنتاج ٠٠ أما كيف يمكن أن تقوم هذه الحكومة المثالية فى نظام حكم ديمقراطى مثالى فذلك ما لم يتيسر لعبد الله بك خليل تفهمه بعد ٠٠ لذلك كان يقول أنه اتفق مع قيادة الجيش لتتسلم السلطة إلى حين وإلى وقت تتاح الفرصة فيه للأحزاب السياسية والقيادات الدينية والشعبية مراجعة الأمر كله ودراسته إلى حين الوصول إلى نظام ديمقراطى أمثل يرضاه الجميع ويكون محققًا للاستقرار والتقدم .

هكذا كانت أحلام عبد الله بك خليل كما كشف الستار عنها فيما بعد ٠٠ وكان يواصل حديثه بعد فوات الأوان أيضا فى حسرة وحزن ، ويقول إن ضباط الجيش خدعوه ووضحت الخديعة منذ اليوم السابق للانقلاب ٠٠ كان متفقًا مع قيادة الجيش أن يزور هو القيادة فى الساعة الخامسة من مساء ١٦ نوفمبر عام ١٩٥٨ م ليلتقى فيها بقادة القوات المسلحة فى أسلحة الخرطوم ويتحدث إليهم عن أهداف الانقلاب وحدوده

باعتباره رئيس الوزراء ووزير الدفاع ٠٠ ولما ذهب فى الموعد المحدد لم يجد غير الفريق إبراهيم عبود واللواء حسن بشير اللذين أبلغاه أن قادة الوحدات كانوا فى قياداتهم ، وقد أعلنت حالة التأهب الكاملة وليس من الميسور استدعاؤهم لمقابلته ، فعاد إلى منزله وهو يعلم أن تلك كانت بداية الخدعة .

وقال عبد الله بك إن الضباط اتفقوا معه أيضا على تأليف حكومة من المدنيين والعسكريين بالتشاور معه ولما أعلنت الحكومة الجديدة حدث ذلك دون استشارته ولم يدخلها من المدنيين غير عدد محدد اختارتهم قيادة الجيش وحدها ، أما جل الوزارات الهامة فكانت عند العسكريين . وبذلك اكتملت أطراف الخديعة كما يقول عبد الله بك وأصبح هو غريبا عن الوضع كله ، وبدأ بذلك عهد جديد وحكومة عسكرية جديدة٠٠ كان المجلس العسكرى الأعلى فى قمتها برئاسة الفريق إبراهيم عبود وعضوية قادة القيادات من كل أنحاء السودان ٠٠ وكان هذا المجلس السلطة العليا فى البلاد ٠٠ وتبع المجلس الأعلى مجلس الوزراء الذى كان كل أعضاء المجلس العسكرى العالى أعضاءً فيه وقد تسلموا كل الوزارات الهامة ٠٠ الجيش . والأمن ٠٠ والإدارة وغيرها ٠٠ وبذلك اكتمل التنظيم الذى قدر له أن يحكم السودان لست سنوات مقبلة .

التاريخ عندما يكتب لن ينكر على عبد الله خليل إسهامه فى الحركة الوطنية منذ شبابه عندما كان ضابطا صغيرا فى قوة دفاع السودان منذ مطلع العشرينات وحتى جمعية اللواء الأبيض وثورة عام ١٩٢٤ م ، ولن ينكر التاريخ عليه الدور الكبير الوطنى الذى لعبه منذ اختياره سكرتيرا عاما لحزب الأمة والجهد العظيم الذى بذله ورفاقه حتى إعلان الاستقلال ، وسيسجل التاريخ لعبد الله خليل العمل الجليل الذى قدمته حكومته الأولى للبلاد بعد الاستقلال فى عام ١٩٥٦ م وحكومته الثانية التى كونها فى مطلع عام ١٩٥٨م حتى الانقلاب العسكرى فى نوفمبر من العام نفسه برغم الظروف الصعبة التى واجهتها ٠٠ ولكن التاريخ سيسجل الأخطاء أيضا ولا يتردد فى تدوينها ٠٠ فعبد الله خليل لم يطلع حزبه على تصميمه على تسليم السلطة للجيش بعد أن ووَجِه بمشاكل لم يتمكن من التغلب عليها ، ولو أنه فعل ذلك لأمكن الوصول إلى حلول تجنب البلاد سطوة الحكم العسكرى ووأد الحرية والديمقراطية ٠٠ وكان فى وسعه كرئيس للحكومة ووزير للدفاع أن يتخذ إجراء حاسما ضد تحرك نفر من صغار الضباط أرادوا القيام

بانقلاب قيل إن مصر تعمل له وتسنده فى ذلك الحين ٠٠ وكان مجرد الكشف عن هذه المؤامرة وإعلان تفاصيلها فى حينه يكفى لوضع حد لها ولو إلى حين ولإذكاء روح الحماس بين أفراد الشعب والقوات المسلحة للتأهب للدفاع عن الدستور وعن الديمقراطية التى ارتضاها الجميع نمطا للحكم .

وحتى بعد أن اتضح له قبيل يوم الانقلاب أن قادة الجيش قد خدعوه ، ولم يتيحوا له فرصة الاجتماع بقادة الوحدات كما كان متفقا عليه كان يمكنه كرئيس للوزراء ووزير للدفاع أن يعلن من المذياع تحرك الجيش لانقلاب قبل حدوث الانقلاب ويحذر ضباط الجيش صغارهم وكبارهم من مغبة الإسهام فيه ، ويطلب إلى الشعب والقوات المسلحة أن تغد نفسها للدفاع عن الديمقراطية ، ولكنه لم يفعل من ذلك شيئًا ولم يتحرك لمواجهة مثل هذا الموقف .

الإمام عبد الرحمن المهدى لم يكن على علم بالانقلاب ما فى ذلك شك ، ولو أنه علم لما سمح بوقوعه . فعبد الله بك خليل برغم العلاقة المتينة التى تربطه بالسيد الإمام منذ عهد بعيد وبعد قيام حزب الأمة لم يطلع السيد الإمام على خطته الموضوعة لتسليم السلطة للجيش . ويتساءل كثير من المواطنين منذ ذلك الحين حتى الآن لماذا إذن أصدر السيد الإمام عبد الرحمن المهدى بيانا عقب الانقلاب عرف منه أنه موافق على ما حدث ويرجو للجميع التوفيق ؟ !

والجواب على ذلك أنه كان يقول إنه عمل للاستقلال والديمقراطية حتى تحققا ، وأنه عندما قام الجيش بحركته فكر فى الصمت أو إصدار بيان معارض للانقلاب لكنه خشى أن تنتج عن أى من الموقفين حرب أهلية يصلى بنارها الأنصار وحدهم ولا يعلم إلا الله مدى ما تخلفه من دمار ودماء وأحقاد ٠٠ لذلك انتهى إلى قرار بإصدار بيانه الذى فهم منه أنه موافق على الانقلاب . وقال السيد الإمام إنه ليس لديه ما يدعوه حقا إلى إصدار البيان غير الخوف من الفتنة ٠٠ وأنه لم يكن على علم به إطلاقا حتى حدث٠٠ وقال السيد الإمام فيما بعد إنه يعتبر ضباط الجيش أبناءه ومن الممكن التشاور والتفاهم معهم فى وقت مقبل على إعادة السلطة للشعب الذى جاهد كثيرا وضحى كثيرا فى سبيل الاستقلال والديمقراطية والحرية .

وكان السيد الصديق المهدى ، الابن الأكبر للإمام عبد الرحمن المهدى ، ورئيس

حزب الأمة ، غائبا عن البلاد فى أوروبا لأعمال خاصة عندما حدث انقلاب الجيش فى السودان .. وفى أوروبا أعلن أنه يرفض هذا الانقلاب ، وسيقاوم القائمين به حتى تعود الديمقراطية لشعب السودان مرة أخرى ، وعاد لتوه إلى الخرطوم .. وفى الخرطوم كرر ما قاله فى أوروبا بقوة وأعاد التكرار للوفود التى كانت تفد إلى داره من الأنصار وغيرهم لتتلقى التوجيه وتتأكد من إصرار القيادة السياسية على مقاومة الحكم العسكرى.

ولم يمض وقت طويل حتى تألفت جبهة وطنية برئاسة السيد الصديق المهدى واشترك فى قيادتها حزب الأمة والحزب الوطنى الاتحادى وشخصيات سياسية كالسيد ميرغنى حمزة والجبهة المعادية للاستعمار والإخوان المسلمون وجماعات إسلامية أخرى وسياسيون جنوبيون وآخرون من كبار الاستقلاليين غير الجنوبيين . وكان فى مقدمة من انخرطوا فى سلك الجبهة الوطنية من قادة حزب الأمة عبد الله بك خليل .

وكان فى مواجهة الجبهة القومية المتحدة الفريق إبراهيم عبود الذى أبقى اسم جمهورية السودان على ما كان عليه قيل الانقلاب وأصبح يمارس سلطة رئيس للجمهورية غير منتخب مستعينًا بمجلسه العسكرى العالى لإدارة شئون البلاد ومحتفظا لنفسه بحق تعيين أعضاء المجلس العسكرى العالى وعزلهم وحل المجلس متى أراد ذلك كما فعل خلال تفجر ثورة أكتوبر المجيدة .. كانت السلطة الممنوحة له شبيهة بتلك التى يمارسها رؤساء الجمهورية الرئاسية فى كثير من بلاد العالم الثالث التى وضعت مقاليد الحكم كلها فى يد الرئيس وتنوعت أشكالها من بلد لآخر .

وقبل أن أنتقل بهذه المذكرات إلى حكومة الفريق إبراهيم عبود العسكرية ومواجهة القوى الوطنية لها أريد أن ألخص ما توصلت إليه من دروس وعبر وآراء منذ أول يوم لاستيلاء الجيش على السلطة .

الديمقراطية البرلمانية فى السودان منذ عهد الحكم الذاتى وبعد الاستقلال حتى نوفمبر ١٩٥٨ م لم تعط الفرصة الكافية ليكون الحكم لها أو عليها .. ولم تجد البلاد حكما ديمقراطيا لحزب واحد غير متآلف مع أحزاب أخرى إلا فى سنتى الحكم الذاتى ، وقد كانت تجربة الحزب الوطنى الاتحادى وحده حاكما طيلة فترة الحكم الذاتى ناجحة إلى حد كبير برغم الأخطاء والصعوبات التى كانت تعترض تلك الحكومة وبرغم عظم

المهام التى كانت ملقاه على عاتقها حتى إعلان الاستقلال ·· لذلك أستطيع أن أقرر أن الحكومة الديمقراطية البرلمانية التى تحكم بأغلبيتها الحزبية فى البرلمان مهما كان صغر هذه الأغلبية ربما كانت حكومة مثلى فى مثل ظروفنا ومستوانا الحضارى والاجتماعى والاقتصادى ·· ولما جاءت حكومة السيد أزهرى الثانية فى ائتلاف بين الحزبين الوطنى الاتحادى والشعب الديمقراطى بعد إعلان الاستقلال بشهر واحد ثم حكومتا عبد الله خليل الأولى والثانية فى ائتلاف بين حزب الأمة والشعب الديمقراطى أساسا وضح ـ برغم إنجازات تلك الحكومات التى لا تنكر ـ أن قيام الحكومة من حزبين كبيرين مختلفين فى الأفكار والأهداف والبرامج خطأ لا ينبغى أن يرتكب مرة أخرى فى بلاد حديثة العهد بالحكم الديمقراطى ·· وقد ظهر ذلك جليا فى المشاكل والاختلافات التى واجهتها هذه الحكومات المؤتلفة من داخلها والتى أدت فى النهاية إلى سقوط حكومة السيد أزهرى الائتلافية وما خلقت بعدها من جو شقاق وغضب وتفرقة ·· وأدت فى نهاية المطاف إلى تسلُّم الجيش للسلطة وقيام حكم عسكرى حاول أن يقضى على كل أثر للديمقراطية والحرية بين المواطنين ·· ·· ومن المؤسف حقا ، وقد لا يكون ذلك بتوجيه من زعامة الختمية الروحية ، أن حزب الشعب الديمقراطى كان فى كلا الحالتين متسببا فى انهيار الحكومتين وبذر بذور التفرقة وضياع الديمقراطية فى النهاية ·· وبرغم كل ما حدث فإن الحرية والمساواة كانت متوفرة لجميع المواطنين فى كل ميدان ولم تتأثر الديمقراطية البرلمانية بسقوط الحكومة وقيام حكومة أخرى ، وكان التغيير يتم فى خضوع تام للدستور المؤقت ولم يتوفر لى فى أى لحظة سبب مقنع بأن ما حدث من اختلافات بين الأحزاب أو تصرفات خاطئة أو غير مقبولة من هذا الحزب أو ذاك كانت تستدعى أن يتسلم الجيش السلطة ويحكم شعبه بالبندقية أو بأساليب خادعة يمارسها باسم الشعب وليست هى من إرادة الشعب أو رغبته ·· وبرغم كل ما حدث فإن الديمقراطية البرلمانية هى أنسب نظام لشعوب العالم الثالث مع شىء من التعديلات مقارنا بأنظمة الحكم فى العالم الغربى حيث تسود الديمقراطية البرلمانية على أن يكون ذلك على نحو يكفل الاستقرار فى بلاد العالم الثالث .

رئيس الجمهورية مثلا ينبغى أن ينتخبه البرلمان وهو يرأس ولا يحكم ويمثل القمة فى السلطات الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية ·· والبرلمان سواء كان من مجلس واحد أو مجلسين يجب أن يكون جميع أعضائه منتخبين بواسطة الشعب انتخابا

مباشرا ورئيس مجلس الوزراء ينبغى أن يختاره نواب الشعب بالأغلبية المطلقة ، وهو مسؤول فى أدائه للبرلمان الذى يستطيع إسقاط الحكومة بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه وليس بالأغلبية المطلقة ؛ ليتحقق بذلك كل شىء من الاستقرار للحكومة .. القضاء مستقل استقلالا كاملا .. الحريات مكفولة للجميع فى حدود قوانين تنظمها ولا تقلل من فاعليتها ... الجيش أداة قومية بعيدة عن ممارسة أى نشاط سياسى حزبى وتنحصر مهمته فى حماية البلاد وحماية الدستور والإسهام عمليا فى أعمال التنمية . ولكن يحق للمواطنين العسكريين التصويت فى الانتخابات العامة .

هذه أفكار عن مبادئ هامة فى الدستور آمنت بها منذ زمن بعيد ولا تزال الأيام تقربها إلى ذهنى وتزيدنى اقتناعا بها .. وهذه الفقرات التى أشرت إليها الآن تعبير عن مواد آمل أن يقوم عليها نظام الحكم فى بلادنا فى يوم مقبل باتفاق الشعب كله .. لا عن طريق الانقلاب العسكرى ..

أما نظام الحكم الرئاسى بالحزب الواحد المتبع الآن فى كل أفريقيا تقريبا وفى جل البلاد العربية وأمريكا الاتينية وآسيا فهو ديكتاتورية مغلفة باسم الشعب ، وليست ديمقراطية بأى حال ، وقد لجأت إليه حكومات كانت قائمة أو انقلابات قام بها عسكريون ظنوا أن الديمقراطية البرلمانية فشلت فى تحقيق الاستقرار فى بلاد العالم الثالث.. والحق أن هذه الديمقراطية البرلمانية لم تفشل ، ولكن الحكومات والشعوب فى كثير من الأحيان هى التى فشلت فى تطبيقها . الديمقراطية البرلمانية التى أنشدها لشعبنا فى يوم مقبل إن شاء الله ينبغى أن تقوم على الشورى كأساس للحكم ، وأن تنبع قوانينها المميزة لسلوك الشعب وسلطة الدولة من أسس يقبلها الإسلام وشريعته السمحاء وأن تكفل فيها لكل المواطنين حرية العبادة للجميع ومن كل الأديان .. ديمقراطية تتوفر فيها حرية قيام الأحزاب السياسية ببرامج وأهداف محددة ومعلنة . وفى رأيى أن غياب مسألة تقرير المصير التى أدت إلى انقسام الشعب السودانى بين الاستقلال والاتحاد مع مصر قبل إعلان الاستقلال .. والوعى السياسى الذى شمل الشعب كله فى المدينة والقرية والبادية .. والأحداث الكبيرة التى تعرضت لها بلادنا فى ربع قرن من الزمن.. والمحن التى اجتزناها فى عمر جيل ... كل أولئك سيسهم مستقبلا فى قيام أحزاب لا طائفية ولا عنصرية تختلف فى الأهداف والوسائل وأسلوب الحكم .. وهى

تعلم أن الشعب الذى سار خطوات طويلة فى طريق الوعى السياسى الشامل سيحاسبها على ضوء برامجها المعلنة ، ولن يضع فى الاعتبار الانتماءات الطائفية أو العرقية .

والجمهوريات الرئاسية التى نشأت فى جل بلاد أفريقيا وأنحاء أخرى من العالم الثالث من ذات الحزب الواحد أو التى لا حزب لها واجهت وتواجه طول بقائها وسيطرتها على أجهزة الحكم انتفاضة بعد انتفاضة ، بعضها ناتج عن طموح عسكريين ليحكموا بدلا عن عسكريين حاكمين ، وبعضها الآخر ناتج عن رفض الدكتاتورية التى تتجلى يوما بعد يوم وتسلط أجهزة حزبها الواحد أو الحاكم العسكرى على كل مقدرات البلاد وعزل كل من لا يلتقى معهم على طريقهم .. وتكميم الأفواه واستخدام كل أجهزة الدولة وموارد الشعب لحماية النظام والحزب . واستحالة قيام أى جبهة وطنية معلنة تعارض وتنتقد .. وغير ذلك من الصور الديكتاتورية التى يزداد وضوحها مع الأيام . ولعل أسوأ ما تفعله الديكتاتورية المغلفة باسم الشعب أو الصريحة أنها تضطر إلى فرض ضرائب عالية جدا على الشعب تزداد وتتضاعف شهرا بعد شهر وعاما بعد عام لتنفق على أجهزة الدفاع عنها وبكل الوسائل . وهذا بكل أسف كان ما فعلته حكومة الفريق إبراهيم عبود التى أرهقت الشعب بضرائب فوق طاقته ومقدرته ؛ لتنفقها على أجهزة الدفاع عنها . وإن كل ما كانت تقوله هذه الحكومة فى بياناتها ووسائل إعلامها عن فشل الأحزاب السياسية فى العهد الديمقراطى لم يكن صحيحا ؛ ذلك لأن الحكومات عاشت أقل من ثلاث سنوات ولا يمكن لعاقل أن يحكم حكما قاطعا على نظام للحكم قائم أساسا على الشورى والعدالة والحرية ، أن يحكم عليه بالفشل فى فترة تقل عن ثلاث سنوات . إن الذى فشل فعلا هو حكم العسكريين الذى عاش ست سنوات سلب المواطنين فيها الحرية والعدالة وأرهقهم بالضرائب والإذلال وملأ السجون والمعتقلات بالسياسيين وأفراد الشعب ، وكان كارثة ألمت بالشعب السودانى الذى أنقذته ثورة أكتوبر المجيدة عام ١٩٦٤ م . ونصيحتى إذا قدر لهذه البلاد أن تحكم فى يوم مقبل حكما ديمقراطيا سليما تتوفر فيه الحرية والعدالة والرفاهية وتقوم فيه الأحزاب على النحو الذى أوضحت ، أن يلتزم الجميع بالصبر ومعالجة الخطأ باستنباط الصواب وممارسة الشورى وبذلك يمكن للديمقراطية أن تستقيم وتصلح كنظام للحكم ، من مصلحة الشعب أن يبقى ويقوى ويتطور وقد يستلزم ذلك وقتا ليس بالقصير لا بد من اجتيازه .

وهناك نقطة هامة جدا لا بد من عرضها ومناقشتها وتقديم رأى بشأنها ؛ ذلك

لأنها كانت بكل أسف ذات أثر مضاد للديمقراطية البرلمانية فى بلادنا والبلاد المماثلة لها٠٠ وفى رأيى إن الذين ينتقدون الديمقراطية هذه بسببها محقون . لذلك يجب أن نناقشها ونبدى الرأى بشأنها ونقدم النصح عنها ٠٠ ذلك الخطأ كان انتقال بعض النواب من حزب إلى حزب أثناء قيام البرلمان أو وقوفهم وإعطاء أصواتهم ضد الحزب الذى ينتمون إليه فى مسائل يعتبرها الحزب هامة بالنسبة لأفكاره ومواقفه السياسية ٠٠ حدث كل ذلك فى مواقف متعددة فى البرلمانات أو الجمعيات التأسيسية منذ عام ١٩٥٤ م وما بعده ، وكان لخروج بعض النواب على أحزابهم بالتصويت داخل البرلمان ضد اتجاهات تلك الأحزاب من أجل حافز يحصلون عليه لأنفسهم أو لدوائرهم الانتخابية أثر سيئ جدا على الديمقراطية البرلمانية وسمعتها ، وقد عانت الجبهة السياسية الحاكمة والتى فى جانب المعارضة معاناة كثيرة من هذا السلوك بل إن البعض منها اتجه إلى الاعتقاد بأن نظاما آخر غير تعدد الأحزاب ربما كان أجدى وأفضل ٠٠ ومن ملاحظاتى لتلك الممارسات اتضح لى أن النواب الذين يرتكبون هذا الخطأ كانوا فى أغلب الأحيان إن لم يكونوا فى الأحيان كلها من النواب الذين لم ينالوا قسطا مناسبا من التعليم أو الذين أتوا إلى البرلمان عن قبائل متخلفة وظنوا أنهم بتعليمهم القليل الذى تميزوا به عن أفراد قبائلهم يمكنهم أن يعودوا إلى البرلمان مرة ومرات منتخبين بواسطة ذويهم بصرف النظر عن الأخطاء التى يرتكبونها كنواب داخل البرلمان . بل ربما اعتقدوا أن الناخبين قد لا يسمعون بسلوكهم ذاك ٠٠ وللحقيقة يجب أن أسجل أن هذا النوع من النواب الذين أساءوا للديمقراطية البرلمانية كانوا قليلين ، أما الأغلبية الكبيرة من النواب الحضريين والإقليميين فقد كانوا فى مستوى رفيع ويقدرون مسؤوليتهم الحزبية البرلمانية تقديرا حسنا٠٠ومن حسن الحظ أن نواب البرلمان أو الجمعية التأسيسية الذين نالوا قسطا مناسبا من التعليم كانوا بعيدين عن مثل هذه الممارسات وملتزمين بسياسة أحزابهم واتجاهاتها .

لذلك أرى إذا قدر للديمقراطية البرلمانية أن تعود مرة أخرى أن يكون هذا الخطأ فى مقدمة المسائل التى ينبغى أن تعالج بوضوح لا التواء فيه قبل البدء فى ممارسة هذه الديمقراطية . وربما كانت الاقتراحات التالية مساعدة على إيجاد الحل المناسب فيما يختص بنوعية النواب ومواقفهم .

أولا : ينبغى أن لا يقل تعليم المرشح للبرلمان عن مستوى شهادة الثانوى العالى أو ما يعادلها .

ثانيا : النائب الذى يقف ضد حزبه فى البرلمان لاقتناعه بخطأ اتجاه الحزب وقراره عليه أن يستقيل من الحزب والبرلمان بعد إعطاء صوته ضد موقف الحزب .

ثالثا : من حق هذا النائب أن يرشح نفسه مرة أخرى فى دائرته الانتخابية التى خلت ، ويتحمل مسؤولية نجاحه أو فشله فى الانتخابات ومن حق حزبه السابق أن يقدم مرشحا آخر ضده .

رابعا : النائب الذى يقف ضد حزبه فى موضوع يعتبره الحزب هاما عند عرضه على البرلمان وذلك لأى كسب مادى أو حافز شخصى ولا يستقيل من الحزب والبرلمان قبل التصويت أو بعده يفصله الحزب عن عضويته ويعلن الفصل على نطاق واسع ولا يحق له أن يترشح فى انتخابات تالية عن الحزب فى دائرته الانتخابية أو أى دائرة أخرى.

هذه نقاط يمكن أن تقدم بعض الحلول للمشاكل التى تسبب فيها نواب لم يلتزموا بمواقف أحزابهم ومن الممكن أن يناقش هذا الأمر على نطاق أوسع وفى الوقت المناسب.

يقابل هذا السلوك موقف فى إطار الجمهورية الرئاسية ذات الحزب الواحد لا أرى له حلا مناسبا وقد لا أجد له حلا أبدا .. فلكثير من الجمهوريات الرئاسية فى بلاد العالم الثالث حزب واحد ولا يحق لأى جهة تنشئ حزبا آخر مواجها له باسم الدستور وهذا الحزب تنشئه الدولة وتنفق عليه من أموال الشعب ما شاء لها الله أن تنفق ، وتعين قياداته الإقليمية والمركزية بواسطة رأس الدولة أو من ينوب عنه وتنشئ له المكاتب وتعد له وسائل النقل والموظفين . ويتميز أعضاؤه الملتزمون به بكثير من الامتيازات .. ويتنافس أعضاء هذا الحزب على مقاعد البرلمان وحدهم ولا يحق لأى مواطن أن يرشح نفسه إلا على مبادئ الحزب الواحد . ثم تجرى الانتخابات بعد أن يحدد الحزب الواحد المرشحين الذين يوافق على ترشيحهم فى كل الدوائر ، وهؤلاء هم مرشحو الحزب الذين تنفق أموال الشعب عليهم ويحصلون فى أغلب الأحيان على الفوز بمقاعد دوائرهم . وبعد الانتخابات يقوم برلمان كل أعضائه من مرشحى الحزب الواحد المعتمدين ما عدا قلة من الأعضاء الفائزين برغم عدم دعم الحزب لهم وهؤلاء هم أيضا أعضاء ملتزمون لا يخرجون على اتجاهات وقرارات الحزب داخل البرلمان ويبقى البرلمان

معبرا تماما عن حكومة لا معارضة لها .. مثل هذا الموقف لا أرى له علاجا البتة ، وإذا قورن بحالة النواب المتنقلين من حزب إلى آخر فى الجمهورية البرلمانية فإن هذه الحالة الأخيرة أفضل بكثير من برلمان الحزب الواحد .. ذلك لأنها حالة طارئة فى ديمقراطية جديدة على الناس تقوم على أسس شعبية سليمة ومن الممكن علاج أخطائها مع مرور الزمن .

الديمقراطية الرئاسية والديمقراطية البرلمانية معمول بهما فى الغرب .. ومن كبريات الدول فى أوروبا الغربية أخذ السودان حكما ديمقراطيا معدلا حسب ظروفه السياسية والاجتماعية وقد ظلت بلادنا منذ إعلان الاستقلال إلى شهر مايو من عام ١٩٦٩ م باستثناء فترة الحكم العسكرى ١٩٥٨ م إلى ١٩٦٤ م ، ظلت محكومة بنظام ديمقراطى برلمانى على رأسه مجلس سيادة ، وتحكمه حكومة ينتخب رئيسها البرلمان وهيئة قضائية مستقلة .

ولعل أفضل وأوضح مثل للجمهورية الرئاسية فى الغرب نوع الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية . التى تبعد الشقة كثيرا بين شعبها وشعبنا فى الحضارة والتجارب والوعى .. هنالك ينتخب رئيس الجمهورية والبرلمان بواسطة الشعب لا بواسطة الحزب.. وهنالك القضاء مستقل تماما ، وقد حددت السلطات لرئيس الجمهورية والكونجرس والقضاء تحديدا دقيقا كان نتاج تجارب مائتى سنة أمضتها الولايات المتحدة فى تنظيم وتركيب حكمها بحيث لا تطغى أى سلطة على سلطة ، ولا يستبد الرئيس بالحكم وبالرأى وهنالك الحرية في أوسع نطاق .. حرية قيام الأحزاب حرية الصحافة حرية النشر حرية الكلام . حرية التنقل داخل البلاد وإلى خارجها . كل الحرية التى ينشدها الإنسان الذى ولدته أمه حرا .. وكل أولئك غائب تماما فى عالم الجمهوريات الرئاسية فى بلاد العالم الثالث ..

وبرغم عراقة النظامين الحاكمين فى بريطانيا وأمريكا فإنهما يواجهان المشكلة البرلمانية التى شكونا منها ، وهى تمرد النواب على أحزابهم السياسية أفرادا وجماعات ، ولكن تمرد نوابهم يختلف تماما عن تمرد النواب فى بلاد العالم الثالث التى تتساوى معنا فى فهم الديمقراطية البرلمانية وتطبيقها . هنالك تمرد قائم على الرأى دائما ولا شىء سواه. فالنائب العمالى مثلا الذى يتمرد على حزبه فى بريطانيا يفعل ذلك لاختلافه فى

الرأى تماما مع الحزب فى مسائل يعتبرها هامة وجوهرية ، ويعلن ذلك على الرأى العام ولا يجد من يتهمه بالانحياز لجهة أخرى غير حزبه مقابل كسب مادى أو حافز لنفسه.. والعضو فى مجلس الكونجرس الأمريكى لا يلتزم بالبصم على كل مشروع يقدمه رئيس الجمهورية الديمقراطى إذا كان العضو ديمقراطيا ولا يؤيد مشروعات رئيس الجمهورية إلا إذا اقتنع بسلامتها .. هذه ديمقراطيات عريقة وعتيقة عاشت مع الزمن وصقلتها الأحداث الكبيرة ، واجتازت ظروفا صعبة خرجت منها بتجارب أدركها الشعب ورعاها السياسيون تماما على اختلاف العصور ولم يعد خروج نائب على حزبه لاختلاف فى الرأى مع الحزب يؤثر على نظام الحكم كله كما كان الحال عندنا .. ولكنهم على العكس منا يحترمون النائب الذى يحترم نفسه ، ويقفون مع رأيه إن رأوا رأيه سليما .. لذلك كنت أقول إننا مع الزمن وقد لا يكون طويلا يمكن أن ننمى الديمقراطية البرلمانية ونعطيها طعمها الخاص بها ولونها الذى يناسب الشعوب التى تشبهنا أو التى هى فى مستوى مماثل لمستوانا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا ولا نغير أو ننحرف بجوهرها .

لقد ظل حزب الأمة منذ إرهاصات الحكم الذاتى فى عامى ١٩٥٢ م و ١٩٥٣ م يؤمن بأن الديمقراطية البرلمانية أصلح نظام للحكم فى جمهورية السودان المستقلة .. وضع ذلك فى دستور الحكم الذاتى الذى أقره فى دستور السودان المعدل بعد الاستقلال، وفى دستور ثورة أكتوبر المعدل لعام ١٩٦٤ م والذى ظل ساريا ومعمولا به حتى انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ م .. ولكن بعد تفجر ثورة أكتوبر الشعبية وحين قاد حزب الأمة السيد الصادق المهدى واشتركت فى قيادة الحزب عناصر جديدة من الشباب أعيد النظر فى رأى حزب الأمة عن نوع الدولة عندما كانت البلاد تواجه كتابة دستور دائم للسودان للمرة الثانية .

السيد الصادق المهدى قاد حملة قوية ضد نظام الجمهورية البرلمانية واعتبرها مسؤولة عن كل الاهتزازات التى أطاحت بالحكومة وشجعت العسكريين على تسلُّم السلطة . وقال إنها أعاقت تطور السودان وشعبه وأدخلت البلاد فى لجاجات فارغة عطلت عجلة التقدم وأعاقت كتابة الدستور ، وفتحت الباب بحريتها غير المحدودة لعوامل هدم لم تستطع الحكومات المتعاقبة التغلب عليها تماما .. لذلك نادى بالجمهورية الرئاسية ذات

رئيس منتخب بواسطة الشعب توضع عنده كل السلطات التى تمكنه من إدارة شئون البلاد ، ولا تعطى البرلمان قوة مطلقة تمكنه من أن يعوق أو يهدم ما يراه رئيس الجمهورية الذى يحكم بتفويض من الشعب .

ثم رأى السيد الصادق المهدى مؤخرا أن يقوم مع رئيس الجمهورية جهاز شعبى واحد لا ثانى له يكون وعاءً يلتقى فيه السودانيون جميعا وينطق ويعمل هو أيضا باسم الشعب الذى ينتخب أعضاء الحزب للبرلمان ، ولا يسمح بقيام حزب آخر معارض له ، وبذلك تتحقق صورة للوحدة الوطنية ، ولكن السيد الصادق وجد أن تنفيذ ما ارتآه مستحيل فى ظل الحرية التى ينشدها ، وفى ظل نظام ديمقراطى حقيقى يمكن أن تتضارب فيه الأفكار والمعتقدات والمصالح وتتصارع .. واتضح له أن الحزب الواحد أو الوعاء الواحد لا يمكن أن ينشأ إلا فى ظل نظام تصبح فيه الشورى شكلية لا تقدم ولا تؤخر شيئا .

ولعل أوضح مثال للحكومات الرئاسية ذات الحزب الواحد فى عصرنا هذا نظام الحزب الشيوعى المطبق فى الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية التى تسير فى فلكه حيث تقوم الجمهوريات برئاسات فردية أو جماعية وحزب شيوعى واحد أوحد يحكم الشعب ولا يتعدى أعضاؤه المنتسبون إليه العشرة فى المائة من جميع السكان فى أغلب الأحيان وحيث يقوم الحكم بسلطة البروليتاريا وتنطبق التعاليم والمعتقدات والنظم الشيوعية الماركسية اللينينية على جميع أفراد الشعب بسلطان الدولة .. وهذا النظام رفضه شعبنا رفضا قاطعا قبل ثورة أكتوبر وخلالها وبعدها .. وإنى لأرجو أن لا تسلك بلادنا فى نظام حكمها اليوم أو غدا سلوكا مشابها فى الحكم لديكتاتورية الأحزاب الشيوعية الحاكمة فى العالم .

إن ثقتى بالسيد الصادق المهدى لا حدود لها من حيث ثقافته العالية وإيمانه الدينى العميق وصدقه وإخلاصه وحبه لهذا البلد ولهذا الشعب الذى انتصر لجده الإمام المهدى ضد طغيان وجبروت الحكم التركى الأسبق ، والذى انتصر لجده الإمام عبد الرحمن المهدى فى مسيرته السلمية الطويلة الشاقة نحو الاستقلال حتى تحقق فى منتصف هذا القرن .. وهو يمثل قيادة ممتازة لجيل طموح مخلص ، يؤمن بحق شعبه فى الحرية والرفاهية ، ويحمل فى ذهنه أفكاراً عميقة الجذور وإسلامية متطورة مع الزمن تقوم على

الحق وترفض الباطل .. وهو يمثل مدرسة حديثة متكاملة لانطلاقة إسلامية عميقة الجذور انبنت على دراسات وفلسفات أصيلة نابعة من أصول الدين الإسلامى الحنيف الذى يراه أفضل وعاء يمكن أن يحتضن المثل العليا التى تتوق إليها البشرية اليوم .

وإننى لأعلم بالتزام السيد الصادق المهدى بالرأى القائل إن الجمهورية الرئاسية أفضل نوع من الحكم يناسب السودان معتمدا على الرأى الذى عرضه على وكلاء السيد الإمام الهادى المهدى المنعقد فى الجزيرة أبا إبان حكم الفريق إبراهيم عبود ، والذى كان برئاسة الإمام الهادى وحضور كل وكلاء السيد الإمام من جميع أنحاء السودان ، ولم يحضره من السياسيين غير السيد الصادق وشخصى . وإنى لأذكر أن ذلك المؤتمر أجاز بالإجماع ، قرارا بأن يكون نوع الحكم فى السودان جمهورية رئاسية .. وإنى لأذكر أيضا أن هذا الأمر قد عرض على قيادة حزب الأمة بعد ثورة أكتوبر وأجيز كما هو بالأغلبية وبعد نقاش حاد وانقسام بين الأعضاء . ولكن كل ذلك لا يمنع إعادة النظر فى الأمر كله فى وقت لاحق إذا رؤى أن فى ذلك مصلحة لبلادنا .

أعود الآن إلى تسجيل ما أذكره من أحداث كبيرة خلال عهد الفريق إبراهيم عبود ومجلسه العسكرى ، ولن أحاول أن أتعمق فى الحديث عن تفاصيل ما حدث فى بلادنا إبان هذه الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ م ، ذلك لأنى لا أسجل هذه المذكرات كمؤرخ وليس هذا ما قصدت إليه بأى حال ، إنما هو تسجيل لذكريات عشتها وتعمقت فى بعض مجالاتها . فقد عشت فى عهد عبود العسكرى غريبا عنه وعاش الكثيرون غيرى من أبناء هذا البلد الأبرار الأمناء غرباء عنه أيضا .. بل إن الشعب السودانى بأجمعه ما عدا فئة قليلة من المنتفعين كان غريبا عن هذه الدولة العسكرية .. فالأحزاب السياسية بمختلف ألوانها واتجاهاتها وبرغم اختلافها الكبير حول مستقبل السودان السياسى منذ الأربعينات كانت تؤمن ـ بغير استثناء ـ بالديمقراطية والحرية فى رحاب السودان الحر باستثناء الشيوعيين وهم أقلية صغيرة وهم الذين آمنوا بديمقراطية البروليتاريا ، وقد كانت فى نظر جميع الأحزاب السياسية الأخرى الكبيرة والصغيرة غير ديمقراطية فرفضتها ورفضها شعبنا .

لقد عشنا قبل الاستقلال بل منذ طلب العلم فى كلية غردون التذكارية ونحن نحلم بالحرية والديمقراطية فى بلد مستقل ، وظلت الديمقراطية هدفا قوميا لنا جميعا سواء منا

الذين آمنوا بالاستقلال أو الذين رأوا أن يرتبط السودان بمصر باتحاد أو وحدة بينهما . لذلك كان طبيعيا أن نعيش غرباء فى عهد عسكرى نشأ فجأة وبغير مبرر مقبول وفرض سلطانه علينا وعلى كل شعب السودان بفوهة البندقية وبغير أى فهم أو تجربة للحكم كيف يكون ؟ !

كان على رأس الدولة الجديدة الفريق إبراهيم عبود يساعده مجلسه العسكرى العالى المكون من لواءات الجيش ٠٠ وقد اختيروا لهذا المجلس بأقدميتهم وقياداتهم للواءات مختلفة فى الجيش فى الخرطوم والأقاليم ٠٠ وكان الحاكم لكل مديرية من مديريات السودان عسكريا وضعت فى يده كل السلطات المخولة له بقانون الطوارئ الذى أعلن فى صباح ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ م ٠٠ وكان هناك مجلس وزراء على رأسه عبود أيضا ، ويتكون أساسا من العسكريين أعضاء المجلس الأعلى ونفر من المدنيين قليل ممن رغبوا فى التعامل معهم ٠٠ كان الحكم برمته فى يد الفريق عبود مستعينا بهذه الأجهزة الثلاثة تفعل ما تشاء وكما تشاء ، وليس من حق أى أحد أن يعترض على ما تفعل ٠٠ وأصبح قانون الطوارئ الوسيلة الوحيدة لحكم السودان ٠٠ وهكذا أصبح شعب السودان فى صباح ذلك اليوم ليجد أنه قد جرد من كل شىء من حريته وإنسانيته ، والديمقراطية التى ضحى وبذل الجهد والعرق والدم حتى حققها ، وأصبح مصيره وحقه فى الحياة فى يد فئة صغيرة مسلحة من أبنائه أرادوا أن يفرضوا سلطانهم عليه بسلاح دفع الشعب ثمنه يحمله جنود هم من أبنائه الذين أخرجهم إلى الحياة ؛ ليعينوه على العيش فى حياة أفضل وليحموه ويدافعوا عن أرضه كلما وجب الدفاع عنها .

احتل اللواء حسن بشير نصر الموقع الوزارى الذى كنت فيه وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ، وكان هو الرجل الثانى فى حركة الجيش بعد الفريق عبود ٠٠ واتخذ مكتبى فى مبنى رئاسة مجلس الوزراء الذى كان قائما على شاطئ النيل الأزرق مقرا له٠٠٠ ولعل أول عمل مارسه كان تكرمه بإرساله لى كل الأوراق الخاصة بى .

وبعد أن فرغ المجلس العسكرى من حل وإلغاء كل أجهزة الحكم الديمقراطى الذى كان قائما بما فى ذلك حل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة دورها ومكاتبها وصحفها وأوراقها وسجلاتها وممتلكاتها ، بعد أن فعل كل ذلك التفت إلى البحث عن وسائل لدعم النظام الجديد والمحافظة عليه ، وكان مما استرعى انتباهه ضرورة طمأنة حكام

القاهرة والتأكيد لهم بحسن نوايا حكومة الفريق إبراهيم عبود نحو حكم الرئيس جمال عبد الناصر واستعدادها للتفاهم والتعاون ·· بدأوا ذلك ببيان مطول وصفوا فيه الحكومة السابقة بما شاؤوا أن يقولوا من نقد وتجريح ، وقالوا : إنها كانت تلجأ بغير مبرر إلى جفوة مفتعلة بين السودان ومصر لا معنى لها ·· ولما تأكد لهم رد الفعل الحسن الذى كانوا يرجونه ويرغبون فيه من حكومة القاهرة خطوا الخطوة الثانية ، وكانت الدخول فى محادثات عاجلة لإزالة الجفوة المفتعلة والوصول إلى اتفاقية جديدة لمياه النيل تلبى رغبة مصر فى بناء السد العالى .

لقد شغل هذا الأمر حكومة عبد الله خليل زمنا طويلا ، وكان يقود المفاوضات عن السودان السيد ميرغنى حمزة الذى كان وزيرا للزراعة والرى والقوى الكهربائية ·· وكانت العقبة التى وقفت فى سبيل الاتفاق فى كل مفاوضات أجريت هى مطلب السودان لتعويض مجز عما يصيبه من خراب وفقد بعد قيام السد العالى ·· كان الجانب المصرى يدرك سلامة مطلب السودان ولم يعترض عليه كليا من حيث المبدأ ، ولكنه كان يأمل مع الوقت أن لا يحمل كل العبء الذى يمكن أن تنال منه مصر خيرا وفيرا فى الماء لرى مزيد من أراضيها ولإنتاج الكهرباء لتغطية كل حاجة مصر من الطاقة الضرورية لها ·· هكذا كانت تسير المفاوضات بتؤدة وتفهم ، ولم يكن لأى من الطرفين رغبة فى فشلها أو توقفها ·· وكان السيد ميرغنى حمزة يعرض على مجلس الوزراء كل صغيرة وكبيرة عن هذا الأمر الهام ، ويستعين بآراء المجلس فى كثير من المسائل التى كانت تعترض سبيله ·· وكانت أكبر المسائل التى توقفت عندها المفاوضات مؤخرا مطلب السودان بتعويضه تعويضا مجزيًا تماما عما سيفقده عندما تمتد بحيرة السد العالى إلى داخل حدودنا وتغمر شلال سمنا وشلالاتنا فى شمال السودان ، التى أثبتت كل الدراسات العلمية والفنية المتوفرة لدى المفاوض السودانى بأن مواقعها يمكن أن تستغل على نطاق واسع وتمد السودان كله بكل الطاقة الكهربائية التى يحتاجها للإضاءة والصناعة ·· كان مجلس الوزراء السودانى ملما بهذه الحقيقة الطبيعية إلماما تاما ، وكان يعطى المفاوض السودانى السند كل السند للإصرار على موقفه من تعويض يتناسب مع الخسارة الكبيرة والفقد الذى سيحدث للسودان بقيام السد العالى وغرق هذه الشلالات.

وما كادت حكومة الفريق إبراهيم عبود تستوثق من ردود الفعل الحسنة من جانب

القاهرة لبياناتها الودية المبالغ فيها ورغبتها فى صداقة النظام الحاكم فى مصر حتى تمت استجابتها وبصورة عجيبة لطلب من مصر باستئناف مفاوضات السد العالى ، الذى كانت تتوق إلى إنشائه بعد أن حصلت على موافقة الاتحاد السوفيتى على القيام ببنائه ٠٠ وفى سرعة عجيبة ومذهلة أرسلت حكومة الفريق إبراهيم عبود اللواء محمد طلعت فريد إلى القاهرة بتفويض كامل للوصول إلى اتفاق عاجل مع الجانب المصرى والتوقيع عليه باسم السودان .

اللواء محمد طلعت فريد لم يتسع له من الوقت ما يمكنه من قراءة ودراسة السجلات والتقارير والدراسات العلمية والفنية والاقتصادية الخاصة بهذا الأمر الكبير ٠٠ وحتى لو أنه وجد من الوقت ما يكفيه لقراءتها كان بحاجة إلى أضعاف هذا الوقت لفهمها كما ينبغى أن تفهم .ولكنه مع ذلك طار إلى القاهرة وبعد مفاوضات قصيرة جدا ، وأعتقد أنها أذهلت الجانب المصرى نفسه لقصرها وسرعتها أتم الاتفاق ووقع عليه الجانبان ، وحصلت مصر على موافقة السودان على بناء السد العالى بكل ما يتبع بناءه من تغيير كامل للمنطقة التى ستغمرها مياهه فى جنوب القطر المصرى وشمال السودان ٠٠ وكان أهم ما حصل السودان عليه تعويضا متواضعا لسكان وادى حلفا التى سيبتلعها النيل ومياه الخزان بكل ما فيها من عمران ونخيل وأرض زراعية وآثار ، وتنازلت مصر فى المقابل عن حقوقها فى خزان جبل الأولياء الذى لن تحتاج إليه بعد بناء السد العالى ، أما شلالات الكهرباء التى كانت دائما العقبة التى تتوقف عندها المفاوضات فواضح أن الجانب السودانى لم يقف عندها طويلا ، ولم يكن فى مصلحة الجانب المصرى ذكرها أو الإشارة إليها ٠٠ وعاد اللواء طلعت إلى الخرطوم فرحا مستبشرا بإزالة الجفوة المفتعلة ، وانتقلت الفرحة منه إلى رئيس وأعضاء المجلس العسكرى الذين كانوا يخشون إن اتصلت الجفوة ـ كما يقولون ـ أن تتصل محاولات جمال عبد الناصر لتشجيع بعض صغار الضباط السودانيين ودعمهم للقيام بانقلاب عسكرى موال لمصر يطيح بنظامهم ويعرض أشخاصهم لخطر عظيم ٠٠ وكان ذلك أول عمل سياسى كبير فاشل وضار قامت به الحكومة العسكرية .

٢١ـ وفاة الإمام عبد الرحمن المهدى ١٩٥٩

ما كاد يمضى عام واحد على تسلُّم قيادة الجيش الحكم فى البلاد حتى انتقلت روح الإمام عبد الرحمن المهدى إلى رحاب الله إلى أعلى عليين ‥ مع الشهداء والصديقين وحسن أولئك رفيقا ‥ فى عام ١٩٥٩ م ومع غروب الشمس فى أمسية من أمسيات شهر رمضان المكرم .

ذهبت إلى مكتب جريدة النيل بعد الإفطار بقليل فى تلك الأمسية ، وكنت أسهم فى تحريرها آنذاك يساعدنى الأستاذ محمد الفيتورى الشاعر المبدع المعروف ، ولم أسمع بالنبأ المفجع حتى توقفت عربتى أمام مكتب الجريدة حين أسرع إلىَّ محمد الفيتورى حيران حزينا ليخبرنى أن السيد الإمام قد مات ‥ لم أصدق النبأ للحظات ثم انتبهت، وقد علقت دمعتان ثقيلتان على عينى وتحركت بالسيارة ، إلى أين ؟ لا أدرى ‥ وظللت أجوب طرقات الخرطوم واحدا بعد الآخر ظانا أنى متيمم بيت السيد الإمام الذى ضللت الطريق إليه لما يزيد عن الساعتين ‥وكنت بين حين وآخر أوقف العربة لأجفف ما على عينى ووجهى من دموع غزيرة ، وعبثا كنت أحاول أن أتبين أين أنا‥ وأخيرا وبعد جهد طويل رأيت حشدا كبيرا من الناس قريبا منى فأوقفت العربة وهبطت‥ كانت تلك دار السيد الإمام ‥ وكان أولئك المئات من أهل مدينة الخرطوم ممن سمعوا الخبر ، فتجمعوا حول الدار رجالا ونساءً يبكون بدموع حرى ‥ صحبت هذا الجمع الحاشد إلى داخل الدار ‥ وبكيت ما شاء لى الله أن أبكى مع من كانوا هناك ‥ وهناك علمت أن جثمان السيد الإمام قد نقل لتوه إلى منزله فى ودنوباوى ؛ ليعد لنقله إلى مقره الأخير فى ضريح الإمام المهدى .

ومن قصر الإمام فى الخرطوم عدت إلى جريدة (النيل) مرة أخرى ، وقررت أن أصدر ملحقا للجريدة عن النبأ الحزين ‥ وصدر الملحق صباح الغد مشتملا على كلمة رئيسية منى عنوانها (واعبد الرحماناه) حاولت برغم الدموع التى لم تشأ أن تكف عن جريانها أن أستعرض فى سطور وفى كلمات قليلة حياة رجل فريد فى نوعه بذل كل ما كان عنده حتى عافيته وحتى آخر لحظة فى حياته ـ وقد تخطى السبعين ـ من أجل حرية الشعب ، وتعرضت لشىء قليل من أعماله الجليلة ‥ ونقلت إلى شعب السودان النعى

والعزاء الحار .

أما الشاعر الفيتورى فقد كتب فى تلك اللحظات الحزينة قصيدة يمكن أن تعتبر من روائع شعره فى الرثاء .. وعجيب جدًا أن الصفحة التى كتبت عليها مقالتى (واعبد الرحماناه) ظلت لوقت طويل ملصقة ومعلقة على حيطان بعض منازل الأنصار فى دنقلا الجنوبية .

وبعد ذلك اتجهنا إلى أم درمان . إلى ضريح الإمام المهدى ومسجده وفناء الدار .. ولم يكن هناك موطئ لقدم ، وقد عمت المدينة كلها سحابة قاتمة من الحزن والأسى ، وكان الأنصار على غير ما عرفوا به من صبر وجلد أكثر الناس بكاءً ، وقد اختلط بكاء الرجال بنحيب النساء عن بعد ، وأخذت عشرات الحافلات ثم المئات منها تنقل المواطنين من كل مكان إلى المسجد والضريح بين بكاء لا ينقطع ودموع غزيرة .. وقد تمكنت بعد جهد من الوصول إلى فناء ضريح الإمام المهدى ، وكان جثمان السيد عبد الرحمن مسجى فى ذلك الوقت داخل الضريح وحوله قراء القرآن الكريم يتلون آيات الكتاب المجيد واحدا بعد آخر .. كان الصديق المهدى جالسا مع من جلس على الأرض فى الفناء متجها إلى الضريح ولما رآنى أشار إلىَّ من بعد وأجلسنى إلى يساره فعزيته وعزيت نفسى ، وجلسنا والحزن يعصر أفئدتنا تماما .. كان السيد الصديق صابرا ولكن سحابة من الحزن العميق كانت ترتسم على كل وجهه ـ وإنى لأذكر ذلك الشيخ الذى كان يجلس خلفنا ولما رأى اشتداد بكاء الأنصار وقف فى الناس خطيبا من خلفنا يدعوهم إلى الصبر على إرادة الله العلى الكبير على هذا المصاب الجللَ ويطلب إليهم الكف عن البكاء ويحاول طمأنتهم قائلا : إن الإمام عبد الرحمن لم يمت .. بأعماله الخالدة من أجل هذا الشعب وهذا البلد الذى أحبه .. وأنه حى ما دام الصديق بيننا ومعه إخوانه وأنصاره وشعب السودان كله .. وما كاد الشيخ يفرغ من حديثه الذى استمع إليه الحشد الكبير بانتباه وصمت حتى انفجر هو نفسه باكيا بأعلى صوته .. وعاد الناس للبكاء . هنا بكى السيد الصديق وبكينا جميعا .. وظللنا على هذه الحال إلى بزوغ الفجر وأذان صلاة الغداة .. كان ذلك الشيخ هو العم أزرق مصطفى . وفى العصر شيع شعب السودان الإمام عبد الرحمن المهدى إلى مقره الأخير فى حشد لم يره الناس من قبل .. إلى الضريح مع والده العظيم محرر السودان وبانى مجده وعزته ومفجر الثورة الإسلامية الكبرى الإمام محمد أحمد المهدى عليه سلام الله .. وبذلك طويت صفحة خالدة ناصعة من تاريخ السودان الحديث ، وانطفأ مشعل كان وضاءً ينير

للناس الطريق ·· ولم يكن فى وسع أعضاء المجلس العسكرى الحاكم وكبار ضباط الجيش والشرطة وصغارهم أن يتخلفوا عن هذا المشهد الشعبى الفريد .

وبعد أن أم السيد الصديق المصلين على الجثمان ووارى السيد الإمام عبد الرحمن المهدى الثرى ·· أعلن الأنصار السيد الصديق المهدى إماما لهم بعد والده العظيم وبايعوه .

هذه صورة مصغرة جدا ومقتضبة لأحداث حزينة مؤلمة عشتها فى ذلك اليوم . يوم انتقال الإمام عبد الرحمن المهدى إلى الرفيق الأعلى ونهاية حياة جليلة كانت حافلة بالأمجاد والحكمة والوطنية الصادقة والصبر والوفاء .

كنا نفر من الشبان ممن كان الإمام الراحل يعدهم من أبنائه فى الروح ويقربهم إليه كثيرا ·· أذكر منهم عبد الله عبد الرحمن نقد الله وحسن محجوب مصطفى وعبد الرحيم الأمين ومحمد أحمد عمر ·· ومحمد أحمد محجوب وعبد الرحمن النور ويعقوب عثمان والدكتور مأمون حسين شريف والدكتور عبد الحليم محمد وزين العابدين شريف ويوسف مصطفى التنى ·· وكنا نجلس تحت شجرة ضخمة من الأهليلج وارفة الظل فى ركن قصى من فناء بيت الإمام المهدى الرحب ، وكان ذلك فى ضحى اليوم الثالث لمأتم الإمام عبد الرحمن ·· ومن غير قصد أو اتفاق مسبق ألفينا أنفسنا نتحدث ونعرض صورا عديدة عن حياة هذا السيد الجليل ·· كل منا يقول ما شاء الله له أن يقول عن بعض ما عرفه عنه ·· وكانت أحداث حياته الحافلة بجلائل الأعمال ·· واستعداده الفطرى للقيادة موضوع أحاديثنا .

قلت فى بدء حديثنا :

قال لى العم محمد طه عمسيب ، يرحمه الله وكان من المقاتلين الذين أبلوا بلاءً حسنا مع الإمام المهدى فى معارك جبال النوبة والأبيض وشيكان والخرطوم ·· ثم مع الأمير عبد الرحمن النجومى فى توشكى ·· ثم مع الخليفة عبد الله فى كررى ، حيث استقرت فى فخذه ثلاث رصاصات استخرجت منه بعملية جراحية بعد ثلاثين عاما ·· كان صابرا عليها كل ذلك الوقت وجادا فى بيعه وشرائه وهو يعرج كل هذا الوقت ولا يرضى أن يمد فخذه لجراح بريطانى إلى أن تطور جرحه واضطر الطبيب إلى بتر رجله ·· قال لى العم عمسيب ـ وكان ذلك منذ عشرة أعوام : بينما كنا نسير ذات يوم

فى طابور العرضة إلى خارج البقعة ، وكان يقودنا خليفة المهدى وقد ضربنا حوله سياجا من الملازمين ، وكنا نسمى هذا السياج القلعة ، توقف الخليفة عبد الله عن السير فجأة وكان على صهوة جواده وبجانبه الخليفة على ود حلو وخلفهما جابر أب شليخات قائد الملازمين وكلاهما كان على جواد ٠٠ وبتوقف الخليفة عبد الله وقف الموكب كله وكنت قريبا من الخليفة ٠٠ التفت الخليفة عبد الله وقال لعلى ود حلو : (يا الخليفة على جيبوا لى أمين الأمة) ٠٠ فاحتار الخليفة على وصمت قليلا ثم قال : (أمين الأمة منو بلا سيدى الخليفة ؟ !) فأجابه الخليفة عبد الله بقوله : (سبحان الله ٠٠ حتى أنت ما بتعرف أمين الأمة يا الخليفة على ؟ !) .

ثم التفت الخليفة عبد الله إلى جابر أب شليخات وقال آمرا : يا جابر جيب لى أمين الأمة . ولما رأى الارتباك عليه قال له : يا جابر امشى جيب عبد الرحمن ود المهدى .

وفى لحظات قليلة عاد جابر بالسيد عبد الرحمن فأردفه الخليفة خلفه وكان صبيا لا يزيد عمره عن العشر سنوات وسار موكب العرضة .

قلت :

قصصت هذا الذى سمعت من العم محمد طه عمسيب ذات يوم على الإمام عبد الرحمن ٠٠ فصمت طويلا ثم التفت إلىَّ قائلا :

ـ أذكر ذلك الصباح الذى جاءنى فيه جابر أب شليخات على صهوة جواده عجلا وأردفنى خلفه حتى وصلنا موكب الخليفة ، وهناك أردفت خلف خليفة المهدى وتحرك الموكب بعد ذلك ، وكان الخليفة يتحدث إلىَّ فى ود وعطف ويسألنى عن إخوتى ٠٠ أما ما دار من حديث قبل ذلك بين الخليفة عبد الله والخليفة على ود حلو وجابر أب شليخات فلم أسمعه إلا منك الآن عن الشيخ محمد طه عمسيب .

ـ قال أحدنا ممن كان فى مجلسنا :

كان الخليفة عبد الله صاحب نظر ثاقب ، ولعله بحكمته ومعرفته بالرجال وثاقب بصره رأى أن عبد الرحمن المهدى سيكون أمينا لهذه الأمة فى يوم مقبل ، وقد كان .

ـ وقال أحدنا ـ وكان الحديث متصلا فى ظل شجرة الأهليلج :

كان من الممكن أن يقتل الصبى عبد الرحمن ود المهدى قبل يوم كررى بيوم وفى

يوم كررى وبعده . قال الإمام عبد الرحمن لى ذات يوم : (كنت والصبية الصغار من أبناء المهدى وغيرنا فى فناء بيت المهدى فى البقعة قبل يوم كررى بيوم عندما خرج الخليفة عبد الله إلى ميدان المعركة على رأس راياته بعد أن أمر أن نتخلف نحن لصغر سننا ، وكنت والله برغم صغر سنى أتوق لحمل بندقية أقتل بها الكفار) .. ثم استرسل السيد الإمام قائلا : (وبينما كنا نجلس فى ظل شجر الأهليلج الذى لا تزال بقاياه حية نضرة حتى اليوم فى فناء الدار وقبل يوم كررى بيوم واحد أحسسنا بحركة غير عادية حول بيتنا وجامع الإمام المهدى .. كان أمير المدينة يضع كتائب من الأنصار فى مواضع متعددة على مقربة من سور الجامع لحمايته وحماية ضريح الإمام المهدى وبيته من أى عدو يمكن أن يتسلل إليها .. وفى لحظة رهيبة سمعنا دوى المدافع على مقربة منا .. وما كدنا نفيق للحظات قصار حتى تساقطت عشرات القنابل حولنا من سفن العدو ومدفعيته التى أقامها على الشاطئ الشرقى للنيل .. أصابت القنابل قبة الإمام المهدى واخترقت نصفها الأعلى وهدمته تحت بصرنا . ثم اتصل القذف فاقتلعت عشرات من أشجار الأهليلج الظليلة والسدر التى كانت بالدار ... وظللنا نحن الصغار تحت ظل ما تبقى من الأشجار لا ندرى ما الله فاعل بنا .. كان من الممكن أن تقضى القنابل على كل من تبقى فى الدار من آل المهدى ، ولكن الله سلم لحكمة أرادها .

ـ وقال صاحب آخر من الحاضرين :

عقب معركة كررى وبعد استشهاد عشرات الآلاف من الأنصار فى الموقعة .. تلك الموقعة الخالدة .. عاد الخليفة عبد الله والخليفة على ود حلو والخليفة محمد شريف ونفر قليل من أمراء الجيش الذين كانوا على قيد الحياة وكان من بينهم أمير الأمراء عثمان دقنة .. وفى مسجد الإمام المهدى وفى مواجهة ضريحه الذى تهدم صلى الخليفة العصر ثم صلى المغرب .. ثم أمر من يرغب فى الخروج معه عن المدينة بالتأهب للخروج .. وسار الموكب الحزين جنوبا يقوده الخليفة عبد الله ويسير فيه على ود حلو ومحمد شريف وكل أسر الإمام المهدى والخلفاء والأمراء ومن رغب فى السير من الأنصار وكان حشدا كبيرا .

كان عبد الرحمن فى ذلك الموكب صبيا فى سن الرابعة عشرة ، وكان من الممكن أن يقتل فى الطريق أو ينفى إلى دلتا مصر كما نفى كثيرون غيره من أفراد أسرة المهدى

والخلفاء والأمراء .. وكان ذلك ممكنا عندما عبروا النيل الأبيض إلى الشاطئ الشرقى مع الخليفة شريف عند قرية الشوال والتقطتهم قوة عسكرية للعدو واعتقلت من اعتقلت منهم ليرسلوا أسرى حرب إلى دمياط ورشيد ويموتوا بالجوع والمرض .. ولكن الله سلم وكان عبد الرحمن وأمه وأخوه على وأبناء المهدى الفاضل والبشرى بين الأحياء الذين أفلتوا من الموت ثم ساروا مع الخليفة شريف على أرض الجزيرة تائهين لا مأوى لهم .

ـ وقال صديق آخر :

وفى قرية الشكابة فى أرض الجزيرة التى اتخذها الخليفة شريف مقرا له ومن معه وأخذ يعد الأرض المحيطة بها لزراعتها ذرة تكفيهم حاجتهم من الغذاء ما كان أعظم تصاريف القدر . أمضت الأسرة وقتا قصيرا تستريح فيه من عناء وجهد ودموع غزيرة وعرق ، ولكن ما كاد يتحقق لها ذلك حتى ادعت الحكومة العسكرية بقيادة كتشنر أن الخليفة شريف يتأهب لقتالها فأرسلت له على الباخرة قوة عسكرية مدججة بالسلاح .. ولما رأى أحد الأنصار العسكر صاح صيحة الحرب التى عرف بها الأنصار فظن القائد البريطانى أن كل ما كانوا يسمعونه عن الخليفة شريف وتأهبه لقتالهم صحيح .. فأمر جنده بإطلاق النار عشوائيا فقتل من قتل من الأنصار القليلين الذين رافقوا الخليفة محمد شريف ليعينوه على زراعة الأرض وجرح عبد الرحمن المهدى فى صدره .. أما الخليفة شريف وابنا المهدى الفاضل والبشرى فقد شكل لهما القائد العسكرى البريطانى محكمة ميدان عاجلة وحكم بإعدامهم ونفذ حكمه فورا .. وألقى بالجثث فى قاع النيل .. وما كان يفعل ذلك بغير سلطان واضح من حكومة الخرطوم التى كانت تهدف إلى إبادة كل من تبقى من آل المهدى والخلفاء والأمراء .. مرة أخرى نجا عبد الرحمن من موت محقق وهو فى سن الصبا .

ـ ثم قال صديق آخر :

كان سلاطين باشا الذى كافأته حكومة كتشنر بتعيينه مفتشا عاما لها يفعل ما يشاء وكما يشاء مقابل خيانته وغدره .. كان شديد الحقد على كل من بقى من ذوى الإمام المهدى والخلفاء والأمراء والأحياء من كبار الأنصار ، وقد قتل أعدادا كبيرة منهم إشباعا لشهوة الحقد عنده .. ولم تكن حادثة الشكابة بعيدة عن تخطيطه وتنفيذه . وكان من

الممكن أن يقتل الصبى عبد الرحمن وأخاه على دون سؤال أو استجواب حتى من الحاكم العام ٠٠ فخطة الإبادة كان متفقا عليها ٠٠ ولكن سلاطين لم يفعل شيئا من ذلك لأمر أراده الله واكتفت الحكومة بعملية التشريد والتجويع للجميع بغية إخضاعهم تماما ٠٠ وحتى ذلك لم يتحقق لها كما أرادت ، ويقى السيد عبد الرحمن ليقود أسرته فى كفاح متصل ليس من أجل لقمة العيش فحسب ، ولكن ليقود الشعب السودانى بأسره فى مسيرة سلمية طويلة شاقة نحو الاستقلال حتى تحقق .

ـ وقلت أنا ـ وكان حديثنا متصلا :

عسانا لا ننسى كفاحه الأكبر بعد الشكابة ٠٠ فقد انتقلت أسرة المهدى والخليفة بعد خراب الشكابة إلى جزيرة الفيل بدعوة من الشيخ ود شقدى ـ أحد كبار الأنصار ـ بعد أن استأذن الحكومة فى ذلك وأذنت له ٠٠ وهناك استقبلوا استقبالا كريما وكانت تلك أول تحية مريحة لهم بعد كررى .

وفى جزيرة الفيل زرع عبد الرحمن ومن بقى معه من الأهل والأنصار زرعوا الأرض وحصلوا ثمارها وعاشوا كما يعيش أى مواطن عادى ٠٠ وكان يتنقل بين جزيرة الفيل ومدينة ود مدنى على حماره ليشترى من سوق المدينة ما يحتاجه عندما يتوفر عنده من المال شىء ٠٠ وبقى كذلك لسنوات ٠٠ ولما اشتد عوده وبدأ الطموح يتجلى فيه طلب من الحكومة أن تسمح له بالرحيل وأسرته إلى أم درمان للإقامة بها ٠٠ وبعد جهد جهيد وعقبات كان يضعها سلاطين فى طريقه سمح له أخيرا وأسرته بالرحيل إلى أم درمان ، واقتطعت له أرض فى العباسية قريبا من مكتب مفتش المركز البريطانى ليقيم عليها مساكن تؤويهم وخصص له مرتب شهرى قدره خمسة عشر جنيها ليعيش أسرته٠٠ وهنالك اتصل بالشيخ محمد البدوى وحفظ عنه القرآن وتلقى منه دروسا متقدمة فى الفقه والشريعة ٠٠ ثم إن السيد عبد الرحمن بذل جهدا متصلا ليذهب إلى جزيرة أبا ويعيش وأسرته هناك بالزراعة ولم تكن للحكومة رغبة فى تعمير الجزيرة أبا ذات التاريخ والمواقف التى لا تنسى .

ولما اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى وتعطلت المواصلات فى المحيطات والبحار وانعدم الفحم الحجرى المستورد إلى السودان لتشغيل قاطرات السكك الحديدية والبواخر النيلية كانت البلاد فى حاجة إلى البديل ـ خشب الوقود ـ وانتبه السيد عبد الرحمن إلى

تلك الحقيقة المعاشة وعرض أن يمد الحكومة بكل حاجتها من الأخشاب من غابات جزيرة أبا ·· وهنا رأت الحكومة أن لها مصلحة فى السماح له بالذهاب ومن معه إلى الجزيرة ووفد الأنصار إليه من كل مكان وبصفة خاصة من الغرب والنيل الأبيض ·· وكان ثمرة بيعه الأخشاب من الجزيرة أبا للحكومة زراعة القطن طويل التيلة فى جزيرة أبا على أرض النيل الأبيض لأول مرة وفى نطاق صغير ونجاحها نجاحًا منقطع النظير أدى فى النهاية إلى تطوير وتوسيع مزارع القطن على شاطئ النيل الأبيض ، وأصبحت مواقع زراعة القطن فى أبا والمشاريع الزراعية الأخرى التى تخصه مقرا لعشرات الآلاف من الأنصار الوافدين للزراعة وللتبرك بابن الإمام المهدى .

الحكومة اختطت سياسة فى ذلك الحين تهدف إلى تمكين السيد عبد الرحمن من جمع المال والثراء لينشغل به عن أى طموح سياسى أو وطنى يمكن أن يخالج ذهنه ·· ولما تبين لها أن السيد عبد الرحمن استثمر ماله لتجميع الأنصار وإحياء تراث المهدية الذى ظنت أنه قد اندثر عادت واتخذت سياسة أخرى مضادة تحد من نشاطه الاقتصادى وتمنع تدفق الأنصار عليه ·· ولكن هذه السياسة المضادة جاءت متأخرة وبعد فوات الأوان ·· فقد صحا الأنصار صحوة لم تغمض لهم عين بعدها ·· وأصبح السيد عبد الرحمن المهدى زعيما وطنيا جليلا يؤيده الملايين من أصحابه من الأنصار ويأتمرون بأمره، وأصبحت كلمته ذات وزن ليس فى وسع أحد أن يتجاهلها ·· وبتراثه المجيد وعرقه المتصبب وجهاده المتصل وبالمال الذى توفر لديه وعبقريته الفذة استطاع الإمام عبد الرحمن أن يقود الشعب السودانى نحو الاستقلال فى معركة مصيرية كبرى حتى تحقق.

رحم الله الإمام عبد الرحمن وأحسن إليه بقدر ما قدم لهذا الشعب وهذا البلد من أعمال جليلة وتضحيات ··

وقيل أن ينفض مجلسنا الذى لم نخطط له ولم نحدد له موقتا قال صديق من الجالسين :

لقد مات الإمام عبد الرحمن المهدى والبلد فى أمس الحاجة إليه فنحن نعيش فى محنة سببها لنا هؤلاء العساكر الذين استولوا على السلطة وحرموا الشعب من حكمه الديمقراطى الذى ارتضاه ومن حرياته التى كان ينعم بها ·· كان أملنا أن يقود الإمام عبد الرحمن المهدى شعبه مرة أخرى وفى معركة أخرى قد لا تقل ضراوة عن تلك التى

سبقتها حتى يهزم الشعب العسكريين ويستقر نظام الحكم بإرادة الشعب وتعود الحرية بعد أن وئدت .

وقال آخر :

إن لنا فى الصديق خير خلف لخير سلف إن شاء الله . فالإمام الصديق لا يزال فى سن الشباب كما أرى ، ولعل شعبنا بحاجة اليوم إلى زعيم شاب يقوده للتخلص من حكم جاء بالبندقية ويظن أهله أنه سيبقى بالبندقية أيضا ، وقد لا تنفع فى رد طغيانه حكمة الشيوخ .. وفى رأيى أن الصديق مؤهل لهذه القيادة ، وسيجدنا إن شاء الله والمثقفين والأنصار وجماهير الشعب كلها معه فى الميدان يوم يجد فى صراعه من أجل الحرية والديمقراطية والتخلص من هذا الوضع الذى لا نرضاه لبلادنا .

ومع أذان الظهر انفض مجلسنا لنسير إلى المسجد ونؤدى الصلاة .

٢٢ـ الجبهة الوطنية المتحدة ١٩٦٠ـ ١٩٦٤ م

حكومة الفريق إبراهيم عبود العسكرية أحست منذ لحظات قيامها الأولى وتسلمها السلطة أنها باغتصابها الحكم الديمقراطى الذى كان قائما فى ظل الاستقلال الذى حصل عليه الشعب بعرقه ودمه وتضحياته وبقيادة زعماء مدنيين وأحزاب سياسة بقياداتها وتنظيماتها ، أحست أن الشعب لن يرحب بحكمها العسكرى وأنها بحاجة إلى قوانين رادعة تخيف المواطنين وتلبس الحكم ثوبا من الرهبة والخوف وتعطل بالقانون صورا من مظاهر الديمقراطية التى كانت ممارسة فى بلادنا . أصبح الفريق عبود ومجلسه العسكرى العالى السلطة الوحيدة التى تمارس الحكم منفردة لا رقيب عليها .. ومن هذا المجلس صدرت كل القوانين المقيدة للحريات والمذلة لشعب مارس الديمقراطية فى أوسع نطاق لها منذ إعلان الاستقلال .

وفى عامها الأول ١٩٥٨ م أصدرت قانون دفاع السودان لعام ١٩٥٨ م ولائحة دفاع السودان فى نفس العام ، وبمقتضى ذلك القانون وتلك اللائحة وضعت فى يد وزير الداخلية سلطات غير محدودة للقضاء على كل مظهر من مظاهر الديمقراطية ، من بينها مراقبة الرسائل والهاتف والصحف والمطبوعات وإرغام المواطنين للإدلاء بأى معلومات أو أخبار تطلبها الدولة وحظر التجول فى داخل البلاد ومنع المواطنين من مغادرة السودان ومصادرة أملاك الأفراد والهيئات وحظر المواكب واعتقال المواطنين ووضعهم فى السجون بغير محاكمة ، وإباحة تفتيش الناس ومنازلهم بغير أمر قضائى وتحديد الإقامة إلى غير ذلك من السلطات التعسفية الظالمة التى أرادت بها الحكومة العسكرية حماية نظام حكمها .. ثم أصدرت بعد ذلك قانون النقابات الفئوية والعمالية لعام ١٩٥٨ م فحظرت به الإضراب ومنعته منعا باتا وهو حق كانت تتمتع به النقابات بكل أنواعها فى ظل الحكم الديمقراطى ، ولما رأت أو خيل لها أن هذا القانون لا يكفى لردع النقابات وقتلها أصدرت قانونا آخر يقضى بحل النقابات وإلغاء قانون العمل لسنة ١٩٤٨ م الذى قامت عليه النقابات فى ظل الحكم الثنائى ، وأدخلت عليه تعديلات كثيرة قبل الاستقلال وبعده ليوائم الوضع الديمقراطى الذى كانت تعيش البلاد فى ظله . وبعد أن ظنت الحكومة العسكرية أنها بهذه القوانين وغيرها قد أحكمت قبضتها

على البلاد وسيطرت بقوة على كل شىء لجأت إلى الخداع الذى تمارسه الديكتاتورية عادة وأعلنت فى عام ١٩٥٩ م عن قيام مجالس للمديريات يعين أعضاؤها من شيوخ القبائل ونفر من الموظفين ويعهد إليها بممارسة أعمال مجالس شعبية إقليمية يقودها ويوجهها حاكم المديرية العسكرى .. وفى نفس العام ١٩٥٩ م أصدرت قانونا بقيام المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين والمواطنين المتهمين بالقيام بأعمال معارضة للحكومة لتزيد فى إجراءاتها القمعية التى كانت ترى أنها كفيلة بدوام حكمها .

وفى عام ١٩٦١ م بعد أن وضح للحكومة أنها بحاجة ماسة لخداع الشعب السودانى كون حاكم السودان العسكرى لجنة أسماها لجنة التطورات الدستورية ، وعهد إليها دراسة وتقديم مقترحات بقيام مجلس شعبى مركزى فى الخرطوم .. وبعد جلسات متصلة كان يعلن عنها كثيرا فى وسائل الإعلام الحكومية تقدمت اللجنة بمشروع لقيام مجلس بعض أعضائه من بين أعضاء مجالس المديريات والبعض الآخر يعينه المجلس العسكرى الحاكم فى الخرطوم ومنح المجلس سلطات هيئة تشريعية اسما لا عملا وولد ميتا .

وهكذا أخذت حكومة الفريق عبود تتخبط بين إجراءات استبدادية غاشمة من جهة ومحاولات هزلية لخداع الشعب من الظاهر ومجالس لا تقدم ولا تؤخر شيئا من جهة أخرى .. وسار الحال على هذا المنوال إلى أن حلت ساعة الخلاص .

بعد وفاة الإمام عبد الرحمن المهدى أتيحت للإمام الصديق من بعده إمكانية قيادة الجبهة الوطنية المعارضة لنظام الحكم العسكرى بخطى أوسع وأسرع .. وقد انضم إليها الإسلاميون مؤخرا .. وكان فى طليعتهم الإخوان المسلمون بقيادة الدكتور الترابى ..

كان هدف الجبهة بقيادة الإمام الصديق واضحا ومحددا : إنهاء الوضع العسكرى الذى كان قائما .. واستعادة الديمقراطية التى ارتضاها شعبنا نظاما للحكم .. وتحقيق الحرية للجميع .. ولتحقيق هذه الأهداف الثلاثة عملت الجبهة بجد وتفان خلال فترة الحكم العسكرى . كانت ترسل المذكرة تلو المذكرة بتوقيع السيد الصديق المهدى إلى الفريق عبود تنقد نظام حكمه العسكرى والأخطاء التى يرتكبها وتدعوه لإعادة الحكم للشعب وإنهاء نظام حكمه .. وكانت تعمل جادة فى المدن لاستنفار العمال والطلبة والموظفين وكل الفئات لملاحقة نظام الحكم العسكرى الذى كان قائما .. وكانت ترسل

المنشورات للتوعية والتوجيه للأقاليم كما كانت ترسل الوفود سرا لحث الشعب للوقوف بجانبها ضد نفر من العسكر اغتصبوا حكم الشعب فى غفلة من الناس .

وما كادت تمضى ثلاث سنوات من حكم عبود ومن معه من العسكريين حتى أصبح الشعب بكل فئاته على تمام الأهبة لمعارضة النظام العسكرى الذى كان جاثما على الصدور .. يستثنى من هؤلاء الفئة التى كانت تقود حزب الشعب الديمقراطى فى ظل الديمقراطية . هؤلاء سلكوا بكل أسف سبيلا آخر .. أيدوا العسكر بكل قواهم ، وكان البيان الذى أصدروه بتوقيعاتهم باسم كرام المواطنين مخيبا لأى أمل فيهم حتى عند جمهورهم من الختمية الذين وقفوا خلفهم فى ظل الديمقراطية .. هؤلاء أساءوا إلى أنفسهم بأنفسهم ، ولم يكن لبيانهم الذى أصدروه أى أثر شعبى فى دعم نظام الحكم العسكرى أو وقف مسيرة الجبهة الوطنية التى ملأت أسماع المواطنين باحتجاجها ضد الحكم الذى كان قائما ودعواتها المتلاحقة لجماهير الشعب للتأهب للمقاومة وبكل الوسائل والسبل والاستعداد للتضحية من أجل الحرية والديمقراطية والمساواة .

وأمام هذا السبيل الجارف من النشاطات ومن أعمال الجبهة الوطنية فى كل مكان وفى كل الأوساط والمجتمعات والفئات فى شمال السودان وجنوبه لجأت الحكومة إلى استعمال الشدة والعنف ضد المواطنين الذين لم يعجبهم حكم العسكريين فقاوموه .. ولجأت إلى إذلال المواطنين بالمحاكمات العسكرية وملأت السجون بالمعتقلين بغير محاكمة .

وفى مدينة الأبيض تقدم أحد المحامين الشبان للدفاع عن مواطن متهم بمعارضة الحكومة ، فاعتقلت سلطة المدينة المحامى الشاب وعرضته فى السجن لأعمال مشينة وتعذيب لم يره شعب السودان ولم يسمع عنه من قبل .. وبعد أن تجمعت لدى الجبهة الوطنية كل المعلومات التى تؤكد ذلك العمل المشين عقدت اجتماعا طارئا فى منزل الإمام الصديق المهدى بأم درمان لمناقشة الأمر واتخاذ قرار بشأنه ، وأصدر القرار فى جو صاخب وغاضب .. وكان قرار إبراق الفريق عبود ومجلسه العسكرى باحتجاج الجبهة باسم الشعب احتجاجا شديدا ضد العمل المشين الذى ارتكبته سلطة الأبيض ضد المحامى الشاب، ووصفته ببربرية لم يشهد السودان مثلها حتى فى عهد الاستعمار ،

ووصفت حكم العسكريين بأنه حكم أسود بغيض ، وطالبتهم بتسليم السلطة للشعب والعودة إلى ثكناتهم وأرسلت البرقية بعد إقرارها مباشرة .

حضر ذلك الاجتماع التاريخى السادة :

الصديق المهدى وعبد الله خليل وعبد الله نقد الله ومحمد أحمد محجوب وعبد الله ميرغنى وأمين التوم عن حزب الأمة .

وإسماعيل الأزهرى ومبارك زروق ومحمد أحمد المرضى وإبراهيم جبريل عن الحزب الوطنى الاتحادى .

وحضره عن الحزب الشيوعى عبد الخالق محجوب وأحمد سليمان .

وحضره كذلك السيد ميرغنى حمزة وآخرون .

أرسلت البرقية المشهورة فى جو شعبى معارض بقوة وكانت قوة المعارضة تزداد يوما بعد يوم ٠٠ وفى خلال حالة من القلق والاضطراب حلت بالحكومة خوفا من تطور الحالة من سيىء إلى أسوأ ، وفى حين كان احتمال اشتعال نار حرب أهلية تقودها قيادات الأحزاب السياسية فى الشمال والجنوب ضد الحكومة واردة ٠٠

توقعنا نحن الأعضاء فى قيادة الجبهة الوطنية ردا عنيفا من جانب الحكومة وافترقنا بعد ذلك الاجتماع التاريخى للجبهة نرقب ما يسفر عنه الموقف الذى نشأ بعد البرقية ونعد أنفسنا لكل الاحتمالات ٠٠ وكنا نسمع خلال اليوم واليوم الذى تلاه عن اجتماع متصل للمجلس العسكرى ليلا ونهارا ، وعن حالة استعداد كامل للقوات المسلحة أعلنت فى قيادة الجيش والوحدات العسكرية المرابطة فى الخرطوم .

وفى أمسية اليوم التالى كان القرار وتنفيذ القرار ٠٠ تقرر اعتقالنا جميعا باستثناء السيد الصديق المهدى والسيد ميرغنى حمزة ، وإرسالنا فى الصباح الباكر على الطائرة إلى جوبا .

تم اعتقالنا من منازلنا بين الساعة الأولى والثالثة من صباح ليلة من ليالى شهر يوليو الممطرة ٠٠ وكان اعتقال كل واحد منا عملية مستقلة بذاتها ٠٠ قام بها ضابط من الجيش وآخر من الشرطة ومجموعة من الجند المدججين بالسلاح ولم يسمح لنا بأخذ أى شيء معنا حتى الدواء ٠٠

وفى الساعة الرابعة من صباح ذلك اليوم اكتمل عقدنا ، وقد كانت دهشتنا عظيمة إذ رأينا الأخ عبد الرحمن شاخور بيننا وقد عرفناه أنا ونقد الله من الحى بعيدا كل البعد عن أى نشاط سياسى أو وطنى ومنشغلا بتجارته فى سوق أم درمان وبفريق المريخ الرياضى الذى يعطيه كل وقته فى المساء بنادى المريخ .

كان استقبالنا فى قاعة ميس الضباط بالقيادة فى الخرطوم حسنا قدمت لنا خلاله المرطبات والشاى ٠٠ وكان الموقف داخل تلك القاعة مختلفا تماما عنه خارجها ٠٠ حيث كان الجند فى أقصى حالات التأهب والتسليح ، وكان المئات منهم يملأون كل الطرق المؤدية إلى حيث كنا .

وقبل شروق شمس ذلك اليوم طلب منا الخروج إلى حيث كانت تقف عربات صالون بعددنا وأدخل كل واحد منا فى عربة يقودها جندى مسلح ويحرس الشخص المعتقل ضابط مسلح أيضا ٠٠ وتحرك الركب وكانت تسير أمامه وخلفه عربات نقل ضخمة تنقل المئات من الجنود وقد حملوا أسلحتهم ، وكان يسود الموكب صمت تام إلا من أزيز ماكينات العربات . لم نكن نعلم إلى أين نحن مقادون ولم يستبعد أى منا أن نكون فى الطريق إلى ساحة الإعدام ، ولكن العربات اتجهت إلى مطار الخرطوم وألفينا المطار مطوقا بالجند المسلحين ، وهناك أدخلت عرباتنا المطار بباب خلفى ، وتوقفت عند طائرة كانت ماكيناتها تدور وكانت على أهبة الاستعداد للطيران فورا . وكان الضباط والجند الذين يحرسوننا فى الطائرة خلال الرحلة فى صمت متصل . ولم نعرف اتجاهنا تماما حتى هبطت بنا الطائرة فى مطار جوبا .

هناك استقبلنا اللواء الطاهر عبد الرحمن المقبول قائد القيادة الجنوبية وعلى بلدو مدير الاستوائية ومدير سجن المديرية ٠٠ كان المطار مقفلا وكذلك الطريق المؤدية إليه من جوبا ومن هناك نقلنا فى عربة بص محروسة من الأمام ومن الخلف إلى ميس الضباط فى وسط معسكر الجيش بجوبا وقريبا من منزل القائد .

اللواء الطاهر لم يتلق من الخرطوم إلا برقية وصلته ونحن فى الطريق إليه تنبئه بإرسالنا معتقلين ، وتطلب إليه أن يتم الاعتقال فى ميس الضباط مع تشديد الرقابة علينا٠٠ وهناك استقر إسماعيل الأزهرى وعبد الله خليل ومبارك زروق وعبد الرحمن شاخور فى غرفة ، وكان محمد أحمد محجوب وعبد الله نقد الله وعبد الخالق

محجوب وأحمد سليمان فى غرفة مماثلة وكنت وعبد الله ميرغنى وإبراهيم جبريل فى غرفة ومحمد أحمد المرضى فى غرفة صغيرة .. وكانت الحجرات جميعها مفروشة بأسرة مناسبة وحمام وسايفون ، وكان بالمبنى صالون للجلوس ومطبخ وحمامات ومراحيض جماعية ، وقد حدته من الجانبين برندات طويلة وكانت له مصطبة واسعة من الناحية الغربية تطل على ميدان للتنس .

كان استقبال اللواء الطاهر لنا طيبا وكريما ، وقد أسرع بعد أن عرف أننا لم نحمل معنا غير ملابسنا التى كنا نرتديها ، أسرع إلى سوق جوبا ومعه نفر من الضباط واشتروا لنا ما نحتاج إليه عادة فى حياتنا اليومية .. ثم عادوا ونصبوا لنا شباك ميدان التنس والبنغ بونغ وأعدوا لنا راديو للتسلية إن رغبنا فى ذلك .. وفى ذات الوقت كان الجند يقيمون الأسلاك الشائكة الكثيفة فى ثلاثة صفوف منفصلة حول المبنى وينصبون الخيام حولها لضباط وجنود الحراسة الذين بلغوا ستين شخصا فى نوبة مقدارها يوما وليلة يحل محلهم بعدها آخرون .

قضينا نهارنا الأول وليلتنا قلقين على من خلفنا .. على الإمام الصديق ، وقد فقد فجأة كل زملائه فى قيادة الجبهة الوطنية وعلى شعبنا الذى لم نكمل بعد عملية خلاصه، وفى نهاية اليوم التالى جاءنا اللواء الطاهر وعلى وجهه مسحة من الحزن ليخبرنا أنه تلقى أمرا من الخرطوم بحرماننا من أى وسيلة من وسائل التسلية وتشديد الحراسة علينا ومنع أى أحد من الاتصال بنا وحجب أى أخبار داخلية أو خارجية عنا .. فطيبنا خاطره وأوضحنا له أننا لسنا بحاجة لأى وسيلة من وسائل التسلية ، وكان الجند فى تلك اللحظات يجمعون كل ما نصبوه من شباك وملاعب التنس وغيرها ، ثم أخذوا معهم جهاز الراديو إلى خارج المبنى .. وظللنا منذ ذلك اليوم فى عزلة تامة عن العالم وعن أخبار بلادنا وشعبنا لا يزورنا إلا قائد الجيش فى الجنوب وطبيب القيادة وكان شابا لطيفا من أبناء السكوت والمحس وكذلك الأطباء الإخصائيون فى مستشفى جوبا المركزى كلما كان هناك داع لزيارتهم لنا وكنا نجد فى تلك الزيارات ما يخفف عنا كثيرا من آثار تلك العزلة الصارمة .

ولم يمض وقت طويل على عزلتنا وحبسنا حتى أخذت الأخبار ترد إلينا من مصادر مختلفة فى قصاصات من الجرائد المحلية الحكومية والخارجية فى وريقات ترسل لنا سرا،

وفى أخبار تنقل لنا كنا نهتم بها كثيرا ونوليها من تفكيرنا ونناقشها ·· وكانت مناقشاتنا إما فى حجراتنا أو فى الصالون أو المصطبة كلما وجدنا إلى ذلك سبيلا .

كانت بالميس مكتبة صغيرة وفقيرة ولكن نفرا من الموظفين فى جوبا تكرموا بإمدادنا بمجموعة كبيرة من الكتب ثم سمح لنا فى ما بعد باستجلاب حاجياتنا من الخرطوم ·· كان من بينها الكتب التى نرغب فى قراءتها ، وكان يسمح لنا بكتابة خطاب واحد لأسرنا واستلام خطاب واحد منهم فى الشهر ، وكلا الخطابين يفتح ويقرأ بواسطة رقابة الجيش وتشطب الرقابة أى سطر ترى شطبه من الخطاب قبل إرساله أو تسليمه لنا .

كانت أيامنا فى المعتقل رتيبة ومملة حقا برغم العناية التى كنا نجدها من حيث الخدمة والنظافة والعلاج والمسكن والمأكل ·· وكان الطعام ينقل إلينا من فندق جوبا الحكومى ويقوم على خدمتنا ١٢ من الجنود على رأسهم جاويش من أبناء جبال النوبة وقد ارتدوا جميعا طيلة مدة خدمتنا ملابس مدنية ·· وكنا نحاول أن نقطع هذه الرتابة بالقراءة والمشى فى ميدان التنس والنقاش الجاد مرة أخرى وإقامة الصلوات الخمس فى جماعة وكان يؤمنا فيها بانتظام السيد إسماعيل الأزهرى ·· وكان بوفيه الميس مفتوحا لخدمتنا النهار كله والليل كله .

كنا نسمع بانتظام أن التوتر يزداد شدة بين الشعب والحكومة منذ اعتقالنا ، وأن جماهير الأنصار والطلبة والعمال يتحركون للقيام بعمل معارض كبير ·· وفيما نسمع هذه الأخبار ونناقش أمرها فى جلساتنا إذ جاءنا من يحمل خبرا هاما ·· قال لنا : إن شباب الأنصار اشتبكوا فى قتال دام مع قوات الأمن المسلحة التى تحرشت بهم داخل خيمة الأنصار فى مولد النبى صلوات الله وسلامه عليه فى مهرجان المولد بأم درمان ، وإن العشرات سقطوا من الجانبين قتلى وجرحى ·· وإن تشييع القتلى من شباب الأنصار قد تم فى موكب رهيب ينذر بحرب جاء أوانها ، وقد قاد الموكب الحزين الثائر الإمام الصديق المهدى وكبار الأنصار وتبعتهم جماهير لا حصر لها من الرجال والنساء من الأنصار وغير الأنصار ·· وكانت شعارات الموكب عداءً صريحا واضحا وعنيفا ضد الحكومة ·· وقلنا فى ذلك اليوم : إن الثورة الشعبية ضد ديكتاتورية العساكر الغاشمة قد بدأت بيوم الأنصار هذا وإن الحرب قد أشعلت نارها ولن تنطفئ إلا بزوال أسبابها·· وكان يوم المولد حقا بداية الثورة الشعبية الحقة ضد نظام الفريق عبود .

ولم يمض وقت طويل على هذا النبأ الكبير حتى جاء رسول من الخرطوم يحمل رسالة سرية شفوية هامة من الإمام الصديق لنا .. وصلتنا عن طريق أحد الأطباء الذين دأبوا على زيارتنا ومراقبة حالتنا بين الفينة والأخرى .

قالت الرسالة : إن الجبهة الوطنية قد أعدت عدتها كاملة لمواجهة الموقف وستبدأ فورا بطلب لقاء مع المجلس العسكرى تطالبه فيه بالتنحى الفورى عن السلطة وتسليمها للشعب .. وفى حالة الرفض فإن الثورة الشعبية قد أعد لها إعدادا كاملا ولن تقدر حكومة العسكريين على مواجهتها لأكثر من أيام قليلة .. لذلك تطلب الرسالة منا دراسة مفصلة لوضع انتقالى يعقب حكومة العساكر ويعد لقيام حكم ديمقراطى دائم وبذل أقصى الجهد لاتفاق كل المعتقلين على الخطة المقترحة .

كنا قبل استلامنا هذه الرسالة الهامة نناقش أمر بلادنا وشعبنا حاضرا ومستقبلا فى كثير من جلساتنا ، وكنا قد اتفقنا جميعا على المرحلة الانتقالية التى يجب أن تقوم فيها حكومة انتقالية مؤقتة ومحدودة الزمن تكون مهمتها إصدار قانون ولوائح عادلة لانتخاب مجلس للنواب يأتى أعضاؤه إلى المجلس عن طريق الانتخاب المباشر وفى جو ديمقراطى حر معافى ، وتتم الانتخابات التى تخوضها الأحزاب ببرامج معلنة .. وبانتهاء الانتخابات تقوم حكومة الحزب المنتصر فيها ، ويصبح مجلس النواب جمعية تأسيسية تضع وتجيز دستور البلاد الدائم فى وقت محدود ينبغى ألا تتعداه .. وعليها أن تستعين بكفاءات وممثلين لكل فئات الشعب وتنظيماته .

هكذا كان رأينا جميعا .. وقال الأخوان عبد الخالق وأحمد سليمان عن الحزب الشيوعى أنهما معنا حتى قيام الجمعية التأسيسية أما فى المراحل التى تلى قيامها فإنهم ملتزمون بأهداف ومبادئ وفلسفات فى الحكم تختلف عن مبادئ وأهداف وفلسفات الأحزاب الأخرى ، وتقوم أساسا على أن السلطة كلها لحزب واحد هو الحزب الشيوعى الذى ينبغى ألا ينافسه على الحكم حزب آخر .. وكانوا يتوقعون أن يتم ذلك بعد ثلاثين عاما من استرجاع الحكم الديمقراطى للبلاد .. وكنا قبلنا منهما اشتراك حزبهما فى المرحلة الانتقالية على هذا النحو ، أما المستقبل فسيقرر مصير الحكم فيه كما يرون أو على غير ما يرون جيل أو أجيال بعدنا .

ولما وصلتنا رسالة الإمام الصديق السرية كان كل شىء واضحا أمامنا ولم

أدمغتنا كثيرا لنصل إلى خطة مفصلة للمرحلة الانتقالية بعد العساكر .

وسهرنا تلك الليلة نناقش ما جاء فى رسالة الإمام الصديق ، وبدأنا بحديث عن الثورة الشعبية التى قال إنه قد تم الإعداد لها ، وهل يمكن أن تنتصر مثل هذه الثورة على جيش مسلح قوى إذا وقف الجيش بجانب الطغمة العسكرية الحاكمة ؟ وطال بنا النقاش فى هذا الأمر وانتهينا بين موافق على إشعال نيران الثورة الشعبية أيا كان موقف الجيش من الحكومة ٠٠ وبين مشفق يرى أن الثورة الشعبية المسلحة لم يحن حينها ٠٠ ورأى هؤلاء أن الإمكانيات لتسليح الشعب تسليحا مناسبا خلال فترة غيابنا التى كانت تعد بأشهر ضعيفة جدا .

ثم انتهينا إلى رأى قائل إن الإمام الصديق ورفاقه فى الجبهة الوطنية أعرف وأكثرإلماما بالموقف منا نحن فى هذا المعتقل الذى أصبح سجنا لنا .

ثم انتقلنا إلى أمر المرحلة الانتقالية وأجزنا ما سبق أن أجزناه فى أيام سابقة إلا أننا أصررنا على ضرورة إشراك كل فئات الشعب والأحزاب السياسية التى وقفت ضد الحكم القائم فى مناقشة وإقرار مستقبل الحكم فى السودان ٠٠ والاتفاق على وضع محدد مستقبلا يحمى البلاد وحكمها الديمقراطى من أى تسلل أو انحراف يقودها إلى انقلابات عسكرية أو شبهها فى مستقبل أيامنا .

لم يمض على مناقشاتنا تلك أسبوع واحد حتى فوجئنا بنبأ عظيم ما كنا نتوقعه ولم نرتب له أو نعمل له أى حساب فى تقديراتنا وتوقعاتنا ٠٠ جاءنا اللواء الطاهر المقبول بعد منتصف الليل بقليل وأيقظنا من نومنا لنستقبله ولنستمع منه إلى خبر هام جاء ينقله إلينا عن الخرطوم ٠٠ وكنا نسمع فى تلك الأيام أخبارا كثيرة عن احتمال نقلنا جماعات صغيرة وأفرادا إلى عدة سجون فى جنوب السودان على إثر تحركات شعبية بدأها فى جوبا إخواننا الجنوبيون تعبيرا عن احتجاجهم على اعتقالنا ، وكانت عبارة عن مواكب تسير من هنا وهناك ومنشورات ترسل إلى حاكم الاستوائية وتنشر فى المدارس والسوق والكنائس وغير ذلك من الصور المعبرة عن الاحتجاج ٠٠ وعلمنا أن الحكومة كانت تظن أننا وراء هذا التحرك الشعبى فى جوبا ، وكنا نسمع فى ساعات متأخرة من بعض الليالى صوتا ينادينا بأسمائنا من عمق الوادى الكثيف الأشجار المحيط بمعتقلنا من الناحيتين الجنوبية والغربية ويقول فى لغة عربية ركيكة ما معناه (ما هكذا يكافأ الرجال

الذين صنعوا الاستقلال .. الله معكم ونحن معكم) ثم يخفت الصوت ويختفى صاحبه .. لذلك لم نستبعد أن يكون الأخ اللواء الطاهر مكلف بإبلاغنا بالرحيل إلى سجون أخرى وإلا لما أيقظنا فى مثل تلك الساعة ليحمل إلينا خبرا هاما .

ولما اكتمل عقدنا فى الصالون وقف اللواء الطاهر وكان حزينا جدا ليقول : جئت أحمل إليكم نبأ محزنا مفجعا ما كنت أرجو أن أكون أنا ناقله إليكم .. لقد توفى السيد الصديق المهدى إلى رحمة مولاه . لم نصدق النبأ أول الأمر واستغرقنا فى صمت عميق لا نكاد نعلم ما نقول . ثم استرسل اللواء الطاهر ليقول : إن السيد الصديق مات أول أمس متأثرا بذبحة صدرية لم تمهله غير يومين .

وهنا تحقق الخبر .. فنهضت أنا منفجرا وصحت فى وجه الطاهر متهما إياه وزملاءه فى الخرطوم باغتيال الصديق المهدى وأنذرته بالثأر يؤخذ منهم جميعا وبالثورة الشعبية العارمة لا تبقى ولا تذر .. ونهض اللواء الطاهر مرة أخرى ليكرر أن السيد الصديق مات بالذبحة الصدرية ، ولكنه مات كما يموت الأبطال .. فقد أملى وصيته على ابنه الصادق وهو فى آخر ساعات حياته ، ولم يترك فى الوصية شيئا لم يذكره.. تحدث عن الأنصار وعن الوطن ودفع عن بيت الإمام المهدى أى نفع شخصى يحصلون عليه مقابل تضحياتهم فى سبيل رفعة السودان وحريته .. وعن الإمامة كيف يتم اختيار الإمام لها من بعده .. وعن أعمال دائرة المهدى وحق كل فرد من الأسرة فى ميراثها وعن أسرته هو شخصيا وحق كل فرد من بعده .. لم يترك كبيرة ولا صغيرة إلا أحصاها قبل موته وهو يقاسى أشد الآلام وأعنفها .. لما اطمأن إلى ذلك رفع يديه وقرأ فاتحة الكتاب بصوت عال ثم أسلم الروح إلى بارئها .. هكذا مات السيد الصديق المهدى بطلا فى التاريخ وقد اختار الأنصار السيد الهادى المهدى إماما للأنصار خلفا له

وبذلك طويت صفحة من صفحات الكفاح الجاد المعاصر ضد الديكتاتورية ومن أجل استعادة الديمقراطية ، وما كان بوسع أحد منا فى تلك الأيام ونحن قابعون فى معتقلنا أن يقدر كيف يكون اليوم والغد ، وما كان بوسعنا أن نفكر تفكيرا سليما مجديا عن مصير حركة الحرية والديمقراطية فى بلادنا .

فى شهر ديسمبر وقبيل انتهاء عام ١٩٦١ م ومطلع عام ١٩٦٢ م جلسنا جميعا فى

صالون المعتقل نسمر ونتحدث ، وذكرنا فى أحاديثنا يوم الاستقلال أول يناير الذى بقى عليه يومان أو ثلاثة وتساءلنا هل تحتفى حكومة العساكر بهذا اليوم الذى أصبح يوم عيد شعبنا القومى ․․ وماذا تقول الحكومة للشعب إذا احتفت بيوم الاستقلال ؟ وكيف يكون رد الفعل عند الشعب الذى يعلم أن زعماءه الذين رفعوا علم الاستقلال خفاقا فى الفضاء على ساريات قصر الحاكم العام هم الآن فى سجن من سجون جوبا ، وكانت الجريمة التى اعتقلوا بسببها معارضة الحكم العسكرى والدعوة إلى العودة إلى الديمقراطية وحكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب ․․ والمطالبة بالحرية للجميع ․․ وفيما نحن نتنقل بأحاديثنا عن يوم الاستقلال من موقف إلى موقف اقترح أحدنا أن نحتفل بهذا اليوم فى مصطبة المعتقل بجلسة يتحدث فيها كل منا عن تجربته وذكرياته مع الاستقلال حتى تم .

استمع إلى حديثنا نفر من الجند الذين يقومون بخدمتنا ونقلوا ما سمعوا إلى الإخوة العاملين فى فندق جوبا ․․ وفى عصر اليوم الأول من يناير كانت دهشتنا عظيمة عندما شهدنا الزهور ترفع على درابزين المصطبة ․․ والمقاعد المريحة تصف ․․ وبعد ذلك أعدت مائدة كبيرة وحفل شاى فخم جدا جاءنا من العاملين من الإخوة فى فندق جوبا بالتعاون مع المرافقين والعاملين معنا فى المعتقل ․․ كانت مفاجأة سارة جدا أزاحت عن صدورنا الموغرة كثيرا من الغضب والحزن والأسى ․․ وجلسنا إلى ساعة وقت العشاء نتحدث وما كان أمر الاستقلال وكيف تم غائبا على أحد منا ․․ فقد كنا جميعا فى صفوف الزحف الأولى نحو تحقيق الحرية لشعبنا وقد ذابت اختلافاتنا فى الرأى عن المصير تماما عندما حان وقت ذوبانها ․․ ولم تعد قصة الاستقلال وكيف تم خافية على أحد منا ․․ ولكنا مع ذلك وجدنا فى مادة الحديث عن إعلان الاستقلال موضوعا شائقا وطرائف ونوادر وقصصا مثيرة وضحكنا كثيرا فى بعض المواقف ، وكان من بين أغراض تلك الجلسة أن نضحك ما شاء الله لنا أن نضحك وأن نجعل من عيدنا هذا فى المعتقل عيدا حقيقيا واحتفاءً حافلا بيوم الاستقلال .

وبعد أن أمضينا ستة أشهر فى معتقل جوبا أخذت أحوالنا الصحية تتدهور ، فقد انفجرت قرحة فى معدة الأخ أحمد سليمان وأوشك أن يفقد كل دمه فى لحظات ولكنه أسعف فى مستشفى جوبا ونقل على عجل إلى الخرطوم معتقلا فى إحدى المستشفيات.

ومرض الأخ إبراهيم جبريل مرضا شديدا نقل على إثره إلى الخرطوم ليبقى معتقلا فى مستشفى سجن كوبر . . وأصابت الباقين منا حمى الملاريا مرات عديدة ولا أذكر أن أحدا منا نجا منها برغم التحوطات الكثيرة وأسباب الوقاية التى كان يقدمها لنا الأطباء .

انقطعت الأخبار الجادة عنا بعد وفاة الإمام الصديق فيما عدا قصاصات من الجرائد كانت تصلنا سرا بين حين وآخر ·· وأصبحنا لا نعرف شيئا عما هو حادث فى الخرطوم وكان أخشى ما نخشاه أن تكون المعارضة قد ماتت بموت الصديق المهدى وأن يكون الشعب قد استسلم للأمر الواقع ومات هو أيضا ·· لذلك دخلنا فى مناقشة جادة للموقف واستقر رأينا أن نقوم نحن بعمل قد يحرك الحكومة ويحرك الشعب أيضا فنعلن الإضراب عن الطعام حتى الموت أو إطلاق سراحنا ونبرق الحكومة بذلك فى كلمات لا تقل فى شدتها عن برقية الجبهة الوطنية يوم حادث الأبيض ونحملها مسؤولية ما يحدث كاملا .

ولما كنا نتوقع أن تخفى الحكومة خبر إضرابنا عن الطعام أرسلنا القرار بإضرابنا عن الطعام وصورة من البرقية إلى الخرطوم على عجل لبعض المسؤولين فى الجبهة الوطنية ·· ليكونوا على بينة مما هو حادث .

وأضربنا عن الطعام جميعا برغم اعتلال صحتنا ·· وفى اليوم التالى لإضرابنا جاءنا القائد ومحافظ المديرية يحملان برقية من الخرطوم طلب منى السيد إسماعيل الأزهرى قراءتها وكانت كلماتها على النحو التالى : قرر المجلس الأعلى إطلاق سراح السياسيين وسترسل طائرة خاصة غدا لنقلهم إلى الخرطوم فمنازلهم ؛ لذلك نرجو أن يوقفوا إضرابهم عن الطعام ·· اتخذوا إجراءات أمن مشددة فى مدينة جوبا والمطار وكل الطرق المؤدية إليه غدا .

قرأت البرقية وأخبرنا القائد بعلمنا بمحتوياتها أما إنهاء الإضراب فأمر سنناقشه وحدنا ونتخذ قرارنا بشأنه ·· ولما خرج الرجلان ناقشنا أمر الإضراب واستقر رأينا أن يستمر إضرابنا عن الطعام حتى نصل منازلنا إذا كان المجلس العسكرى صادقا فيما قال .

وفى اليوم التالى نقلتنا الطائرة إلى الخرطوم ، وكان مطار الخرطوم خاليا من أى إنسان إلانا ، وعلى سلم الطائرة كانت تقف عربة تنقل كل واحد منا على انفراد وسارت بنا العربات فى طرق مختلفة ، ولم يسمع ذوونا أو غيرهم بعودتنا إلا بعد أن

طرقنا أبواب منازلنا ودخلنا عليهم .

وبذلك انتهت عملية اعتقالنا فى جوبا وكانت عودتنا بعد الاعتقال اسئنافا جادا لكفاح شعبى جاد لاستعادة الديمقراطية والحرية .

كانت فرحة الأهل والأولاد عظيمة جدا بقدومنا بعد غيبة طالت لسبعة أشهر أو تزيد ، وعلى الرغم من السرية التامة المشددة التى فرضتها الحكومة على إطلاق سراحنا فإن المواطنين ولدهشتنا علموا بالعودة فى وقت قصير جدًا بعد وصولنا ، وظللنا فى كل منزل من منازلنا نستقبل مئات المهنئين بالعودة فى تلك الأمسية وفى الأيام التى تلتها ، وأذكر أننى أفطرت بعد صيام دام لثلاثة أيام بعد منتصف ليلة وصولنا لكثرة الوافدين على دارنا ‥ وأذكر أن المواطنين من كل فئاتهم وأحزابهم السياسية ترددوا على منازلنا جميعا مهنئين ومعبرين عن سرورهم بعودتنا واستعدادهم للعمل لاستعادة الديمقراطية .

كانت كل الأحزاب والهيئات ، الأنصار والأمة والوطنى الاتحادى ، الشيوعيون ، الإخوان المسلمون وطلبة الجامعات والعمال ، كانت كلها ممثلة فى وفود المهنئين ‥ وكانت بينهم جماعات كبيرة من طائفة الختمية الذين لم يتبعوا قادتهم السياسيين فى تأييد النظام العسكرى الحاكم ‥

هذه الظاهرة أثلجت صدورنا كثيرا وأوضحت لنا أن شعب الجبهة الوطنية التى قادها الإمام الصديق المهدى لا يزال على العهد ‥ وكان أول واجب نؤديه فى صباح اليوم التالى لعودتنا أن نرفع عزاءنا الحار فى وفاة الإمام الصديق للإمام الهادى المهدى الذى خلفه وللسيد الصادق وإخوته ولآل المهدى ولوالدته المكلومة السيدة خديجة الخليفة محمد شريف ، وأذكر هنا أنها بكت كثيرا عندما رأتنى مقبلا عليها فى بيتها فبكيت وبكى كل من كان فى دارها ، دار الإمام عبد الرحمن المهدى بودنوباوى ‥

٢٣ـ الإمامة والحزب بعد الصديق

ما كدنا نستقر قليلا ونستعيد ما فقدناه من صحتنا حتى بدأنا نبحث عن الجبهة الوطنية المتحدة أهى قائمة أم زالت بزوال قائدها وزعيمها ؟ ولم نجد بالجبهة الوطنية القيادة التى تركناها بالخرطوم يوم نقلنا إلى المعتقل فى جوبا ، أما الأحزاب المنضوية فى الجبهة وأما الهيئات والفئات وبصفة خاصة الطلبة الجامعيون والعمال والمزارعون فقد كانوا فى الميدان يعارضون الحكم العسكرى ويتوقون إلى عودة الديمقراطية والحرية .. وكان الذى فقدوه آنذاك القيادة الجماعية التى كانت تعبر عن وحدتهم وتنظيمهم جميعا.

وظللنا فترة من الزمن نتلقى من إخواننا الذين بقوا فى الخرطوم أخبارا عما كان يحدث بعد اعتقالنا وبعد وفاة الإمام الصديق المهدى .. قالوا إن السيد الصديق كان على الرغم من اعتقال زعماء الأحزاب السياسية ونفيهم إلى جوبا يصر على بقاء الجبهة الوطنية بأحزابها وهيئاتها ؛ لأنه كان يؤمن بالعمل الوطنى الجماعى ولا يريد أن ينفرد بقيادة المعركة ومن ورائه الأنصار وحدهم ، وكان يؤمن بأن الأنصار وحدهم بقيادته يمكن أن يزيلوا نظام الفريق عبود ، ولكنه كان يخشى إن حدث ذلك أن تحدث ديكتاتورية للأنصار ، وهذا ما لم يرغب فيه ، فالسودان لجميع السودانيين ولا بد لجميع أحزاب وهيئات الشعب أن تعمل كل فى حدود طاقاتها لاستعادة الديمقراطية والحرية للجميع .. وقالوا لنا إن يوم معركة شباب الأنصار فى خيمتهم فى مولد النبى صلوات الله وسلامه عليه ضد قوة الأمن المسلحة التى هاجمتهم بغير سبب أو مبرر وأدخلتهم فى قتال معها غير متكافئ فى السلاح كان ذلك اليوم البدء الفعلى للثورة ضد الديكتاتورية والظلم .. وقالوا إن موكب تشييع شباب الأنصار الذين استشهدوا فى تلك المعركة بعد أن قتلوا عددا مماثلا لقتلاهم من الشرطة ، وكان سلاحهم العصى والكراسى فقط ، قالوا إنهم لم يشهدوا مثل موكب التشييع ذاك إلى مقابر أحمد شرفى إلا فى موكبى الإمامين عبد الرحمن والصديق المهدى عند تشييع جثمانيهما إلى قبة الإمام المهدى من حيث عدد المشيعين ، وقد امتاز موكب تشييع الشهداء من شباب الأنصار بالثورة ، وقد عرفت أعلامها وراياتها بوضوح وتميزت باشتراك طلبة الجامعات جميعهم بشعاراتهم المعادية للحكم العسكرى وبالمئات من نساء الأنصار يحملن العصى

والفؤوس ويزغردن فرحات مستبشرات باستشهاد أبنائهن وإخوانهن وأزواجهن فى سبيل العقيدة والحرية والوطن ....

كانت تلك من غير شك إرهاصات الثورة التى فجرت فيما بعد ثورة أكتوبر الخالدة.. قالوا لنا ذلك وغير ذلك ، وكنا نستمع إلى كل ما يقال باهتمام عظيم ونفكر فيما يمكن أن يحدث فى الغد القريب والبعيد .

ثم سألنا عن الحال فى أسرة الإمام المهدى وعن إمامة الإمام الهادى وكيف تمت وعن تماسك الأسرة بعد انتقال الصديق ، فقد كان يهمنا ذلك كثيرا لما لهذه الأسرة من أثر عظيم فى القيادة والعمل والتضحيات العظيمة من أجل رفعة شعبنا وحريته .. فقالوا لنا إن وصية الإمام الصديق قبل وفاته عن الإمامة من بعده كانت تدعو إلى استشارة الأنصار وكبار آل المهدى والأخذ بما يرون عن اختيار الإمام ، وعملا بهذه الوصية وقبل أن يوارى جثمان الإمام الصديق الثرى تجمع نحو من مائة من كبار الأنصار وكتبوا وثيقة وقعوا عليها جميعهم بأسمائهم يقترحون فيها اختيار السيد الصادق المهدى إماما للأنصار خلفا لوالده العظيم ، وسلموا الوثيقة كما قالوا للسيد يحيى المهدى ، ولكن اجتماعا من كبار آل المهدى قاده السيد عبد الله الفاضل المهدى وحضره السادة الهادى ويحيى وأحمد والصادق المهدى عقد تلك الليلة أخذ باقتراح تقدم به السيد عبد الله الفاضل المهدى يقضى بإعلان السيد الهادى المهدى إماما للأنصار .. ولم يقل أحد منهم إن مذكرة كبار الأنصار عرضت على ذلك الاجتماع أم لم تعرض ..

وفى نفس المساء أعلن فى بيت الإمام المهدى وقريبا من ضريحه اسم السيد الهادى المهدى إماما للأنصار . وهكذا تم إعلان الإمامة فى جو لم يخل من اختلاف فى الرأى حولها فى تلك الأمسية الحزينة ....

ربما كانت الطريقة المثلى لتنفيذ وصية الإمام الصديق استدعاء كل وكلاء الإمام فى كل أنحاء السودان إلى اجتماع مغلق يعقد فى بيت الإمام المهدى بأم درمان ، وهم رجال وثق بهم الإمامان عبد الرحمن المهدى والصديق المهدى وحملوهم مسؤولية كبيرة نحو عشائرهم فى الأقاليم فى شؤون دينهم ودنياهم .. ولا بأس من أن يشترك معهم فى هذا الاجتماع الرجال الذين وقعوا بأسمائهم على وثيقة ترشيح السيد الصادق المهدى وغيرهم ويطلب من هذا الجمع الذى يمثل الأنصار تمثيلا صادقًا الاجتماع بكبار آل

المهدى واختيار الإمام الجديد ، ولكن شيئا من هذا لم يحدث وبقى فى النفوس ما كان يدعو إلى حالة من القلق على وحدة بيت الإمام المهدى وتماسكها ومن الخوف من الشتات لا فى هذا البيت العظيم وحده ، ولكن على الوحدة الوطنية التى كانت فى أرفع مستوياتها بقيادة الصديق ‥ ولو أن هذا الاجتماع تم عقده لما ترددت أكثرية المجتمعين فى اختيار السيد الهادى للإمامة ؛ لأنه كان أكبر أبناء الإمام عبد الرحمن سنا؛ ولأنه كان معروفا بين الأنصار بالورع والتقوى والشجاعة .. وسبب آخر كان يمكن أن يدعو المجتمعين لاختيار الهادى للإمامة هو ما عرف آنذاك عن السيد الصادق المهدى من زهد فى الإمامة واتجاه إلى القيادة السياسية لا الدينية ومكانها فى تجمع الأنصار كان حزب الأمة‥

لست فى موقف المؤرخ لهذه الحقبة التى أعقبت وفاة الإمام الصديق فقد يكون هناك من هو أحق وأقدر منى وأكثر إلماما بها ‥ ولكن لا بد لى من الوقوف عند بعض المواقف والسرد والتعليق لما أرى ‥ وقد لا يكون كل ما أراه صحيحا ‥

الإمام الهادى عاش ظرفا صعبا فيما يتصل بقيادته جماهير الأنصار وبمركزه بين فئات الشعب الأخرى إذا قورن بالإمامين عبد الرحمن والصديق . فقد كان الأول منشئا للمهدية الجديدة بعد والده العظيم الإمام المهدى ‥ جمع الأنصار بعد تفرق وبنى لنفسه ولأسرته وشعبه مجدا جديدا وقاد الصراع نحو الاستقلال حتى تحقق ، لذلك لم يكن له منافس فى القيادة رغم بعض المحاولات والاجتهادات ‥ والإمام الصديق تخرج من مدرسة والده العظيم فى الدين وعايش السياسة والعمل الوطنى بقوة وشجاعة وفهم ، ولم يكن له أيضا منافس من بين أفراد أسرته أو غيرهم ‥ أما الإمام الهادى برغم تدينه وورعه وشجاعته ، فقد كان بعيدا عن ميدان السياسة وبالتالى لم يتمرس فيها ويسلك دروبها وشعابها وكان يواجهه فى هذا المجال وفى القيادة السياسية شاب طموح ومثقف ثقافة عالية من بيت الإمام المهدى ، أراد للإمام الهادى أن يتفرغ للدين ويتجه هو إلى شؤون حزب الأمة والعمل السياسى والوطنى ‥‥ كان ذلك الشاب هو الصادق المهدى ‥

هذا الوضع لم يعجب الإمام الهادى ولم يرض به ، وكان ما كان من بداية شد وجذب بينهما شهدناها بأسف عميق بعد عودتنا من المعتقل ، وألفينا الجبهة الوطنية وقد

أوشك أن ينحل عقدها تبحث لاهثة عن زعيم مقتدر ومؤهل وبعيد عن أى مشاكل داخلية خاصة به ليجمع شملها ويقودها نحو الهدف ٠٠ وبرغم هذه المواقف المتباينة فقد ظلت العلاقات والود بين السيدين الهادى والصادق قائمة لم تتأثر كثيرا ٠٠ وكان الاحترام بينهما متبادلا وظللنا نحن من أبكار حزب الأمة نعقد الاجتماع تلو الاجتماع فى سراى المهدى بالخرطوم وبرئاسة الإمام الهادى وأذكر ممن كانوا يحضرون تلك الاجتماعات بالإضافة إلى الصادق المهدى السادة : عبد الله الفاضل المهدى ـ عبد الله بك خليل ـ محمد صالح الشنقيطى ـ إبراهيم أحمد ـ محمد أحمد محجوب ـ عبد الرحمن عابدون ـ الدكتور على بدرى ـ عبد الرحمن على طه ـ عبد الله نقد الله ـ عبد الرحمن النور ـ زين العابدين حسين شريف ـ حسن محجوب مصطفى ـ السيد يحيى المهدى ـ وشخصى وآخرون ٠٠ وكانت اجتماعاتنا تستغرق أحيانا اليوم كله أو الليل كله٠٠ وليس فى وسعى أن أقرر الآن أنها كانت كلها سهلة وموفقة ومثمرة برغم حضور هذا النفر الممتاز من القادة والسياسين كل الاجتماعات .

وكانت أمام هذا المجلس للنقاش واتخاذ القرار المواضيع الهامة التالية على ما أذكر:

* **أولا** : إقرار مسؤولية الإمام الهادى المهدى من حيث الأنصار وشؤون الدين ، ومدى تدخله فى شؤون حزب الأمة من الناحية السياسية وكيف يكون ذلك ٠٠

* **ثانيا** : المبادئ التى ينبغى أن يقوم عليها حزب الأمة بعد زوال حكم عبود العسكرى ومسؤولية السيد الصادق المهدى فى هذا الصدد .

* **ثالثا** : أحكام الاتصال بجماهير الأنصار وحزب الأمة بمختلف السبل ووضعهم على استعداد لاتصال رفضهم الحكم العسكرى الذى كان قائما .

* **رابعا** : تنظيم الاتصال ودعمه بعناصر الطلبة والعمال والمزارعين والموظفين والفئات الأخرى الموالية لهذا التجمع وحضها على التعبير عن رفضها الحكم العسكرى بالوسائل التى كانت متاحة لها .

* **خامسا** : التنسيق مع الأحزاب السياسية والأحزاب التى كانت منضوية فى الجبهة الوطنية وكنا نعلم أنها كانت تعقد الاجتماعات السرية مثلنا وتتخذ كثيرا من القرارات التى تهدف إلى معارضة الديكتاتورية العسكرية والعودة إلى الديمقراطية والحرية.

كان الموقف السياسى المعارض هكذا بعد عودتنا من جوبا ‥ فقد تفرقت الأحزاب التى كانت منضوبة فى الجبهة بقيادة موحدة قبل اعتقالنا ، وعاد كل منها إلى قاعدته يعمل منفردا بين جماهيره ‥ وبرغم أن كل الاجتماعات التى كانت تعقدها الأحزاب المعارضة ، التى سبق أن حلتها الحكومة ، وتحركاتها كانت سرية فإن الحكومة كانت على علم بها وكانت لا ترغب فى أن تتدخل لوقفها فى تلك المرحلة .

أعود الآن إلى اجتماعات مجلسنا فى سراى المهدى بالخرطوم برئاسة الإمام الهادى‥ كان أكثر ما استقطب جهدنا ووقتنا ما جاء فى الفقرة الأولى من جدول أعمالنا حول مسؤولية الإمام الهادى فى الشؤون الدينية وشؤون الأنصار ، وفى علاقته بالحزب السياسى وكيف تكون ‥ وكان الاتفاق بيننا شاملا منذ بداية اجتماعاتنا عن حق سيادته الكامل فى قيادة الأنصار وتبصيرهم بشؤون دينهم بعد أن تمت بيعة الأنصار له كإمام لهم . . وله أن يستعين بمن يشاء فى هذا الصدد من وكلائه وغير الوكلاء ‥ أما شؤون الحزب والشؤون السياسية فكان رأينا أن تترك كليا لقيادة الحزب السياسى التى ينبغى أن تقوم على انتخابات من داخل الحزب وبأسلوب ديمقراطى سليم ، وليس هناك ما يمنع الإمام الهادى من عرض أى أفكار سياسية يراها على الحزب للنقاش فى داخل أجهزته واتخاذ قرار بشأنها بأسلوب ديمقراطى ‥‥ ومن ناحية أخرى فإن على قيادة الحزب أن تعرض على السيد الإمام المسائل الكبرى التى تتجه إلى اتخاذ قرار بشأنها للاستنارة برأيه متى رغبت فى ذلك .

كان الإمام الهادى يرفض بقوة المبدأ الذى تقوم عليه صيغة حدود مسؤوليته فى الشؤون السياسية ، كان يرتكز دائما ويكرر على أن ذلك لم يفعل مع الإمام عبد الرحمن المهدى ولا مع الإمام الصديق المهدى ولم تحدد لهما مع الحزب مسؤوليات مبتورة ـ كما رأى ـ كتلك التى تعرض عليه الآن ‥ وكان يرى أنه لن يقبل إلا بقيادة سياسية فعلية لحزب الأمة مع قيادته للأنصار . وكان الرد المتكرر أيضا من المجلس على ملاحظاته تلك بصراحة أن الإمام عبد الرحمن المهدى كان دنيا قائمة بذاتها وعبقريا فذا، وقد صقلته السنون والتجارب الطويلة صقلا ، وليس بوسعنا أن نقارنه بأحد منا أو غيرنا فى السودان ‥ وبرغم شخصيته التى كانت متميزة تماما على الجميع لم يجرب أن يفرض على الحزب رأيا سياسيا معينا ولم يطلب فى أى يوم أن يعرض الحزب عليه

قراراته ليجيزها قبل أن تدخل مرحلة التنفيذ ، وكان كلما عنّ له رأى سياسى معين فى المسائل الكبرى يطلب عرضه على الحزب ويرضى بالقرار الذى يتخذه الحزب بشأنه حتى فى حالة رفضه أو إدخال تعديلات كبيرة عليه ، وكنا نذكر للإمام الهادى كثيرا من هذه الحالات .

وفى معرض حديثنا عن علاقة الإمام عبد الرحمن بالحزب ضربنا مثلا وقلنا إن هيئة الحزب فى مطلع الخمسينات عزلت اثنين من أقرب المقربين إلى الإمام عبد الرحمن المهدى من عضويتها لمآخذ أخذتها عليهما ، ولم يشأ الإمام عبد الرحمن أن يتدخل أو يطلب إعادتهما إلى هيئة الحزب أو يلوم الهيئة على قرارها ذلك .. كان راعيا لحزب الأمة ولم يكن رئيسا يمارس مسؤوليات الرئاسة .

وفيما يختص بالإمام الصديق قيل للسيد الهادى إنه ـ أى الإمام الصديق ـ كان من أوائل من أنشأوا حزب الأمة فى عام ١٩٤٥ م . وأصبح بوصفه ذاك عضوا فى هيئة الحزب التأسيسية ثم انتخب بواسطة هذه الهيئة كما انتخب غيره لعضوية مجلس الإدارة أو ما يسمى الآن بالمكتب السياسى للحزب ، وكان يرأس جلسات حزب الأمة لبضع سنوات ، بعد ذلك عبد الله بك خليل الذى انتخب سكرتيرا عاما لحزب الأمة منذ إنشائه .. وظل الحال كذلك إلى أن رشح السيد الصديق المهدى لرئاسة الحزب وانتخب بإجماع أصوات أعضاء الهيئة ... وظل السيد الصديق رئيسا لحزب الأمة إلى حين وفاته .. ولذلك لم يكن بحاجة إلى من يساعده على تنسيق علاقته كإمام للأنصار بحزب الأمة .

وهكذا كان يدور نقاشنا حول هذا الأمر .. نقترب من الوفاق كثيرا ثم نبتعد عنه، ونعود إلى مجلسنا مرة أخرى بعد افتراق لنستأنف الحديث .. واستغرق هذا الجهد منا وقتا طويلا كنا فى أمس الحاجة إليه لنستأنف السير فى الطريق إلى الديمقراطية .. وفى نهاية الأمر اتفقنا على صيغة الوفاق التى كانت معروضة وأشرت إليها قبل حين ، ودخلنا فى نقاش طويل حول المسائل التى كان يحتويها جدول أعمالنا، وكلف السيد الصادق المهدى باختيار فريق يعمل معه فى المجال السياسى ، ويسرع الخطى فى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من حيث الإعداد لدستور ولوائح جديدة للحزب ، ومن حيث توثيق الصلة بالأحزاب الأخرى والهيئات للعمل سويا لوضع نهاية للحكم العسكرى وعودة الديمقراطية .

وكان من أبرز الأعمال التى أنجزت بعد ذلك باتفاق بين الإمام الهادى والسيد الصادق مؤتمر وكلاء السيد الإمام الذى عقد فى جزيرة أبا ٠٠ وضعت الخطة وحدد جدول الأعمال لهذا المؤتمر فى الخرطوم ، ومن الخرطوم حمل الرسل الدعوة لحضور المئات من وكلاء الإمام من كل أنحاء السودان إلى الجزيرة أبا للإسهام فى هذا المؤتمر الهام والاشتراك بأفكارهم فى المسائل التى تعرض عليهم .

وفى جزيرة أبا تجمع ذلك العدد الكبير من الوكلاء ، وكانوا يمثلون مختلف العشائر والقبائل المنتشرة فى كل أنحاء السودان ٠٠ وكان المؤتمر قبل كل شىء مجالا طيبا ومتسعا للوكلاء ليعرفوا بعضهم بعضا ولتجديد البيعة لمن لم يسبق له أن بايع الإمام الهادى المهدى.

كان يرأس المؤتمر السيد الإمام الهادى المهدى ويساعده السيد الصادق المهدى وكنت مقررا له ٠٠ وبعد مداولات استغرقت ثلاثة أيام اتخذ مؤتمر الوكلاء قرارات هامة صادرة عن الأفكار التى كانت معروضة عليهم للنقاش ٠٠ اتخذ المؤتمر قراراته فى وقت كانت تحظر فيه مثل هذه التجمعات حظرا تاما ٠٠ وشاء الله أن تغفل الحكومة عنه ٠٠ ولكنى أذكر مما قيل وأنجز أن الوكلاء أبلغوا قبل كل شىء بالانسجام التام فى أسرة الإمام المهدى ، وكان قيام السيدين الهادى والصادق معا على رأس المؤتمر دليلا قويا على ذلك ٠٠ وفى دفع ونفى كل إشاعة تقول بغير ذلك .. واشتمل المؤتمر فيما اشتمل على توجيهات مفصلة حول إقامة شعائر الدين وإقامة المساجد فى قرى الأنصار وتلاوة راتب الإمام المهدى فى جماعة صباحا ومساءً ، والإكثار من إنشاء خلاوى القرآن الكريم، وجمع الأنصار وبصفة خاصة الشباب فى المساجد للصلاة وحضور تلاوة الراتب ، وحث الشباب للاستعداد للاستجابة لداعى الدين والوطن متى طلب منهم ذلك .

وفى النصف الأخير من أيام المؤتمر تقدم السيد الصادق المهدى بمشروع مدروس للوضع الذى ينبغى أن يقوم عليه حزب الأمة بعد زوال حكم العساكر من حيث دستوره ولوائحه ، ومن حيث السكرتاريات واللجان المتخصصة فى كل الأعمال السياسية

والاقتصادية والاجتماعية ، بحيث يكون للحزب برنامج محدد ومفصل فى كل هذه المجالات يضعه موضع تنفيذ عندما تكون السلطة فى يده .. ثم انتقل السيد الصادق فى مذكراته المعروضة على المؤتمر إلى نوع الحكم الذى يراه فى ظل الديمقراطية ، وكانت الجمهورية الرئاسية واشتراكية الإسلام .. وكانت تلك أول مرة يقول فيها مسؤول بحزب الأمة بالنظام الجمهورى الرئاسى ، وذهب السيد الصادق فى ذكر التفاصيل الموضحة والمعرفة بنظام الجمهورية الرئاسية وتفضيلها على الجمهورية البرلمانية على النحو الذى أوضحته فى هذه المذكرات فى مرحلة سابقة .. وكان واضحا أن كلمة الإسلام استهوت الوكلاء كثيرا كما استهوتهم صفة الجمهورية الرئاسية بعد شرح طويل ومقارنة مفصلة عرضها السيد الصادق بين النظام الرئاسى والنظام البرلمانى .

وبعد استفسارات متعددة ونقاش استغرق اليوم كله أجاز المؤتمر اقتراحات السيد الصادق عن الحزب بعد انتهاء عهد العساكر ، وكيف ينبغى أن يكون وعن نوع الدولة الرئاسى عندما يوضع دستور البلاد الدائم مستقبلا .

وانفض المؤتمر بعد إصدار قراراته بالموافقة على المقترحات ، وعاد الوكلاء إلى مناطقهم مطمئنين على وحدة الصف فى بيت الإمام المهدى وعارفين بما طلب منهم أداؤه بين عشائرهم حاضرا وبخطط المستقبل القريب والبعيد التى تراها قيادتهم السياسية والدينية .

وعدنا نحن للخرطوم ، وكنا نتوقع أن تؤاخذنا الحكومة على عقد المؤتمر ، ولكنها لم تفعل شيئا .. ومضينا فى طريقنا نتصل بالأحزاب والهيئات ونحاول أن ننسق الجهد المضاد للنظام العسكرى وقد بلغ ذلك الجهد ذروته فى عام ١٩٦٤ م .

وللحقيقة والتاريخ أرجو أن أسجل قرارات ذلك المؤتمر الهام التى أصبحت فيما بعد مع عودة الديمقراطية برنامجا لحزب الأمة .

١ـ السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة .. الحكم فيها ديمقراطى يحقق للشعب الحرية والكرامة ويكون منهاجه الاجتماعى والاقتصادى هادفا لتحقيق اشتراكية الإسلام والعدالة الاجتماعية ، ولوضع مقومات البلاد فى أيدى أبنائها عاملا على صهر الأمة السودانية فى بوتقة قومية موحدة ولمشاعر محددة الأهداف .

٢ ـ أن يكون النظام السياسى محققا الديمقراطية والاستقرار ، وذلك بأن يتولى السلطة رئيس للجمهورية ينتخبه الشعب انتخابا حرا مباشرا لمدة خمس سنوات وهو الذى يعين الوزراء .. وتمارس السلطة التشريعية هيئة منتخبة انتخابا حرا كل ثلاث سنوات .

٣ ـ يكفل الدستور الحريات الأساسية واستقلال القضاء ويعمم نظام الحكم المحلى فى المراكز والمديريات مع تقويته على أسس ديمقراطية لتتمكن كل جهة من معالجة مشاكلها غير ذات الطابع القومى وفق ظروفها .

٤ ـ أن يكون البرنامج الاقتصادى هادفا لاستغلال ثروة البلاد المعدنية والزراعية والحيوانية والصناعية عادلا فى توزيع الدخل محققا لنهضة اقتصادية وثابة وأن يوزع النشاط الاقتصادى على ثلاثة قطاعات :

أ ـ قطاع عام تملكه وتديره الدولة للصالح العام ويشمل المؤسسات الاقتصادية الكبرى .

ب ـ قطاع تعاونى تملكه وتديره الجمعيات التعاونية ويشمل الأعمال الزراعية والتجارية والخدمات .

جـ ـ قطاع خاص يملكه رأس المال الخاص ويشمل الأعمال الزراعية والتجارية والصناعية التى تحتاج سرعة البت وتتطلب الجرأة والمخاطرة ويخصص لكل قطاع ما يلائمه من أوجه النشاط الاقتصادى وفق خطة اقتصادية مفصلة على أن ترعى هذا النشاط والقطاعات الثلاثة هيئة عليا للتخطيط الاقتصادى .

٥ ـ تأميم النظام المصرفى والتأمين وسودنة التجارة الخارجية .

٦ ـ تنحية الأسس العصبية والوراثية فى نظام الحكومة الأهلية وتقويمها على أسس إدارية وانتخابية .

٧ ـ إسكان القبائل المترحلة .

٨) اتخاذ منهاج للمدينة السودانية والقرية يحقق النمو المتوازن العادل فى المدن والأقاليم .

٩ـ أن يكون منهاج التربية والتعليم هادفا إلى تقويم الأخلاق ونشر المعرفة العميقة

بتراثنا الإسلامى العربى وتاريخنا القومى ومحو الأمية والتوسع فى مجالات التعليم المهنى والأكاديمى حسب حاجة البلاد ووفق ظروفها .

١٠ ـ يقوم الإعلام بواجبه التربوى بالتوجيه نحو الخلق الإسلامى والمحافظة على التراث العربى والعرف السودانى الحميد .

١١ ـ تحقق السياسة الخارجية المبادئ التالية :

أ ـ القضاء على كل معنى من معانى التبعية السياسية لأى معسكر دولى وأى دولة أخرى .

ب ـ انتهاج سياسة عالمية غير منحازة وتعاون فعال مع الدول غير المنحازة .

جـ ـ التعاون مع الشعوب العربية والأفريقية سياسيا واقتصاديا .

١٢ ـ الجنوب جزء من الوطن السودانى يخضع لظروف خاصة ويجب مراعاة تلك الظروف فى وضع الخطط السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة به فى نطاق وحدة البلاد .

١٣ـ إن الأنصار وقد زال مؤقتا منبرهم السياسى بحل حزب الأمة يوجهون النداء لجميع السودانيين للالتفاف حول هذه المبادئ وتكوين كتلة شعبية ديمقراطية تحقق مجد البلاد وبناء الوطن .

٢٤ـ ثورة أكتوبر الشعبية ١٩٦٤

شهد ذلك العام ١٩٦٤ م تحركا وطنيا وشعبيا شاملا بين المواطنين فى شمال البلاد والجنوب ، وأخذ الناس يتحدثون علنا وفى غير خوف فى المركبات العامة وفى الشارع وفى السوق وفى المصانع والمكاتب عن فشل الحكومة العسكرية وجهل القائمين عليها بفن الحكم ٠٠ وعن استبدادها الذى استشرى وحالة القلق التى انتظمت البلاد كلها ٠٠ ومن ناحية أخرى أخذت قيادات الأحزاب السياسية المعارضة التى حلتها الحكومة تزيد اتصالاتها ببعضها وتنسق تحركها سويًا وتنتهز الفرص كلما واتتها بمناسبة وغير مناسبة فيخطب خطباؤها منددين بالحكومة ومطالبين بتنحيها وإعادة الحكم للشعب ٠٠ وقاد الطلبة من جامعة الخرطوم وجامعة القاهرة الفرع والمعهد الفنى والمدارس الثانوية العليا مواكب هادرة صاخبة داخل الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس وخارجها ضد النظام الحاكم ، ونظموا ندوات وتجمعات خطابية ضخمة كانت تدعو إليها الكثيرين من خطباء زعماء المعارضة الذين أسهموا بقدر كبير فى نجاح تلك الندوات والتجمعات بكشفهم أخطاء الحكومة ، وحض الشعب ليتحرك ويطيح بها من مقاعد الحكم التى اغتصبتها اغتصابا ولم تفلح فى تقديم شىء من الإصلاح والتقدم والاستقرار .

وتحرك العمال والمزارعون من جهة بجمعهم الحاشد وعبروا فى أقوى الصور وأوضحها عن رفضهم الحكم العسكرى الذى أطاح بنقاباتهم واتحاداتهم جميعها ، وحجب عنهم الحرية النقابية وحق الإضراب وهو السلاح الوحيد الذى يحملونه حيث توجد الديمقراطية .

وفى جنوب السودان اشتد ساعد الحركة الانفصالية فى عهد عبود ، ودخل الجنوبيون الغابة بما توفر لديهم من أسلحة فقطعوا الطرق وباغتوا جنود الحكومة بحرب دامية أينما وجد الجنود ، ودخلوا فى بعض المواقع فى معارك عنيفة ضد الحكومة وأصبح الإقليم كله ميدانا لاقتتال متصل ودماء غزيرة تسيل من هنا وهناك .

فى هذا الجو الشعبى الثائر الغاضب لجأت الحكومة بأسلوبها القديم الفاشل إلى التهديد والإنذار وحركات التخويف التى مارستها من أول عهدها ، ووضعت الجند فى حالة تأهب دائم وأنذرت أنها ستتخذ من الإجراء ما يردع المعارضين بأى ثمن حتى

يتحقق لها الاستقرار والطمأنينة التى كانت تنشدها ‥ ولكن الإنذار والتهديد جاء متأخرا جدا فقد طفح الكيل وبلغ السيل الزبا وما كان فى وسع أية حكومة أن تصد ذلك السيل الشعبى الجارف الذى انحدر من عل بعد سنوات ست ذاق الشعب السودانى فيها من الإذلال قدرا كبيرا .

وفى الساعة الثالثة من صباح ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ أكتوبر م طرق باب منزلى طارق ، وكان رسولا من الصادق المهدى يحمل ورقة لى وأوراقا مماثلة لزملاء آخرين كان هذا نصها :

« لقد بدأت الثورة الدامية هذا المساء ضد نظام الفريق إبراهيم عبود فى جامعة الخرطوم ‥ كان الطلبة يتأهبون للخروج فى موكب ضد الحكومة فى داخليات الجامعة فباغتهم البوليس المسلح بأسلحة نارية ودخل الطلبة فى معركة حامية معه بالحجارة فأطلق البوليس النار عليهم فاستشهد من استشهد منهم ونقل الجرحى من الطلبة إلى المستشفيات . واختتمت الرسالة بدعوة عاجلة لنا لاجتماع بمنزل الإمام الهادى المهدى بأم درمان لمواجهة الموقف والإعداد لكل الاحتمالات فى الساعة السادسة من ذلك الصباح ‥ وكانت تلك كما قال السيد الصادق المهدى بداية ثورة ٢١ أكتوبر الشعبية الخالدة التى أطاحت بالحكم العسكرى ومهدت لعودة الديمقراطية والحرية .

عقد اجتماعنا فى الموعد والمكان المحددين ورأسه الإمام الهادى المهدى ، وكان من بين حضوره السادة : الصادق المهدى وعبد الله خليل والأمير عبد الله نقد الله وعبد الرحمن النور ومحمد أحمد محجوب ومحمد الحلو موسى وزين العابدين حسين شريف وشخصى ونفر من كبار شيوخ الأنصار وشبابهم وقادة حزب الأمة ‥ وفى الاجتماع قدم الصادق المهدى عرضا لتفاصيل أحداث الجامعة فى المساء واستشهاد الطالب القرشى وطالب آخر من أم درمان وجرح الكثيرين من طلبة جامعة الخرطوم برصاص البوليس . ثم أوضح أن طلبة جامعة الخرطوم ومعهم طلبة جامعة القاهرة بالخرطوم فى حالة ثورة شعبية جامحة وقد انتقلوا جميعا إلى مستشفى الخرطوم حيث يرقد شهداؤهم وجرحاهم . وأن الشرطة المسلحة اقتحمت عليهم المستشفى وأمطرتهم بوابل من رصاص بنادقها المسيلة للدموع غير عابئة بما يصيب المرضى الآخرين فى المستشفى من أذى بليغ وربما الموت من جراء ما تعرضوا له من انفجارات القنابل ودوى

الرصاص .

وحوالى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم اصطف الطلبة وآخرون من شعب الخرطوم بأعداد كبيرة جدا على طول شارع المستشفى وكان فى مقدمتهم أساتذة الجامعة بعباءاتهم المميزة لهم ونفر من القادة السياسيين المعارضين للحكم العسكرى كان من بينهم الصادق المهدى وآخرون من قادة حزب الأمة والأحزاب السياسية الأخرى .. وكان فى مواجهة هذا الحشد الشعبى العظيم المئات من جنود الشرطة ، وقد حملوا البنادق والرشاشات وقنابل الغاز المسيل للدموع ، وأعلن الضابط الذى يقودهم أنه مأمور بمنع تحرك ذاك الموكب .

وكان هذا الحشد العظيم فى انتظار جثمان الشهيد القرشى لتشييعه حتى خارج مدينة الخرطوم ، ومن ثم ينقل بالعربة إلى قريته (القراصة) على النيل الأبيض ، حيث تقرر أن يوارى التراب فى مقبرة القرية ..

تأزم الموقف تماما عندما حمل النعش من داخل المستشفى إلى الشارع حيث كان ينتظره ذاك الحشد الهائل الذى ضم العشرات من السياسيين والمئات من أساتذة الجامعة والآلاف من طلبة الجامعات والثانويات وجمهور عظيم من الشعب .. وكنا نتوقع الكارثة الكبرى إذا استخدم البوليس سلاحه ضد هذا التجمع الممتاز من أبناء الوطن .. ولكن فى آخر لحظة وبعد أن أصبح الاصطدام محققًا وتأهب الجميع للملاقاة والاستشهاد انسحبت قوة الشرطة فجأة وبسرعة مدهشة من مواقعها وبدأ موكب الجنازة مسيرته الحزينة الصاخبة .. وكان الطلبة من جامعة الخرطوم يحملون على أكتافهم شهيدهم القرشى الذى ذهب مبكيا على شبابه وكان أول ضحايا ثورة أكتوبر .

كان موكب التشييع بداية عملية لثورة أكتوبر ، وقد انضم إليه آلاف آخرون من المواطنين فى الطريق إلى خارج المدينة .. ومن هناك رافق الموكب موكب حزين من العربات إلى مقره الأخير .

وبنهاية موكب التشييع انتشر الطلبة والمتظاهرون فى كل مكان من المدن الثلاث الخرطوم والخرطوم بحرى وأم درمان وعمت العاصمة المثلثة مواكب من الشباب من الجنسين ومن الشيوخ .. وانطلقت وهى تهتف بشعارات مدوية مطالبة بانتهاء الحكم العسكرى وعودة الديمقراطية والحرية .. وفى مقابل ذلك خرج الجيش من ثكناته بأمر

من قائده فاحتل كل المرافق العامة ودواوين الحكومة وانطلقت كتائبه المدرعة وعرباته حاملات الجنود المدججين بالسلاح إلى كل شارع وكل حارة من المدن الثلاث تطارد المتظاهرين وتطلق الرصاص عشوائيا وتصيب من تصيب غير عابئة بمن يقتل أو يجرح .. وكانت المعارك ضارية بين الشعب الأعزل والجند المسلحين راح ضحيتها كثير من المواطنين .. كان سلاح الشعب الحجارة وإقامة المتاريس وإشعال النيران كلما رؤى أن إشعالها يعرقل تحرك الجند لقمع المواكب وقتل الأبرياء .

ومن جامعة الخرطوم وبينما كانت نيران الثورة الشعبية تنتشر يوما بعد يوم فى كل مكان خرج الطلبة فى موكب عظيم سار فيه عشرات الآلاف أيضا من العمال وجماهير الشعب واتجه من الجامعة بشارع الجامعة نحو القصر الجمهورى .. وكان شعاره مطالبة الفريق إبراهيم عبود بالاستقالة وتسليم السلطة للشعب .. وما كاد الموكب العظيم يقترب من أبواب القصر الجمهورى حتى أطلق الجند النار عليه من وراء أسوار القصر وبكثافة بالغة فسقط العشرات من القتلى وجرح المئات ، وبرغم ذلك لم ينفض عقد تلك المسيرة الخالدة إلا بعد أن نقل الشباب قتلاهم وجرحاهم على أكتافهم إلى مستشفى الخرطوم .

كانت تلك ثورة شعبية ما فى ذلك شك ، وكانت لها فلسفة واضحة وأهداف محددة تجلت فى وضع حد لجبروت الحكم العسكرى وحكم البلاد بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب .. وما كاد يمضى يومان أو ثلاثة على عمر ثورة أكتوبر حتى انتقلت بكل ثقلها إلى مدن الأقاليم ، حيث خرجت جماهير الشعب إلى الطرقات والميادين العامة فى مواكب صاخبة مؤيدة ثورة الخرطوم .. بل إن آلافًا عديدة منهم هرعت إلى الخرطوم على كل وسائل النقل المتوفرة من قطارات وعربات وغيرها لتسهم بنصيبها فى العاصمة فى معركة الحرية والديمقراطية .

وفى أيام الثورة الشعبية الدامية التى لم تستغرق إلا خمسة أيام خرج المحامون ورجال القانون فى موكب رهيب يؤيدون ثورة الشعب ويطالبون بوضع حد للحكم العسكرى ، وقد تعرضوا فى موكبهم لأذى شديد من الجند والشرطة .. ثم أعقب ذلك إضراب سياسى عن العمل شمل الطلبة والعمال والموظفين والتجار وغيرهم ، وكانت خاتمته الرائعة الفعالة إضراب موظفى وعمال وفنيى الإذاعة والتلفزيون ، الذين

كانت إدارة إبراهيم عبود تعتمد عليهم حتى آخر لحظة لتزييف الحقائق وتقليل شأن ثورة أكتوبر عند مواطنى الأقاليم وفى خارج السودان .

وفى آخر أيام الثورة وأعتقد أنه كان اليوم الخامس أصدر الفريق عبود قرارا بحل مجلسه العسكرى الحاكم وأذيع بيانه من إذاعة أم درمان ، ولعل ذلك كان آخر ما يذاع منها قبل إضراب موظفيها وفنييها وعمالها . وكان ذلك بداية النهاية العاجلة للحكم العسكرى بعد الثورة .

بحل المجلس العسكرى لم يبق من العسكريين فى القيادة إلا إبراهيم عبود وحده وكان لا يعلم مدى تأييد القوات المسلحة له بعد تلك الأحداث الدامية ·· ويرغب فى التنحى بأسلوب يكفل له السلامة ولمن كان معه من العسكريين فى الحكم بعد أن تتسلم الثورة زمام الأمور ، وبدأت على الفور مفاوضات كان يقودها من الجانب الشعبى سياسيون من حزب الأمة والوطنى الاتحادى والإخوان المسلمين والشيوعيين ، وكان يقف فى الجانب الآخر الفريق إبراهيم عبود ونفر من كبار ضباط القوات المسلحة من غير أعضاء المجلس العسكرى الذى كان حاكما ··· أذكر من أولئك اللواء عوض عبد الرحمن صغير واللواء الطاهر عبد الرحمن المقبول .

وسارت المحادثات ليلا ونهارا لثلاثة أيام لتحقيق الأهداف التالية :

١ ـ استقالة الفريق عبود .

٢ ـ لمن يسلم الحكم بعده ؟

٣ ـ الضمان لإبراهيم عبود ورفاقه بالسلامة وعدم المحاسبة بعد قيام الحكم الشعبى .

وقد عبر إبراهيم عبود عن استعداده للاستقالة منذ بدء المحادثات ودار النقاش طويلا حول الفقرتين الأخريين قبل الوصول إلى اتفاق ·· وانتهت المحادثات بإسناد رئاسة الحكومة إلى شخص محايد وغير سياسى وتم الاتفاق على اختيار السيد سر الختم الخليفة الذى كان وكيلا لوزارة التعليم ليكون رئيسا لمجلس الوزراء ، يؤلف حكومته الانتقالية من عناصر تمثل جميع الاتجاهات السياسية التى كانت قائمة ، وتكلف حكومته بتسيير شؤون البلاد فى فترتها الانتقالية ، وبأعداد البلاد لانتخابات برلمانية عامة لقيام جمعية تأسيسية تكتب دستور البلاد الدائم فى أقصر وقت ممكن وتتنحى عن السلطة بعد

الانتخابات للجهة التى تفوز بأغلبية مقاعد الجمعية .

استغرقت المفاوضات بين ممثلى الجبهة القومية الموحدة والفريق عبود وجانبه من العسكريين ثلاثة أيام من يوم ٢٨ إلى ٣٠ من شهر أكتوبر .. وتم تكوين الحكومة من وزراء رشحتهم أحزاب الجبهة القومية الموحدة .. وكان رئيس الوزراء المعين قد أصدر بيانا بالميثاق الوطنى المتفق عليه بين جميع الفرقاء فى الثلاثين من أكتوبر .. وهو الميثاق الذى يقوم عليه الحكم فى فترة الانتقال .

تلخص الميثاق الوطنى الذى أعلنه السيد سر الختم الخليفة رئيس الوزراء عن الجبهة القومية الموحدة من جانب والفريق إبراهيم عبود ورفاقه من الجانب الآخر فيما يأتى :

١ ـ تحية للشعب السودانى لالتقاء أبنائه من القوات المسلحة وممثلى الجبهة القومية الموحدة ، وتمام الاتفاق بين الجانبين .

٢ ـ استجابة القوات المسلحة لمطلب الشعب بالحرية والديمقراطية .

٣ ـ قيام حكومة انتقالية مدنية تتولى الحكم وفقا لدستور سنة ١٩٥٦ م المعدل وتجرى الانتخابات العامة فى فترة لا تتعدى شهر مارس عام ١٩٦٥ م لجمعية تأسيسية تقوم معها الحكومة التى يختارها الشعب .

٤ ـ الجمعية التأسيسية تمارس السلطة التشريعية بالإضافة إلى كتابة الدستور .

٥ ـ تصفية الحكم العسكرى .

٦ ـ إطلاق الحريات العامة وإلغاء القوانين المقيدة لها .

٧ ـ تأمين استقلال القضاء وجامعة الخرطوم .

٨ ـ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين .

٩ ـ انتهاج سياسة خارجية فى فترة الانتقال ضد الاستعمار والأحلاف .

١٠ ـ الفريق عبود يبقى رأسا للدولة فى فترة الانتقال ويمارس سلطات مجلس السيادة وفق دستور ١٩٥٦ م .

وبطلب من المجلس العسكرى وضعت مادة جديدة فى الدستور رقمها ١٠٨ وعنوانها (رفع المسؤولية عن الأفعال السابقة) هذا نصها :

« أى حكم أو أمر أو فعل صدر من أى شخص أو هيئة فى الفترة من ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ م ، وهو تسلم العسكريين السلطة ، إلى صدور هذا الدستور المعدل لعام ١٩٦٤م لا يجوز الطعن فيه أو اتخاذ أى إجراءات قانونية بصدده أو على أساسه أمام أية محكمة جنائية أو مدنية أو إدارية ما دام قد صدر ذلك الحكم أو الأمر أو الفعل من ذلك الشخص أو تلك الهيئة أثناء تأدية الواجب أو بغرض حماية القانون والنظام أو حفظ الأمن وفقا لأى تكليف من القوات المسلحة السودانية على صورة عسكرية أم مدنية .
«انتهت المادة »

وبذلك كفلت فى الدستور المؤقت للعسكريين حماية تامة من أى محاكمة فيما بعد لخرقهم دستور البلاد واغتصابهم السلطة بقوة الجيش .

ومع قيام حكومة السيد سر الختم الخليفة الانتقالية عدل من تكليف الفريق إبراهيم عبود بتولى رئاسة الدولة فى فترة الانتقال ، وتم اختيار مجلس سيادة مؤقت ليحمل أعباء رأس الدولة وفقا لدستور ١٩٥٦ م خلال فترة الانتقال .. وبذلك اكتمل الكيان الدستورى المؤقت الجديد الذى تفجرت من أجل قيامه ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ م ليمهد لقيام جمهورية ديمقراطية ثابتة الأركان وكتابة دستور دائم للبلاد .

وقبل أن أنتقل بهذه المذكرات إلى مراحل أخرى من المراحل التى اجتازتها ثورة أكتوبر حتى قيام الجمعية التأسيسية المنتخبة بواسطة الشعب أرى أن أسجل فى اقتضاب هذه الملاحظة :

يحلو ويطيب للكثيرين من الكتاب والمتحدثين وبصفة خاصة فى أيامنا هذه أن يكتبوا أو يتحدثوا عن ثورة أكتوبر باعتبار أنها ثورة شعبية تفجرت عن فراغ لم يسبقها أى عمل وطنى معارض للحكم العسكرى ، ولم يسقط قبلها شهيد واحد من هنا أو هناك ؛ لأنه عارض الحكم العسكرى أو وقف فى الصف المعارض له وكأنه لم يذهب قبلها أحد إلى أعماق السجون لمواقف انتهجها ضد الديكتاتورية وإلى جانب عودة الديمقراطية والحرية وحكم القانون ..

ويطيب لهؤلاء الكتاب والمتحدثين ألا يذكروا الأحزاب السياسية وقادتها قبل ثورة أكتوبر وأبانهاوبعد الثورة إلا بكل سوء أو بتجاهل كامل متعمد لما بذلته الأحزاب السياسية من جهد عظيم وما قدمته من تضحيات وهى تقاوم الحكم العسكرى الذى

كانت تقف من خلفه القوات المسلحة وقوات الأمن بكل ما توفر لديها من سلاح وعتاد.

ثورة أكتوبر لم تنشأ عن فراغ ، فقد سبقها عمل وطنى كبير معارض للديكتاتورية العسكرية قادته الجبهة الوطنية بزعامة الإمام الصديق المهدى إمام الأنصار ، وهى جبهة تمثلت فى قيادتها كل الأحزاب السياسية الكبرى كان منها حزب الأمة والوطنى الاتحادى والإخوان المسلمون والحزب الشيوعى وأحزاب جنوبية ونفر من الشخصيات الوطنية البارزة من المستقلين عن الأحزاب ، وشخصيات من أحزاب سياسية صغيرة أخرى .. ولم تكن الجبهة الوطنية فى معزل عن الشعب ولكنها كانت على اتصال وثيق بجماهيرها فى العاصمة والأقاليم والبادية وبتنظيمات العمال والمزارعين المنحلة وبطلبة الجامعات والثانويات وبالتجار وغيرهم من فئات الشعب .. ولم تكن الجبهة الوطنية تعمل فى فراغ إنما كانت تستمد حيويتها من جذور شعبية عريقة معروفة وكانت تمارس نشاطها المضاد للحكم العسكرى علنا فى بعض الأحيان وسرا عندما يفضل العمل فى الخفاء .

لم تكن الجبهة الوطنية كيانا يمكن تجاهله أو نسيانه ، وكانت قوة عمل من أجل الحرية والديمقراطية ، وقد خشيها العسكريون وعملوا لها ألف حساب واستخدموا كل ما كان فى طاقتهم لحربها وبكل الوسائل فى غير جدوى .

يتجاهل هؤلاء الكتاب والمتحدثون عمدا شهداء شباب الأنصار فى عيد مولد النبى الكريم صلوات الله وسلامه عليه بأم درمان عندما داهمتهم الشرطة المدججة بالسلاح وأطلقت نيران بنادقها عليهم ، وكانت جريمتهم الوحيدة أنهم كانوا يتلون فى صيوان الأنصار آيات من كتاب الله المجيد ، ويقرأون راتب الإمام المهدى بصوت عال ،كان ذلك كل جرمهم المنظور والمسموع ، أما الجرم الذى لم تشأ الحكومة أن تتحدث به فقد كان موقف الأنصار المعارض للحكم العسكرى من خلف الإمام الصديق المهدى والجبهة الوطنية ، والذى بلغ ذروته فى ذلك الحين .. ولم يكن الأنصار وحدهم فى ذلك الموقف فقد اصطفت معهم فى صعيد واحد جماهير الشعب السودانى وفئاته من كل لون .

ويتجاهل بعض هؤلاء الكتاب والمتحدثين وقفة هؤلاء الشبان العزل عن السلاح

فيما عدا عصيهم والكراسى ضد رصاص الجند ، وكيف أنهم بهذا السلاح وحده استطاعوا أن يثأروا لشهدائهم .

واعترافا بالعدوان الجسيم والخطأ الكبير الذى ارتكبته الحكومة ضد شبان أبرياء ذهبت أرواحهم إلى بارئها تشكو ظلم الإنسان لأخيه الإنسان اكتفت الحكومة بدفن موتاهم من الجند المقتولين ، وأحجمت بعد تردد عن إنشاء المحاكم العسكرية لمحاكمة شباب الأنصار الذين كانوا فى صيوان المولد عندما حدث الاعتداء عليهم .

ويتجاهل بعض الكتاب والمتحدثين فى يومنا هذا عمدا زعماء الجبهة الوطنية من حزب الأمة والوطنى الاتحادى والشيوعيين الذين اعتقلتهم حكومة العساكر وزجت بهم فى سجون جوبا وناقيشوط وغيرها من مدن الجنوب لفترات طويلة ، وفى ظروف صحية قاسية بعد أن تعذر عليها تحمل المعارضة ضد الحكم العسكرى التى كانوا يقودونها .. والتى اشتد عودها وقويت عزيمتها ولم يعد فى وسع العسكريين الصبر عليها ، وكانت معارضة قادتها الجبهة الوطنية بشجاعة وصبر وإيمان واستعداد عظيم للتضحية والفداء .

وأذكر من هؤلاء الكتاب والمتحدثين بكل الأسف والحزن أستاذا من جامعة الخرطوم أسهم فى ندوة أقيمت بمناسبة اليوبيل الفضى للاستقلال تحدث عن فترة حكم الفريق عبود ودافع عنها أحر الدفاع ، وحاول أن يقدم المبرر لتسلم العسكريين السلطة من حكومة منتخبة بواسطة الشعب .. ثم انتقل بعد ذلك فجأة إلى ثورة أكتوبر وتحدث عنها فى كلمات قصيرة ، فهم منها أنها ثورة تفجرت تلقائيا ولم يسبقها أى عمل وطنى مضاد لحكم الفريق عبود ومجلسه العسكرى .

هذا موقف ما كان يليق بأستاذ فى جامعة الخرطوم ، وهو مخضرم عاش خلال الحكم العسكرى وخلال ثورة أكتوبر وشهد وسمع كل شىء فى حينه .. كان ينتظر من هذا الأستاذ أن يتحدث ولو قليلا عن الخلفية لهذه الثورة الشعبية الخالدة فيبرئ ذمته للتاريخ والحقيقة ، وليس فى وسع أحد أن يعبث بحقائق التاريخ إلا إلى حين ، وليس فى وسع أحد أن يطمس الحقيقة وإن كان هذا الأحد أستاذا بجامعة الخرطوم أو بأحد المعاهد العليا التابعة لجامعة الخرطوم .

٢٥ـ حكومة الثورة والأحزاب السياسية ١٩٦٥

كيف كان الوضع السياسى فى البلاد بعد قيام حكومة السيد سر الختم الخليفة الانتقالية واكتمال الإجراءات الدستورية المرحلية التى قامت عليها تلك الحكومة ؟ هذا ما يحتوية هذا الفصل .

استأنفت الجبهة القومية الموحدة نشاطها السياسى العلنى بجميع أحزابها التى قاومت الحكم العسكرى وقادت ثورة أكتوبر فى عام ١٩٦٤ م ضده حتى تمكن الشعب بكل فئاته من تصفيته تماما وعاد الضباط والجند إلى ثكناتهم ٠٠ واتخذت الجبهة القومية الموحدة بيت الإمام المهدى بأم درمان مقرا لها ولاجتماعاتها ٠٠ ولعلها كانت تستوحى بهذا الاختيار تاريخا حافلا بالأمجاد شهدته هذه الدار فى عهد الإمام المهدى وخليفته عبد الله بن السيد محمد ٠٠ وكانت اجتماعات زعماء الجبهة تعقد فى البيت الذى عاش فيه الإمام المهدى قليلا بعد فتح الخرطوم وإنشاء البقعة التى أصبحت عاصمة للبلاد ٠٠ ثم بقى فيه نساؤه وأسرته حتى يوم كررى الذى استشهد فيه عشرات الآلاف من الأنصار دفاعا عن الدين والوطن .

وكانت ولا تزال تطل على البيت قبة الإمام المهدى حيث يرقد جثمانه الطاهر التى وُرِى فى ثراها فيما بعد الإمام عبد الرحمن المهدى والإمام الصديق عبد الرحمن المهدى٠٠ وعلى يمين القبة منزل الخليفة عبد الله خليفة المهدى ٠٠ هذا المنزل الذى أصبح الآن متحفا لتاريخ المهدية ، ومن حيث كان الخليفة عبد الله يدير شؤون البلاد بعد انتقال روح الإمام المهدى إلى بارئها بعد فتح الخرطوم بقليل حتى يوم كررى الخالد إلى أن توفاه الله شهيدا فى معركة أم دبيكرات بعد أشهر من سقوط أم درمان فى يد جيش الاحتلال المصرى الإنجليزى ٠٠ وكانت القبة تطل غربًا على المسجد الرحب العتيق الذى بنى الإمام المهدى سوره من الصفيح وسمى المسجد الرابع وجامع الصفيح وظلله بالرواكيب لصلاة الأنصار ثم أعاد الخليفة عبد الله بناء السور من الحجر وبقيت الرواكيب كما هى طيلة فترة عهد المهدية يصلى فى ظلها عشرات الآلاف من الأنصار سكان أم درمان صلاة الجماعة فى أوقاتها الخمسة بإمامة الإمام المهدى فى حياته ثم بإمامة الخليفة عبد الله من بعده . وفى الناحية الشمالية الغربية من فناء بيت الإمام المهدى كان نزل الخليفة على ود حلو ، وكان من أقرب الرجال إلى الإمام المهدى منذ

أيام جزيرة آبا ومواقفها الخالدة فى التاريخ ، وكان أقربهم للخليفة عبد الله لتميزه العظيم بالورع والشجاعة والإخلاص والإيمان ، وظل كذلك حتى يوم كررى حيث جرح فى المعركة جرحا بليغا فى رجله وهاجر مع الخليفة بعد كررى ، وظل يقاتل معه حتى استشهد بجانبه فى موقعة أم دبيكرات .. وشرق بيت الإمام المهدى وعلى مرأى من زعماء الجبهة القومية الموحدة منزل الأمير شيخ الدين ابن الخليفة عبد الله الذى كان قائدا لجيش الملازمين وقد أصبح هذا البيت سجنا فى عهد الاستعمار وحتى الآن.. وفى الجنوب من البيت وعلى مقربة منه منازل الأمراء والقادة ورجال الدين الذين كانوا يشتركون مع الخليفة عبد الله فى إدارة حكم البلاد وتسيير دفتها وإعداد وقيادة الجيوش للدفاع عنها وعن حكم شريعة الإسلام الذى أقامته .. ولعل زعماء الجبهة القومية الموحدة وهم يؤمون دار الإمام المهدى لعقد اجتماعاتهم كانوا يذكرون كيف كانت قبة الإمام المهدى طللاً من الأطلال بعد أن قصفتها مدفعية كتشنر فى يوم كررى بقنابلها وما آل إليه حال البيت والفناء من تخريب وإهمال حتى هب الإمام عبد الرحمن المهدى فأعاد بناء القبة كما هى الآن ، وبنى على قبر أبيه العظيم ضريحا جيد الصنعة واستبدل بيت الإمام المهدى والفناء المحيط به من حكومة الحكم الثنائى بعدد من منازله وأراضيه فى أم درمان لا ليصبح البيت القديم ملكا له ، ولكن ليكون دارًا لشعب السودان وقد سماه بيت الأمة .. ورفع يوم الاحتفال باكتمال بناء القبة شعاره الخالد « لا شيع ولا طوائف ولا أحزاب ، ديننا الإسلام ووطننا السودان » بل لعلهم يذكرون أيضا كيف أصبحت هذه الدار فى عهد الإمام عبد الرحمن المهدى والإمامين الصديق والهادى من بعده دارًا للشعب فى كل انطلاقاته واحتفالاته وتحركاته الوطنية ، وكيف كانت قبلة يسعى إليها الأنصار والمواطنون من كل مكان كلما اشتد الأمر أو دعا الداعى ليستمعوا إلى السيد الإمام يحدثهم بما فيه نفعهم عن الدين وخير بلادهم ، وإلى الخطباء والشعراء يلهبون المشاعر ببيانهم وأشعارهم ويوقظون من كان نائما ليصحو ويتحرك ويسعى لتحرير بلاده من حكم الاستعمار الذى ظل جاثما على صدور الرجال من أبناء وطننا منذ كررى .

واضح مما تقدم أن اختيار دار الإمام المهدى بأم درمان لتكون مقرا للجبهة القومية الموحدة كان اختيارا موفقا وملهما وأنه ربط بقصد أو بغير قصد بين ماض جميل مشرق

وحاضر جليل يدعو للجهد والتأهب والعمل .

فى هذا المكان الطاهر كانت تعقد اجتماعات زعماء الجبهة من كل الأحزاب نهارا وليلا ٠٠ وكان يؤم الدار للقاء زعماء الجبهة والاستماع إليهم فى كل يوم آلاف من المواطنين يحملون شعارات أكتوبر وينشدون أناشيدها الوطنية الرائعة ٠٠ وكانت فئات الشعب جميعها تتقدم إلى الجبهة مجتمعة بأفكارها ومقترحاتها عن الوضع الديمقراطى المقبل ٠٠ كان المحامون والقضاة وأساتذة الجامعات وطلابها ووفود العمال والمزارعين والتجار وشعب المدن والأقاليم ، كلها تتقدم للجبهة بما تراه حول أوضاعها فى ظل الحرية والديمقراطية . وتطالب بالعمل لإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية وكتابة الدستور الدائم للبلاد وإقامة حكم مستقر يعمل لتحقيق التقدم فى كل مناحى الحياة ويكفل لكل المواطنين العدالة والمساواة .

وكانت الجبهة القومية الموحدة تدرس فى عناية كل ما يقدم لها من اقتراحات وتقدم النصح للحكومة الانتقالية حين يجب تقديم النصح ٠٠ وتدعوها للالتزام بكل فقرات الميثاق الوطنى الذى ارتضته كل الأحزاب ٠٠ وكانت الجبهة تصر على إجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية فى شهر مارس ١٩٦٥ م وهو الموعد الذى حدده الميثاق لها ٠٠ وفى ذات الوقت كانت الأحزاب السياسية تراجع أوراقها وتعيد تنظيم أحزاب ما بعد الثورة على أسس جديدة ومبادئ وأهداف ولوائح تتفق مع الأهداف التى تفجرت من أجلها ثورة أكتوبر وتتفق مع الظروف التى نشأت والدروس التى ينبغى أن يعيها الجميع وهم يتأهبون لقيام حكم ثابت الأركان قوى الدعامات ٠٠ حكم ديمقراطى سليم يتساوى فيه الناس فى الحقوق والواجبات والفرص وتشمل الجميع عدالة وحرية ونماء .

وما كاد يمضى شهر على الجبهة بوضعها الموحد ذاك حتى بدأت تتفكك بسرعة مذهلة ٠٠ فقد تسلل منها الحزب الشيوعى وتبعه اليساريون غير الحزبيين ثم المتعاطفون معهم ، وأقاموا جبهة أخرى سميت جبهة الهيئات ، وجعلوا مقرها فى الخرطوم واتخذوا من نادى أساتذة جامعة الخرطوم وإحدى قاعاتها مكانا لاجتماعاتهم ولم يوصدوا الباب فى بداية أمرهم أمام الأحزاب الأخرى التى كان بعض أعضائها يحضرون اجتماعاتهم ويسهمون فى مناقشة ما يعرض عليها من أفكار حتى تجلت لهم حقيقة تلك الجبهة فتركوها فى النهاية للحزب الشيوعى والمتعاطفين معه .

وقد تجلت أهداف جبهة الهيئات كما وضح للجبهة القومية الموحدة فيما يأتى :

١ ـ احتواء ثورة أكتوبر وحكومة الثورة وتوجيه الحكومة الوجهة السياسية التى ترتضيها هى .

٢ ـ الاعتراض على عودة الأحزاب السياسية التقليدية الكبرى وغيرها والاكتفاء بجبهة الهيئات ممثلة اليسار .

٣ ـ تأجيل الانتخابات عن موعدها المقرر ـ مارس ١٩٦٥ م ـ ثم أخيرا عدم إجراء الانتخابات إطلاقا .

ولما كانت هذه الأهداف الثلاثة التى وضحت من سلوك وشعارات وقرارات جبهة الهيئات تتعارض مع الميثاق الوطنى الذى سبق أن ارتضته جميع الأحزاب بما فيها الحزب الشيوعى فقد كان أمام الجبهة القومية الموحدة خيار واحد هو رفضها جميعا واتخاذ موقف سياسى رافض لها ومتمسك بالميثاق الوطنى ·· ونشأت معركة سياسية حامية بين الجانبين ، ومن المؤسف أن السيد سر الختم الخليفة رئيس الحكومة انصاع وسار فى اتجاهات جبهة الهيئات لبعض الوقت فى بداية المعركة السياسية بين الجانبين لأسباب ليست واضحة لى تماما ·· ربما كان هو الآخر يسارى النزعة ، وربما خشى جبهة الهيئات لظنه أنها الأقوى تنظيما وشعبية وربما استمرأ الحكم وأراد أن يبقى السلطة فى يده لأطول وقت ممكن .

ولما وضح للجبهة القومية الموحدة ضعفه ذاك أثارت الشكوك حول ولائه للميثاق واتجاهه لتأجيل الانتخابات العامة عن موعدها أو عدم إجرائها ·· ثم شنت ضده حملات سياسية قوية فى صحافتها التى عادت إلى الظهور والانتشار وفى لياليها السياسية وفى المواكب الشعبية تسير بانتظام لإرغامه على احترام الميثاق أو الاستقالة . ولعل أكبر تحرك سياسى فى هذا الاتجاه كان الموكب الشعبى الصاخب الذى سيره حزب الأمة من داره بأم درمان إلى رئاسة مجلس الوزراء بالخرطوم وكان شعاره مطالبة السيد سر الختم بالاستقالة فورا لفشله فى تنفيذ الميثاق الوطنى وانحيازه إلى جانب الحزب الشيوعى . ثم أعقب ذلك قرار حازم وصارم اتخذته الجبهة القومية الموحدة يدعو سر الختم الخليفة إلى الاستقالة ووضع الأمر كله فى يد مجلس السيادة والجبهة القومية لاتخاذ قرار جديد بإنشاء حكومة أخرى صالحة ملتزمة بالميثاق الوطنى ·· وقد كلفت

سكرتارية الجبهة القومية الموحدة بحمل خطاب بهذا المعنى وتسليمه للسيد سر الختم رئيس الوزراء وكان لى شرف الإسهام فى إعداد ذلك الخطاب وحمله إلى رئاسة مجلس الوزراء مع إخوة آخرين من سكرتارية الجبهة القومية الموحدة أذكر منهم الأخوين دكتور سيد أحمد عبد الهادى وإبراهيم جبريل .

فى هذا الجو السياسى العاصف المشحون بأسباب القلق على مصير ثورة أكتوبر وما كان ينبغى أن يتمخض عنها بيسر واتفاق بين الجميع على قيام حكم ديمقراطى سليم عكفت الأحزاب السياسية كلها على دراسة أوضاعها دراسة مستفيضة وإنشاء قواعد وأنظمة وأهداف تتناسب مع ما بعد الثورة وتكفل له حياة جديدة حافلة بالحيوية والنشاط مستهدفة التغلب على كل مشاكلها السابقة لا بالحلول الوسط التى قد لا تعيش كثيرا ، ولكن بمواقف ثابتة تلتزم بها حتى الفراغ من كتابة الدستور الدائم وبعد إجازته بواسطة الجمعية التأسيسية .

ففى حزب الأمة مثلا كانت اجتماعات القياديين متصلة برعاية الإمام الهادى المهدى وقيادة السيد الصادق المهدى الذى لعب دورا كبيرا وهاما جدا فى خلال ثورة أكتوبر ، وكان فى المقدمة بين السياسيين الوطنيين الذين تمكنوا من تصفية الحكم العسكرى وإقامة الحكم الدستورى المؤقت بعد تمام التصفية . ظلت اجتماعاتنا قائمة بلا انقطاع جنبا لجنب مع اجتماعات قيادة الجبهة القومية الموحدة . وانضم إلى اجتماعات القياديين فى حزب الأمة فى مرحلة ما بعد نجاح ثورة أكتوبر نفر من الشباب لأول مرة ، وكانوا على قدر عظيم ومناسب من العلم والوعى والحماس لقيادة حزب الأمة مرة أخرى جديدا فى كل شىء .. فى سياساته وتطلعاته وأهدافه وتنظيمه .

وما كدنا نصل إلى مطلع شهر ديسمبر من عام ١٩٦٤ م حتى فرغنا من كل هذه الدراسات وبقى أن يقوم مكتب سياسى منتخب يحمل أعباء القيادة فى جو كما قلت كان عاصفا سياسيا وداعيا لوحدة الحزب وإعداده لمواجهة كل التحديات .. وبمباركة الإمام الهادى وموافقته تم الاتفاق على اختيار نحو من المائة والستين من شيوخ الحزب وشبابه والعناصر الجديدة التى انضمت إليه من الشباب المثقفين ، واعتبر كل هذا النفر هيئة تأسيسية جديدة للحزب من شأنها أن تقترح وتقر السياسات العامة لحزب الأمة وتنتخب المكتب السياسى .. ثم أعقب ذلك اجتماع للهيئة التأسيسية الجديدة عقد فى

بيت الإمام المهدى فى أم درمان لانتخاب المكتب السياسى الجديد لحزب الأمة .

تم فى هذا الاجتماع انتخاب السيد الصادق المهدى رئيسا لحزب الأمة والأمير عبد الله عبد الرحمن نقد الله أمينا عاما للحزب وشخصى نائبا للأمين العام ·· كما تم انتخاب أعضاء المكتب السياسى ، وقد شمل نفرا من عناصر الحزب القيادية القديمة ونفرا من الشباب دخلوا المكتب السياسى لأول مرة ·· وعقب إعلان هذه النتيجة التى باركها الإمام الهادى فى حينها بدأ المكتب السياسى الجديد اجتماعاته فى دار الأمة بأم درمان ·· وكان أمام المكتب للدراسة مقررات مؤتمر أبا التى تحدثت عنها فى فصل سابق وبدأ بإعادة النظر فى دستور ولوائح الحزب .

لم تدخل تعديلات تذكر على الدستور ، كما أذكر ، وقد كان قائما على أسس تناسب كل زمان وتؤكد مصير السودان السياسى الاستقلال ثم الحفاظ عليه والديمقراطية والحرية والمساواة فى الحقوق والواجبات والفرص لكل مواطن سودانى ·· أما لوائح الحزب فقد كانت مثار نقاش مستفيض أسفر عن توسيعها وإعادة كتابتها بحيث شملت عدة سكرتاريات جديدة لكل منها اختصاصات وواجبات محددة كالسياسة الخارجية والأمن والاقتصاد والتنمية وتوطين المواطنين الرحل والانتخابات والدستور الدائم وغيرها·· وكلفت هذه السكرتاريات بإعداد دراسات مستفيضة قائمة على أسس علمية حديثة وعرضها على المكتب السياسى لمناقشتها واتخاذ قرار بشأنها يصبح سياسة يلتزم بها حزب الأمة ·· واعتبرت هذه السكرتاريات مستديمة تواصل دراستها وتتقدم للمكتب السياسى بكل جديد لديها . وقبل نهاية ديسمبر من عام ١٩٦٤ م دعى المكتب السياسى لاجتماع لمؤتمر عام حضره المئات من قادة الحزب الإقليميين ·· وفى اجتماع هذا المؤتمر الذى عقد فى أم درمان عرض السيد الصادق المهدى رئيس الحزب وزملاؤه من أعضاء المكتب السياسى والتنظيم الجديد ، عرضوا سياسات الحزب الخارجية والداخلية ودستور ولوائح الحزب وكل أمر هام أرادوا أن يحصلوا على موافقة المؤتمر عليه ·· وبعد جلسات استغرقت يومين أو ثلاثة ونقاش مستفيض أجاز المؤتمر مقررات قيادة الحزب بأكملها .

وقبل عودة الأعضاء لأقاليمهم دعوا إلى اجتماع مشترك مع المكتب السياسى وأعضاء الهيئة التأسيسية وخاطب الجميع الإمام الهادى المهدى راعى حزب الأمة فى

اليوم الأخير من شهر ديسمبر عام ١٩٦٤ م ولأهمية هذا الخطاب وهذا الاجتماع الحاشد أرى أن ألخص بعضا مما احتواه .

رحب الإمام الهادى المهدى بأعضاء المؤتمر وحياتهم وشكرهم على الحضور بأعداد كبيرة وإجازتهم تنظيم حزبهم الجديد وسياساته الخارجية والداخلية ٠٠ وأكد لهم أن تضامنهم وتوحيد كلمتهم وإصرارهم على التمسك بمبادئ وأهداف حزبهم هو صمام الأمان لجميع المواطنين والغرباء فى هذا البلد .

قال إنه باعتباره إمام الأنصار وراعى حزب الأمة يقابل مودتهم بمودة وإخلاصهم بإخلاص وثقتهم بثقة وتعاونهم بتعاون .

بارك اختيار ابنه الصادق زعيما للحزب ، وبارك زملاءه فى المكتب السياسى وطلب من الجميع تأييدهم والتعاون معهم فى كل ما يتقدمون به من أعمال ٠٠ بارك كل تنظيمات الحزب وقراراته التى أجيزت ٠٠ وحثهم على العودة إلى مناطقهم بهذا الروح السمح الوثاب ، وطلب منهم نبذ الخلافات القبلية والعائلية والطائفية والاستعداد صفا واحدا لانتخاب الجمعية التأسيسية التى تكتب دستور البلاد الدائم .

أكد على أنه وأبناء الإمام المهدى على أتم توادد وتعاون وأنه يثق بهم تمام الثقة ويعتمد عليهم فى العمل المشترك لمصلحة السودان وشعبه .

قال إنه مستعد للجهاد من أجل إرساء قواعد الديمقراطية السليمة المستمدة من الشريعة الإسلامية ومن تجارب البشرية فى معارك التطور والحضارة منذ بدء الخليقة .

ثم أنهى خطابه بإعلانه استعداده لمشاركة مواطنيه فى الجهد والعرق وأنه يأمل أن ينتصر حزب الأمة فى الانتخابات ، ويقيم فى البلاد حكما يوفر العدل والكفاية والأمن والسعادة لكل المواطنين .

انتهى تلخيص خطاب الإمام الهادى المهدى ٠٠

بنهاية هذا المؤتمر اكتملت إعادة بناء حزب الأمة بعد فترة غياب لست سنوات كانت عمر الحكم العسكرى واستأنف الحزب حياة جديدة ؛ ليواجه المشاكل التى كانت تثيرها جبهة الهيئات بهدف التخلص من الميثاق الوطنى ؛ وليعد تنظيمه الشعبى فى المدن والقرى والأرياف لكسب معركة الانتخابات لجمعية تأسيسية تكتب الدستور .

كانت المواجهة بين الجبهتين السياسيتين قوية وعنيفة كما قلت .. وكانت الحكومة الانتقالية بينهما قلقة ومضطربة تخشى جبهة الهيئات وتهاب الجبهة القومية الموحدة .. ولما اشتد عود الأخيرة وانتظمت أحزابها الكبيرة فى إطار جديد قوى وضح موقفها الذى كان إصرارا على احترام الميثاق الوطنى والالتزام بالدستور المؤقت المعدل أو استقالة الحكومة على الفور لتقوم بدلا عنها حكومة انتقالية أخرى قادرة على احترام الدستور والميثاق وعلى تحمل مسؤولية تلك المرحلة الدقيقة الهامة التى كانت تجتازها البلاد .

كان أمام السيد سر الختم أن يراجع كل حساباته بدقة متناهية وعاجلة فى هذه المرحلة ، ويتخذ القرار الذى يجنب البلاد مخاطر صراع سياسى يمكن أن يكون شديد الخطر على ثورة أكتوبر التى تفجرت لتعيد للشعب السودانى وحدته والحرية التى افتقدها لوقت طويل والديمقراطية التى كانت غاية أساسية من غايات الثورة .. وكان قرار الحكومة فى النهاية احترام الدستور والميثاق وإجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية فى جو تكفل فيه الحرية والمساواة للجميع وتحقق فيه الحيدة ويحقق الانضباط .

وما كاد هذا القرار يتخذ ويعلن حتى بدأت الأحزاب كلها من الجبهتين السياسيتين تعد العدة لخوض معركة الانتخابات .. ومع بدء الاستعداد لخوض المعركة الانتخابية تعطلت أعمال واجتماعات كل من الجبهة القومية الموحدة وجبهة الهيئات كتنظيمات سياسية ، وأخذ كل حزب فى إعداد لجانه الانتخابية فى المدن والأرياف واختيار مرشحيه وتنظيم مكاتبه فى الرئاسة لقيادة المعركة . ولم يحدث تنسيق واضح بين الأحزاب السياسية ، وبصفة خاصة فى شمال السودان فى هذه الانتخابات كذلك الذى حدث فى الانتخابات السابقة بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى .

ودارت المعركة الانتخابية فى عام ١٩٦٥ م فى جو سياسى صاخب اشتركت فيها من الأحزاب السياسية المعروفة أحزاب : الأمة والوطنى الاتحادى والشعب الديمقراطى والإخوان المسلمون والحزب الشيوعى وحزب الأحرار الجنوبى وجبهة الجنوب .. وانتهت الانتخابات بفوز حزب الأمة بأكثر عدد من المقاعد يليه الحزب الوطنى الاتحادى ثم جاءت بعد ذلك الأحزاب الأخرى .. وحصلت الأحزاب الصغيرة على عدد محدود من المقاعد فى الجمعية التأسيسية .

وعقب إعلان نتيجة الانتخابات قامت حكومة السيد محمد أحمد محجوب

الأولى، وكان السيد محجوب من قادة حزب الأمة ، وكانت حكومته فى ائتلاف مع الحزب الوطنى الاتحادى والجنوبيين ، وكان لى شرف انتخابى للمرة الثانية عن حزب الأمة فى دائرة دنقلا الجنوبية ضد منافس قوى هو الأخ محمد السيد عثمان عن الحزب الوطنى الاتحادى ، وكانت تربطه علاقة قوية مع مجموعات كبيرة من الناخبين الذين أعطونى أصواتهم فى الانتخابات السابقة ثم عادوا وتعصبوا لقريبهم فى هذه الانتخابات الثانية ، لذلك لم أزد عليه فى الأصوات بأكثر من خمسين صوتا فى حين أننى حصلت فى الانتخابات الأولى على نحو من ألف صوت زيادة على مرشحى الوطنى الاتحادى والشعب الديمقراطى . ومن عجب أن الذين تحولوا بأصواتهم فى هذه الانتخابات لم ينتقلوا من حزب الأمة إلى الوطنى الاتحادى ، وهذه ظاهرة كنا نحس بها فى كثير من مناطق وأقاليم السودان ·· مجموعات كبيرة وبصفة خاصة فى القرى والبادية تنحاز إلى عاطفتها القبلية عند التصويت على مرشح الدائرة وبصفة خاصة بعد تمام الاستقلال وإعلانه ولعله من بين الأسباب التى أدت إلى مثل هذه المواقف هو أن الفارق بين الأحزاب السياسية التقليدية الكبيرة أصبح صغيرا جدا فى أهدافها وبرامجها وسياساتها، وقد يكون غير ملموس وغير محسوس للمواطن العادى فى القرية والإقليم ·· ولا يستثنى من الأحزاب السياسية فى هذه الحالة إلا الحزب الشيوعى الذى احتفظ بموقعه ورأيه الرافض للديمقراطية البرلمانية الحرة ، والذى أصر باستمرار على قيام نظام شيوعى يحكمه الحزب الشيوعى وحده وحتى ذلك الحين كان هدف الحزب الشيوعى حلما لم يتحقق شيء منه برغم أنه كان يخوض المعارك الانتخابية ويسعى لكسب المقاعد ، ولكنه لم ينل إلا أصواتا قليلة وعددا محدودا من النواب فى الدوائر الفئوية .

٢٦ـ العودة إلى الديمقراطية

قامت الحكومة الائتلافية الجديدة على أسس محددة اتفق الحزبان الكبيران عليها تتلخص فيما يأتى :

* أن يكون رئيس مجلس الوزراء من حزب الأمة .. وكان السيد محمد أحمد محجوب .. وأن يكون السيد إسماعيل الأزهرى زعيم الحزب الوطنى الاتحادى رئيسا دائما لمجلس السيادة .. وذلك يقتضى تعديل الدستور بإلغاء نظام الرئاسة الشهرية الدورية بين أعضاء مجلس السيادة وحصرها فى رئيس واحد . وقد تم تعديل الدستور بهذا الصدد فى مطلع حياة الجمعية التأسيسية .

* واتفق الحزبان على منهاج سياسى واحد .. ففى السياسة الخارجية التزمت الحكومة بسياسة عدم الانحياز ودعم ارتباطها بجبهة عدم الانحياز العالمية واستمرار عضوية السودان فى الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، والالتزام بعضوية هيئة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها ، والوقوف بجانب مصلحة السودان فى سياستها الخارجية ، ودعم حركات التحرير فى العالم والانتصار للشعب الفلسطينى فى كفاحه ضد إسرائيل .

وفى داخل البلاد اتفق الحزبان على سياسة تدعو للمحافظة على الاستقلال والنظام الديمقراطى القائم آنذاك .. وكتابة الدستور الدائم .. وقيام نظام اقتصادى حر .. وإنشاء مشروعات للتنمية وتطوير المشروعات القائمة لرفع مستوى حياة المواطن السودانى وتحسين الخدمات بكل أنحاء البلاد ، واستقرار العرب الرحل بالقدر الذى لا يؤثر على ثروة البلاد الحيوانية ، والبحث عن الثروة المعدنية والبترولية فى أماكن احتمال توفرها فى باطن الأرض .. وكفالة حرية الكلام والتنقل والعمل لكل مواطن وحرية الصحافة والنقل .

هكذا كانت سياسة الحكومة الائتلافية كما أعلنتها فى قاعة الجمعية التأسيسية حيث كانت تستمتع بأغلبية كبيرة أمام معارضة كانت تمثل الأقلية ، وكان من بين أهم عناصرها نواب الشعب الديمقراطى والإخوان المسلمون والشيوعيون وبعض أحزاب الجنوب .

وبذلك عادت الحياة الديمقراطية السليمة فى ظل الدستور المؤقت ولمس المواطنون الحرية والمساواة اللذين تفجرت من أجلهما ثورة أكتوبر .. وعاد زعماء الجنوب من المنفى والغاب ليمارسوا حقهم السياسى فى حرية تامة بعد أن أرهقتهم الحرب الأهلية فى الجنوب لسنوات طويلة .. والحق أن الفترة منذ قيام الحكومة حتى قبيل نهاية عام ١٩٦٥ م كانت محببة إلى كل مواطن سودانى .. كانت الجمعية التأسيسية ميدانا رحبا للحكومة والمعارضة لمقارعة الرأى بالرأى فى غير قيد إلا ما تحدده اللوائح والأعراف وكانت الصحافة تكتب ما تشاء فى نقد الحكومة والمجتمع والأحزاب .. وكانت الأحزاب وكان الأفراد أحرارا فى كل تصرفاتهم وبياناتهم وخطاباتهم إلا فيما يختص بتقاليد البلاد ودين شعبها .

كانت أياما عطرة محببة إلى نفس كل مواطن أراد الانطلاق والتحرك من أجل تقدم السودان ورفاهية شعبه .

كان من بين المشروعات الهامة التى تقدمت بها الحكومة للجمعية التأسيسية مشروع قانون بقيام لجنة لكتابة دستور البلاد الدائم تقدم مشروعه للجمعية بعد فراغها من كتابته لتناقشه الجمعية وتقره .. وبعد نقاش مستفيض وأفكار من هنا وهناك فى قاعة الجمعية التأسيسية تم الاتفاق على لجنة الدستور لتقوم من أعضاء متساوين فى العدد من الحزبين الكبيرين الحاكمين ومن ممثلين لبقية الأحزاب ما عدا حزب الشعب الديمقراطى الذى قاطع لجنة الدستور والحزب الشيوعى الذى رفضت الجمعية التأسيسية عضويته فى اللجنة لتناقض أهدافه وسياساته مع النظام الديمقراطى الحر الذى كان قائما فى البلاد .. ولكن اللجنة مع ذلك استوعبت فى عضويتها نفرا من اليساريين المتعاطفين مع الحزب الشيوعى وانضم إليها أيضا أعضاء من خارج الجمعية التأسيسية .. واتخذت اللجنة قاعة مجلس الشيوخ السابق مقرا لها ولاجتماعاتها .. وانتخبت بإجماع الأصوات الدكتور مبارك الفاضل شداد رئيسا لها .. وكان الدكتور شداد رئيسا للجمعية التأسيسية وقد انتخب لمنصبه الرفيع ذاك بإجماع الأصوات أيضا .. وكان لى شرف قيادة فريق حزب الأمة إلى لجنة الدستور الذى ضم زملائى من الحزب الشيخ حسن مدثر قاضى القضاة السابق والدكتور عمر نور الدائم وعثمان جاد الله ووداعة عثمان وآخرين . واختارت اللجنة لقيادة سكرتاريتها وتنظيم مكاتبها الأستاذ أمين زيدان وكان رجلا أمينا وصادقا وكفؤا ، قاد أعمال السكرتارية بمقدرة فائقة وأصدر عشرات الكتيبات بمداولات اللجنة

وقراراتها . وقد ضمت تلك الكتيبات بين صفحاتها القرارات التى أصبحت فى النهاية مشروعا لدستور البلاد الدائم .

استعانت لجنة الدستور بمكتبة كانت تشتمل على نسخ من دساتير كثير من بلاد العالم المماثلة لبلادنا ولدستور السودان المؤقت لعام ١٩٥٦ م ٠٠ وجلست بجانب اللجنة لجنة استشارية من كبار رجال القانون أذكر منهم الأستاذين محمد إبراهيم خليل وحسن عبد الله الترابى ٠٠ وقد لعبت هذه اللجنة القانونية الاستشارية دورا هاما جدا لتمكين لجنة الدستور من أداء عملها وتجنب الأخطاء ٠٠ كانت تعد الدراسات القانونية والدستورية حول كثير من مواد الدستور المقترحة وبصفة خاصة تلك التى ينقسم أعضاء لجنة الدستور بشأنها ٠٠ وكانت مذكرات اللجنة الاستشارية وأفكارها خلال المناقشات فى اجتماع لجنة الدستور تنير الطريق أمامنا ، وتجنبنا الأخطاء الدستورية والقانونية التى ما كان لنا أن نتجنبها بغير تلك المشورة أو تلك الحجج العلمية المقنعة التى كانت تعرض علينا بواسطة أولئك الأساتذة المقتدرين كلما أظلم الطريق أمامنا واشتد الجدل .

ليس فى نيتى أن أستعرض فى هذه المذكرات أعمال لجنة الدستور منذ البداية وحتى النهاية فهذا أمر مدون بأكمله فى الكتيبات التى أصدرتها لجنة الدستور تباعا ، واشتملت على مداولاتها ومقرراتها ، وهى بغير شك فى موضعها اللائق بها بدار الوثائق المركزية لمن أراد أن يرجع إليها ٠٠ ولا أريد أن أستعرض فصول وأبواب ومواد الدستور الدائم الذى أعد بأكمله وعرض على الجمعية التأسيسية ، وتمت مناقشته مادة مادة فى القراءة الثانية وأجازته بعد أن أجيز فى قراءته الأولى ، ولم يبق للجمعية التأسيسية إلا أن تجيزه فى النهاية فى قراءته الثالثة ، وهى مرحلة شكلية لا تتوقف عندها الجمعية التأسيسية طويلا ٠٠ ولكن الله سبحانه وتعالى أراد لأمر يعلمه وحده ألا تتاح للجمعية التأسيسية فرصة اجتياز القراءة الثالثة وأن يقف مشروع الدستور الدائم للبلاد عند ذاك الحد معلقا فى الفضاء بعد جهد طويل وتفكير ودراسة مستفيضة لعدة سنوات أسهم فيها السودان كله ممثلا فى لجنة الدستور أولا ثم فى الجمعية التأسيسية المنتخبة بواسطة الشعب فى جو ديمقراطى سليم توفرت فيه الحرية والديمقراطية للجميع ٠٠ ولمن أراد أن يراجع مسودة هذا الدستور أن يرجع إلى دار الوثائق المركزية أيضا .

فقدت الجمعية التأسيسية فى هذه المرة الأستاذ مبارك زروق ، وقد توفى خلال

معركة الانتخابات تاركا وراءه فراغا لا ينكر بين البرلمانيين السودانيين منذ سنوات الحكم الذاتى .

كان الأستاذ مبارك رفيقا لنا منذ عهد الدراسة وقد خلق سياسيا بارعا ٠٠ كان أديبا متميزا وخطيبا مفوها وقانونيا متمرسا ٠٠ وكان عف اللسان مقبولا حتى من خصومه السياسيين فى أشد أوقات الصراع على مصير السودان ومستقبله السياسى ٠٠ رحم الله الأخ مبارك زروق ، فقد كان بحق عبقريا فذا وكانت له بصماته الواضحة فى كل مجالات العمل السياسى والوطنى .

ولم يكن الأستاذ مبارك واحدا فى المجال البرلمانى والخطابة والإبداع ، فقد شهدت برلمانات السودان شخصيات برلمانية وسياسية ممتازة لعبت أدوارا بارزة فى قاعة البرلمان وتميزت بالبلاغة فى الخطابة والمهارة والحنكة منذ عهد الجمعية التشريعية إلى نهاية الحياة الديمقراطية الحزبية فى عام ١٩٦٩ م ٠٠ أذكر من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر السادة : عبد الله خليل وإسماعيل الأزهرى والصادق المهدى وإبراهيم أحمد ومحمد نور الدين وعبد الرحمن على طه والدكتور على بدرى ويحيى الفضلى وحسن عوض الله ومحمد أحمد محجوب وعبد الماجد أبو حسبو وأحمد يوسف هاشم وصالح عبد القادر وإبراهيم المفتى وعبد الرحمن عابدون وعلى عبد الرحمن والشريف حسن الهندى وأحمد زين العابدين والأمير عبد الله نقد الله وفاطمة أحمد إبراهيم وعز الدين السيد وأحمد سليمان والدكتور حسن الترابى وزيادة عثمان أرباب وعمر نور الدائم ومحمد إبراهيم خليل وعثمان جاد الله وحماد توفيق وعبد الرحمن النور ومحمد الحلو موسى وكمال الدين عباس ومحمد أحمد المرضى وجوشوا ملوال وبوث ديو واستانسلاوس عبد الله بياساما وأروب يود وميرغنى حمزة ووليام دينق وأحمد إبراهيم دريج ٠٠ وآخرين لا تعيهم الذاكرة الآن .

هؤلاء الرجال وغيرهم كثيرون من البرلمانيين السودانيين ساير بعضهم حياتنا النيابية منذ عهد الجمعية التشريعية فى عام ١٩٤٨ م والتحق بعضهم بعد ذلك بعضوية برلمان الحكم الذاتى فالجمعية التأسيسية ٠٠ اختلفوا فى أعمارهم ومواقعهم السياسية وأفكارهم ومعتقداتهم ، ولكنهم التقوا عند غاية ونهاية واحدة كانت إثراء حياتنا البرلمانية بخطاباتهم الرائعة وأفكارهم النيرة وبلاغتهم الناضجة وبياناتهم المعبرة عن رأى الحكومة

أو الناقدة لها فى موضوعية ومعرفة ، وبذلك خلفوا تراثا برلمانيا مجيدا لن تقتلعه الأنواء والأعاصير بأى حال .

ولقد لعب رؤساء مجالسنا النيابية السابقة من أمثال السادة الأجلاء : محمد صالح الشنقيطى ومحمد الحسن دياب وأحمد يس والدكتور مبارك الفاضل شداد لعبوا أدواراً بارزة فى إرساء قواعد الديمقراطية البرلمانية وإدارة مجالسها فى حنكة ومقدرة وأمانة .. وكان لهم الفضل الأكبر فى وضع الأسس النيابية التى أصبحت قانونا وتقليدا يحترمه الجميع . رحم الله المتوفين من هؤلاء الرجال جميعا رحمة واسعة وأجزل لهم العطاء بقدر ما أعطوا بلادهم من خير ووهب الله الأحياء منهم العافية والرضى .

أصبحت للمرة الأولى عضوا برلمانيا بغير حقيبة وزارية ، وكنت بحكم موقعى الحزبى أؤيد حكومة السيد محجوب التى باركها حزب الأمة ، وكنت فى ذات الوقت أنقد الحكومة نقدا رفيقا بانيا كلما وجب نقدها ، ولم أنس حينئذ دائرتى الانتخابية دنقلا الجنوبية التى كانت تنقصها كثير من الخدمات الضرورية لكل الناس ، وقد وفقت فى فترة وجيزة إلى استخلاص شىء منها لمواطنى الدائرة .

لم يعرض علىَّ السيد محجوب عضوية وزارته فى بادئ الأمر ، ولم أرغب من جانبى فى ذلك فى حينه وكنت أفضل أن أبقى عضوا عاديا فى البرلمان فى وقت كانت تلوح فى أفقه نذر اختلاف لم يظهر تماما على السطح فى قيادة حزب الأمة .. وكنت أعتقد أنى فى موقعى كعضو عادى فى الجمعية التأسيسية يمكن أن ألعب دورا هاما ومفيدا فى مجال توحيد كلمة أعضاء الحزب البرلمانيين .

السيد الصادق المهدى رئيس حزب الأمة الذى ينتمى إليه السيد محجوب رئيس الوزراء لم يكن عضوا فى تلك الجمعية التأسيسية فى البداية لنقصان سنه القانونية التى تتيح له العضوية بضعة أشهر .. ولما اكتمل له النصاب القانونى استقال عضو الجمعية السيد بشرى السيد حامد عن دائرته فى الجزيرة آبا مفسحا المجال للسيد الصادق فرشحه الحزب عن الدائرة وأصبح عضوا فى الجمعية التأسيسية عنها .. وبذلك اكتملت لحزب الأمة قيادته الحديثة فى الجمعية التأسيسية لتقف جنبا إلى جنب مع الحكومة التى رأسها السيد محجوب وأصبح المجال متسعا والظرف مهيأ للجميع لمزيد من العمل لمصلحة الشعب فى الحكومة والجمعية .

٢٧ـ فى هيئة الأمم المتحدة والشمال الأفريقى ١٩٦٥

فى سبتمبر من عام ١٩٦٥م قرر مجلس الوزراء إيفاد عضوين برلمانيين إلى هيئة الأمم المتحدة فى دورتها العشرين المنعقدة فى نيويورك ؛ ليصبحا عضوين فى وفد السودان لدى هيئة الأمم المتحدة فى تلك الدورة .. قرر مجلس الوزراء أن يكون ذلك تقليدا يتبع فى دورات الهيئة الدولية المقبلة .. وكان رأى مجلس الوزراء أن تتاح الفرصة لعدد من البرلمانيين للتعرف على أعمال هيئة الأمم المتحدة وروافدها ، واستعانة الوفد السودانى الدبلوماسى بخبرة البرلمانيين بالبلاد وبتجاربهم السياسية ومعرفتهم عند دراسة ما يقدم للهيئة ولجانها المختلفة من موضوعات واتخاذ القرار الموافق لسياسة حكومة السودان فى الشؤون الخارجية والداخلية .. ووقع اختيار الوزراء فى هذه المرة على شخصى والأخ عز الدين السيد ، وقبلنا عرض المجلس بارتياح ورأينا فيه إتاحة لنا لفرص كبيرة لتقديم شىء من الخدمات لبلادنا فى هذا الميدان الرحب .. وفى مجال آخر غير عضوية الجمعية التأسيسية التى ننتمى إليها ..

كانت رحلتنا بطائرة الخطوط الجوية البريطانية إلى لندن فنيويورك مريحة وهادئة جدا برغم طولها ، ولعل أهدأ ما كان فيها الطيران فوق المحيط الأطلنطى لست ساعات بين لندن ونيويورك ..

وفى مدينة ناطحات السحاب العجيبة أقمنا مؤقتا فى فندق فى حى مانهاتن قريبا من مبنى الأمم المتحدة ثم انتقلنا إلى شقة مريحة فى الحى نفسه وهو يعرف بحى المال.. وهذا الحى بطرقاته الرحبة الأنيقة ومبانيه الفخمة المرتفعة وميادينه الخضراء المتعددة وفنادقه ومصارفه الكبيرة أمريكية وغير أمريكية ومطاعمه المتعددة الألوان ومقاهيه وأنديته المتنوعة وغير ذلك من أسباب الترف والحياة الناعمة ، هو بكل ذلك مدعاة للزائر الغريب عنه حتى من الأمريكيين من غير ساكنيه للتنقل فى مجالاته المختلفة لرؤية هذا العالم الجديد عليه .. والاستمتاع ببعض ما يعرض عليه من المشتهيات من كل نوع ذلك إذا توفر عنده المال والفراغ والرغبة .

كان وقتنا منذ وصول هذه المدينة العجيبة مزدحما بالعمل منذ الساعات الأولى

لوصولنا .. فقد كان وفد السودان لدى هيئة الأمم المتحدة فى حالة اجتماع متصل بمبنى السفارة لدراسة موقف السودان من المسائل التى تعرض على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ولجانها المتخصصة ، وإعداد مسودة الخطاب الذى سليقيه وزير خارجيتنا عند افتتاح الدورة مفصلا سياسة السودان الخارجية وتحديد اليوم الذى سيلقى فيه .

كان سفير السودان لدى الأمم المتحدة عند وصولنا السيد جمال محمد أحمد .. وبعد أيام من وصولنا نقل إلى لندن سفيرا للسودان وحل محله الأخ فخر الدين محمد سفيرا لدى الأمم المتحدة ، وكان وزير خارجيتنا الأخ محمد إبراهيم خليل وقد وصل إلى نيويورك لإلقاء خطاب السودان بعد أيام من وصولنا .. وكان أولئك الإخوة الثلاثة على قدر كبير من الثقافة والمعرفة والإلمام بمهامهم الوطنية الكبيرة ..

تنقلنا فى البداية على مقاعد وفد السودان فى الجمعية العامة واللجان التابعة لها وبصفة خاصة اللجنة السياسية وجلسنا على مقاعد الضيوف فى مجلس الأمن لنتعرف على سير العمل فى المجلس كما سعينا لنتعرف على سير العمل فى الجمعية العامة واللجان ..وطفنا بمكاتب السكرتارية العامة ومكتبات الأمم المتحدة المكتظة بملايين الكتب والكتيبات والنشرات والصحف .. وبعد التعرف على ذلك وغير ذلك داخل ذاك المبنى العجيب بدأنا نمارس عملنا الدبلوماسى مع طاقم وفد السودان فى مكاتب السفارة وفى مجالات هيئة الأمم المتحدة . وأعتقد أننا بقدر ما قدمنا من أفكار كانت مفيدة للوفد السودانى حصلنا على كثير من العلم والمعرفة بشؤون السياسة الدولية وهذه المنظمة العملاقة .

كانت الدول العربية فى ذلك الحين متفرقة الكلمة بسبب شطحات الرئيس جمال عبد الناصر بين صفوفها ، وهو يحمل شعار القومية العربية ، وكانت منظمة الوحدة الأفريقية حديثة العهد ولم يتسن لها بعد أن تكون ذات فعالية داخل أفريقيا دعك عن أى عمل جماعى محسوس خارج أفريقيا .. وكانت منظمة عدم الانحياز أو دول العالم الثالث فى حالة استرخاء نسبى يراه ويلمسه كل مراقب لها ، وكذلك كانت سفارات دول هذه المنظمات الثلاث لدى هيئة الأمم المتحدة عاجزة عن اتخاذ أى مواقف جماعية فى كثير من المشاكل والمسائل الهامة التى كانت تعرض على هيئة ولجان ومجالس الأمم المتحدة إلا فيما يختص بإسرائيل وجنوب أفريقيا العنصرية ، وقد أدانتهما أيضا دول

كثيرة أخرى لم تنتم إلى هذه المنظمات الثلاث .

كانت الدورة العشرين لهيئة الأمم المتحدة عادية نظرت ، وناقشت شؤون الحرب والسلم ومشاكل الاقتصاد العالمى ، ووافقت على قبول دويلات جديدة تخلصت شعوبها من الاستعمار مؤخرا قبلتها فى عضويتها وناقشت مسألة إسرائيل والفلسطينيين وعنصرية جنوب أفريقيا . . وكان أكبر حدث فى تلك الدورة زيارة البابا لهيئة الأمم المتحدة والخطاب الذى ألقاه فى الجمعية العامة ، ودعا فيه بقوة إلى السلام والحب بين الحكومات والشعوب . . وكان اهتمام الحكومة الأمريكية بزيارة البابا الرسمية للولايات المتحدة عظيما وقيل إن الاستعداد الذى تم لهذه الزيارة لم يسبقه مثيل . . أما الشعب الأمريكى الكاثوليكى المذهب فقد بالغ فى الحفاوة بالبابا الزائر إلى حد خيل إلىَّ معه أنه بلغ حد الجنون . فقد رأيت فى نيويورك مئات الآلاف وربما الملايين يفترشون الأرض لنحو من يومين أو ثلاثة على الطرق التى كان سيسلكها البابا فى منهاتن إلى هيئة الأمم المتحدة ؛ ليحظوا برؤيته وهو فى عربته الفخمة العجيبة التى قيل إنها صنعت خصيصا لهذه الزيارة ولا أخت لها وإنها جهزت بكل أدوات الراحة التى يحتاجها البابا وبكل أسباب الأمن والسلامة .

وفى النطاق العربى كانت اليمن الجنوبية على وشك الحصول على استقلالها ، وقد انقسم ساستها الوطنيون إلى معسكرين متناقضين ومتعارضين أحدهما شيوعى ماركسى وكان يؤيده جمال عبد الناصر ، والقسم الآخر ديمقراطى مناهض للشيوعية يحاربه جمال عبد الناصر ، وكانت مسألة اليمن الجنوبية تشغل بال الساسة فى كثير من البلاد العربية من بينها السودان الذى رغبت دول غربية أخرى أن يلتقى اليمنيون الجنوبيون عند رأى موحد، ويقيموا فى بلادهم حكما عربيًا خالصًا بعيدًا عن المؤثرات العقائدية المستوردة من خارج بلادهم .

لذلك اهتممت وزميلى عز الدين السيد بموافقة سفارة السودان لدى الأمم المتحدة بأمر اليمن الجنوبية ، والتقينا عدة مرات بالوفدين المتنافسين بأمل التوفيق بينهما وسط ملاحقة شديدة من وفد مصر الذى كان يعارض اتجاهنا وأفكارنا . . وكنا على وشك الوصول إلى اتفاق بينهما حين علمنا أن الوفد اليسارى بارح نيويورك فجأة عائدًا إلى بلاده . . وانتهت قصة اليمن الجنوبى فيما بعد كما هو معلوم بجلاء الحكام البريطانيين

عنها واستيلاء اليساريين على السلطة بعد اقتتال ومعارك مع الآخرين أريقت فيها دماء عربية ، وأصبحت الأرض التى تشمل عدن وحضرموت وأقاليمها يحكمها حزب يمنى شيوعى وظلت كذلك حتى اليوم .

التقتينا بالكثيرين من أعضاء الوفود المتعددة لدى هيئة الأمم المتحدة فى قاعات الهيئة وصالاتها وصالوناتها وفى الحفلات التى كانت تقام هنا وهناك بين حين وآخر ، وتحدثنا إلى الكثيرين منهم وتعرفنا بصفة خاصة بسياسيين من البلاد العربية وأفريقيا . . وقد لفت نظرنا خاصة أن جل هذه الوفود تضم بين أعضائها برلمانيين أوفدتهم حكوماتهم لتستعين بهم وفودها تماما كما حدث لنا .

وقبل مغادرتنا نيويورك بأيام عائدين إلى بلادنا أعددت والأخ عز الدين السيد اقتراحا لقيام اتحاد برلمانى أفريقى ، ودعونا البرلمانيين الأفارقة لدى الوفود الأفريقية إلى اجتماع عقد فى إحدى القاعات المعدة لمثل هذه الاجتماعات فى مبنى هيئة الأمم المتحدة، واستجاب المدعوون ولبوا الدعوة . . وفى الاجتماع عرضنا مشروع الاتحاد البرلمانى الأفريقى بشىء من التفصيل وأوضحنا ما يمكن أن تجنيه برلمانات وحكومات وشعوب أفريقيا من نفع منه . . ودار نقاش طويل اشترك فيه كل أعضاء البرلمانات الأفارقة الأخرى ، وطلبوا من وفدنا أن يقود السودان هذا الأمر . . كما طلب الاجتماع من الحاضرين عرض الأمر على برلماناتهم فى تقاريرهم إليها بعد العودة ودعم اقتراح برلمان الخرطوم بقيام الاتحاد عند تسلمه .

وعند عودتنا إلى الخرطوم عرضنا اقتراحنا بقيام الاتحاد البرلمانى الأفريقى على الجمعية التأسيسية التى كانت برلمان السودان فى ذلك الحين ، وأوضحنا كل ما تعلق به من لقاءات هيئة الأمم المتحدة ، وفصلنا ما يمكن أن تجنيه البلاد الافريقية من ذوات البرلمانات من قيام هذا الاتحاد دعما للديمقراطية البرلمانية التى كانت بلادنا ترى أن تقوم فى كل مكان ، وتتحقق بقيامها الحرية والمساواة والعدالة المرجوة للجميع .

وبعد نقاش أسهم فيه الكثيرون من الأعضاء أجازت الجمعية اقتراحنا وكلفت رئيسها بالاتصال ببرلمانات أفريقيا فى هذا الشأن ، والسعى لقيام الاتحاد البرلمانى الأفريقى فى أقرب وقت ممكن . . وتمت الاتصالات وقام الاتحاد البرلمانى الأفريقى فى حينه ، وهو القائم جتى يومنا هذا بمبادرة من السودان . . وكنا نأمل أن يكون نفعه

عظيما يمتد إلى كل أرجاء أفريقيا . . وكنا نأمل أن يكون دعما ودرعا واقيا للحياة الديمقراطية البرلمانية فى هذه القارة ، ولكن الانقلابات العسكرية التى انتظمت أفريقيا من أقصاها إلى أقصاها حجبت الحرية عن شعوب القارة ، وأصبح الاتحاد البرلمانى الأفريقى أداة ضعيفة لا يرجى منها خير كثير .

فى طريقى إلى الخرطوم رأيت أن تكون العودة عن طريق شمال أفريقيا ، وكانت زيارتى التى ستتم لهذه البلاد شبه رسمية باعتبارى البرلمانى على إثر خطابات أرسلت بشأنها من رئيس الجمعية التأسيسية السودانية إلى حكومات المغرب والجزائر وتونس وليبيا . . وقد أمضيت فى كل منها أسبوعًا . .

كانت إقامتى فى المغرب فى مدينة الرباط العاصمة ، وقد التقيت بالكثيرين من قبل الحكومة وقيادات الأحزاب السياسية المعارضة والصحافة . . كانت الحياة النيابية معطلة فى المغرب . . وقد لقى الدستور الذى أصدره الملك الحسن فى ذلك الحين معارضة قوية من الجهات اليسارية ومن الحضريين من أهل المغرب ، وعلمت أن حزب الاستقلال الذى قاده الدكتور علال الفاسى ، والذى أيد هذا الدستور أخذ يفقد تأييده فى المدن وبصفة خاصة بين المتعلمين من الرجال والنساء .

كان الملك الحسن يحكم البلاد بمفرده مستعينا بمجلس الوزراء الذى يعينه هو من بين مؤيديه من السياسيين ، وكانت المعارضة المعلنة قوية ضد انفراد الملك بالحكم ، ولعل أخطر ما فى تلك المعارضة ما تسرب منها إلى صفوف الضباط من الجيش المغربى إلى الشبان منهم بصفة خاصة ، ومحاولاتهم اللاحقة لاغتيال الملك .

وجدت المغرب بلا برلمان وبدستور يلقى معارضة سياسية قوية ولم يوضع موضع التنفيذ ، وأحسست بما يشبه النار الموقدة تحت الرماد فى كثير من لقاءاتى فى الرباط . . وفى لقائى بالدكتور علال الفاسى بمنزله ، وهو رئيس حزب الاستقلال ـ كما قلت ، وضح لى أنه غير متحمس لدستور الملك الحسن برغم أنه وافق عليه مؤخرا وبعد أن أدخلت عليه كثير من التعديلات . . وقام الاعتراض أساسا على الدستور لمنحه الملك سلطات لا حدود لها فى إدارة حكم المغرب .

وبعد زيارة دامت لأسبوع فى مدينة الرباط بارحت المملكة المغربية وأنا قلق على الأحوال فيها وقد بذلت خلال تواجدى جهدا متواضعا للتعريف بالوضع الذى كان قائما

فى السودان آنذاك ، وعبرت فى كثير من اللقاءات التى نشرتها بعض صحف الرباط عن رغبتنا فى مزيد من الارتباط بين بلدينا وشعبينا .

ثم اتجهنا إلى الجزائر وكنت فى ضيافة وزير خارجيتها . كان رئيس الجمهورية المغفور له هوارى بومدين فى رحلة إلى موسكو بدعوة من الاتحاد السوفييتى . .

الجزائر بلد جميل وأهله كأهل المغرب مسلمون وطيبون ، يحكمهم رئيس الجمهورية ومجلس وزرائه والمكتب السياسى لجبهة التحرير الجزائرية . . وتتألف جبهة التحرير من الجزائريين الذين انضووا فى لوائها فى حربهم ضد فرنسا من أجل الاستقلال . . وكان جهادهم فى كل الميادين لتحقيق الحرية للجزائر وقيل إن مليونا من مواطنى الجزائر سقطوا شهداء فى تلك الحروب .

يستمتع أعضاء جبهة التحرير الجزائرية على اختلاف مستوياتهم بامتيازات كبيرة من حيث العمل والعيش والسكن ، ويحتلون المناصب الرفيعة كلها فى الدولة ، وتجد أسر الشهداء من الحكومة الجزائرية عناية وعونا يكفيها لحياة كريمة هانئة ، وقد عرفت فى حينها أن هذه الامتيازات بما فيها الانفراد بالحكم لجبهة التحرير أمر اقتضته ضرورة حرب التحرير والتضحيات الكبرى التى قدمها الجزائريون من أعضاء هذه الجبهة . ولكنى أملت فى ذات الوقت أن تكون تلك مرحلة انتقالية لفترة من الزمن تعقبها ديمقراطية حقة يتساوى فيها كل الجزائريين فى الحقوق والوجبات والفرص .

التقيت بالسيد كريم بلقاسم الذى كان أمينا لجبهة التحرير الجزائرية ، وكان شابا متقد الذكاء ومتحمسا للارتقاء ببلاده فى كل الميادين بعد أن تحررت من استعمار فرنسا . . والتقيت بعدد من أعضاء جبهة التحرير وموظفى الخارجية . . ولقيت منهم رغبة قوية فى التعرف على أحوال السودان بعد ثورة أكتوبر وإلى واقع الحياة فى السودان بعد انتهاء حكم الرئيس عبود العسكرى . . وأجبت من ناحيتى على كل استفساراتهم وكنت سعيدا جدا بتوضيح واقعنا بعد ثورة أكتوبر المجيدة .

من الجزائر وبعد أن أمضيت فيها أسبوعا انتقلت بالطائرة إلى تونس . . وفى تونس العاصمة التقيت بالرئيس الحبيب بورقيبة وكان آخر لقاء لى معه فى باريس فى مطلع عام ١٩٥٢م فى إحدى قاعات هيئة الأمم المتحدة . . كان كلانا يحاول أن يقنع وفود الأمم المتحدة بحق بلاده فى الحرية والاستقلال . . تونس بطبيعة الحال لم تكن قد نالت

استقلالها فى ذلك الحين وكان الرئيس بورقيبة يقود حزب الاستقلال الدستورى الذى قاد معركة التحرر التونسية حتى حقق استقلال بلده من استعمار فرنسى دام لوقت طويل.

كان لقائى بالرئيس بورقيبة فى تونس العاصمة فى القصر الجمهورى ، وكان مقررا أن أبقى معه ربع ساعة من الزمن ولكنه أبقانى معه لساعة ونصف .. حاول خلالها أن يعرف كل شىء عن السودان بعد أكتوبر .. وأن يعرف موقف حكومة السيد محجوب من العالم وبصفة خاصة القضية الفلسطينية .

كان بورقيبة قد تقدم إلى الحكومات العربية باقتراح بقبول قرار تقسيم فلسطين بين العرب واليهود الذى أصدرته هيئة الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٨م .. وكان يرى بعد دراسة متأنية ـ كما يقول ـ لهذه القضية الهامة ، أن ذاك القرار يمثل الحل الوحيد لهذه القضية .. وأن قبوله يجنب العرب حروبا ودماءً كثيرة .. وأن العرب بتفرقهم وبالنزاعات السياسية بين دولهم لا يتوقع لهم النصر فى حرب ضد إسرائيل التى تقف إلى جانبها بقوة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .. ولكن الحكومات العربية ممثلة فى جامعة الدول العربية رفضت اقتراح الرئيس بورقيبة .

وكان يقود اتجاه الرفض بقوة الرئيس جمال عبد الناصر ، ولم يقف الأمر عند الرفض فحسب ولكنه تعداه إلى هجمات سياسية عنيفة ضد بورقيبة وأعضاء حكومته وصلت حد اتهامهم بخيانة القضية العربية بأكملها .

كان بورقيبة فى لقائه لى غاضبا أشد الغضب ، وهو يتحدث عن قضية فلسطين التى خشى أن يكون العرب قد خسروها .. وعن الحملات الظالمة التى تقودها مصر حكومة وصحافة ضده وضد كل المسؤولين فى الحكومة التونسية .. وطلب إلىَّ الرئيس بورقيبة فى نهاية اجتماعنا أن أنقل إلى السيد محمد أحمد محجوب رئيس وزرائنا خشيته من ضياع فلسطين إذا انقادت الحكومات العربية إلى أفكار وسياسات جمال عبد الناصر .

تنقلت فى مدينة تونس العاصمة الجميلة بين دور الصحف ومبنى البرلمان الأنيق ، وقد كان أعضاؤه فى عطلة وكذلك تنقلت على عدد من الأندية والأسواق .. وخرجت إلى خارج العاصمة فزرت مزرعة تعاونية مثالية ومصنعا للحديد قريبا من شاطئ البحر

الأبيض المتوسط ومعسكرا للشباب ، هو واحد من عشرات المعسكرات المماثلة حيث يتدرب الشباب التونسى على مختلف المهن الصناعية والزراعية وغيرها لإعدادهم للعمل فى مختلف أنحاء الجمهورية . . وزرت ميناء بنزرت الشمالية وشهدت ميدان المعركة الحربية التى نشبت بين الثوار التونسيين والبحارة الفرنسيين التى سقط فيها مئات الشهداء خلال حرب التحرير . . ورأيت فى كل مكان وقفت عنده أن الشعب التونسى يرى الحبيب بورقيبة أبا رفيقا به ورحيما ولا ينظر إليه كرئيس جمهورية وحسب ، وهو بوضعه هذا فى قلوب مواطنيه يبذل أقصى ما فى وسعه لرفع مستوى الحياة لكل فرد فى تونس . . ويضع توفر العمل لكل تونسى شعارا دائما له . . ورأيت أن الدستور التونسى لا يحظر قيام أحزاب أخرى غير حزب الاستقلال الدستورى ، ولكن الشعب ـ كما يقول وزراء الحكومة التونسية ـ كان يرفض كل حزب جديد ينشأ ولا يمنحه الثقة فى الانتخابات للبرلمان .

كانت فى تونس ديمقراطية ، ولكن نظامها الحاكم كان يخشى كثيرا تسرب أفكار مستوردة تفسد على الشعب التونسى روعة التفافه حول بورقيبة وحزبه . .

ومن تونس انتقلت بالطائرة إلى مدينة طرابلس التى كانت عاصمة للمملكة الليبية ، وفى المطار استقبلنى نفر من أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ الليبى موفدين من السيد مفتاح عريقيب رئيس مجلس النواب الذى استضافنى باسم المجلسين . . وكان وصولى طرابلس مع غرة شهر رمضان المكرم . . كان كل شيء هادئا فى المدينة وقد صبح الناس صائمين وأصبحت صائما بعد حضورى مهرجانا فنيا وشعبيا ودينيا رائعا ليلة وصولى بمناسبة استقبال شهر رمضان المكرم .

كان الملك إدريس السنوسى متغيبا فى عاصمة جديدة بناها فى منطقة الجبل الأخضر القريب من الحدود مع مصر أسماها البيضاء . . وكانت ليبيا مقسمة فى ذلك الوقت إلى ثلاث ولايات هى : طرابلس فى الغرب وبرقة فى الشرق وفزان فى الجنوب . . وكان لكل ولاية حاكم ومجلس وزراء ومجلس نيابى وشرطة . . كانت طرابلس عاصمة المملكة وكان فيها مجلس وزراء المملكة ومجلسا النواب والشيوخ القوميين ، وكانت مسؤولة عن كل شؤون الدفاع وشؤون الخارجية وتنسيق أعمال الولايات الأخرى مع العاصمة .

دواوين الحكومة على كل مستوياتها تقفل أبوابها فى النهار خلال شهر رمضان ويحاول الموظفون أن يؤدوا بعض الأعمال ليلا .. والبرلمان فى عطلة بدأت ببداية رمضان وتنتهى بنهاية أيام عيد الفطر المبارك .

وفى سهراتنا فى شهر رمضان مع رئيسى مجلس النواب والشيوخ وعدد من أعضاء المجلسين تحدثنا كثيرا عن الحالة فى السودان وليبيا وعن العلاقة القديمة التى تربط البلدين والشمال الأفريقى كله ، وأوضحت لهم كل ما حضرنى عن الوضع السياسى فى السودان بعد ثورة أكتوبر .

كان المسؤولون الليبيون فى حالة استرخاء سياسى فى تلك الأيام برغم تخوفهم من تسرب أفكار الرئيس جمال عبد الناصر إلى الشعب الليبى .. وكان السياسيون وأعضاء البرلمان لا يرون ، برغم ذلك التخوف ، خوفا على حكم الملك السنوسى .. وكان واضحا أن الذى دعا إلى ذلك الاسترخاء تدفق أموال النفط الغزيرة إلى داخل البلاد وعمليات البناء والعمران التى شملت جميع مدن المملكة وطرقاتها .. وقد فات عليهم أن تلك الأموال الغزيرة كانت تصب فى أيدى قلة من المواطنين الليبيين وفى جيوب وخزائن الشركات الأجنبية فى حين أن جمهرة الشعب بقيت على حالها لم تصب من تلك الأموال إلا قدرا زهيدا لم يغير شيئا من أسلوب حياتها البسيط فى المدينة والقرية والبادية ..

كانت فى ليبيا ديمقراطية تحرم فى دستورها قيام الأحزاب السياسية . وكان المتقدمون للانتخابات لمجلس النواب يفعلون ذلك بصفاتهم الشخصية أو بالسند العشائرى الذى يتوفر لهم .. أما مجلس الشيوخ فيعين الملك أعضاءه على ما أذكر .. وكانت قوانين ولوائح البرلمان تحرم على النواب والشيوخ التكتل داخل المجلسين فى أية صورة من الصور مهما صغرت .

كانت فى ليبيا ، فى نظرى ، ديمقراطية برلمانية ناقصة لا تتيح للمواطن العادى إعطاء صوته فى الانتخابات للبرلمان على ضوء برامج أو أهداف محددة تلتزم بها الأحزاب عادة . كانت ديمقراطية برلمانية تنقصها الأحزاب السياسية وهى أهم عنصر لأدائها المتكامل .

وبعد أن بقيت فى ليبيا أسبوعا واحدا لقيت فيه تكريم إخواننا من أعضاء مجلس

النواب والشيوخ القدر الكبير ، بارحت مدينة طرابلس بالطائرة عائدا إلى الخرطوم ، وأنا مشفق على هذا البلد الصديق من انهيار كامل وضياع فى غفلة من المسؤولين عن إدارة شؤون حكمه .

لم تخل زيارتى إلى بلاد المغرب العربى من نفع .. فقد كانت علاقتنا بها إسمية.. تعتمد على الماضى والتاريخ وحدهما ، ولم أر من السودانيين فيها غير شابين فى مدينة الرباط أحدهما كان طالبا فى القانون بجامعة الرباط والثانى طاه بإحدى المؤسسات التابعة لهيئة الأمم المتحدة بمدينة الرباط .. عرفت منهما أنهما السودانيان الوحيدان بالمملكة المغربية ، والتقيت كذلك بأربعة شبان من السودانيين حيارى تائهين فى مدينة الجزائر جاؤوها من طرابلس بعد أن طردتهم ليبيا لعدم اكتمال تأشيرة إقامتهم.. جاءوا للجزائر بحثا عن العمل ، وبقوا فيها حتى نضب كل ما كان معهم من مال ولم يجدوا العمل .. ولاقوا من الجوع والبرد والحرمان قدرا كبيرا .. وقد أسعدنى كثيرا أننى تمكنت من تقديم العون الذى طلبوه .

لم يكن بتونس سودانيون وكان فى ليبيا عدد قليل منهم يعمل فى المنشآت البترولية وصناعة الطرق .. ولم أر فى الخرطوم شخصا واحدا من بلاد المغرب العربى .

السودان لم يقم علاقة دبلوماسية مكتملة مع بلاد المغرب العربى باستثناء ليبيا حتى زيارتى تلك ، وقد تمكنت حكومة السيد محجوب بعد عودتى وإطلاعها على ما رأيت وسمعت وقلت أثناء الرحلة من إرسال أول سفير لنا إلى تونس والجزائر فالمغرب ، وبذلك اكتمل تمثيلنا الدبلوماسى مع بلاد المغرب العربى كافة وأصبح الاتجار وتبادل المنافع معها ميسورا لمن أراد .. وأخذت العلاقة السياسية والأخوية تقوى وتتوطد مع الأيام .

وعند عودتى إلى الخرطوم لم أجد الخرطوم تماما كما تركتها بعد أداء مهمتى فى نيويورك لدى الأمم المتحدة وبعد زيارتى لبلاد المغرب العربى .. وكانت عودتى فى نهاية عام ١٩٦٥م .

٢٨ـ الصراع على السلطة ١٩٦٦ـ ١٩٦٧م

بعد العودة من هذه الرحلة الطويلة وجدت الجو السياسى فى الخرطوم تغير كثيرا ، وألفيت حالة من التوتر والانقباض وشيئا من عدم الرضا هنا وهناك وبداية للخروج على روح أكتوبر الخالدة التى جمعت القيادات السياسية على اختلاف أفكارها ومعتقداتها فى صعيد واحد . . ومكنت الشعب من القضاء على الحكم العسكرى الذى كان قائما ، ومن إرساء قواعد سليمة للديمقراطية الشعبية .

قيل إن شابا شيوعيا متطرفا تحدث فى ندوة أقيمت بأحد المعاهد فى أم درمان أثناء غيابنا فى نيويورك ، فعرض برسول الإسلام محمد صلوات الله وسلامه عليه وبدينه الحنيف ـ فأثار حديثه غضب الشعب وعلماء الدين وأئمة المساجد والقيادات السياسية ، وكانت جميعها مرتبطة بزعامات دينية معروفة . . وفى جو هذا الروح الغاضب خرجت المواكب الشعبية من المساجد والأندية السياسية ، وكتبت الصحف منددة بالحزب الشيوعى السودانى ومطالبة بعزله وإسكات صوته إلى الأبد .

وفى هذا الجو المتفجر الغاضب تحركت الحكومة وتحركت الجمعية التأسيسية وعرض الأمر فى خطابات نارية ألقيت فى قاعة الجمعية التأسيسية انتهت بإصدار قرار بتحريم الشيوعية فى السودان ، أعقبه إجازة قرار بتعديل فقرة من باب الحقوق والحريات فى الدستور المؤقت على النحو الآتى :ـ

ـ المادة الخامسة :

وعنوانها : حرية الدين والرأى وحق تأليف الجمعيات : وتقرأ كالآتى :

١ ـ يتمتع جميع الأشخاص بحرية الاعتقاد ، وبالحق فى أداء شعائرهم الدينية بشرط أن لا يتنافى ذلك مع الآداب أو النظام العام أو الصحة كما يقتضيها القانون .

٢ ـ لجميع الأشخاص الحق فى حرية التعبير عن آرائهم والحق فى تأليف الاتحادات والجمعيات فى حدود القانون .

عدلت الجمعية التأسيسية الدستور المؤقت بإضافة ما يأتى إلى هذه المادة :

١ ـ يضاف الحكم الشرطى الآتى فى البند (٢) من المادة الخامسة :

« على أنه لا يجوز لأى شخص أن يروج أو يسعى لترويج الشيوعية سواء كانت محلية أو دولية ، أو يروج أو يسعى لترويج الإلحاد أو عدم الاعتقاد فى الأديان السماوية ، أو يعمل أو يسعى للعمل عن طريق استعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة غير مشروعة لقلب نظام الحكم » .

٢ ـ ويضاف البند الجديد الآتى بعد البند (٢) من المادة الخامسة وهو البند (٣) :

« كل منظمة تنطوى أهدافها أو وسائلها على مخالفة للحكم الشرطى الوارد فى ذيل الفقرة (٢) تعتبر منظمة غير مشروعة وللجمعية التأسيسية أن تصدر أى تشريع تراه ملائما لتنفيذ أحكام ذلك النص » .

(انتهى تعديل الدستور)

ووفقا لهذا التعديل فى الدستور أصدرت الجمعية التأسيسية قرارا بحل الحزب الشيوعى السودانى وطرد أعضائه من عضويتها وكانوا يمثلون أقلية معارضة .

هكذا كان ما حدث وأصبحت حرية الاعتقاد وتأليف الجمعيات مشروطة بنص الدستور . . وأصبح الحزب الشيوعى منظمة غير مشروعة ومن حق وواجب السلطة التنفيذية ملاحقته ومطاردة أعضائه . . وكان طبيعيا أن يلجأ الشيوعيون السودانيون إلى المخابئ بمعتقداتهم ، ويعملوا لإتاحة الفرصة لنظام جديد يكفل لهم الحرية وحق البقاء .

هل كانت القرارات التى اتخذت ونفذت فى جو الغضب الذى كان سائدا فى المجتمع السودانى حيال الشيوعيين والحزب الشيوعى صائبة ؟ وهل اتخذ القرار فى الوقت المناسب ؟ لا أعتقد ذلك !

صحيح أن ذلك الشاب الذى اعتدى بلسانه على النبى الكريم وعلى دين الإسلام كان مخطئا خطأ جسيما لا يغفر ، وكان بودى لو أن السلطة التى ملكت حق التشريع والعقاب ألقت عليه أشد أنواع العقاب فى حينه ، وعدلت قانون الجنايات بما يكفل عقوبة أكبر ، واعتبرت ذلك إنذارا للحزب الشيوعى ليكف أعضاؤه عن ممارسات وأفكار تتعارض مع معتقدات مقدسة عند شعب السودان . . أما تعديل الدستور وتحريم الحزب الشيوعى وطرد الشيوعيين من الجمعية التأسيسية بتلك السرعة وبتلك العجلة فأمر أرى أن تعجلا مضرا حدث بمقتضاه . . وقد وضح بعد نحو من أربع سنوات من هذه

الأحداث أن التعديل لم يمنع من قاموا بقلب نظام الحكم بالقوة . . وأن الحزب الشيوعى الذى كان محرما وكان يعمل فى الخفاء كان فى طليعة من عملوا لدعم الانقلاب ومساندته والتنكيل بجميع السياسيين الذين أصدروا التشريع بتحريم حزبهم . ثم الاشتراك فى حكومة الانقلاب بأمل احتوائها والاتجاه بالسودان نحو معسكر الشيوعية الدولية التى خشيت الأحزاب السودانية التقليدية الالتصاق بها .

كان لهذا الذى حدث أثر كبير جدا فى زعزعة النظام الديمقراطى الذى كان قائما وإضعافه وتعرضه لهزات أخرى انتهت به إلى الزوال فى النهاية .

بعد العودة بشهرين أو ثلاثة ، فى النصف الأول من عام ١٩٦٦م وبعد انتهاء مهمتى فى هيئة الأمم المتحدة ورحلة شمال أفريقيا طلب منى الأخ محمد أحمد محجوب أن انضم إلى وزارته وزيرا للدفاع بدلا عنه . . فقد كان يحمل حقيبة هذه الوزارة بالإضافة إلى أعبائه كرئيس للوزراء . . لم يكن فى نيتى قبول هذا العرض ولم تكن تلك رغبتى ولكن بإصرار السيد رئيس الوزراء وموافقة مكتب حزب الأمة السياسى قبلت فى النهاية أن أكون وزيرا للدفاع . . وكانت هذه المرة الثالثة التى احمل فيها حقيبة وزارية منذ إعلان الاستقلال .

لم يكن أمر قيادة وزارة الدفاع سهلا فى ذلك الحين فلم يمض على تسلم المدنيين الحكم من العسكريين أكثر من عام ونصف ، كانت بقايا أفكار العودة إلى الحكم ما زالت تداعب عقول نفر من صغار الضباط . . وكان للحزب الشيوعى المحظور نشاط ملموس ومحسوس فى صفوف القوات المسلحة . . كنت أدرك كل ذلك وأعلم أننى إنما أحمل مسؤولية كبيرة لا بد لى من حملها بوعى كاف وإدراك لكل ما يدور حولها .

وفى أول اجتماع لى بقيادات الأسلحة فى الخرطوم ، وكان ذلك بعد مضى يومين فقط من تسلمى مسؤولية وزارة الدفاع . . ألقيت خطابا مطولا تعمدت أن أظهر فيه بوضوح أن تسلم وزير حزبى مدنى أعباء وزارة الدفاع فى ظل ديمقراطية الشعب لا يعنى بأى حال انتماء الجيش لحزب الوزير . . ولا يعنى أن الضباط والجنود الذين يحملون أفكار حزبنا هم المفضلون عندى . . مقياس التفضيل عندنا ـ كما أكدت فى ذلك الخطاب ـ هو الولاء للوطن والدستور والكفاءة فى أداء الواجب واحترام الانضباط .

ثم أكدت لهم أن واجب الجيش الذى ينبغى أن نلتزم به جميعا هو الدفاع عن

الوطن وحماية الدستور والابتعاد عن الانتماءات الحزبية والتجرد عن الولاءات الأخرى للقبيلة أو الطائفة أو غيرها . . ولكن الضباط والجنود من حقهم أن يعطوا أصواتهم فى الانتخابات البرلمانية بعيدا عن أى تجمعات حزبية أو ما يماثلها . . وهذا حق كفله لهم الدستور كمواطنين سودانيين .

ووعدت فى خطابى ذاك أنى سأبذل أقصى الجهد بتزويد القوات المسلحة بما تحتاجه من الأسلحة والأجهزة الحديثة وتدريب الضباط والجنود هنا فى السودان وفى خارج السودان .

وما كدت أفرغ من تسلم وزارة الدفاع حتى شرعت فى تنفيذ زيارات تفقدية لكل الأسلحة فى العاصمة المثلثة والمؤسسات والورش التابعة لها . . ثم خططت لزيارات أقوم بها لقيادات الأقاليم . . وتتم فيما بعد . . وشرعت فى دراسة أوضاع القوات المسلحة من حيث التسليح والتدريب بالتعاون مع الإخوان اللواءات محمد أحمد الخواض الذى كان قائدا عاما ومساعديه حمد النيل ضيف الله ومحمد إدريس عبد الله وآخرين من كبار الضباط . وبسرعة فائقة تمكنا من عقد صفقات لشراء عدد كاف من العربات وناقلات الجنود المصفحة والمسلحة وكميات مناسبة من الأسلحة الخفيفة والذخيرة كان الجيش السودانى فى أمس الحاجة لها .

كانت فترة بقائى وزيرا للدفاع قصيرة جدا . . كانت نحوا من أربعة أشهر . . انتهت مع إسقاط حكومة السيد محجوب فى البرلمان ليحل محله السيد الصادق المهدى فى رئاسة مجلس الوزراء ، وقد سبق ذلك أحداث هامة فى داخل حزبنا لا بد من الإشارة إليها فى هذه المذكرات .

عاد الخلاف إلى قيادة حزب الأمة مرة ثانية فى صورة حادة ومؤسفة بين الإمام الهادى المهدى والسيد الصادق المهدى فى البداية ، ثم انتقل إلى هيئة الحزب البرلمانية وقيادته فجماهيره فى العاصمة وفى كل أنحاء البلاد ، وكان الخلاف بين الزعيمين الهادى والصادق يتلخص فيما يأتى :

الإمام الهادى كان رجلا تقيا وعابدا وشجاعا ما فى ذلك شك ، ولكن تجربته فى السياسة كانت محدودة وقصيرة الأجل . . كان محافظا جدا يرعى التقاليد حتى فى مجال السياسة . . كان يرى أن أسلوب السيد محجوب المحافظ كان أفضل ما يمكن أن

يقدم فى ذلك الوقت . . لذلك كان يرفض أى نقد يوجه إلى حكومة السيد محمد أحمد محجوب ، ويدعمها وينتصر لها كلما استمع إلى نقد من جماعات من نواب الحزب الحاكم . . وكان يرى أن الصادق المهدى ، وكان البديل الوحيد ، صغير السن وقليل التجارب ولا يصلح لإدارة حكم البلاد . . وكان يرى فى الصادق طموحا لم يحن حينه ، ويخشى أن يتسلم الصادق السلطة إذا زالت حكومة السيد محجوب .

وكان الإمام الهادى يرغب فى أن يكون هو المرشح الوحيد للحزب فى انتخابات رئاسة الجمهورية بعد إجازة دستور البلاد الدائم . .ويرى أنه أحق الناس بها . . وكان يخشى أن يحول الصادق دونه وتحقيق هذه الرغبة إذا أصبح رئيسا للوزراء صاحب رئاستين رئاسة حزب الأمة ورئاسة الوزراء فى حين أن السيد محجوب كان يقف إلى جانب الإمام الهادى بقوة ،ويؤيد مع آخرين ترشيحه لرئاسة الجمهورية فى الوقت المناسب .

هكذا كانت ناحية من نواحى موقف الإمام الهادى ورأيه فى الصادق وموقف محجوب منه .

أما الصادق المهدى ، فصحيح أنه كان فى سن الشباب ، ولكن ليس دون تحمل المسؤولية حتى قيادة مجلس الوزراء . . كان واعيا وكان قويا فى دينه وخلقه ما فى ذلك شك . . وكان مثقفا ثقافة عالية . . وكان مع ذلك قويا فى الدفاع عن أفكاره . . كان تقدميا فى آرائه السياسية وبصفة خاصة بعد ثورة أكتوبر الشعبية التى أخرجت البلاد والشعب من حكم عسكرى رجعى تسلم الحكم من حكومة وطنية مدنية تقليدية فى فكرها السياسى . . وكان يرى أن ثورة أكتوبر قدمت لشعب السودان دروسا يجب أن يستوعبها القادة السياسيون . . وأن أفضل نظام يمكن أن تحكم به البلاد هو الأخذ بأفضل ما تقدمه الاشتراكية وأفضل ما تقدمه ديمقراطية الغرب مع الالتزام بتعاليم ونهج الإسلام ديننا السمح . . أرادها نظاما جديدا يمكن أن يجنى الشعب منه ثمرات فى التنمية والازدهار الاقتصادى وتطورا فى التعليم وتغيرا فى المجتمع السياسى إلى حياة أفضل .

لم يقل أنه سيعارض ترشيح الإمام الهادى لرئاسة الجمهورية ، ولكنه كان لا يخفى جزعه من نكسة مفزعة إذا تم ذلك ؛ ويخشى أن يتم معها الرجوع القهقرى بالشعب

كله ويتعذر تحديث السياسة بعد ثورة أكتوبر ، وتحل الكارثة مرة أخرى بانتزاع السلطة من يد الشعب .

وكان يرى أن وضع الأنصار أنفسهم ينبغى أن يتطور تطورا اقتصاديا واجتماعيا يشمل كل مناطقهم فتقام المزارع التعاونية الحديثة وتنشأ المدن والقرى حيث يسعى الرعاة مع ماشيتهم والإبل والغنم ، فيقيم المترحلون وتقدم لمجتمعاتهم الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وكل أسباب الرفاهية ... وتتغير قبائل الأنصار والقبائل المماثلة من مجموعات شعبية كبيرة مترحلة تعد بالملايين ضاربة فى الصحراء والأدغال إلى أخرى جلها مقيم ، يزرع الأرض ويحصد ، ويتلقى العلم والمعرفة والخدمات الصحية ومياه الشرب الصالحة للإنسان والحيوان أينما كان .

وكان السيد الصادق يرى فى محجوب سياسيا محافظا جدا ، ورجعيا لا يمكن أن يعهد إليه بتنفيذ برنامج يتمشى مع أفكاره هو .. وكان يرى فى الوقت ذاته أن محجوب ليس لديه ما يدفعه كثيرا إلى التعاطف مع الأفكار التى ينادى بها هو دعك عن تنفيذها .. ولا التعاطف مع الأنصار على مستوى كبير .

وفى مجال السياسة الخارجية سلكت حكومة السيد محجوب طريقا أدى بها إلى التعاطف مع الدول العربية المحافظة والثقة المفرطة فى دول الغرب ، والشك فى نوايا الحكومات الاشتراكية والشيوعية فى أوروبا وغيرها .. واعتمدت فى اقتصادها على التعاون مع الغرب اعتمادا كاملا .

ومن ناحية أخرى كان الإمام الهادى يرى فوق ذلك كله أن تقوم فى السودان جمهورية إسلامية لم يحدد لها أية معالم . أما الصادق المهدى فقد كان ينتقد سياسة حكومة السيد محجوب الخارجية ويرى أنها تسوق البلاد إلى تبعية محققة للغرب فى غير مبرر، وتدفع بها إلى مواقف بعيدة عن الود وتبادل المنفعة مع المعسكر الاشتراكى .. وفى ذلك كان يرى ضررا سياسيا واقتصاديا مؤكدا .. وكان يرى أن يسلك السودان فى سياسته الخارجية طريقا وسطا بين الجانبين الرأسمالى والاشتراكى ، ويسعى لتحقيق النفع للشعب السودانى من جانبين ، وذلك هو الأسلوب الذى رأت أن تعمل به جل دول عدم الانحياز فى سياستها الخارجية والاقتصادية وكان السودان واحدا من أعضائها المؤسسين .

أما الجمهورية الإسلامية ، فقد كان يرى أن الحديث المبهم عنها مضر لحزب الأمة. . وكان يرى أن إثارة هذا الأمر الهام الكبير ينبغى أن تأتى فى وقتها المناسب . . عند إجازة الدستور . . وكان يرى أن الإعلان عن قيام جمهورية إسلامية فى السودان مجردا عن أى تفاصيل ومنهج يخيف غير المسلمين من شعب السودان وينفر المثقفين الذين قد يرون فى الجمهورية الإسلامية المعلنة نظاما رجعيا لا يرضون عنه . . وكان يرى أن الإسلام نهج يمكن أن يتطور مع الزمن فيناسب الناس فى القرن العشرين ويرقى بهم إلى العلا تماما كما فعل بالمسلمين فى صدر عهد النبوة والعهود اللاحقة الأولى . . ولكن ذلك يتطلب دراسة عميقة وتفهما واعيا لأحوال المسلمين اليوم ومفاهيمهم قبل الانطلاق فى طريق البعث الإسلامى .

لذلك رأى أن الحديث عن الجمهورية الإسلامية قبل الدرس والإعداد لها سابق لأوانه وما كان ينبغى أن يحدث .

لم يقف الرجال الكبار وسط هذه العاصفة الهوجاء فى حزب الأمة مكتوفى الأيدى . . فقد تحركوا مرات عديدة وأنشأوا لجانا منهم لدراسة الأمر وتقديم المقترحات ابتغاء الوصول إلى ضم الصف وتوحيد الكلمة ، ولكن كل ما بذل من جهد كان يتحطم فى النهاية ولا يؤتى ما كان ينتظر من نفع .

ولما بلغت نهايتها كانت المواجهة واضحة وصريحة وعنيفة جدا بين هيئة الحزب البرلمانية وعلى رأسها الصادق المهدى رئيس الحزب وبين السيد محمد أحمد محجوب رئيس الحكومة بسنده الإمام الهادى المهدى ويدعمه .

الهيئة البرلمانية توجهت بالنقد للسيد محجوب متهمة إياه بالقصور فى أدائه وعدم الجدية والفشل فى تنفيذ وعوده المعلنة للشعب وتجاهله توجيهات نواب الحزب وعدم الاهتمام بما يوجه إليه من نقد معتمدا على التأييد الذى يلقاه من السيد الإمام الهادى .

السيد محجوب ووجه بكل ذلك وبأكثر من ذلك فى اجتماع عاصف عقدته الهيئة البرلمانية لمحاسبته انتهى بإنشاء لجنة من البرلمانيين للتحقيق فى اتهامات النواب الموجهة إلى رئيس الحكومة . . وكان تقرير اللجنة إدانة صريحة وقوية للسيد محمد أحمد محجوب وإشارة واضحة له بالتخلى عن السلطة ليختار الحزب رئيسا آخر للوزارة برغم معرفة اللجنة أن الإمام الهادى كان لا يزال مصرا على بقاء محجوب على رأس الحكومة

بعد كل ما وضح من مآخذ على أدائه .

هكذا وضح الخلاف السياسى وتطور بين الإمام الهادى ومن وقف معه والسيد الصادق المهدى ومؤيديه فى حزب الأمة .. واتسعت الشقة بين الجانبين ، وطالب الصادق وأنصاره من أعضاء هيئة الحزب البرلمانية باستقالة الحكومة على الفور .

ومن الناحية الأخرى أصرت الحكومة على البقاء ، وأصر الإمام الهادى المهدى على تأييدها ودعمها حتى النهاية .. وأصبح الاحتكام للبرلمان أمرا لازما وتحدد الموعد لاتخاذ القرار فى قاعة الجمعية التأسيسية .

أيد الصادق المهدى ما يزيد على الستين نائبا من هيئة حزب الأمة البرلمانية ، ووقف مع الحكومة ثلاثون نائبا من الهيئة ذاتها ، وكان أعضاء حزب الأمة مجتمعين أكبر تجمع حزبى فى الجمعية التأسيسية .. أما الحزب الاتحادى الذى كان فى ائتلاف داخل حكومة السيد محجوب فقد وضح فى هذه المرحلة أن قيادته وأغلبية نوابه رغبوا فى التغيير ، وعبروا للسيد الصادق عن ذلك فى حين أن أقلية من النواب الاتحاديين أبلغت السيد محجوب أنها ستعطى الحكومة أصواتها .

وقال كثيرون من المراقبين فى ذلك الوقت حول سلوك الحزب الاتحادى ذاك أنه كان قائما على الرغبة فى إسقاط حكومة السيد محجوب التى لم يعودوا راغبين فى بقائها من ناحية ، لتزداد شقة الخلاف بين طرفى حزب الأمة من الناحية الأخرى وبذلك تتاح للحزب الاتحادى كلمة أعلى فى أية حكومة مقبلة .

وفى المساء السابق لعرض الثقة بالحكومة فى الجمعية التأسيسية تجمع نواب حزاب الأمة المؤيدون لموقف الصادق بمنزله بأم درمان وتجمع الفريق الآخر مع الإمام الهادى فى سراى المهدى فى الخرطوم .. وعقد اجتماع هنا واجتماع هناك وكانا اجتماعين صاخبين نوقش فيهما الموقف كله داخل الحزب .. وانقسم وزراء الحزب أيضا بين المعسكرين ، وكنت بجانب الصادق ولكنى لم أقطع الصلة بالإمام الهادى .. كنت ولا أزال أرى فى الصادق المهدى أملا مشرقا لتحقيق مستقبل أفضل لبلادنا وشعبنا ، وإن كنت أختلف معه فى أمرين هامين فى ذلك الحين .. الاشتراكية التى أراها تنقلب إلى شيوعية فى كثير من البلاد النامية والجمهورية الرئاسية التى يخشى دائما أن تصبح ديكتاتورية لفرد أو جماعة فى كثير من بلاد العالم الثالث .

كانت علاقتى بالسيد محجوب حسنة برغم الخلاف بيننا فى حزب الأمة . . وهى علاقة تعود إلى سنوات طويلة منذ أيام مؤتمر الخريجين فالجبهة الاستقلالية . . توطدت بيننا فيها صلة فكرية عميقة ، ونمت بيننا فيها رابطة وطنية قوية لم يكن انفصامها سهلا وميسورا ، ولكنى مع تلك الصلة القديمة العميقة القوية لم أجد بدًا من استقالتى من الحكومة لأعطى صوتى ضدها عند طرح الثقة بها كما فعل وزراء حزبنا الآخرون الذين وقفوا بجانب الصادق المهدى .

وسقطت حكومة السيد محجوب كما توقعنا لتحل محلها حكومة الصادق المهدى الذى أيدته أغلبية نواب حزب الأمة ونواب الحزب الاتحادى ونواب جنوبيون . . . ونشأ فى البلاد عهد جديد كان على رأس حكومته السيد الصادق المهدى . . ووقف محجوب ومن معه من نواب حزب الأمة وآخرون فى الصف المعارض للحكومة .

الصادق المهدى أدخل فى حكومته عناصر جديدة من الشباب وغيرهم . . ووعد فى خطابه أمام الجمعية التأسيسية باتباع أسلوب جديد فى العمل الوزارى ونهج يحقق للبلاد طفرات كبرى فى مجالات الاقتصاد والارتقاء بها فى مجالات التعليم والصحة والبناء . . وفى السياسة الخارجية وعد بانتهاج طريق وسط بين الغرب الديمقراطى والشرق الشيوعى ، والالتزام بسياسة عدم الانحياز ، واحترام حق الشعوب فى الحرية والاستقلال وعدم التدخل فى شؤون الآخرين ورفض أى تدخل فى شؤون السودان أيا كان مصدره .

تألفت حكومة الصادق أساسا من جناحه فى حزب الأمة والحزب الاتحادى ووزراء جنوبيين . . ولم يكن الطريق ممهدا أمامها تماما لتفعل ما تشاء وكيف ومتى تشاء . . كان الانقسام فى حزب الأمة الذى أدى إلى سقوط حكومة السيد محجوب التى أيدها الإمام الهادى يهز حكومة السيد الصادق المهدى هزا عنيفا من داخل حزبه الذى بلغ الانقسام فيه ذروته ، ولم يكفل له اشتراك الحزب الاتحادى فى حكومته الاستقرار الذى كان ينشده . . فقد شهد بنفسه كيف تحول الحزب الاتحادى عن السيد محجوب وانتقل إلى الاشتراك معه هو فى مجلس الوزراء بعد سقوط حكومة محجوب ، ولم يكن عدد نواب جناح الصادق فى الجمعية التأسيسية كافيا وحده ليحقق له البقاء على رأس السلطة التنفيذية طويلا .

الصادق المهدى أعطى كل شبابه وجهده وفكره لهذه الحكومة التى ولدت بعد تعسر شديد . . عاش جل وقته فى رئاسة مجلس الوزراء نهارا وليلا يفكر ويعمل ويلاحق المسؤولين من وزرائه وحكام الأقاليم جميعا . . تنازل عن مرتب رئيس الوزراء لجامعة الخرطوم بدأ تنفيذ مخططاته لتطوير الزراعة فى أقاليم السودان المختلفة على أسس حديثة. . وشرع فى دراسة نهضة صناعية تعتمد على مواد خام توفرت فى السودان . . طالب وزراءه بإعطاء كل جهدهم ووقتهم وفكرهم لوزاراتهم وبالإنجاز الذى ينبغى أن يقوم على أسس علمية مدروسة . . أراد لحكومته أن تكون أنموذجا للحكومات التى تعقبها فى مستقبل الأيام . .

وشرع فى الإنجاز فعلا برغم المعارضة القوية فى داخل أسرته وحزبه والبرلمان . . وبرغم تخوف الشرق والغرب من سياساته الصارمة فى التمسك بعدم الانحياز لأى من المعسكرين العالميين ومن انعدام فرص تحقيق أى من أهدافهما الاحتوائية فى السودان . . وبرغم الموقف غير الودى الذى كان يقفه جمال عبد الناصر منه ومن حكومته التى ما كان يطمع جمال فى انضوائها تحت لوائه الذى رفعه فى كثير من بلاد العرب بشعار القومية العربية ، وبه تدخل كما هو معلوم فى شؤون عدة بلاد عربية وأدى تدخله إلى تفجير انقلابات عسكرية موالية له ولنظامه فى مصر كالذى حدث فى اليمن الشمالية واليمن الجنوبية ،وليبيا والعراق وأحداث دامية فى المملكة العربية السعودية والأردن وغيرها .

وظلت حكومة الصادق المهدى تصارع كل هذه الأنواء والأعاصير الهوج بصبر وأناة، وتسعى فى ذات الوقت للعمل بمقتضى برنامجها المعد للنهوض بشعب السودان وتحقيق الرفاهية المرجوة له ، ولكنها لم تستطع أن تبقى لأكثر من تسعة أشهر أنجزت فيها الكثير ، ثم تجمعت ضدها عناصر الحزب الاتحادى ، وهى تفعل ذلك للمرة الثانية، لإسقاط حكومة يقودها زعيم من حزب الأمة متحالفة فى هذه المرة مع أقلية نواب الأمة من معارضى الصادق المهدى ونواب آخرين من أحزاب أخرى . . ليعود محجوب مرة ثانية إلى السلطة تسنده أقلية من نواب الأمة وكل نواب الوطنى الاتحادى.

الصادق المهدى كما كان معلوما عاد إلى وطنه بعد أن أكمل دراسته العليا فى جامعة أكسفورد ، وكان قريبا جدا من جده الإمام الراحل السيد عبد الرحمن المهدى وكان موضع ثقة السيد الإمام الذى كان ينتدبه لأداء أعمال سياسية هامة فى عاصمة البلاد وفى الأقاليم ، وكان يعجب به ويعبر عن الإعجاب بإنجازاته وأفكاره ويحثه على

المضى قدما .. ولما انتقل الإمام عبد الرحمن إلى رحاب الله ورحمته كان الصادق ألصق الناس بوالده الصديق المهدى الذى حمل أعباء إمامة الأنصار ورئاسة حزب الأمة، وكان يده اليمنى فى كثير من المسائل الكبرى التى واجهته وتطلب جهدا كبيرا وتفكيرا عميقا ودراسة علمية متأنية وخبرة .

ولما آن الأوان ليحمل المسؤولية فى قمتها وضح لنا أنه رافض العيش فى خضم الصراع السياسى الذى كان ممارسا ، ولكنه جاء ليواجه حاضره بأفكار جديدة وبأسلوب جديد .. وكان ذلك واضحا فى اعتقاده أن حزب الأمة بوضعه الذى كان قائما فى العهد الجديد برئاسته يمكنه أن يخاطب كل الأفكار المتباينة التى كانت تسود مجتمعنا السياسى .. كان يعلم مثلا أن الحزب الشيوعى المتطرف إلى اليسار كان يحمل شيئا من الأفكار التى يمكن استيعابها كالاشتراكية التى لا تذهب إلى حد الإيمان بالماركسية التى كان يرفضها .. وكان يرى أن الإخوان المسلمين المتطرفين يمينا لا يصعب التعاون والعمل معهم ولا يستحيل ، وقد وضح ذلك قبل ثورة أكتوبر وخلالها وبعدها .. وكان يرى أن الانتفاضات السياسية العنصرية التى حدثت خلال حكم الرئيس عبود حركات تدعو إلى التصحيح لا إلى الهدم والشتات إذا أحسن استيعابها ومخاطبتها .. وكان يرى فى تحركات اتحادات العمال والمزارعين ونقاباتهم والإضرابات التى مارسوها بكثرة ضد حكومة السيد محجوب عملا ديمقراطيا سليما ، وكان من الممكن تفاديه إذا أحسنت الحكومة مخاطبة العمال بصراحة تامة وحققت العدالة التى ينشدها العمال فى حدود الإمكانات التى ينبغى ألا تخفى عنهم . وكان يرى فى الطلبة واتحاداتهم وبصفة خاصة طلبة الجامعات والمعاهد العليا أنهم الحاضر كله والمستقبل كله ، ويسجل لهم فى إعجاب وتقدير عظيم الدور الكبير الذى لعبوه فى معركة الاستقلال وفى صراعهم الخالد وتضحياتهم ضد نظام الفريق عبود واندلاع ثورة أكتوبر من داخل الجامعة ، وهو يرى أن منابر اتحادات الطلبة مدرسة ينبغى أن يؤمها السياسيون ويستوعبوا ما تلقيه عليهم من دروس .

ولما تهيأ له أن يقود البلاد سياسيا كرئيس للوزراء فى جو خلاف عاصف داخل حزبه وتآمر كبير خارجه حمل المسؤولية وفى ذهنه هذه الأفكار وغيرها ، وحاول أن يقود السفينة برغم العاصفة إلى الشاطئ بسلام .. وأنجزت حكومته الكثير خلال أشهر

عمرها القصير وكان من بين إنجازاتها :

أنه اتفق مع السيد إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى المؤتلف مع حزبه على قومية وزارة المالية والاقتصاد التى ينبغى أن يحمل أعباءها وزير غير حزبى ومقتدر . وعلى قومية مسألة الجنوب ومعالجتها بعيدا عن المؤثرات الحزبية ، واتفق معه أيضا وكان ذلك شرطا لنفاذ الائتلاف ألا يفرض عليه الوزراء السابقون فرضا ، وأن تتاح له الفرصة كاملة لاختيار وزرائه الذين يثق بهم من عناصر شبابية يختارها من الحزبين . . وتم له كل ما أراد وعلى هذا النحو قامت حكومة الصادق ، وكانت إنجازاتها كثيرة برغم قصر فترة حكمها . . ومن بينها :

أنها أنهت التدهور المالى الذى نشأ إبان حكم محجوب وحققت معادلة سليمة ومقبولة ووضعت سابقة يلزم الوزراء بمقتضاها بوضع الخطوط العريضة لميزانية الدولة فى مجلس الوزراء ، ثم تعرض بعد ذلك على الموظفين المختصين لإعداد أبوابها وأرقامها التى يناقشها معهم مجلس الوزراء مرة أخرى قبل أن تكتب فى وضعها الأخير . . وبذلك كانت الميزانية والسياسة التى قامت عليها من وضع مجلس الوزراء . . وحققت الحكومة وضع سياسة إدارية جديدة وكتبت سياسة لمستقبل الجنوب تحقق انتماءه للوطن وترفع مستوى معيشة الفرد فيه إلى الأفضل .

ومن إنجازاتها قرار بسودنة المصارف فى السودان وسودنة التجارة الخارجية وقرار بقيام مجلس إعلام قومى على ضوء سياسة شاملة وفلسفة للإعلام أجازها مجلس الوزراء .

وعملت حكومة الصادق فيما عملت على إقرار سياسة مدروسة لتحريك وتنمية القطاع الإقليمى ، ووضع نهاية للخلاف الذى كان قائما بين الحكومة السابقة واتحادات العمال والمزارعين . . وكان من بين مقرراتها سودنة التعليم حتى يمكن السير بكل الجامعات والمدارس على ضوء منهاج علمى موحد يلائم احتياجات التنمية فى البلاد .

هذه بعض الجوانب التى أمكننى حصرها وأنا أراجع ما فعلته تلك الحكومة الفتية التى لم تعش طويلا لتعمل . وكنت أود لو أنها بقيت لتنجز مما وعدت به الكثير وتحقق لشعبنا ما كان يرجوه ويأمل فيه .

لم أكن وزيرا فى حكومة الصادق المستقيلة ، ولكنى قبلت بإلحاح منه أن أكون مراقبا عاما للجمعية التأسيسية .. وكانت هذه المرة الأولى لإنشاء هذا المنصب فى حياتنا البرلمانية .. ولما كانت لوائح وقوانين وأسلوب العمل فى البرلمان السودانى أو الجمعية التأسيسية مقتبسة من أسلوب ولوائح وقوانين وتقاليد مجلس العموم البريطانى فقد استأذنت رئيس الحكومة أن أزور ذلك المجلس فى لندن والتقى بالمسؤولين فيه ، وفى مقدمتهم مراقب عام مجلس العموم لأتعرف منه على تفاصيل عملهم فى المجلس وأداء المراقب العام بصفة خاصة .

وتم إنجاز ما اقترحت ، وعدت من لندن إلى الخرطوم أحمل أفكارا واضحة عن المهمة التى سأقوم بها فى برلمان السودان غير متقيد بطبيعة الحال بما لا يناسب أسلوبنا فى العمل وتقاليدنا .. وكنت كما هو الحال مع المراقب البريطانى فى مجلس العموم أقرب الناس إلى رئيس الوزراء .. أرفع له ملاحظات النواب على أداء حكومته وأقترح التصحيح كلما كان هناك خطأ ، وأحث الوزراء على تبيين سياستهم للنواب فى قاعة الجمعية وخارجها .. وأوضح رأيى ورأى من أجتمع بهم من النواب حول مشروعاتهم والقوانين التى يتقدمون بها للجمعية التأسيسية لإجازتها .. ومن الناحية الأخرى كنت وثيق الصلة بنواب الحكومة أبصرهم بما يتجمع لدىَّ حول إنجازات الوزراء وأستمع إلى آرائهم وأفكارهم حول كل أمر يعرضونه لى ، وكنت فى ذات الوقت أنشر ورقة أسبوعية على النواب بالموضوعات التى ستعرض على الجمعية خلال الأسبوع ، وأوضح فى الورقة ما هو هام جدا وما هو هام ، وبذلك ينتبه النواب للمسائل الهامة والهامة جدا التى ستعرض فى خلال الأسبوع فيرتفع عدد الحضور عند مناقشتها واتخاذ القرار بشأنها .

وهكذا وضح أن المراقب العام صديق لرئيس الوزراء والوزراء والنواب ووضح أن الجمعية التأسيسية تلك وأى برلمان مقبل فى أمس الحاجة لمثل هذا المنصب . وبالإضافة إلى مكتبى فى مبنى مجلس الوزراء لملاقاة رئيس الوزراء ووزرائه ومكتبى فى الجمعية التأسيسية للالتقاء بأعضائها أنشأت ناديا للنواب جميعهم حكومة ومعارضة فى مبنى حكومى على شارع الجامعة .. وكان لهذا النادى على قصر مدة بقائه مع حكومة الصادق أثر كبير فى توطيد العلاقة بين النواب من جميع الأحزاب السياسية والوزراء

الذين كانوا يؤمونه كلما سمحت ظروفهم بذلك . . ولما أسقطت حكومة الصادق نتيجة لتحولات مفاجئة بين الأحزاب تقدمت لرئيس الحكومة التالى السيد محجوب باستقالتى من منصبى كمراقب عام للجمعية التأسيسية ، وقبلت الاستقالة بعد محاولة وإلحاح شديدين علىَّ بسحبها . . وبذلك اختفت آخر صورة من إنجازات حكومة الصادق المتعددة الجوانب والتى أرجو أن يعطيها المؤرخ الذى يكتب مستقبلا عن هذه الفترة من تاريخنا ما تستحقه من دقة وصدق واهتمام .

وقبل أن أسترسل فى تسجيل هذه المذكرات وفق التسلسل الزمنى الذى حاولت أن التزم به مع الأحداث التى سايرتها ليعذرنى القارئ أن أعود به قليلا إلى الوراء وأتحدث عن أمر أعتقد أنه هام ، وقد فاتنى أن أسجله فى موضعه .

فى مطلع أيام الجمعية التأسيسية التى تم انتخابها فى عام ١٩٦٥م بعد ثورة أكتوبر ونهاية حكومة السيد سر الختم الخليفة ثم قيام حكومة السيد محمد أحمد محجوب تقدمت المعارضة وفى طليعتها نواب الحزب الشيوعى الديمقراطى وآخرون باقتراح إلى الجمعية التأسيسية بمحاكمة الرئيس السابق إبراهيم عبود وزملائه من العسكريين لاستيلائهم على السلطة عن طريق انقلاب عسكرى وإلغاء دستور البلاد المؤقت وحظر الحريات والحقوق المدنية وإفسادهم الحياة السياسية فى البلاد . . وقد أثار هذا الاقتراح نقاشًا كثيرًا فى الصحافة والأندية السياسية وفى صالات الجمعية التأسيسية ، وبذلت محاولات لدى مقدميه لسحبه من جدول أعمال الجمعية ، ولكن المعارضة المشار إليها أصرت على عرضه ومناقشته واتخاذ قرار بشأنه .

الحكومة كانت ملتزمة بالدستور المعدل ، الدستور الذى عدل خلال ثورة أكتوبر بطلب من العسكريين فى المحادثات التى تمت بين الجانبين كشرط هام من شروط تسليمهم السلطة للشعب بغير مزيد من إراقة الدماء . . وقد اقتضى التعديل إضافة المادة (١٠٨) للدستور المؤقت وبذاك التعديل الذى سبق ذكره فى هذه المذكرات حظرت محاكمة العسكريين الذين قاموا بعملية الانقلاب واستولوا على السلطة .

زعماء الأحزاب السياسية الذين قادوا ثورة أكتوبر وكان من بينهم قادة الحزب الشيوعى وافقوا على هذا التعديل فى حينه موافقة تامة لاتقاء مزيد من الدماء والشهداء باستمرار الثورة . . وكانت الموافقة غير مشروطة بأى شرط .

ولما استتب الأمر وعادت الديمقراطية كما أرادها الشعب وبدأت الجمعية التأسيسية المنتخبة ممارسة أعمالها التشريعية نكص الشيوعيون وغيرهم عما سبق أن التزموا به ، وقدموا اقتراحهم بمحاكمة الضباط الذين حكموا البلاد لست سنوات حكما عسكريا بعد أن عطلوا الدستور المؤقت وكل القوانين التى كفلت للمواطنين الحرية . . تلك الحرية التى كانت مكفولة لهم فى العهد الديمقراطى .

وطالب المتحدثون من المعارضة وكان فى طليعتهم السيدة فاطمة أحمد إبراهيم عضو الحزب الشيوعى بتوقيع عقوبة الإعدام عليهم جميعا . . وكانت حجتهم أن أى تهاون مع هؤلاء الانقلابيين سيشجع غيرهم من العسكريين المدفوعين بالرغبة فى الحكم والسلطان على القيام بانقلاب آخر وانتزاع حقوق الشعب بالقوة . . وكانوا يقولون : إن الذين وضعوا تلك المادة فى وقت شدة وعجلة من الزعماء السياسيين وبغير تفويض شعبى يستطيعون إلغاءها الآن بقرار من الجمعية التأسيسية التى قامت نتيجة لانتخابات حرة أسهم فيها المواطنون جميعا .

أما الحكومة ونوابها فقد عارضوا المقترح معارضة قوية ، وتحدث الكثيرون من الوزراء ونواب الحكومة فى هذا الاتجاه ، وتلخصت حجتهم فى أن الموافقة تمت من ناحية الزعماء فى وقت شديد الخطر على البلاد ، وأن رفض التعديل كان من الممكن أن يودى إلى حرب أهلية واسعة الانتشار يمكن أن يذهب ضحيتها الآلاف من المواطنين ويحترق اليابس والأخضر . . ثم إن الزعماء السياسيين وافقوا على تعديل الدستور المشار إليه بعد حصولهم على موافقة القيادات السياسية التى تمثلت فى الأحزاب السياسية التى قادت الثورة ، وهى الجهة الشعبية التى كانت تمثل الشعب فى غياب البرلمان المنتخب ما فى ذلك شك . . وتضيف الحكومة أن هناك مثلا وأخلاقيات عرف بها الشعب السودانى فى تاريخه الطويل يأتى فى مقدمتها الصدق فى الكلمة والالتزام بالعهد . . وأن الشعب السودانى الذى أعطى كلمته بواسطة زعمائه السياسيين الذين قادوا ثورة أكتوبر الشعبية ضد حكومة العسكريين وانتصر ليس من شميته ولا من خلقه أن يتنكر لكلمة أعطاها وهو فى موقف القوة .

أما اعتقاد المعارضة أن هذه المادة إذا بقيت فى الدستور ستشجع عسكريين آخرين على القيام بانقلاب آخر فإن نفس الاحتمال وارد إذا ألغيت هذه المادة وحوكم إبراهيم

عبود وصحبه بالإعدام ، فإن عسكريين آخرين من المغامرين الذين تستهويهم السلطة يمكن أن تدفعهم الرغبة للأخذ بثأر إخوانهم الذين غدر بهم الشعب ممثلا فى الجمعية التأسيسية ويفجروا انقلابا آخر .

وتضيف الحكومة ، ويقول نوابها فى النهاية ، إنه إذا أجازت الجمعية التأسيسية هذا الاقتراح الذى تقدمت به المعارضة فإنهم سيقفون بجانب أى اقتراح آخر يقدم للجمعية مطالبا بمحاكمة أى شخص أو أشخاص من غير العسكريين تعاونوا مع حكومة الرئيس عبود العسكرية فى أية صورة من الصور وبتوقيع نفس العقوبة بالإعدام .

هكذا مضت المداولة ومقارعة الحجة بالحجة بين الحكومة والمعارضة . . ثم أجرى التصويت وسقط اقتراح المعارضة . .

وقبل أن أطوى هذه الصفحة من المذكرات لا بد لى من التذكير للتاريخ أن الحزب الشيوعى وحزب الشعب الديمقراطى اللذين تقدم نوابهما بهذا الاقتراح تعاونا مع حكومة الفريق عبود العسكرية تعاونا وثيقا معلنا عندما كانت تبسط سلطانها على البلاد . . أما الأول فقد كان تعاونه لفترة محدودة بدا أنها كانت محاولة لاحتواء النظام العسكرى وتحويله إلى حكم شيوعى ، ولما تعذر عليهم ذلك انتقلوا إلى صف الأحزاب المعارضة فى الجبهة الوطنية وظلوا فى الجبهة حتى ثورة أكتوبر . . أما الحزب الثانى وهو حزب الشعب الديمقراطى فقد وقف موقفا مؤيدا للحكومة الانقلابية العسكرية منذ البداية إلى النهاية . . وعبر عن تأييده بمختلف الصور .

ليس الغرض من تسجيل موقف هذين الحزبين من هذه المسألة النيل منهما أو التقليل من أهميتهما والدور الذى لعباه فى حياتنا السياسية . . ولكن الحقيقة التى قررت أن ألتزم بها كما عرفتها وعشت معها كانت دافعى الوحيد للتسجيل على النحو الذى فعلت .

حكومة الصادق المهدى سقطت بعد بقائها فى الحكم لوقت قصير . . وكانت حكومة مفيدة ومثمرة لرئيس وزراء شاب . . حكومة جمعت وزراء من الشباب ، دخلوها لأول مرة بعلمهم وحماسهم للعمل . وقدموا أفضل ما أمكن تقديمه من دفع بالبلاد وبالشعب إلى رؤى جديدة وأفضل فى طريق الاستقرار والمحافظة على الاستقلال وإلى حياة أفضل وواقع كريم ومشجع برغم الصعوبات والمعارضة القوية التى وقفت فى سبيلها .

ونشأت من بعدها حكومة السيد محمد أحمد محجوب الثانية على نفس تكوين حكومته السابقة بسند أساسى من الحزب الاتحادى أيضا وعناصر جنوبية بالإضافة إلى جناح الإمام الهادى من حزب الأمة . وسلكت الحكومة فى مسيرتها نفس الطريق الذى سلكته فى سياستها الداخلية والخارجية من قبل . وكان طبيعيا ومنتظرا أن يقف فى جانب المعارضة السيد الصادق ومن معه من النواب وأحزاب جنوبية صديقة وعناصر شمالية منشقة على قيادة الحزب الاتحادى وعناصر مستقلة عن الأحزاب .

مضت الحكومة فى سبيلها غير عابئة بما تضعه المعارضة أمامها من نقد وعقبات فى جو سياسى كان يشتد فيه عود المعارضة يوما بعد يوم .. واشتد الانقسام فى داخل حزب الأمة وأصبح ضاريا وخطيرا لا على ذلك الحزب فحسب ، ولكن على شعب السودان كله ونظام الحكم فيه ..ذلك لأن حزب الأمة كما عرفه حتى خصومه السياسيون كان صمام الأمان لهذا البلد إذا حافظ على تماسكه وقوته الشعبية الموحدة .. وكان متوقعا كما حدث فعلا أن يهب رجال من داخل حزب الأمة من هنا وهناك لرأب الصدع وجمع الكلمة ولكن الموقف كان صعبا ومعقدا ، فقد انتقل الخلاف بين الإمام الهادى والسيد الصادق إلى الأنصار فى كل أقاليم السودان ، بل حدث ما يشبه القطيعة بين أنصار الرجلين .. وكانت تلك المرة الأولى التى ينقسم فيها الأنصار إلى ذلك المستوى المؤسف الذى لم يشهدوا مثله منذ زوال عهد المهدية رغم الجهود الجبارة التى بذلها المستعمران البريطانى والمصرى فى عهد الحكم الثنائى للقضاء عليهم كوحدة يخشيانها .

كنت واحدا من الأخوة الذين بذلوا أقصى الجهد لرأب الصدع بين قيادتى الأنصار وحزب الأمة ولكن من غير جدوى .. فقد بلغ الخلاف منتهاه .. واستحال توحيد الصف بعد سقوط محجوب ثم إسقاط حكومة الصادق وعلى النحو الذى حدث .. وأشهد لقد لقينا الصادق برغم المرارة التى كانت تعتصره أكثر استعدادا لتلبية نداءاتنا والاستجابة ، فى حين أننا كنا نجد موقفا متشددا ورافضا من الإمام الهادى المهدى .

وأذكر أن جلالة الملك فيصل آل سعود ملك العربية السعودية كان يقلقه أشد القلق الاختلاف الذى استشرى فى قيادة الأنصار ، وقد بذل جهدا كبيرا لتوحيد الصف الذى تفرق .

الملك فيصل كان يرى فى الأنصار كل الأمل والرجاء فى انتشار الإسلام فى أفريقيا السوداء . . وكان يحس أن هذا الرجاء سيتبدد بانقسام قيادة الأنصار على ذلك النحو وأذكر أنى التقيت بجلالته مرتين واحدة فى جدة والثانية فى الرياض مبعوثا من السيد الصادق المهدى برسائل كان يوضح فيها كل شىء عن موقفه وموقف الإمام الهادى المهدى من الخلاف بينهما ، والجهد الذى يبذله هو لجمع الكلمة ولا يقابل بإيجاب أو موافقة من عمه . . وأذكر أن جلالة الملك فيصل حملنى رسالتين شفهيتين للسيدين الإمام الهادى والصادق يدعوهما فيها إلى جمع الكلمة وتوحيد الصف باسم الإسلام الذى وحد شعوبا متنافرة فى الجزيرة العربية وجعل منها أمة واحدة قوية صنعت المعجزات وتركت من خلفها أمجادا وحضارات .

وكان يضرب المثل بأسرة آل سعود . . قال : إننا حكمنا بادية نجد لوقت طويل ، ولما دب الخلاف فى داخل الأسرة كما هو حادث الآن فى أسرة الإمام المهدى طردنا من وطننا وسلطاننا إلى بادية الكويت وبقينا مشردين فى تلك البادية أربعين عاما . . ولم نتمكن من استرداد حقنا فى حكم نجد إلا بعد أن اجتمعت كلمتنا خلف عبد العزيز آل سعود الذى استطاع أن يستولى على مدينة الرياض عاصمة نجد ولم يزد عدد المقاتلين معه عن أربعين رجلا . . وكان الملك فيصل ينهى حديثه ذاك فى كل مرة بأنه لا يدعو قيادة الأنصار لتوحيد الكلمة بهدف الاستيلاء على السلطة بالسيف كما فعلوا هم ، فللسودان ظروفه الخاصة ووضعه الخاص به وقد اختار نمطا من الحكم وهو سائر عليه ، وأن الأنصار منضوين تحت لواء حزبهم السياسى وقد توحدت كلمتهم يمكنهم تسيير دفة الحكم فى السودان حكومة كانوا أو معارضة .

وقد حملت رسالتى الملك فيصل للسيدين الهادى المهدى والصادق فى حينها ، ولم أوفق كما لم يوفق غيرى فى تبديد الظلام الذى سيطر على الوضع كله وتعذرت معه رؤية الحلول المثلى . .

وهكذا سار الحال مع حكومة محجوب الثانية وقد انشق حزبه انشقاقا خطيرا وكبيرا، وأصبح سقوط حكومته للمرة الثانية واردًا وغير مستبعد .

٢٩ ـ إرهاصات النهاية ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩

لكى تبقى الجمعية التأسيسية غير متأثرة بالصراعات الحزبية فى داخلها حتى تتمكن من إجازة الدستور الدائم للبلاد أجازت تعديلا للدستور فى اليوم الخامس من شهر يونيو عام ١٩٦٧ هذا نصه :

« يلغى البند (١) من المادة (٦٣) من الدستور ويستبدل بالآتى :

تستمر الجمعية التأسيسية إلى قيام الانتخابات النيابية العامة على ألا يتجاوز ذلك اليوم التاسع والعشرين من فبراير ١٩٦٨ ولا يجوز حلها » .

وكانت المادة (٥٣ ـ ١) تقرأ كالآتى :

« تستمر الجمعية التأسيسية لمدة سنتين من بداية أول انعقادها ولا يجوز حلها » .

(انتهى التعديل)

وبذلك تحدد تاريخ الانتخابات العامة باليوم التاسع والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨م ، بعد الفراغ من كتابة وإجازة الدستور . . وتأكد مرة أخرى أن حل الجمعية التأسيسية لا يجوز .

ولما اشتد الصراع السياسى بين الحكومة والمعارضة التى لم تعجبها سياسات الحكومة فى الداخل والخارج . . وأصبح احتمال عرض الثقة بالحكومة وسقوطها متوقعا ، حدث ما لم يتصوره أى منا وكان بعيدا عن كل حساباتنا .

اعتمدت قيادتا الحزبين الحاكمين الأمة جناح الإمام الهادى المهدى والاتحادى بزعامة السيد إسماعيل الأزهرى على المادة (٦١ ـ ١) من الدستور التى تقرأ كالآتى :

« يبت فى كل المواضيع التى تطرح لأخذ قرار عنها فى الجمعية التأسيسية بأغلبية الأعضاء الحاضرين الذين اشتركوا فى التصويت إلا فى حالة إجازة الدستور الدائم فيبت فيها بأغلبية ثلثى الأعضاء » . .

وتحركت قيادة الحزبين الحاكمين لوضع حد لحياة الجمعية التأسيسية فتحصلت على استقالة خمسى أعضاء الجمعية وبذلك فقدت الجمعية صفتها الدستورية لإجازة الدستور، وتلك كانت مهمتها الكبرى . . فقد انعدم وجود ثلثى الأعضاء الذى فرضته المادة (٦١ ـ ١) . . وفى مساء نفس اليوم أعلن مجلس السيادة حل الجمعية التأسيسية ؛

لانعدام النصاب القانونى فيها لإجازة الدستور بعد استقالة خمسى أعضائها ، وأعلن عن الإعداد لانتخابات عامة لجمعية تأسيسية جديدة .

كان ذلك الإجراء تعديا على الدستور وتحايلا مؤسفا للخروج بالحكومة من واقع السقوط ، وكان لا بد للمعارضة من أن تواجه الأمر بحزم وصرامة .

زحف أعضاء الجمعية التأسيسية من جانب المعارضة إلى مبنى الجمعية فى صبيحة اليوم التالى لاتخاذ قرار بالأغلبية من داخلها وقد توفرت لديهم باعتبار كل الإجراء الذى تم باطلا . . ولكن الأعضاء ووجِهوا بقوة من الجيش تسد عليهم الطرق المؤدية إلى مبنى الجمعية التأسيسية بدباباتها وعرباتها المصفحة ، وكانت تحمل الأسلحة من كل نوع . . ولما تعذر عليهم الدخول جلسوا خارج المبنى واتفقوا على عقد اجتماعاتهم بمنزل الإمام الصديق المهدى بالخرطوم واتخاذ ما يرون من القرارات . . واختاروا الأخ ميرغنى محجوب رئيسا لاجتماعاتهم ... وعلى ضوء ما اتخذ من قرارات فى تلك الاجتماعات كتب السيد الصادق المهدى زعيم المعارضة رسالة عاجلة إلى قائد القوات المسلحة السودانية يخطره فيها أن خرقا كبيرا قد حدث فى الدستور ، ويطلب منه حماية دستور البلاد التى كلفه الدستور بها . . ثم رفع زعيم المعارضة قضية دستورية لدى محكمة الاستئناف العليا ضد الحكومة ، وقد ظلت تلك القضية بكل أسف معلقة حتى زوال العهد الديمقراطى فى النهاية .

فى هذا الجو المشحون بالغضب والكراهية بين أحزاب الحكومة والمعارضة من جهة وبين جناحى حزب الأمة من جهة أخرى تم الإعداد لانتخابات عامة أخرى ، وكان مؤسفا حقا أن نجد فى عدد كبير من الدوائر المضمونة بالتقليد لحزب الأمة مرشحين متنافسين فى كل منها أحدهما مرشح الإمام الهادى والآخر مرشح الصادق . . وأذكر أن حزب الأمة كان فى موقف ضعيف فى عدد من الدوائر التى كان يمثل ناخبيها منذ عرفت الانتخابات فى السودان ، وربما فقد الحزب عددا من هذه الدوائر بسبب الخلاف الذى أخذ ينخر فى عظامه وهيكله لبعض الوقت .

لم أرشح نفسى فى دائرة دنقلا الجنوبية فى هذه الانتخابات ، ولم أستجب لرغبة السيد الصادق المهدى ومكتب الحزب السياسى فى هذا الصدد ، وقد بلغ بى الأسى والحزن لما وصل إليه حزبنا من تفكك وفرقة قدرا كبيرا . . بل إننى أضمرت فى نفسى

أن أعتزل العمل السياسى وأقف بعيدا عن كل مجالاته ، ولكن دافعا قويا من داخلى كان يحثنى أن أطرد هذه الأفكار عنى وأبقى مع الآخرين من أصدقاء العمر فى أجهزة الحزب عسانا نوفق فى النهاية إلى العثور على نظرية وفاق يمكن تطبيقها .

وجرت الانتخابات العامة كما كان محددا لها وحدثت المأساة وكانت متوقعة وسقط كثيرون من مرشحى حزب الأمة فى دوائرهم التى كانت مضمونة لهم ، وسقط السيد الصادق المهدى رئيس حزبنا فى دائرة للأنصار على النيل الأبيض أمام مرشح الإمام الهادى وطوى الكتاب على حزن وألم وأسف لا حدود لهما .

وللمرة الثالثة أنشأ السيد محمد أحمد محجوب حكومة ائتلافية ، وكان وزراؤها من حزب الأمة الموالى للإمام الهادى المهدى ومن الحزب الاتحادى بزعامة السيد إسماعيل الأزهرى الذى ظل رئيسا دائما لمجلس السيادة ، ومن وزراء من جنوب السودان .

ولما كان السيد الصادق المهدى رئيس حزب الأمة غائبا عن الجمعية التأسيسية التى انتخبت مؤخرا فقد أصبح السيد أحمد إبراهيم دريج زعيما للمعارضة البرلمانية . . كان للحكومة أغلبية مريحة من أعضاء الجمعية التأسيسية تمكنها من تنفيذ سياساتها برغم اعتراضات المعارضة . . ولكن حكومة السيد محجوب الثالثة والأخيرة كانت تعيش فى جو سياسى كان مشبعا بحالة من القلق شديدة على مصير الديمقراطية البرلمانية فى السودان . .وقد تضافرت على إذكاء نار الفرقة والخلاف عوامل كثيرة كانت كلها كبيرة وخطيرة ، وكانت كلها فوق طاقة الحكماء الباحثين عن سبيل للتسوية . . فالطريقة غير الدستورية التى حلت بها الحكومة الجمعية التأسيسية السابقة ، وتعليق القضية الدستورية التى رفعتها المعارضة بشأنها ظل أثرهما باقيا فى صدور الجماعات المعارضة لوقت طويل . . وقد اعتبروه وصمة فى جبين قيادات أحزاب الحكومة والقضاء ، ونذيرا بكارثة يمكن أن تحل بواقع السودان السياسى عاجلا أو آجلا . . والانقسام الذى ازداد شدة بين شقى حزب الأمة بعد الانتخابات الأخيرة وما أسفر عنه من ضياع وغبن لدى الشق المعارض للحكومة بصفة خاصة أدى إلى مزيد من الانشقاق ومزيد من الضعف للجانبين وعرض الديمقراطية الشعبية كلها إلى الخطر المؤكد .

والحزب الشيوعى الذى حل وطرد أعضاؤه من الجمعية التأسيسية السابقة وجد

مجالا رحبا للعمل من الخفاء لهدم النظام كله عاملا وسط قوات الشعب المسلحة سرا وبين موظفى الدولة والشعب . . وكان نشاطه يزداد قوة كلما تعرض النظام كله لهزات كبيرة تأتيه من داخله . وكان نشاط الحزب الشيوعى السودانى محسوسا به عند كل الناس ما عدا المسؤولين فى الحكومة وعلى رأسهم السيدان إسماعيل الأزهرى رئيس مجلس السيادة ومحمد أحمد محجوب رئيس مجلس الوزراء ، اللذان ظنا أنهما حققا استقرارا للبلاد بعد الانتخابات الأخيرة ، وحصول حزبيهما على الأغلبية المرجوة فى الجمعية التأسيسية ، وبدا لهما أن القوات المسلحة لا يوجد بين ضباطها من يفكر فى إحداث انقلاب عسكرى آخر بعد تجربة الفريق إبراهيم عبود وثورة أكتوبر . . أغفلا معتمدين على هذا الظن عما كان يجرى بين نفر من الضباط من لقاءات وتخطيط وتدبير لتسلم السلطة بالقوة ، ووضع حد للديمقراطية البرلمانية الشعبية التى كانت تجتاز أضعف وأسوأ مراحلها . . وقد نتج عن هذا الاسترخاء المؤسف عند المسؤولين فى الحكومة حالة من الانحلال بين الموظفين فى دواوين الحكومة ، فتعطلت مصالح الشعب وأضير المواطنون وأصبح تغيير الحكم أمنية يتمناها الكثيرون ممن عاشوا مع الأحداث السياسية وتأثروا بها .

ومن ناحية أخرى كان طبيعيا أن تزداد مع الأيام حالة من عدم الرضاء عند الرئيس جمال عبد الناصر ونظامه الديكتاتورى القائم فى مصر عن الديمقراطية الممارسة فى السودان . . وكان واضحا لدى المراقبين السياسيين أن الاستخبارات المصرية فى الخرطوم كانت تبذل جهدا كبيرا فى السر لإحداث تغيير فى نظام الحكم فى السودان إلى نظام مماثل لما كان قائما فى مصر ، ومحاولة إدخال السودان تحت لواء القومية العربية التى كانت شعارا أراد عبد الناصر أن يقود به شعوب وحكومات العالم العربى إلى حيث أراد لها أن تتجه ، وكان اتجاهه فى ذلك الحين يساريا واضحا . . فى هذه الدوامة السياسية المؤسفة عاش السودان حينا من الدهر .

فى ذلك الحين ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩م كانت مواقف الأحزاب السياسية وأوضاعها تتلخص فيما يأتى :

حزب الشعب الديمقراطى لم ينهض من كبوته بعد تعاونه مع حكومة الفريق إبراهيم عبود العسكرية ، وظل خلال ثورة أكتوبر فى عام ١٩٦٤م وما بعدها يحمل

أوزار ذلك التعاون ، وقد تخلى عنه الكثيرون من أنصاره وبصفة خاصة المتعلمون فى الحضر . . وكان يمثله فى الجمعية التأسيسية الأخيرة عدد قليل من الأعضاء جاء معظمهم بسند عقائدى أو طائفى ، ولم يكن لبرامجه وأهدافه السياسية المعلنة أثر يذكر إلا فى نطاق ضيق . . وقد جلس نوابه فى الجمعية التأسيسية فى مقاعد المعارضة .

كان هذا الحزب فى هذه المرحلة ضعيفا ولم يكن له أثر واضح على الأحداث .

والحزب الوطنى الاتحادى كان يمارس لعبة فرق تسد مع حزب الأمة كانت أهدافه وبرامجه السياسية المعلنة مقبولة لدى الكثيرين ، ولكنه كان يطمح إلى وضع أكبر من حقيقة واقعة ، فعمد إلى إذكاء الخلاف بين جناحى حزب الأمة وتعاون مع الجناحين فى حكومتين منفصلتين . . وكان الهدف الواضح من مواقفه تلك زيادة حزب الأمة ضعفا وإذكاء نار الخلاف بين الجانبين ليقوى هو على حساب الآخرين .

كان هذا الحزب مسؤولا فى أخريات أيامه عن حل الجمعية التأسيسية السابقة متعاونا مع حزب الأمة بقيادة الإمام الهادى المهدى بأسلوب كان واضحا فيه التحايل على الدستور . . وكان مسؤولا عن حالة عدم الاستقرار السياسى التى أعقبت هذا الإجراء .

أما حزب الأمة فقد بلغت حالة الانقسام فيه فى هذه المرحلة حدا خطيرا . . تعاون جناح الإمام الهادى المهدى فيه مع الحزب الاتحادى فى حكومة محجوب الأخيرة . . واشترك فى عملية حل الجمعية التأسيسية السابقة . . وشارك زميله الاتحادى فى حالة الاسترخاء والغفلة وهما فى نشوة الظفر بالحكم وهى حالة كثيرا ما تصيب الحاكمين فى مثل مواقفهم وظروفهم تلك فى بلاد العالم الثالث .

أما الجناح الآخر ، الذى ظلت أحداث حل الجمعية التأسيسية السابقة توجعه لوقت طويل ، ثم ازداد ألما بسكوت قيادة القوات المسلحة عن حماية الدستور وتعليق القضية الدستورية لتبقى بغير حل . . أما هذا الحزب الذى قاده السيد الصادق المهدى فقد أخذ يدق ناقوس الخطر بقوة ، وينذر ويحذر من مغبة ما حدث وينقد الحكومة وأعمالها فى داخل الجمعية التأسيسية وفى صحافته وفى تجمعاته الشعبية نقدا شديدا ، ويدعو بكل ما تيسر له من وسائل النشر والكلام إلى اليقظة وحماية الديمقراطية الشعبية التى كانت فى حالة احتضار وانعاشها وبعث الروح فيها من جديد . . والتمسك بأهداف ثورة أكتوبر

الخالدة . . ولكن فى غير جدوى فقد كانت كل تصرفات وتحركات هذا الحزب تفهم عند قيادة الحزبين الحاكمين بأنها تعبير عن حالة الغضب لفشله شعبيا فى الانتخابات العامة الأخيرة .

يأتى بعد ذلك الإخوان المسلمون بقيادة الدكتور حسن عبد الله الترابى . . وكان يعارض حكومة السيد محجوب بقوة ، وينقد كل التصرفات غير الدستورية التى حدثت . . ويقف سياسيا بجانب حزب الأمة بقيادة السيد الصادق المهدى .

كان هذا الحزب يخشى أن تؤدى الحالة السيئة التى تفاقمت كثيرا إلى زوال النظام الديمقراطى الذى كان قائما ، وإحداث تحول كبير نحو مصر . . وقد عرفوا وأحسوا وتأثروا بما فعله جمال عبد الناصر بقادة الإخوان المسلمين المصريين الذين أعدموا وقد زج الكثيرون منهم فى ظلمات السجون .

كان حزب الإخوان المسلمين حريصا كل الحرص على بقاء الديمقراطية البرلمانية فى السودان . . وكان يأمل أن تجد أهدافه الإسلامية طريقا إلى أجهزة الحكم فى البلاد فى وقت مقبل من خلالها .

أما الحزب الشيوعى السودانى فقد كان غير موجود قانونا ، ولكنه كان قائما وكان قادته يعملون فى الخفاء بكل ما توفر لديهم من خبرة وذكاء فى نشر مساوئ الحكم القائم والدعوة إلى التغيير . . وامتد نشاطه إلى القوات المسلحة وقوات الأمن . . وكان واضحا أنهم تمكنوا من إنشاء قواعد يرتكز عليها الحزب فى كل مرفق من مرافق الدولة .

كان الحزب الشيوعى السودانى المحظور يمثل فى تلك المرحلة القلقة خطرا حقيقيا جسيما على كل النظام الحاكم فى البلاد .

ويصل بنا الحديث عن أوضاع ومواقف الأحزاب السياسية فى تلك المرحلة إلى الأحزاب الجنوبية . . وسأخص بحديثى فى هذه المذكرات حزب سانو . . ذلك لأنى عرفته عن كثب ، وعملت مع قادته وزعمائه السياسيين لحين من الوقت . . عرفتهم وعرفت اتجاهاتهم السياسية وأفكارهم .

دخل حزب سانو معترك الحياة السياسية فى البلاد بعد انتهاء جلسات مؤتمر المائدة المستديرة الخاص بمسألة الجنوب الذى عقد فى الخرطوم . . وشارك فى جلساته وقراراته

السياسية التى اتخذت زعماء من جنوب البلاد وشمالها . . وعلى ضوء تلك القرارات واستجابة لدعوة المؤتمر ونداءاته التى وجهها للزعماء السياسيين الجنوبيين الذين بارحوا البلاد أثناء الثورة فى الجنوب . . عاد إلى الخرطوم فيمن عاد السيد وليام دينق زعيم حزب سانو ورفاقه . . عادوا من منفاهم الاختيارى بعد أن ظلوا لبضع سنين متنقلين بين عدد من البلاد الأفريقية والأوروبية . . . وكانوا يوجهون زملاءهم المقاتلين ضد جند حكومة السودان فى غابات الجنوب وأدغاله ويوضحون للرأى العام العالمى قضية جنوب السودان ضد الشمال . . ويحصلون على عون جهات متعاونة معهم وبصفة خاصة الكنيسة المسيحية التى اعتقدت أن تلك كانت حربا بين الإسلام والمسيحية وأن من واجبها أن تنتصر للمسيحيين .

عاد السيد وليام دينق ورفاقه بعد أن تأكد لهم صدق ما قرر فى مؤتمر المائدة المستديرة . . وبعد أن وضح لهم بعد ثورة أكتوبر الشعبية أن فى السودان ديمقراطية شعبية حقيقية ، وأن فى وسعهم أن يعملوا فى حرية تامة لتنظيم حزبهم بالجنوب ونشر أفكارهم السياسية فى إطار سودان واحد وفق دستور البلاد الذى كان قائما . التف حول السيد وليام دينق نفر كريم من الشبان الجنوبيين المتعلمين . . وبذلوا معه من موقع القيادة جهدا عظميا . . وقد تنقلوا فى كل أنحاء المديريات الجنوبية وأنشأوا لجانا للحزب فى كل مكان . . فى المدن والقرى والغاب . . ولما استقر لهم كل شىء وأصبح حزبهم معروفا لدى مواطنيهم وموثوقا به ، التفتوا نحو الشمال بحثا عن إخوان شماليين يمكن التعاون معهم . . وكان اللقاء بين السيد الصادق المهدى زعيم حزب الأمة والسيد وليام دينق زعيم حزب سانو .

التقى هذان الزعيمان مرات عديدة بالخرطوم وتبادلا وجهات النظر السياسية حول حاضر ومستقبل السودان الموحد . . ثم انتقلت اللقاءات إلى اجتماعات موسعة شملت قادة الحزبين ، وتم فى نهاية الأمر الاتفاق على تعاون كامل فى العمل السياسى والوطنى بين الحزبين وكان تعاونا قائما على أسس علمية ووطنية مدروسة .

وفى انتخابات الجمعية التأسيسية الأخيرة وجد السيد الصادق المهدى وحزبه السيد وليام دينق وزملاءه النواب من حزب سانو إلى جانبه ، وكانوا مجموعة محترمة من الشبان الأذكياء . . وسار التعاون بين الحزبين غير منقطع حتى النهاية .

ولما حلت الجمعية التأسيسية بالطريقة المؤسفة التى سبق ذكرها فى هذه المذكرات ، كان السيد وليام دينق بين النفر المختار من السياسيين الذين ذهبوا لملاقاة السيد إسماعيل الأزهرى فى القصر الجمهورى بوصفه رئيسا لمجلس السيادة فى الأمسية التى أعلن فيها حل الجمعية التأسيسية لمحاولة إقناعه بالرجوع عن ذلك القرار الخاطئ ، وتحذيره من المخاطر التى سيتعرض لها النظام الديمقراطى الذى كان قائما بأسره إذا حلت الجمعية وخرق الدستور .

كان ذلك النفر يشمل فيما أذكر السادة : الأمير عبد الله نقد الله ووليام دينق ومحمد إبراهيم خليل وشخصى . . وعلى الرغم من الوعد الذى قطعه السيد الأزهرى فى ذلك اللقاء بإعادة النظر فى قرار الحل فإن شيئا من ذلك لم يحدث .

لم يحدث أن أعاد السيد إسماعيل الأزهرى النظر فى القرار الذى اتخذ بحل الجمعية التأسيسية وظل الحل قائما . . واشترك السيد وليام دينق وحزب سانو مع السيد الصادق المهدى وحزب الأمة فى كل المواقف السياسية التى أعقبت حل الجمعية التأسيسية بفعالية وقوة . . وأسهم حزب سانو فى معارضة حكومة السيد محجوب بعد حل الجمعية إسهاما عظيما . . ولما تحدد موعد الانتخابات لجمعية تأسيسية أخرى قرر الحزبان دخولها برغم الغبن الذى كان يلم بهما . . وعاد السيد وليام دينق ورفاقه السياسيون إلى الجنوب ليقودوا حملة الانتخابات لحزبهم . . ولم يمض على ذهابهم إلى الجنوب وتنقلهم فى كل أنحائه وقت طويل حتى فرغوا من إعلان مرشحيهم بموافقة الناخبين وأنشأوا لجانهم الانتخابية ، وقد أمضوا كل وقتهم بين ناخبيهم فى جنوب السودان .

ولما انتهت عملية التصويت عاد السيد وليام دينق إلى الخرطوم لفترة قصيرة للاستجمام وإطلاع زميله السيد الصادق المهدى بموقف مرشحى حزب سانو كما كان يقدر ويرى . . وللتشاور مع حزب الأمة على وضع الحزبين بعد إعلان نتيجة الانتخابات أيا كانت النتيجة ، وقبل عودته إلى الجنوب التقى بى السيد وليام دينق فى منزلى لبضع ساعات ، تناقشنا خلالها فى كثير من المسائل التى تهم حزبينا . . وعند الوداع فاجأنى بقوله : إنه يحس أن حياته معرضة لخطر كبير بالجنوب ، وأنه يعجب كيف تمكن من اجتياز معركة الانتخابات ولم يصبه سوء .

ـ قلت : أتعرف من أين يمكن أن يأتى هذا الخطر على حياتك كما توقعت ؟

ـ فأجابنى قائلا : ولم يشأ أن يفصح بكل شىء :

لا أستطيع التحديد . . . ولوكنت أعلم من أين وكيف يجىء هذا الخطر لعملت على درئه .

ـ قلت : ما دام الأمر كذلك لا أرى ما يدعوك إلى العودة إلى الجنوب الآن ولم يبق على الانتخابات إلا إعلان نتائجها .

ـ وكان رده وهو يودعنى مصرا على العودة :

كل شىء بيد الله ، وليس فى وسع أى إنسان أن يفعل ما لم يقدره الله .

ثم بارحنى وعلى وجهه ابتسامة حزينة عائدا إلى الجنوب ، وكان ذلك آخر لقاء لى به .

لم تمض إلا بضعة أيام منذ أن بارحنا السيد وليام دينق بالطائرة إلى واو ، حتى جاءنا النبأ الحزين المفجع . . قتل السيد وليام دينق فى ليلة إعلان نتائج الانتخابات بينما كان على عربته فى الطريق إلى يرول ليحضر إعلان النتائج من المذياع مع أسرته فى المدينة . . ولم يعلم بمقتله أحد . . ولما افتقد ذهبت فرق من هنا وهناك للبحث عنه. .ووجد مقتولا فى مكان ناء عند منعطف طريق يشق الغاب . . وقتل كل الذين كانوا معه على العربة التى أشعلت فيها النار كما أشعلت فى جثث القتلى جميعهم ، وكان من بينها جثة السيد وليام دينق . . وبذلك أخفيت كل معالم الجريمة على المحققين والباحثين . .

ومن المؤسف حقا أن دم السيد وليام دينق ورفاقه ذهب هدرا . . ولم توفق حكومة السيد محجوب إلى إلقاء القبض على القتلة ومعاقبتهم . . وكان كل الذى عرف عن الجريمة أن كمينا نصب لعربة السيد رليام دينق فى ذلك المكان القصى . . وأنه وزملاؤه قتلوا بطلقات نارية . . وأن القتلة كانوا يعرفون كيف يمكن إخفاء معالم الجريمة .

فى الجنوب أقام حزب سانو فى المدن والقرى والغاب مأتما . وفى الخرطوم أقام حزب سانو مأتما فى ناديه وقد تجمع فيه الآلاف من الجنوبيين والشماليين رجالا ونساءً يبكون بدموع حارة الزعيم الذى سقط والنجم الساطع الذى هوى . . وفى أم درمان

أعلن حزب الأمة الحداد وأغلقت دار الأمة لثلاثة أيام .

ولعل من أروع الخطب التى سمعتها للسيد الصادق المهدى ذلك الخطاب الذى ألقاه فى نادى حزب سانو فى الخرطوم أمام جمع حاشد من المواطنين فى أول أيام المأتم . . أوضح فيه ما عرفه عن عبقرية السيد وليام دينق وصدقه وأمانته وثقافته العالية وحبه للسودان شماله وجنوبه ونضجه وكفاءته النادرة بين السياسيين السودانيين .

وكان طبيعيا ومتوقعا أن ينهج حزب سانو بعد وليام دينق نفس النهج الذى سار عليه زعيمه الراحل . . وقد فعل ذلك بقوة وتفهم ووعى بقيادة خلفه السيد صامويل أرو .

لقد تجلى اهتمام الصادق المهدى بأمر الجنوب قبل اندلاع نيران ثورة أكتوبر المجيدة بوقت طويل وعلى طول فترة السنوات الست للحكم العسكرى بقيادة الفريق إبراهيم عبود ، وكان ينظر إلى أسلوب الردع العنيف الذى كان يمارسه ذلك النظام ضد الخارجين عليه من الجنوبيين بألم وحزن وأسف كثير ، وخشى أن يؤدى ذلك القهر إلى كارثة وطنية قد تطيح بكل المكتسبات التى أحرزها شعب السودان مع الاستقلال لوطن موحد وبحدوده الجغرافية التى رسمها الدستور المؤقت .

وفى أبريل من عام ١٩٦٤م وقبل ثورة الشعب بستة أشهر فى أكتوبر من العام نفسه أصدر كتيبا عن مسألة جنوب السودان عالج فيه أمر الجنوب وما ينبغى عمله لصبه فى بوتقة واحدة مع الشمال مع مراعاة كاملة للفوارق التى كانت تميز كلا الجانبين عنصريا وتاريخيا وحضاريا وجغرافيا . . كان يؤكد أن الاستعمار بذل جهدا كبيرا لإقامة حائط حضارى كبير خلال سنوات الحكم الثنائى وضح فى عزل الجنوب إداريا وثقافيا وأن ذلك الحائط لن يزال بطلقات من الرصاص على الرافضين فى الجنوب ، وأن أسلوب القهر يجب أن يوضع له حد إذا أردنا السودان شماله وجنوبه أن يكون بلدا واحدا بصرف النظر عن تعدد القوميات فيه ، وكان يعيد إلى الأذهان بتقدير واضح أن الجنوب برغم كل شىء وقف مع الشمال فى صف واحد فى معركة الاستقلال حتى تحقق ، ولم يطالب بأكثر من وضع خاص به فى إطار السودان الموحد يشمله الدستور ، وهو حق قبلته الأحزاب الشمالية وضمنته الدستور .

وبعد استعراضه لتاريخ الجنوب وعلاقته بالشمال فى أسلوب علمى رائع منذ عهد

التركية وعهد المهدية وخلال سنى الحكم الثنائى . . ونبذه تجارة الرقيق التى كان أول من مارسها الأوربيون والتى اختفت تماما من أرض السودان بقيام عهد المهدية ، تحدث عن الحركة الوطنية فى السودان والدور البارع الأمين الذى لعبته الأحزاب السياسية الجنوبية مع أحزاب الشمال برغم الجهد الكبير الذى بذلته حكومة الاستعمار والكنيسة لصدهم عن تلك المعركة الشريفة التى بدأ خوضها إخوانهم فى الشمال .

واستعرض الكتاب فى معرفة وإلمام واقع الجنوب فى مطلع الستينات وطنيا وسياسيا واقتصاديا ، حيث أكد أن السوق لما ينتجه الجنوب من حيث المعادن والزراعة والحيوان تتجه شمالا وليس إلى قلب أفريقيا السوداء . . ثم تحدث عن المصير المشترك بين أبناء شمال السودان وجنوبه والرابطة الأزلية بينهم برغم ما بذره الاستعمار والكنيسة من عوامل التفرقة والكراهية ، وأنهى الكتاب بحلول موضوعية مقبولة لمسألة الجنوب تناولت كل شىء حتى أسلوب المعاملات الفردية التى ينبغى أن تنشأ بين المواطن الشمالى ومواطن الجنوب .

على ضوء هذه الدراسة المتأنية اتجه الصادق المهدى بجل تفكيره إلى الجنوب وإلى مسألته بعد زوال حكم الفريق عبود وقيام حكومة ما بعد ثورة أكتوبر ، فكان فى مقدمة من دعوا إلى عقد مؤتمر المائدة المستديرة الخاص بمسألة الجنوب ، وما صدر عنه من قرارات وطنية اطمأن لها السياسيون الجنوبيون الذين هاجروا من مواطنهم خوفا من سطوة الحكم العسكرى الذى كان قائما قبل الثورة ، وعادوا إلى السودان ليسهموا فى عملية البناء والإصلاح اللذين قامت من أجلهما ثورة أكتوبر ، وكان فى مقدمة العائدين السيد وليام دينق . . على ضوء كل ما تقدم كان اللقاء بين الزعيمين السياسيين الصادق المهدى زعيم حزب الأمة ووليام دينق زعيم حزب سانو الجنوبى ، وكان لقاءً قائما على فهم ووعى متبادل فى كل ما يتصل بحاضر ومستقبل السودان كله .

كان كلا الرجلين يعلم ويقدر أن فى الشمال أغلبية سمراء مسلمة من حقها أن تمارس عبادتها الإسلامية ، بل وتعمل على تحقيق بعث إسلامى أصيل . . وأن فى الجنوب أقلية سوداء ليس من حق أحد أن يحول دونها والدين الذى تعتنق ، وكانا سويا يأخذان على بعض الأحزاب السياسية اتخاذها الجنوب سلاحا فى صراعها السياسى قبيل الاستقلال وبعده ، وتقديمها للجنوبيين عروضا وامتيازات فى الإدارة وغيرها ما كان فى

وسعها تطبيقها ، وكانت تلك العروض الكاذبة وغيرها من أبرز الأسباب التى أدت إلى تمرد شهر أغسطس ١٩٥٥م الذى ذهب ضحيته الآلاف من الشماليين والجنوبيين .

ومن بين أفكار الصادق المهدى التى وافقه عليها وليام دينق امتصاص الحركات العنصرية التى نشأت إبان الحكم العسكرى فى الجنوب وجبال النوبة وشرق وغرب السودان واعتبارها حركات تصحيحية تتطلع إلى مزيد من السلطة والحق للحكم الإقليمى ، وتهدف إلى المشاركة بفعالية فى القيادة القومية .. وكان الاتفاق بينهما وحزبيهما تاما على الأخذ بتوصية مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الاثنى عشرة بقيام حكم إقليمى فى الجنوب ، ودعم الحكم اللامركزى فى بقية أقاليم السودان بتخطيط اقتصادى قومى متواز للتنمية وبدعم وتطوير منسق للإمكانيات المادية اللامركزية .

هكذا فى كلمات كان وضع الأحزاب السياسية فى هذه الفترة القلقة المضطربة من تاريخنا السياسى المعاصر التى امتدت حتى ٢٥ مايو ١٩٦٩م .. والتى عشتها وسايرتها وتأثرت بها وأثرت فيها .. ولكن هل كان ذلك كل رصيد أحزابنا السياسية فى حساب الربح والخسارة كما يقولون ؟

للإجابة على هذا السؤال لا بد من وقفة متأملة لمراجعة متأنية للأمر كله وتبيين الحق كما أراه .

٣٠ـ خاتمة المطاف ـ ١٩٦٩م

الأحزاب السياسية حملت الراية من مؤتمر الخريجين العام فى عام ١٩٤٥م مع قرب نهاية الحرب العالمية الثانية .. رفعت الراية بحق شعب السودان فى تقرير مصيره السياسى بعد نهاية الحرب .. وكان ذلك مطلبا تقدم به المؤتمر إلى دولتى الحكم الثنائى فى مذكرته الخالدة فى عام ١٩٤٢م .. والخريجون الذين أنشأوا الأحزاب السياسية وتحملوا أعباء القيادة ومسؤولياتها الجسام هم الذين أنشأوا المؤتمر وقادوا حركته الشعبية حتى قيام الأحزاب ، وكان معلوما أن تقرير المصير السياسى لشعب السودان تحكمه دولتان مستعمرتان لما يقرب من الخمسين عاما فى ذلك الحين فى نظام حكم ثنائى ليس له مثيل فى أى بلد آخر ليس بالأمر السهل الميسور الاتفاق عليه .

كانت مصر وهى إحدى دولتى الحكم الثنائى تعتبر السودان أرضا مصرية انفصل عنها لفترة وجيزة هى فترة المهدية ، وتحتفظ لنفسها بحق إعادة فتحه ، ورأت بريطانيا وهى دولة الحكم الثنائى الأخرى أنها يمكن أن تبقى مستظلة بالحكم الثنائى لوقت طويل معتمدة على اتفاقيات ١٨٩٩م بعد كررى .. وأن شعب السودان غير الشعب المصرى ، وأن أرض السودان ليست فى الأصل أرض مصرية .. وإن اتفاقيات ما بعد كررى بين الدولتين لم تعترف لمصر بحق السيادة على السودان ، وقد تركت هذه السيادة معلقة من ذلك الحين.

فى هذا الجو السياسى المعقد ومواقف دولتى الحكم الثنائى المتباينة حول تقرير المصير لشعب السودان كان لا بد للأحزاب السياسية أن تنقسم وتختلف ، ولم يكن هناك غير أحزاب سياسية تقوم على مبدأ حق تقرير المصير ونوع ذلك المصير من يمكن أن يحمل تلك الرسالة .

مصر لقربها من السودان وصلاتها القديمة به حضاريا وثقافيا وتجاريا تركت بصماتها على مجموعات كبيرة من المعلمين السودانيين ، وبريطانيا بمواقفها منذ ثورة ١٩٢٤م ومعاهدة ١٩٣٦م التى رفضت فى محادثاتها مطلب مصر بالسيادة على السودان تركت أثرًا واضحا على فئة أخرى من السودانيين ، كانت تخشى أن يعود السودان إلى سيادة مصر مرة أخرى .. لذلك نشأت الأحزاب السياسية السودانية بشعارين ومطلبين

مختلفين : الاستقلال نادى به الاستقلاليون مصيرا سياسيا للسودان وفى مقدمتهم حزب الأمة . . والاتحاد أو الوحدة مع مصر وكان هدف الأحزاب الاتحادية وفى مقدمتها الحزب الوطنى الاتحادى .

وكان طبيعيا ومتوقعا لأسباب تاريخية وحقائق معاصرة أن يرعى الإمام عبد الرحمن المهدى الحركة الاستقلالية ، وأن يكون السيد على الميرغنى راعيا للأحزاب الاتحادية . . ولم يكن فى وسع أحد أن يجرد هذين الزعيمين الجليلين من حقهما فى الإدلاء بدلوهما والرعاية وبذل الجهد الكبير ؛ لينال الشعب السودانى حقه فى تقرير مصيره السياسى كما ارتأياه .

الأحزاب السياسية قامت وعملت على أسس ديمقراطية ساد فيها رأى الأغلبية فى كل تصرفاتها وأعمالها . . وليس صحيحا ما قيل أو يقال : إن سياساتها كانت تأتيها من أعلى . وإن الذى يقول بذلك يتعمد أن يقلل من مقدرة الخريجين وشخصيتهم ، وقد كانوا هم فى كلا الجانبين المخططين والقادة المنفذين لسياسات الأحزاب .

خاضت الأحزاب جميعها معركة سياسية ضارية فى داخل السودان وفى المحيط الدولى خارج السودان فى هيئة الأمم المتحدة ولندن وباريس والقاهرة وغيرها من العواصم التى كان لها أثر محسوس على السياسة الدولية . . ولعبت دورها بمقدرة وإتقان ، وتمكنت وهى تمارس تحركها فى كل ميدان من أن توقظ الشعب السودانى من نومة كانت عميقة جدا ، وأن تنشر الوعى السياسى والوطنى بين المواطنين السودانيين على نطاق واسع . . وأن تلهب الحماس فى الصدور ، وتنير الطريق أمام شعبنا لينهض ويسير فى الركب ويرفع شعاره الذى يرتضيه محققا المصير السياسى المرتقب والمرغوب فيه .

ودخل الشعب هذه المعركة بكل فئاته وعناصره . . تقوده الأحزاب التى آمن بمبادئها وأفكارها مختارا غير مجبر وعن قناعة وإيمان . . وانتهت به المسيرة فى دربها المليء بالأشواك فى عام ١٩٥٣م بإجازة الدولتين الحاكمتين دستور الحكم الذاتى المتفق عليه بين الجميع كخطوة أخيرة نحو تقرير المصير سبقتها خطوتان دستوريتان أخريان هما المجلس الاستشارى لشمال السودان والجمعية التشريعية ، وكان الاختلاف عليهما كبيرا . . سكت الاستقلاليون عن المجلس الاستشارى ، وقبلوا الجمعية التشريعية كخطوة

دستورية نحو تقرير المصير .. أما الاتحاديون فقد رفضوا الجمعية التشريعية كما رفضوا قبلها المجلس الاستشارى .

وخلال فترة الحكم الذاتى التى امتدت من مطلع عام ١٩٥٤م إلى نهاية عام ١٩٥٥م حكمت البلاد حكومة الحزب الاتحادى بأغلبيتها فى البرلمان المنتخب .. ووقف الاستقلاليون فى جانب المعارضة .. ولما اتضح أن مصير السودان السياسى أصبح فى يد برلمان الحكم الذاتى تتخذ القرار بشأنه أغلبية أعضائه لم تتردد الأحزاب الاتحادية الحاكمة فى الالتقاء مع الأحزاب الاستقلالية المعارضة عند الاستقلال عن كل من بريطانيا ومصر ، وهو الهدف الوطنى لكل شعب مستعمر كشعبنا .. وتم إعلان الاستقلال بالإجماع فى مطلع يناير عام ١٩٥٦م .

من هذه الصورة العاجلة والنظرة السريعة لواقع الأحزاب السياسية السودانية وتحركها وإنجازها الوطنى بين عامى ١٩٤٨م و١٩٥٦م ، ومن خلال ما سبق تسجيله بشىء من التفصيل عن هذه الفترة فى مواضعه من هذه المذكرات ، يستطيع الباحث المتقصى والمؤرخ المنصف أن يغوص فى الأعماق بحثا عن مزيد من الحقائق ، وأنا واثق أنه لن يجد المبرر لطمس صفحات خالدة لتاريخنا الوطنى ، وأن حكم التاريخ والواقع سيكون للأحزاب السياسية لا عليها ..

وجاء بعد الاستقلال عهد جديد ووضع يختلف تماما عما كان عليه الحال فى فترة الكفاح من أجل الحرية والاستقلال .. وكان على الأحزاب السياسية أن تعيد النظر فى كل شىء ، وتسقط موضوع تقرير المصير السياسى الذى كان الدافع لقيامها وتحركها قبل الاستقلال .

كان عليها أن تنشئ حكما وطنيا ديمقراطيا عصريا بسلطاته الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ، ورئاسة جماعية مؤقتة للدولة تمثل كل الأحزاب .. كان عليها أن تنشئ الوزارات المتخصصة والمصالح والدواوين التى تمارس أعمال الدراسة والتخطيط والتنفيذ .. وكان عليها أن تنتهج سياسة خارجية للمرة الأولى فى تاريخ البلاد المعاصر يحدد فيها كل حزب وضع السودان فى تعامله مع دول وشعوب العالم بسياساتها وإيديولوجياتها المتباينة .. وكان عليها أن تحافظ على أمن البلاد وسلامتها .. وأن

ترعى الاستقلال وتحفظه . وكان عليها أن تحترم الدستور المؤقت وتطبقه تطبيقا صحيحا . . وأن تضع وتنفذ سياسة اقتصادية وطنية وتخطيطا يساعد على رفع مستوى عيش المواطن السودانى ، وتحسين حال البلاد اقتصاديا . . وكان عليها أن تعيد النظر فى وضع القوات المسلحة وتعدها إعدادا حسنا للدفاع عن الوطن وسلامته وحماية الدستور المؤقت والنظام . وأن تحافظ على وحدة البلاد شمالها والجنوب ، وأن تكتب الدستور الدائم للبلاد . . وغير ذلك من الأعمال الهامة الكبيرة فى ظل الاستقلال .

ولكن هل كانت الفترة التى أمضتها الأحزاب فى الحكم من مطلع يناير ١٩٥٦م إلى نوفمبر ١٩٥٨م وهى دون الثلاث سنوات كافية لتنفيذ كل شىء ؟

الحكومتان اللتان تعاقبتا على الحكم فى هذه المرحلة حكومة السيد إسماعيل الأزهرى الاتحادية وحكومة عبد الله خليل الائتلافية أنجزتا الكثير . . نشأ الحكم الوطنى فى ظلهما بكل سلطاته . . وكفلت للمواطنين فى ظل الوضع الجديد الحرية وعدالة تامة . . وطبقت الديمقراطية البرلمانية العصرية فى أرقى صورها . . وتم إنشاء الوزارات والمصالح المتخصصة وعرف الشعب كيف يمارس الحكم فيه .

وضعت للسودان سياسة خارجية غير منحازة وتعامل السودان فى غير انحياز مع جل دول العالم وكلا المعسكرين الغربى والشرقى . . احترم الدستور المؤقت . . ولم يتعرض أمن البلاد للخطر فى الداخل والخارج . . وضعت مسائل الاقتصاد والتخطيط موضع الدراسة الجادة ، ولم يتعرض وضع البلاد اقتصاديا إلى هزات أو انهيار أو إفلاس . . ولكن مسائل التخطيط كما هو معلوم ومسائل التنمية ليست بالأمر الذى يفرغ منه فى عام أو عامين أو ثلاثة . . . إنه موضوع متصل الحلقات ويبقى موضع الدرس وإعادة النظر فيه ما بقيت الدولة . .

تم تكوين أول لجنة لكتابة الدستور الدائم وشرعت اللجنة فى ممارسة أعمالها . . وضعت القوات المسلحة وقوات الأمن موضع الدراسة بهدف رفع مستواها . . تمت طمأنة المواطنين الجنوبيين على مستقبل إقليمهم بوضع مادة فى الدستور المؤقت تكفل النظر فى وضع الجنوب بما يحقق طموح الجنوبيين فى ظل سودان موحد فى الدستور الدائم . . وكان الجنوبيون ممثلين تمثيلاً عادلا ومقبولا فى الجمعية التأسيسية وفى حكومتى ما بعد الاستقلال .

ولم تكن الأحزاب السياسية مسؤولة بأى حال عن تسليم السلطة للعسكريين فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م ووأد الديمقراطية .. فقد وضح من كل مباحث وتحقيقات لجان التحقيق التى أنشئت لهذا الغرض ونشرت تحقيقاتها وقراراتها فى حينه أن تلك لم تكن مسؤولية أى حزب سياسى وانحصرت فى شخص رئيس الوزراء عبد الله بك خليل .. ولقد أوضحت فى موضع سابق من هذه المذكرات لماذا وكيف تم ذلك ..

وبعد ..

هل فشلت الأحزاب السياسية فى أدائها فى هذه الفترة القصيرة التى أعقبت إعلان الاستقلال ؟

الجواب عندى .. لا .. وأننى لأدعو الباحث المتقصى والمؤرخ الأمين أن يغوص فى أعماق هذه المرحلة الهامة من تاريخنا الوطنى المعاصر بحثًا عن الحقائق المجردة فى غير تحيز كما فعل نفر من الكتاب .. وأنا واثق أيضا أن حكمه سيكون للأحزاب السياسية لا عليها ..

ثم جاءت فترة الحكم العسكرى بقيادة الفريق إبراهيم عبود ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤م وانهار كل شىء بنته الأحزاب السياسية وجماهير شعب السودان .. سقطت الديمقراطية ، وانهار الدستور ، وعزل الوزراء و وحلت الجمعية التأسيسية ، وحلت الأحزاب السياسية وصودرت كل ممتلكاتها ، وأحرقت أوراقها وأبيدت سجلاتها ودراساتها وحل مكان كل ذلك قانون الطوارئ والأحكام العسكرية .. وتألف مجلس الوزراء من العسكريين .. وأصبح لكل محافظة حاكم عسكرى يتصرف فى شؤون حكمها كيف يشاء .. فاختلت الموازين وقبرت القيم الأخلاقية .. وانعدمت الحريات ، وصودرت الصحف الحزبية ، وكممت الأفواه .

هكذا أصبح السودان فى فترة الست سنوات التى أمضاها العسكريون فى الحكم ، وقد سبق أن تحدثت عنها كثيرا فى موضع متقدم من هذه المذكرات .

كيف تم القضاء على هذا الوضع المشين المهين لشعبنا الذى تحرر من الاستعمار الثنائى البغيض بعرقه ودمه وتضحياته الجسام .. ثم أقام حكما ديمقراطيا سليما توفرت فيه الحرية والمساواة للجميع ؟

ثورة أكتوبر ـ كما قلت ـ لم تنشأ عن فراغ فقد سبقتها أحداث وطنية كبيرة وكفاح

متصل قادته الجبهة الوطنية المتحدة التى تجمعت فى إطارها الأحزاب السياسية طيلة فترة الحكم العسكرى . . وظلت قيادات الأحزاب تعمل فى غير كلل أو تقاعس ودخل الزعماء السياسيون السجون والمعتقلات فى جوبا وفى غير جوبا ، ولكن الشعلة التى رفعوها ظلت تنير الطريق بقوة أمام شعب السودان الذى اتصلت مسيرته نحو التحرر فى تصميم وإصرار . . وتنقل نفر من قادة الأحزاب السياسية فى كل أنحاء السودان غير عابئين بما كان يصيبهم من جهد ومرض وإعياء وما كان ينتظرهم من سجن واعتقال .

وأذكر فى هذه المناسبة أن عبد الله خليل رئيس الوزراء السابق الذى انضم إلى قيادة الجبهة الوطنية فى وقت مبكر بعد قيامها ، وبعد أن اتضح له منذ الأيام الأولى للانقلاب أن الحكومة العسكرية تخطط وتعمل لبناء حكم عسكرى طويل الأجل ولم تف بالوعد الذى قطعته له بتسليم السلطة للشعب فى وقت قريب . . عبد الله خليل ذاك قام برغم كبر سنه واعتلال صحته بجولة لعلها كانت أطول رحلة قطعها إنسان أفريقى أو عربى فى الوقت المعاصر فى بلد واحد . وكان يحمل فى عربته عشرات الآلاف من نسخ منشور كتبه الإمام الصديق المهدى رئيس الجبهة الوطنية موجها إلى الشعب السودانى ، دعا فيه المواطنين إلى ضم الصفوف وتنظيمها ومقاومة الحكم العسكرى بكل الوسائل التى توفرت لديهم والاستعداد لعمل شعبى كبير للإطاحة بنظام الفريق عبود بقوة الشعب مجتمعا إذا فشلت الجهود التى كانت مبذولة لتحقيق ذلك الهدف سلميًا .

بدأ رحلته الطويلة من الخرطوم فى اتجاه الجنوب الشرقى حتى الكرمك على حدودنا مع إثيوبيا . . وقد اخترق على العربة كل أرض الجزيرة والفونج ثم اتجه غربا وسار فى طريق وعر عبر مديرية أعالى النيل والاستوائية حتى مدينة واو عاصمة بحر الغزال . ومنها اتجه شمالا مخترقا مديرية دارفور حتى مدينة الفاشر ، ومن الفاشر اتجه شرقا نحو الأبيض عاصمة كردفان ومنها إلى النيل الأبيض فالخرطوم . . كان يرافقه فى هذه الرحلة صديقه اللواء المتقاعد النجومى . . ووصفت الرحلة قبل بدءها بأنها رحلة صيد . . وقد تمكن عبد الله خليل إضافة إلى توزيع ذلك المنشور الهام فى كل المناطق التى مر بها ، تمكن من الالتقاء بكل الشخصيات القيادية التى كان مخططا له أن يلتقى بها فى الأقاليم .

وكان لرحلة عبد الله خليل تلك أثر عظيم فى إيقاظ المواطنين وتوعيتهم بما كان يحدث فى الخرطوم وإعدادهم لمواجهة الحكم العسكرى تنفيذا لإرادة الجبهة الوطنية .

هذا مثل رأيت أن أعرضه فى هذا الموقع من المذكرات ليعرف من يجهل الآن أن إزالة الحكم العسكرى لم تكن أمرا سهلا ميسورا وأن قيادات الأحزاب السياسية ، والشعب الذى كانت تستند عليه بعد الله بذلت جهدا فى تلك المعركة يجب أن لا ننساه. . ولما آن الأوان وقتل طالبان من طلبة الجامعة فى انتفاضة الطلبة الوطنية الرائعة ضد طغيان الحكم العسكرى كان الشعب معدا تمام الإعداد ومتوثبا . . وكانت تلك الثورة الرائعة التى أطاحت بحكم الرئيس عبود وأعادت الديمقراطية للبلاد مرة أخرى .

حركات المقاومة التى قادتها الجبهة الوطنية ضد نظام العسكريين ذاك كانت كثيرة ومتعددة الجوانب ولا يتيسر إحصاؤها فى سجل هذه المذكرات وإنى لأترك الأمر مرة أخرى للباحث المتخصص والمؤرخ الأمين ليغوص فى الأعماق ويبحث عن كل الحقائق، ولست أشك من أعماقى أن حكمه سيكون للمرة الثالثة للأحزاب السياسية وليس عليها

ثم جاءت المرحلة الرابعة لمواقف وأوضاع الأحزاب السياسية السودانية ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩م التى تحدثت عنها ، والتى يحق لى ولكل من عاشها وتأثر بها أن يسميها فترة التيه لما اتسمت به من حيرة وقلق وحالة مؤسفة من الاضطراب انتهت بزوال الحكم الشعبى الديمقراطى .

ولكى لا يحكم القارئ المتعجل على الأحزاب السياسية لمواقفها وأوضاعها فى هذه المرحلة الأخيرة عدت بالذاكرة إلى المراحل الثلاث التى سبقتها وسجلت شيئا مما أنجزته الأحزاب السياسية فى صراعها الشاق الطويل من أجل الاستقلال حتى تحقق وفى عمليات البناء المعقدة بعد الاستقلال وفى جهدها العظيم والتضحيات التى بذلت لإعادة الديمقراطية التى انتزعها الفريق عبود العسكرى من أيدى الشعب .

ولكن لماذا كانت فترة التيه تلك ؟ أهى نكسة للنظام الديمقراطى الذى كان قائما ؟ أهى نذير بفشل الديمقراطية فى السودان ؟ أهى تعبير عن دعوة جادة للتغيير فى نظام الحكم أم ماذا ؟ ؟

لقد تضافرت عوامل متعددة طرأت على الوضع السياسى الحزبى كله فى السودان

ونشأ عنها ما شهدنا من تفكك وقلق واضطراب فالحكومة العسكرية التى ظلت تحكم البلاد لست سنوات خلفت من ورائها فلولا كبيرة من الانتهازيين الذين بطرت معيشتهم وساءت خلقهم على حساب الشعب خلال فترة حكم العسكريين . . هؤلاء وأمثالهم اندسوا فى صفوف الأحزاب السياسية وكل الهيئات والمنابر للتخريب لا للبناء ، بعد أن تأكد لهم أنهم فقدوا كل شىء بعد زوال الحكم العسكرى ، وبعد أن وضح لهم أن صيدهم غير مجز فى جو توفرت فيه الحرية والعدالة والمساواة للجميع . . هؤلاء وغيرهم عملوا كثيرا لغرس بذور الفتنة والفرقة بين الصفوف . .

وثورة أكتوبر المجيدة والحكومة الانتقالية التى خلفتها تركت من ورائها الحزب الشيوعى يلهث وهو يركض ليصل إلى الحكم الذى انتزع منه بعد الثورة . . ولما حظر الحزب الشيوعى وطرد نوابه من الجمعية التأسيسية دخل مخابئه واستعان بخبرة ودهاء تنظيمات شيوعية من خارج السودان للهدم وقتل النظام الديمقراطى الذى كان واقفا على قدميه . . وكانت الأحزاب السياسية فى طليعة الأهداف أو الضحايا المستهدفة .

وكان فى مصر جمال عبد الناصر الذى كره أن يرى فى السودان نظاما ديمقراطيا يحكم البلاد . . وكان طبيعيا ومنتظرا أن يدخل بكل أجهزته المتقدمة للهدم فى السودان حتى لا تكون فيه حرية مطلقة يحس بها الشعب المصرى الجار ويغضب ويسعى للخلاص من ديكتاتورية الحكم فى مصر . . وليس لدىَّ شك أن تلك الحملة أو الحملات التى كانت خافتة فى صوتها ولم يعلن عنها كثيرا كانت ذات أثر مضاد على الوضع الديمقراطى فى السودان .

ولعل أقوى عامل كان له أثره العظيم المؤسف على وضع الأحزاب السياسية ثم أدى إلى زعزعة النظام الديمقراطى كله كان الانقسام الذى حدث فى حزب الأمة . وجعل منه حزبين تخاصما حتى وصلا فى خصامهما حدا تعذر فيه الوصول إلى رأب الصدع وجمع الكلمة إلا بعد فوات الأوان ، وبانقسام حزب الأمة وضعفه ضعف النظام كله ، وواجهت الديمقراطية مشكلتها الكبرى ، وقد كان للقدر الإلهى شأن فى ذلك . فقد انتقل الإمام عبد الرحمن المهدى إلى جوار ربه حينما كانت الجبهة الوطنية بقيادة ابنه الأكبر الصديق المهدى فى طور الإنشاء لمجابهة ومواجهة حكم الفريق إبراهيم عبود العسكرى .

ترك الإمام عبد الرحمن المهدى وراءه فراغا قياديا عظيما ما كان فى وسع أحد أن

يملأه على نفس مستوى القيادة . . فقد استطاع هو جمع الأنصار بعد تشتت فرضه عليهم الحكم الثنائى لعشرات السنين . . وأعاد إلى الأذهان أيام قيادة والده العظيم الإمام المهدى لشعب السودان لمعارك التحرير والدين وأصبح الأنصار مرة أخرى قوة شعبية عظيمة تحت قيادته الواعية الرشيدة . . ولما نشأ حزب الأمة فى عام ١٩٤٥م كان الأنصار فى طليعة مؤيديه وقد رفعوا عاليا شعار الحزب بمطلب الاستقلال .

ولما توفى الإمام عبد الرحمن إلى رحمة الله فى عام ١٩٥٩م اهتز الكيان كله اهتزازا كبيرا كان أثره على الأحداث المقبلة واضحًا فى مجال السياسة . . ثم جاء الصديق من بعده إماما للأنصار ، وكان والده العظيم قد أعده إعدادا حسنا للقيادة والعمل فى مجال السياسة فأصبح رئيسا لحزب الأمة وبذل جهدا عظيما فى موقعه كإمام للانصار وزعيم حزب الأمة . وكان من المنتظر أن يلعب حزب الأمة دورا أكبر فى قيادة شعب السودان بزعامته فيما يقبل من أيام ، ولكن القدر تدخل مرة أخرى وشاء الله أن ينقل إلى جواره روحه الطاهرة فى وقت مبكر فى عام ١٩٦١م بعد نحو من عامين من وفاة والده العظيم .

وحدث الفراغ مرة أخرى فى قيادة الأنصار التى كان حزب الأمة يتأثر بها إلى أبعد الحدود . . هذان الحادثان الكبيران والفراغ الكبير الذى خلفاه . . كل أولئك كان من أسباب الصراع السياسى الذى نشب فى قيادة حزب الأمة وأدى إلى شقه شقين متعارضين وكان لهذا الانشقاق أثره القوى الواضح على مسيرة الديمقراطية التى تعثرت كثيرا فى فترة التيه التى أشرت إليها .

ورغم تلك الحالة التى تردت فيها الأحزاب السياسية فقد كانت جميعها تتمسك بالديمقراطية البرلمانية الحرة كأسلوب أمثل للحكم ، ولم يشذ عنها غير الحزب الشيوعى.

من ذلك كله يتضح أن الديمقراطية لم ترفض ولم تفشل ولم يسمع صوت من داخل أحزاب الحكومة أو المعارضة يطالب بالتغيير منها إلى نظام آخر ديمقراطى . . ولكن الديمقراطية أصيبت بضربات متتالية ناتجة عن أسباب داخلية وخارجية قوية تعرض لها نظام الحكم فى السودان فى مرحلته الرابعة الأخيرة .

وبرغم هذه الضربات التى انصب ثقلها على الأحزاب السياسية فى آخر أيامها فإن الأحزاب حققت للسودان أمجادا لا تنكر .

وقبل أن أختتم هذه المذكرات أريد أن أعيد إلى الأذهان أن النظام الديمقراطى بأحزابه ومؤسساته لم يعش إلا سبع سنوات ، كانت ثلاث منها بعد الاستقلال إلى

انقلاب إبراهيم عبود ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨م .. وكانت الأربع سنوات المتبقية من مارس ١٩٦٥م بعد انتهاء حكومة ثورة أكتوبر إلى مايو ١٩٦٩م ، وكانت كل الحكومات الحزبية التى تعاقبت على الحكم فى هاتين الفترتين ائتلافية من أكثر من حزبين سياسيين، ما عدا حكومة الوطنى الاتحادى التى أعقبت إعلان الاستقلال وعاشت ستة أشهر وأنجزت الكثير .

من ذلك يتضح أن حزبا واحدا من الأحزاب السياسية الكبرى لم تتح له الفرصة ليحكم لفترة برلمانية كاملة بعد الاستقلال ، وينفذ ما يراه صوابا وهو على دست الحكم بلا معوقات ، ولعل مرد ذلك الوضع كان لسببين :

الأول : هو أن الأحزاب السياسية لم تجد من الوقت ما كان كافيا لتبلور أفكارها وبرامجها على وضع جديد متكامل فى ظل الاستقلال يتناسب مع واقعها وطبيعة تكوينها . .

والثانى : هو أن المواطنين من أتباع هذا الحزب أو ذاك الذين ظلوا لسنوات طويلة فى معركة تقرير المصير بين الاستقلال والوحدة مع مصر لم يهيأوا بعد لمواجهة الوضع الجديد بعد الاستقلال ، وليحكموا على الأحزاب على ضوء أفكارها ودراساتها وسياساتها الداخلية والخارجية . . لذلك بقى جل المواطنين السودانيين فى حالة تجمد واسترخاء فى مواقعهم الحزبية التى كانوا عليها قبل الاستقلال ، وتعذر على أى حزب واحد أن يحكم بأغلبية مريحة تقوم على مفاهيم وأفكار جديدة . . ولكن هذا الرأى لا يعنى أن كل الأحزاب ظلت جامدة لا حراك بها ولم تحاول الحياة والحركة مع واقع ما بعد الاستقلال . . ليس ذلك التعميم ما أردت فقد تحركت بعد أكتوبر بعض الأحزاب كحزب الأمة بقيادة الصادق المهدى وحزب سانو بقيادة وليام دينق ، ومشت طويلا فى طريق التخطيط ووضعت سياسات متقدمة مفصلة ومدروسة فى تعامل السودان مع الخارج والتخطيط المريح المقبول للاقتصاد وتنمية المجتمع . ولكن هذين الحزبين لم يكملا المشوار . . ثم إن هذا النظام الديمقراطى الذى أخذنا به من الغرب المتحضر بتعديل يناسب بيئتنا وواقعنا لم يكن فى البلاد التى تعمل به وقد سبقتنا كثيرا وليد عام أو عامين أو سبعة أعوام . . كان حصاد تجارب استغرقت مئات السنين وحصاد ثورات أطاحت بالملوك والملكيات هنا وهناك حتى استقر على الوضع القائم الذى نراه اليوم .

إن نظامنا الديمقراطى لم يعط من الوقت ما يكفيه ليتبلور ويتطور من داخله وذلك ما كان ينبغى أن يحدث .

٣١ـ وفاء وثناء

وفاءً لرجال بذلوا الجهد كله وقدموا كل ما كان فى طاقتهم وما فوق طاقتهم من تضحيات فى سبيل استقلال السودان وحرية شعبه رأيت أن أختتم كتاب الذكريات بنبذة عن نفر ممن تعيهم الذاكرة من صانعى الاستقلال ، بدءًا برجال قادوا سفينة حزب الأمة فى معركة الاستقلال الضارية فى صبر وشجاعة وحكمة وصمدوا للعواصف الهوج التى كانت تهزهم وتهز دعوتهم إلى الاستقلال هزًا عنيفا ، فلا تضعفهم ولا تثنيهم عن الوصول إلى الهدف الذى أعلنوه منذ بدء كفاحهم الوطنى الشريف .. وقد حققوا الاستقلال بعد كفاح طويل وشاق ومحوا من تاريخنا المعاصر فترة كالحة السواد عشناها بعد زوال عهد المهدية المجيد الذى خلف أجيالا من الأنصار ، ما كان الاستقلال سيتحقق بغير صمودهم واستماتتهم حتى رفع العلم فى مطلع عام ١٩٥٦م .

هؤلاء الرجال وآخرون غيرهم لا يتسع المجال لذكر كل أسمائهم فى هذا الفصل المحدود الصفحات وقفوا بجانب راعى الحركة الاستقلالية ومفجرها الإمام عبد الرحمن المهدى وأخلصوا فى كفاحهم وتفانوا فى صراعهم ، وكانوا موضع التقدير والثناء من شعب آمن بالاستقلال وظل يحلم به حتى تحقق .

لقد تعاقب الأشخاص الذين سأذكر نفرا منهم على الأضواء فى مجلس إدارة حزب الأمة ومكاتبه السياسية ووفوده ولجانه القيادية فى أوقات ومراحل مختلفة منذ قيام الحزب فى عام ١٩٤٥م ، ولم يكفوا عن العمل الجاد السياسى والوطنى ولم يهدأ لهم بال حتى نزل العلمان وارتفع علم السودان المستقل ليقص قصة كفاح جيل الثلاثينات والأربعينات والخمسينات ، ويحكى لأبناء هذا الجيل كيف رفع العلم .. ومنهم من خاض معارك حزب الأمة بعد الاستقلال وحمل مسئوليات عليا دينية وشعبية وسياسية فى العاصمة والأقاليم وأخرى فى مناصب الدولة فى مجلس الوزراء والبرلمان ، ومنهم من أسندت إليهم أعمال سياسية هامة فى قيادة الحزب وفى الصحافة وغيرها وفى المجالات الشعبية والسياسية المختلفة .

من هؤلاء الرجال الأبرار :

الإمام الصديق المهدى وكان رئيسًا لحزب الأمة ، وعبد الله خليل وكان سكرتيرا عاما للحزب ، ومنهم الإمام الهادى المهدى وكان راعيا لحزب الأمة بعد اندلاع ثورة أكتوبر الشعبية فى عام ١٩٦٤م والسيد الصادق المهدى وكان رئيسا للحزب بعد الثورة وعودة الأحزاب . . وكان منهم الأمير عبد الله نقد الله وكان نائبا للأمين العام قبل الثورة وأمينا عاما بعدها . وقائدا لتنظيم شباب الأنصار .

ومنهم السادة : محمد الخليفة شريف ـ وعبد الله الفاضل المهدى وأحمد عثمان القاضى ومحمد عثمان ميرغنى و إبراهيم أحمد ومحمد صالح الشنقيطى ومحمد على شوقى ومحمد حاج الأمين ودكتور على بدرى ومحمد أحمد محجوب والأمير محمد نقد الله وعبد الرحمن على طه والشريف إبراهيم الهندى وعبد الرحيم الأمين ومحمد أحمد عمر وحسن محجوب مصطفى ويعقوب عثمان وزين العابدين حسين شريف ويوسف مصطفى التنى وإسماعيل الخليفة شريف ويوسف هبانى وكمال الدين عبد الله الفاضل ومكى عثمان أزرق والنفراوى عثمان ومحمود مادبو وأحمد الصاوى فضل الله ومحمد عثمان صالح والملك رحمة الله محمود وإلياس محمد نصر والشيخ مصطفى الأمين والشيخ محمد على فضل وعبد الله بكر وحسن محمد داؤد وعبد الله محمد أحمد وزيادة أرباب والطيب الخزين وعبد الرحمن عابدون وإبراهيم التهامى وعبد الرحمن أحمد عديل ومصطفى أونور ومحمد إبراهيم خليل وحسن إدريس هارون وإبراهيم هبانى وعوض صالح محمد وعبد الله ميرغنى وعبد الرحمن النور وعبد القادر شريف وصالح بحيرى ومكى حامد . . ومنهم أيضا يحيى المهدى وجيلانى إبراهيم قوته ويوسف العجب وأحمد المهدى وعثمان جاد الله وحسن صبرى وعمر نور الدائم ووداعة عثمان وكمال الدين عباس وصالح عبد القادر ومحمد مختار الأصم وعبد العزيز حسن وبشرى هبانى والطيب على طه ومحمد عبد المتعال السيسى وإبراهيم قاسم مخير ودكتور آدم مادبو وصالح العبيد وفاروق البرير وحسن مدثر ومهدى حسين شريف ويعقوب حامد بابكر ومحمد الحلو موسى ومحمد صالح ضرار وعبد الرحمن دبكة وأحمد العبيد صالح وكنتباى أبو قرجه والناظر محمد الأمين ترك والزبير حمد الملك وعبد القادر أوكير وأيوبيه عبد الماجد والفضل عبد الحميد وأحمد إبراهيم دريج وميرغنى

زاكى الدين وحماد محمد دفع الله وعلى سعيد بازرعة ودكتور عبد الحميد صالح وعبد السلام الخليفة وبابو نمر وأحمد فضيل ودكتور مأمون حسين شريف وإسحق الخليفة شريف ومحمد داؤد الخليفة وصلاح عبد السلام الخليفة وعبد الجليل الفكى إبراهيم ومحمود الحلو وحسن أحمد ودكتور يوسف مهدى وسيف الدين المساعد ومحمد السيد عثمان وداؤد عبد اللطيف وصديق الشيخ ومحمد عبد الكريم وميرغنى نبق وعلى بقادى ومحمد مصطفى الشيخ على ودكتور الفاضل البشرى وأحمد كوكو وعمر عجبين وعوض الحاج وإبراهيم العبادى وحسن على وخالد عبد الرحمن وأحمد جمعة وعبد الرحمن محجوب وخالد حسن حسين وإبراهيم طلب وعبد الله بشير والطاهر النيل . .

وكان لحزب الأمة فى كل أقاليم السودان قيادات هامة من زعماء القبائل وشيوخ الطوائف الدينية ووكلاء الإمام عبد الرحمن المهدى ولقد كانوا يعدون بالمئات . .

وكان هناك رجال آخرون تقدموا قومهم فى محيطهم المحلى . . هؤلاء الرجال الذين لا يتسنى حصرهم فى هذا المجال لعبوا أدوارا هامة فى معركة الاستقلال ، لن تستطيع أية قوة أن تمحوها من التاريخ ؛ لأن التاريخ يسجل الحق أما غير الحق فلن يبقى على السطح إلا لأجل قصير . كانوا يبذلون المال بسخاء من أجل تحقيق أهداف حزب الأمة ، ولقد قاموا بجهد عظيم لتوعية المواطنين فى مناطقهم ليقفوا بجانب الاستقلال فى معركة المصير السياسى وصمدوا للعاصفة طويلا حتى انتصروا .

كانت منازلهم الرحبة مفتوحة لكل غاد ورائح ومعدة إعدادا حسنا لاستقبال الضيف قبل حزب الأمة . . لذلك أحبهم قومهم وقدموهم عليهم وكانوا بين أهلهم موضع الاحترام والتجلة . .

وفى الأقاليم أيضا التقط دعوة حزب الأمة للاستقلال رجال آمنوا بالدعوة ودافعوا عنها فى بطولة وشجاعة وإقدام . . بعضهم ذهب إلى أعماق السجون عدة مرات لفترات طويلة . . وآخرون بذلوا الجهد كله وصبروا على الأذى وما بدلوا تبديلا . .

وبجانب هؤلاء وأولئك كانت لجان حزب الأمة التى كانت تعد بالآلاف ، وقد قامت فى كل أحياء المدن والقرى والبادية . . وكان إسهام وكلاء السيد الإمام والقيادات الإقليمية عظيما جدا متعاونين مع مركز قيادة الحزب فى إنشاء هذه اللجان وربطها بالقيادات السياسية ، وقد أدت اللجان رسالتها على أفضل وجه من حيث تسجيل

عضوية حزب الأمة وتوعية الأعضاء وربطهم بالقيادة العليا برباط وثيق ونشر مبادئ الحزب والوقوف معها فى معركة المصير .. وغنى عن القول أن تنظيم شباب الأنصار كان له أعظم الأثر فى الدفاع عن هدف الاستقلال والذود عنه ، وكانت مئات الفرق من هذا التنظيم تقوم فى مناطق الأنصار فى كل أنحاء البلاد ، وتدعو للاستقلال بكل قواها ، وقد استوعب التنظيم فى وقت قصير عشرات الآلاف من الشباب من راجل وراكب ، وكان لمظهرهم النقى والنظيف وشعاراتهم وتكبيراتهم المدوية وصلواتهم الجماعية المنتظمة وحلقات الراتب التى حرصوا على حضورها صباحا ومساءً أثر عظيم على إرساء قاعدة شعبية عظيمة فى صفوف الأنصار .

وكان لشيوخ الأنصار وتنظيمهم الذى قام فى أم درمان قريبا من الإمام عبد الرحمن المهدى دور آخر هام لعبوه فى معركة التوعية والصمود .. كانوا يحملون توجهيات السيد الإمام الدينية إلى الأنصار فى العاصمة وفى الأقاليم عندما يطلب منهم ذلك .. وكانوا أشبه برابطة دينية وأخوية تعقد اجتماعاتها فى دار الذكرى بأم درمان وفى منازل أعضائها ، وتخرج من الاجتماع لتقوم بجهد كبير فى المجالات الدينية والاجتماعية والسياسية ، وكان لتنظيم الشيوخ عمل كبير يؤديه فى مجالات التوعية فى الاحتفالات الدينية والقومية التى كان مسؤولا عنها كالاحتفال بالمولد النبوى الشريف ـ وإقامة صلاة العيدين والاحتفال بيوم الهجرة وغزوة بدر الكبرى ويوم معركة آبا الخالدة وليلة الإسراء والمعراج وميلاد الإمام المهدى وغيرها .

كان لهذه الاحتفالات مذاقها وطعمها الخاص بها وكانت ميدانا رحبا للدعوة إلى الدين الصحيح وإلى دعم الاستقلال الذى يؤيد الأنصار الدعوة له .

وبجانب الشيوخ والشباب كانت تقف فئة الملازمين من شيوخ الأنصار ومن شبابهم.. كانوا مجموعة قوية قريبة جدا من الإمام عبد الرحمن المهدى الذى عهد إليهم كثيرا مجتمعين ومتفرقين بأداء أعمال هامة دينية وسياسية ، وكانوا يؤدونها باقتدار وكفاءة فى المحيط والميدان الذى يختاره لهم إمام الأنصار .

هؤلاء وأولئك كلهم أدوا الأمانة خير أداء وبلغوا الرسالة بوضوح وخلفوا من ورائهم وطنا قد أصبح مستقلا بعد طول استعمار . رحم الله من توفى منهم ورعى الأحياء.

وكان لنساء حزب الأمة زعامات ونشاطات سياسية ينبغى أن تذكر ـ كن يعقدن الاجتماعات ويتداولن أمر الحزب والسياسة . . وكن يحضرن الليالى السياسية للاستماع إلى زعماء الحزب هنا وفى الأقاليم ، وكن يدركن تمام الإدراك حقهن الذى كفله الدستور لهن للترشيح والتصويت لعضوية البرلمان بعد الاستقلال ، وكن يبذلن أقصى طاقتهن فى هذا المجال ، ويعرفن أن الصوت الواحد قد يغير نتيجة الانتخابات وبهذا الفهم كن يعملن لنشر أفكار الحزب ودعم مواقفه . . وكان من بين نشاطات نساء الحزب إقامة الأسواق الخيرية فى العاصمة ومدن الأقاليم وجمع المال من الأعضاء من الرجال والنساء لصندوق حزب الأمة .

كانت المرأة فى حزبنا قوة سياسية فاعلة ينبغى أن تذكر وتشكر فى هذه المذكرات .

وكان لجنوب السودان أحزاب سياسية وقيادات وقفت مع حزب الأمة فى صلابة وقوة إلى جانب الدعوة إلى الاستقلال ، وواجهت العاصفة قبل تقرير المصير وبعده بشجاعة وقوة وحملت معه مسؤولية الحكم عندما كان الحزب فى الحكومة ومسؤولية المعارضة عندما كان معارضا .

من هؤلاء الزعماء أذكر السادة سانتينو دينق وبوث ديو واستانسلاوس عبد الله بياساما وجوشوا ملوال ووليام دينق على سبيل المثال لا الحصر .

هؤلاء الرجال ومن معهم من السياسيين وزعماء القبائل الجنوبية وشخصيات جنوبية أخرى وأعضاء البرلمان كان لهم فضل كبير فى ترجيح كفة الاستقلاليين عندما وقف ضدهم بصلابة وإصرار الإنجليز والمصريون والأحزاب الاتحادية يوم عرض للنقاش الحكم الذاتى فى الجمعية التشريعية . . وكانوا قوة دافعة لا يستهان بها فى دعم وتأييد اقتراح الاستقلال يوم عرض على برلمان الحكم الذاتى . وكانوا دعاة وفاق ووحدة وطنية بين الشمال والجنوب بعد أحداث التمرد المؤسفة فى عام ١٩٥٥م . . وكان الكثيرون منهم مثالا للوزير الصادق الأمين فى كل الوزارات التى حملوا أعباءها وفى كل المراحل التى اجتازتها بلادنا منذ حكومة الحكم الذاتى .

ولن ينسى التاريخ أن يسجل بمداد من نور الدور القيادى الفعال الذى لعبته الصحافة الوطنية خلال معركة تقرير المصير وقبلها وبعدها . . فلقد كان لأقلام كتاب بررة بارعين الفضل كل الفضل فى دعم الحركة الوطنية فى مقالات تميزت بالموضوعية

وصدق البيان ونشر الوعى السياسى الوطنى بين المواطنين على نطاق واسع .

وكان للصحافة الفضل كل الفضل فى التحول السياسى والوطنى الذى حدث ، وقد تجلى ذلك مثلا فى المقابلة الصحفية التى أجراها الأستاذ بشير محمد سعيد مع السيد إسماعيل الأزهرى عندما كان رئيسًا لوزراء حكومة الحكم الذاتى ، ونشرت فى صحيفة الأيام والتى اتضح منها أن الزعيم الاتحادى أخذ يشق طريقًا واضحة المعالم نحو الاستقلال .

وكان لأولئك الصحفيين والكتاب دورا بارزا فى تركيز دعائم الديمقراطية والحرية عند شعب السودان . . ومن رأيى أن الاستقلال ما كانت سترفع راياته بغير أقلام هؤلاء الكتاب .

ومن هؤلاء الكتاب الميامين الأساتذة :

أحمد يوسف هاشم وإسماعيل العتبانى وبشير محمد سعيد ومحمد أحمد محجوب ويعقوب عثمان وعبد الله نقد الله ومحمد أحمد السلمابى ويوسف مصطفى التنى وخضر حمد وعبد الرحيم الأمين وعبد الله ميرغنى ومحمد أحمد عمر وحسن محجوب مصطفى وزين العابدين حسين شريف ومحمد إبراهيم خليل ومحمد عامر بشير ويحيى محمد عبد القادر وقرشى محمد حسن وخالد آدم ومحمد الفيتورى . . .وآخرون من الكتاب لا تعيهم الذاكرة الآن . فللذين ارتفعت أرواحهم إلى رحاب الله منهم السلام والدعاء بالجزاء والمغفرة . . وللأحياء منهم التحية والثناء .

وبجانب هؤلاء وقف شعراء العربية الفصحى والشعراء القوميون وقفات أدبية رائعة خالدة دفاعا عن مطلب الاستقلال وذودا عن حياض هذا الوطن الذى لم يخضع للاستعمار برغم قوته وجبروته ولم يبخل بالدماء يوم نادى المنادى بالثورة والفداء والتضحية .

ولقد لعب الشعراء القوميون بصفة خاصة أدوارًا بارزة وهامة فى القرية والبادية فى توعية ساكنيها وهم يمثلون أغلبية شعب السودان . . وفى نشر المواقف والمبادئ السياسية التى كان يقودها أبناء المدن . . وكانوا على معرفة تامة بكل ما يدور فى قيادات الأحزاب السياسية ومواقف حكومتى الحكم الثنائى من مطالبها الوطنية بدءا بمعركة الحكم الذاتى وانتهاءً بتقرير المصير فالاستقلال ، ويصوغون ما عرفوا فى شعر رصين

وحديث ملهم كان له أعظم الأثر فى تحديد مواقف المواطنين من الاستعمار والمصير .

ولقد كان لاتحادات الطلبة وبصفة خاصة الجامعات والمعاهد العليا ولاتحادات العمال والمزارعين وفئات المثقفين مواقف وطنية صادقة ومشرفة فى دعم الحركة الاستقلالية فى صدق وإيمان .. كانت ندواتهم ومواكبهم الهادرة دعما للاستقلال الناجز والحرية والديمقراطية ونهيا عن الأحلاف ، ودخول بلادنا بعد الاستقلال فى انتماء سياسى مع أى من المعسكرين الكبيرين وتحذيرا من السماح بقيام أية قواعد عسكرية لأى منهما فى السودان ، وكان لاستجابة القادة السياسيين لتلك المواقف الوطنية المتعاقبة سياسة وسطا بين الشرق والغرب ، وانتماءً إلى دول العالم الثالث واحتراما وتمسكا بسياسات عدم الانحياز .

لقد ساعدت مواقف هذه الاتحادات الوطنية على مضى قيادات الأحزاب السياسية قدما على طريق الاستقلال والتعجل بإعلانه باسم الشعب والالتزام بمواقف تنأى به عن الأحلاف والانتماءات غير المرغوب فيها .

كانت الجبهة الاستقلالية بكل أحزابها تقود معركة الاستقلال طيلة سنى الكفاح وقد أدت كل أحزابها رسالتها كاملة ما فى ذلك شك ، ولكنها لا تدعى ولا ينبغى لها أن تدعى أنها أتت بالاستقلال وحدها وبمعزل عن الجبهة الاتحادية .

فلقد كان لمواقف الزعيم الدينى الجليل السيد على الميرغنى ـ كما اتضح فى هذه المذكرات ـ آثار لا تنكر فى مسيرة شعبنا نحو الحرية والاستقلال ، وكانت مواقف نفر كريم من السياسيين المنتمين إليه وبموافقته أثر فعال على الجبهة الاتحادية فى اتجاهها نحو الاستقلال عندما وضح أن حق تقرير المصير أصبح حقيقة واضحة فى أيدى السودانيين وحدهم من داخل برلمان الحكم الذاتى ..

وبرغم المآخذ التى أخذناها على الشيخ على عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطى فى هذه المذكرات وأثر مواقف له كانت فى غير مصلحة الديمقراطية... نحن لا ننكر أنه كان فى المقدمة مع الرعيل الأول من الخريجين الذين تنحوا عن خدمة الحكومة ، وقد كانت عزيزة آنذاك ، ليلتحقوا بركب العمل الوطنى بعيدا عن قيود الوظيفة وكان معدا له تماما فى موضع القيادة والريادة .

ونحن برغم اختلافنا معه سياسيا فى مواقف كثيرة نعترف له بقوة الشخصية وسعة

الصدر والبلاغة وقوة الحجة وعمق التفكير واتساع الثقافة فى عديد من المجالات دينيا وسياسيا واجتماعيا .

وعندما حان حين تقرير مصير السودان السياسى لم يتردد الشيخ على فى الوقوف بجانب الاستقلال وإعلان موقفه على الملأ مع الاستقلال فى وضح النهار .

ولقد أصبح السيد إسماعيل الأزهرى زعيم الأحزاب الاتحادية بتوجهه وجبهته نحو الاستقلال بجد وصدق وأمانة ثم إعلانه الاستقلال من داخل برلمان الحكم الذاتى ورفع علم السودان فى تعاون واتفاق مع الجبهة الاستقلالية .. أصبح زعيما وطنيا خالدا سيبقى اسمه فى سجل أبطال الاستقلال ما بقى السودان وشعب السودان .

وبهذا أصل إلى نهاية هذه المذكرات عن رحلة شاقة وطويلة مع الزمن عبر حقبة هامة جدا من حياة شعبنا وكفاحه المجيد قبل الاستقلال وبعده فى تاريخه المعاصر .. وإنى لأرجو أن تتاح لأبنائنا قراءتها قراءة متأنية واعية فقد تكون لهم بين أسطرها دروس وعبر ..

وبالله التوفيق .

انتهى .

نبذة مختصرة عن المؤلف

١ ـ ولد فى يوم ١٢ مارس ١٩١٤م فى مدينة أم درمان عاصمة السودان الوطنية .

٢ ـ درس مرحلة الأساس فى جزيزة توتى وأم درمان ثم التحق بكلية غردون عام ١٩٣١ م متخصصا فى المحاسبة .

٣ ـ عمل موظفا حكوميا فى مصلحة الجمارك فى كل من الخرطوم وجوبا وبور تسودان ووادى حلفا واستقال من عمله الحكومى عام ١٩٤٦ م لينخرط فى صفوف شباب حزب الأمة عاملا من أجل استقلال السودان .

٤ ـ تفرغ للعمل الحزبى وأصبح نائبا لأمين عام حزب الأمة .

٥ ـ كان مؤيدا لمؤتمر الخريجين منذ قيامه وشارك فى نشاطاته التنظيمية والاجتماعية والثقافية وأصبح سكرتيرا للجنة مؤتمر الخريجين فى منطقة بورتسودن .

٦ ـ صارع بقلمه وفكره بجانب القوى المنادية باستقلال السودان حتى تحقق الاستقلال ونالت البلاد حريتها كاملة غير منقوصة .

٧ ـ تعرض للاعتقال السياسى خلال معارك الحرية والديمقراطية وقضى أوقاتا طويلة فى معتقلات الشمال والجنوب .

٨ ـ أصبح بعد الاستقلال نائبا برلمانيًا مرتين عن دائرة دنقلا الجنوبية عبر انتخابات ديمقراطية مباشرة .

٩ ـ عمل وزيرا لشئون مجلس الوزراء مرتين كما عمل أيضا وزيرا للدفاع ووزيرا للخارجية بالنيابة .

١٠ ـ عمل رقيبا للجمعية التأسيسية عام ١٩٦٦ م وكان أول مسؤول سودانى يتقلد هذا المنصب البرلمانى الرفيع ويضع أسس عمله وتنظيمه وتقاليده .

١١ ـ عمل رئيسا مناوبا للمجلس الاستشارى لحزب الأمة بعد ثورة أبريل ١٩٨٥م .

١٢ ـ تم تعيينه عام ٢٠٠١ م رئيسا فخريا لحزب الأمة .

١٣ ـ منح درجة الدكتوراة الفخرية فى القانون من جامعة الخرطوم ١٩٩٨ م .

١٤ ـ منح درجة الدكتوراة الفخرية فى العلوم السياسية من جامعة الزعيم الأزهرى عام ٢٠٠١ م .

١٥ ـ يسكن حاليًا فى حى ودنوباوى بمدينة أم درمان بين أبنائه وأحفاده وذكرياته.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٣
كلمة شكر	٥
تقديم : للدكتور محمد سعيد القدَّال	٧
مقدمة	١١
١ ـ أيام الطفولة والصبا ١٩١٤ ـ ١٩٣٠م	١٣
٢ ـ فى كلية غردون ١٩٣١ ـ ١٩٣٤م	١٨
٣ ـ إلى بور تسودان ١٩٣٥م	٢٥
٤ ـ الخرطوم ١٩٤٠ ـ ١٩٤٢م	٢٩
٥ ـ فى وادى حلفا ١٩٤٦م	٣٣
٦ ـ العاصفة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨م	٣٧
٧ ـ أحداث وصور ١٩٣٥ ـ ١٩٤٠م	٤١
٨ ـ القافلة تسير ١٩٤٠ ـ ١٩٤٨م	٥٤
٩ ـ مواقف سياسية	٦٥
١٠ ـ الجمعية التشريعية ومجادلات الحكم الذاتى	٧٣
١١ ـ حديث الاستفتاء فى قصر شايو ١٩٥١ ـ ١٩٥٢م	٨٤
١٢ ـ بعد العودة	٩٤
١٣ ـ الإمام عبد الرحمن المهدى . . ومفاوضات دستور الحكم الذاتى	١٠١
١٤ ـ الانتخابات . . وقيام الحكم الذاتى	١١٢
١٥ ـ أحداث أول مارس ١٩٥٤م	١١٨
١٦ ـ التحول الكبير	١٢٤

الموضوع	الصفحة
١٧ ـ كيف تم إعلان الاستقلال ١٩٥٦م	١٣٥
١٨ ـ حكومة عبد الله خليل ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨م	١٤٣
١٩ ـ الانتخابات البرلمانية .. وما بعدها ١٩٥٨م	١٥٤
٢٠ ـ الجيش ... السلطة .. والديمقراطية ١٩٥٨م	١٦٣
٢١ ـ وفاة الإمام عبد الرحمن المهدى ١٩٥٩م	١٨١
٢٢ ـ الجبهة الوطنية المتحدة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤م	١٩٠
٢٣ ـ الإمامة .. والحزب .. بعد الصديق	٢٠٣
٢٤ ـ ثورة أكتوبر الشعبية ١٩٦٤م	٢١٣
٢٥ ـ حكومة الثورة .. والأحزاب السياسية ١٩٦٥م	٢٢٢
٢٦ ـ العودة إلى الديمقراطية	٢٣١
٢٧ ـ فى هيئة الأمم المتحدة .. والشمال الأفريقى ١٩٦٥م	٢٣٦
٢٨ ـ الصراع على السلطة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧م	٢٤٦
٢٩ ـ إرهاصات النهاية ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩م	٢٦٤
٣٠ ـ خاتمة المطاف ١٩٦٩م	٢٧٦
٣١ ـ وفاء .. وثناء	٢٨٦
نبذة مختصرة عن المؤلف	٢٩٤
محتويات الكتاب	٢٩٥

الشركة الدولية للطباعة

مدينة ٦ أكتوبر - المنطقة الصناعية الثانية - قطعة (١٣٩)
٨٣٣٨٢٤٠✆ - ٨٣٣٨٢٤٢ - ٨٣٣٨٢٤٤
e-mail: pic@6oct.ie-eg.com